الديمقراطية الأثينية






الديمقراطية الأثينية




تأليف : أ . هـ . م . چونز
ترجمة : د . عبد المحسن الخشاب



الديمقراطية الأثينية

تأليف : ا . هـ . م . چونز

ترجمة : د. عبد المحسن الخشاب



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٦

الديمقراطية الأثينية

الترجمة العربية لكتاب

ATHENIAN DEMOCRACY

by

A. H. M. Jones

Professor of Ancient History in the
University of Cambridge

مقـــــدمة

• لاشك أن اعادة طبع مجموعة من المقالات التى سبق نشرها يعدمن الأمور غير المقبولة أساساً ، غير أن ثمة من الظروف ما يشفع لنا فى حالة هذا الكتاب ، فكل المقالات التى يحتويها تعالج موضوعا واحدا وتربطها بعضها ببعض وشائج متينة . فمن هذه المقالات مقالتا « الأسس الاقتصادية للديمقراطية الأثينية » و « الديمقراطية الأثينية وناقدوها » وقد تعذر ومن العسير الحصول عليها . أما المقالة الخامسة « كيف طبقت الديمقراطية الأثينية » (وهى تعتمد فى مادتها على مجموعة مقالات ألقيت فى كامبردج سنة ١٩٥٦) ؛ وكذلك التذييل عن « سكان أثينا أثناء حرب البلوبونيز » (وهو دراسة موسعة مأخوذة عن مقال ألقى فى جمعية كامبردج لفقه اللغة سنة ١٩٥٣) فينشران فى هذا الكتاب لأول مرة :

وانتى لادين بالشكر لمحررى سلسلة Past and Present, Cambridge Historical Journal and the Economic Review. والمشرفين على مطابع جامعة كمبردج لتفضلهم بالموافقة على إعادة طبع المقالات الأول والثالث والرابع والثانى على التوالى ، وكذلك سير باسيل بلاكويل Sir Basil Blackwell الذى عنى بنشر الكتاب .

وأعترف بالفضل لأصدقاء كثيرين أبدوا لى ملاحظاتهم النقدية واقتراحاتهم ، منهم م . فينلى Mr. M.I. Finley وج . جرفيث Mr. Guy Griffith ود . م . لويس Mr. D.M. Lewis و ر . ميجز Mr. Russell Meiggs وأخص بالشكر مستر جيوفرى دى سانت كروا Mr. Geoffrey de Ste Croix الذى كان لعنايته الواعية الفضل فى تصويب كثير من الأخطاء ، والذى دفعتنى مناقشاته القيمة أحيانا إلى تغيير بعض وجهات نظرى .

ونظرا لأنى أعدت نشر المقالات بدون تغيير تقريباً ، وإن كنت قد صححت بعض أخطاء فى الحقائق ، ووحدت المراجع ، واستبعدت بعض الملاحظات السيئة ، فقد نجم عن ذلك بعض التداخل والتكرار وهو ما كان من العسير تلافيه بغير إعادة صياغة المادة كلها من جديد ، وإنى لأرجو أن يقبل القراء ذلك بتسامح .

ا . هـ . م . جونز

١

الأسس الاقتصادية للديمقراطية الأثينية

الأسس الاقتصادية للديموقراطية الأثينية (١)

● ● قد تبدو الديمقراطية الأثينية لأول وهلة وكأنها نظام أحكم تصميمه بحيث يعبر عن إرادة الشعب ويضمن لها النفاذ . إذ كان اختيار غالبية الحكام سنويا يتم بالاقتراع بين المرشحين الأكفاء الذين يتقدمون بأسمائهم لكي تسنح لكل مواطن فرصة أن يتولى دوره فى إدارة شئون البلاد . ففى القرن الخامس كانت جمعية الشعب (الاكليزيا) تقوم بانتخاب الضباط العسكريين وعلى رأسهم القواد العشرة . وفى القرن الرابع ، عند ما أصبحت الشئون المالية مشكلة معقدة انتخب أيضا بعض كبار الموظفين لإدارة هذه الشئون ، وكان هذا إذعانا لازما للمبادىء الارستقراطية لأن اليونانيين اعتبروا الانتخابات العامة أمرا أرستقراطيا أكثر منه ديمقراطيا ، مادام الناخب العادى يفضل اسما معروفا على اسم يجهله . وعادة ما كان القواد فى الواقع من ذوى الثراء والجاه ، وإن كانت هيأتهم تضم بين أعضائها واحدا أو اثنين من الجنود المحترفين فى القرن الرابع ، غير أن الجمعية التى كان أعضاؤها كل المواطنين البالغين من الرجال ، كان لها سطوة صارمة على القواد الذين كانوا يتلقون عنها تعليمات محددة ويعد الخروج عليها مجازفة تعرضهم للخطر . لقد كانت الجمعية إذن بكل معنى الكلمة هى مصدر السلطات وكانت الحاكمة ، وتعقد فى العام أربعين اجتماعا منتظما إلى جانب ما يتطلبه الأمر من جلسات استثنائية ، ولم تكن مهمتها البت فى مسائل السياسة العامة فحسب ، بل كانت تتخذ قرارات مفصلة فى كل مجالات الحكومة فى الشئون الخارجية والعمليات الحربية والشئون المالية .

وكان مجلس الخمسمائة حجر الزاوية فى الدستور وينتخب سنويا بالاقتراع من جميع القرى أو (الديم Dêmes أى الابراشيات) فى أثينا وأتيكا بنسبة اتساعها ، حتى تشكل هيئة تمثل الشعب كله تمثيلا عادلا . ولهذا المجلس مهمتان رئيسيتان : الإشراف على نشاط الحكام وتنسيق جهودهم ، وإعداد جدول أعمال الجمعية ، فلم يكن من الممكن عرض أى اقتراح على الجمعية مالم يكن المجلس قد أدرجه فى جدول الأعمال وأعلنه فى الوقت المناسب ، وبهذا أمكنه تفادى اقتراحات المعارضة . وقد جرت العادة بأن يعد المجلس مشروع اقتراح حول القضايا التى لا تقبل جدلا ، وكان من الممكن مع ذلك لكل مواطن أن يناقشه ويعدله بكل حرية فى الجمعية ، وبهذه الطريقة كان يستبعد كثير من الأعمال الشكلية . أما فى الموضوعات القابلة للمناقشة فقد كان المجلس عادة — وبطبيعة تكوينه — يتجنب إبداء رأى فيها — واقتصرت مهمته على عرض الأمر على الشعب تاركا لأى مواطن صياغة مشروع القرار أثناء المناقشة الفعلية . وكان الرؤساء فى المجلس وفى الجمعية ينتخبون يوميا بالقرعة من المجلس تفاديا لما يكتسبونه من نفوذ بغير حق من مراكزهم .

وأخيرا تأتى المحاكم الشعبية ومهمتها الحماية الأساسية للدستور . وكان المحلفون يختارون لكل دعوى بالاقتراع من بين ٦٠٠٠ مواطن ينتخبون بالقرعة سنويا ، ولم تقتصر هذه المحاكم على الفصل فى القضايا الشخصية بل شمل اختصاصها البت فى المسائل السياسية أيضا . وكان العمل المعتاد لهؤلاء المحلفين هو الفصل فى اتهامات الاختلاس وسوء التصرف التى توجه ضد الحكام عند تركهم الخدمة ، وهم يبتون كذلك فى مصير أى مواطن يتهم بالخيانة العظمى أو « تضليل الشعب » بما يلقيه من خطب فى الجمعية ، كما كان لهم أن يبطلوا أى اقتراح تم التصويت عليه فى الجمعية بحجة أنه يتعارض والقوانين ، وأن يعاقبوا صاحبه . لقد كثرت المحاكمات السياسية فى أثينا ، وفى القرن الرابع بالذات كانت تهمة التقدم باقتراح يخالف القانون تستخدم دائما لأغراض سياسية وكثيرا ما أقيمت على أسس فنية للغاية ، ونتيجة لذلك فإن المحاكم الشعبية — وقد كبر اختصاصها كثيرا بمثل هذه

القضايا — اتجهت إلى أن تكون محاكم عليا . وبوجه عام فإن جميع المواطنين الذين لم يفقدوا أهليتهم لأية مخالفة مثل عدم سداد دين للخزانة ، كانت لهم حقوق مدنية متساوية ، وبوجه خاص كان لكل منهم حق الكلام والتصويت فى الجمعية . وحدد سن الثلاثين شرطا للعضوية فى المجلس والمحاكم وربما فى كل المناصب . أما فى الوظائف أو على الأقل فى بعضها فكانت ثمة شروط فيما يتعلق بالممتلكات ، إلا أنها كانت غالبا معتدلة ، وعلى أية حال فقد تجوهلت (٢) عند التطبيق فى القرن الرابع وربما فى الخامس . وفى سبيل إقامة هذا النظام على أساس الديمقراطية الحقة كان لابد لكل مواطن مهما كان فقيرا أن يهيأ له الوقت لممارسة حقوقه السياسية فتقرر أجراً لذلك منذ عهد بركليس . (٣) وكانت أجور الحكام متفاوتة حسب طبيعة مهامهم (٤) فأعضاء المجلس كانوا يتقاضون ٥ أوبل يوميا فى القرن الرابع وربما تقاضوا أقل من ذلك فى القرن الخامس (٥) بينما تقاضى القضاة ٢ أوبل زيدت إلى ثلاثة فى عام ٤٢٥ ق . م . (٦) وابتداء من القرن الرابع خصص أجر للمواطنين الذين يحضرون جلسات الجمعية تدرج من أوبل إلى اثنين فثلاثة (٧) وإن ظل ذلك على وجه الدقة قاصرا على أوائل الحاضرين من العدد القانونى للجلسة نظرا لضآلة المبلغ المخصص لكل اجتماع وقد زيد الأجر بعدئذ بواقع دراخمة واحدة للايام العادية ، ١½ دراخمة للجلسات العشر الدائمة حيث يكون جدول الأعمال مثقلا بالموضوعات(٨) .

وثمة مأخذان على الديمقراطية الاثينية ، أحدهما اجمع عليه النقاد ، قدامى ومحدثون ، بينما اقتصر الثانى على المحدثين منهم . ويتلخص المأخذ الأول فى أن الأجر الذى كان جزءا أساسيا فى هذا النظام إنما كان يقوم على الجزية التى كان يدفعها حلفاء أثينا فى حلف ديلوس وبذلك كانت الديمقراطية عالة على الأمبراطورية ، بينما قوام المأخذ الثانى هو أن الاثينيين وحدهم هم الذين أتيح لهم الوقت لممارسة حقوقهم السياسية لأنهم كانوا يعتمدون على العبيد فى قضاء شئونهم وبهذا كانت الديمقراطية فى الحقيقة عالة على العبيد .

أما بالنسبة للمأخذ الأول فيمكن الرد عليه ببساطة بأن الديمقراطية الاثينية ظلت قائمة فى القرن الرابع حين فقدت أثينا أمبراطوريتها وحين كان الحلف الاثينى الثانى الذى لم تدم فاعليته إلا لفترة من ٣٧٧ إلى ٣٥٧ ، لم يكن على الإطلاق مصدر ربح ، فالاشتراكات المالية التى كان الحلفاء يقومون بدفعها لاتكاد تغطى نفقات العمليات العسكرية والبحرية . ومع ذلك لم تبق الديمقراطية قائمة فحسب بل استحدثت فى أوائل ذلك القرن نظاما جديدا هاما يقضى بدفع أجر مقابل حضور جلسات الجمعية . وما دام الأمر كذلك فلا طائل من متابعة الأرقام المالية خاصة وأن حساباتنا لن تخلو من ثغرات كثيرة . لقد كان عدد الحكام فى آخر القرن الرابع حوالى ٣٥٠ ، فإذا كان متوسط الأجر اليومى دراخمة فيكون أجرهم السنوى ٢١ تالنت (٩) فإن تقاضى جميع أعضاء المجلس أجرا يوميا طيلة أيام السنة فان جملة ذلك الأجر ستبلغ مالايقل عن ٢٦ تالنت سنويا ، أما إذا كان أعضاء المجلس يتقاضون ، كالمحلفين ، أجرا عن الحضور الفعلى فقط فسيقل مجموع مايتقاضونه كثيرا ، لأن الجلسات لم تكن تعقد كل يوم ، كما أن الكثيرين من الأعضاء لم يكونوا مواظبين على حضور الجلسات . (١٠) ومن العسير تقدير مدفوعات أجور الجمعية لأننا لانعرف على التحقيق العدد القانونى المقرر لانعقاد جلساتها ، أما البند الأعظم فى المدفوعات فقد كان يخصص للمحلفين وعددهم ٦٠٠٠ وقد قدر لهم أرستوفانيس (١١) ١٥٠ تالنت سنويا . ولعل تقديره كان يقوم على عملية حسابية بسيطة ، إذ ضرب ٦٠٠٠ محلف فى ثلاثة أوبلات فى ٣٠٠ جلسة سنوية تعقدها المحكمة (لم تكن تعقد المحاكم خلال مدة الأربعين يوما (١٢) أو أكثر التى تستغرقها دورة الجمعية ، كذلك أثناء الأعياد المختلفة) (١٣) وهذا أقصى تقدير نظرى لأن الـ ٦٠٠٠ محلف لم تكن تقيد أسماؤهم جميعا كأعضاء فى جلسات المحاكم اليومية ، فالأعضاء الذين يذكرهم أرستوفانيس يقومون فى سكون الليل ويقفون لحجز تذاكرهم لحضور الجلسة . (١٤) ويمكن أن نستنتج أن دخل أثينا القومى وحده بدون الضريبة الأمبراطورية بلغ فى القرن الخامس

حوالى ٤٠٠ تالنت سنويا (١٥) . ولما كانت النفقات الأخرى تقل فى أيام السلم ، كان الدخل القومى فى هذه الفترة يسد نفقات الأجور . أما فى القرن الرابع فقد انخفض الدخل كثيرا ، وقد ذكر ديموسثينيس انه بلغ فى أوائل ذلك القرن ١٣٠ تالنت فقط (١٦) ولعله كان يفكر آنذاك فى الإيراد المنتظم من ضرائب وإيجارات مستبعدا مايأتى عن طريق الغرامات ومصادرة الأموال ورسوم المحاكم التى كانت تشكل نسبة عالية من الدخل الكلى (١٧) ومع ذلك فإننا نعلم أن النصف الأول من القرن الرابع كان فى أغلبه فترة أزمة شديدة (١٨) إلا أن الدخل الثابت ارتفع ثانية حوالى عام ٣٤٠ إلى ٤٠٠ تالنت واصبح الأمر ميسرا (١٩) .

لامراء فى أن اثينا قد استفادت ماديا من الأمبراطورية ولكن هذا الانتفاع لم يتوقف عليه بقاء النظام الديمقراطى وانما مكن هذا الانتفاع أثينا من أن تغدو قوة كبرى تكفل مستوى رفيعا للحياة لأكبر عدد من المواطنين . وقد أبرز ناقد أوليجارخى الأرباح الطارئة التى كسبتها أثينا بوصفها مدينة أمبراطورية ، والمنازعات الأمبراطورية وما جلبتها من زيادة فى رسوم المحاكم ، وزيادة دخل الجمارك ، والإقبال على تأجير المساكن ، واستئجار العربات والعبيد (٢٠) . وقد أثرى المحامون والسياسيون من المرافعات فى مشاكل الحلفاء القانونية وتطويع الحلول لصالحهم . غير أن ذلك لا يعد شيئا إذا ماقورن بالمنافع الكبرى التى جنتها الأمبراطورية ، فقد بلغت الجزية ٤٠٠ تالنت وارتفعت إلى ٦٠٠ تالنت سنويا عن طريق موارد الدخل الأمبراطورى الأخرى (٢١) ، وحيازة الأراضى فيما وراء البحار وخاصة بسبب مصادرة أراضى الجماعات الثائرة المتحالفة أو الأشخاص (٢٢) .

وكان استغلال الأرض قاصرا على المستعمرات التى تعتبر من الناحية الفنية ولايات منفصلة ، ولكن لأن سكانها كانوا مواطنين اثينيين سابقين فقد جعلها ذلك فى الحقيقة امتدادا فيما وراء البحار لدولة أثينا ، ثم الإقطاعيات (الكليروخيات) أى مستعمرات استوطنها الاثينيون الذين ظلوا محتفظين بحقوق المواطنين الكاملة ، يلتزمون بتأدية الضرائب لأثينا ، ويؤدون الخدمة

العسكرية رغم أنهم فى الواقع نادرا ما مارسوا حقوقهم المدنية فى أثينا . وكلا الشكلين من هذا الاستيطان كان قوامه عادة مواطنين رقيقى الحال . ومعظمهم من طبقة صغار الملاك (أى طبقة الثيتيس) الذين تقدر قيمة ممتلكاتهم بأقل من ٢٠٠٠ دراخمة وكانوا يقومون فقط بالخدمة فى البحرية أو برا فى فرق الأسلحة الخفيفة ، وكانت الاقطاعات (قياسا على الحالة الوحيدة التى وردت أرقام عنها) على قدر يكفى لرفع صاحبها إلى طبقة الزفجيتاى (Zeugitai) وتؤهله للخدمة العسكرية كفرد فى فرقة مشاة الأسلحة الثقيلة (الهوبليتاى) . وهكذا رفعت أثينا بفضل مستعمراتها وإقطاعاتها (الكليروخيات) أكثر من عشرة آلاف مواطن من مواطنيها من الفقر إلى طبقة على قدر متواضع من اليسر ، وفى الوقت نفسه زودت قواتها من المشاة ذوى الأسلحة الثقيلة (الهوبليتاى) بعدد أكبر من الرجال ، أصحاب الإقطاعات وأولادهم من الشبان الذين يخدمون فى صفوف الجيش وسكان المستعمرات بوصفهم فرق متحالفة(٢٣) .

أما الجزية فقد كان يرصد جزء منها لصيانة الأسطول ويحتفظ بالباقى كرصيد احتياطى . وقد قيل ان بركليس ابقى ستين تريريم (سفينة حربية ذات ثلاث طبقات) فى عمل دائم لمدة ثمانية أشهر فى السنة (٢٤) ، واحتفظ بأسطول يبلغ ٣٠٠ تريريس فى ترسانة السفن (٢٥) . ولابد أن هذه الترسانات قد أتاحت فرص العمل لجيش من العمال المهرة ، كما كان يعمل فيها ٥٠٠ حارس (٢٦) . وقد بلغ عدد بحارة هذه السفن التى تجوب البحار حوالى ١٢ ألف رجل يتقاضى كل منهم دراخمة يوميا (٢٧) وذلك لمدة ٢٤٠ يوما فى السنة . وليس لزاما أن يكون كل عمال الترسانة وكل العاملين فى البحرية على اختلاف مراتبهم من المواطنين ما دامت آلاف كثيرة من الاثينيين من طبقة الثيتس قد حصلت على أعمال أخرى ذات أجر طيب ، والفضل فى ذلك للامبراطورية . ومن الأموال المحتفظ بها كرصيد كان ينفق جزء يبلغ حوالى ٢٠٠٠ تالنت (٢٨) على الأشغال العامة وأهمها البارثينون والبروبيليا التى أتاحت هى الأخرى فيما يذكر بلوتارخوس (٢٩) العمل

للطبقات الدنيا . أما الباقى فكان بمثابة اعتمادات حرب بلغت ٦٠٠٠ تالنت كانت تنفق عن آخرها أثناء حرب البلوبونيز كأجور للمشاة ذوى الأسلحة الثقيلة (الهوبليتاى) والبحارة (٣٠) .

ونتيجة للظروف الاقتصادية المواتية التى أتاحتها الامبراطورية زاد عدد سكان أثينا زيادة كبيرة خلال فترة نصف القرن التى تقع ما بين الحرب الفارسية (٤٨٠ – ٤٧٩) وبداية حرب البلوبونيز (٤٣١) ، ولسوء الحظ فإن الإحصاءات ناقصة للغاية وغير مؤكدة فى مجموعها وإن كانت الصورة العامة واضحة بما فيه الكفاية ، وهذه الإحصاءات تشير إلى المواطنين الذين تنطبق عليهم الخدمة العسكرية والبحرية ، أى الذكور فيما بين العشرين والستين . ففى سلاميس (٤٨٠) جهز الأثينيون ١٨٠ سفينة حربية « تريريم » بالرجال (٣١) بلغ عددهم ٣٦٠٠٠ رجل . ولما كانت أتيكا قد أخليت ولم يحشد بها جيش ما فمن المحتمل إذن أن مثل هذا العدد يمثل جميع السكان الاثينيين اللائقين بدنيا بمافيهم الأجانب المقيمين (الميتيكى) ، وبذلك يمكن تقدير عدد المواطنين بحوالى ٣٠ ألف نسمة . وفى أرتميزيوم فى أوائل نفس العام أعد الأثينيون ومعهم سكان مدينة بلاتيا الصغرى ، ١٢٧ تريريم (٣٢) وأمدوها بالرجال (٢٥٤٠٠ رجل ، بينهم من الاثينيين ٢٠ ألف رجل تقريبا) ، ولماكان غزو أتيكا متوقعا آنذاك فربما احتفظ بالهوبليتاى كاحتياطى ، وقام الثيتس وحدهم بالعمل فى الأسطول . وفى بلاتيا (٤٧٩) حارب ٨٠٠٠ جندى أثينى من الهوبليتاى (٣٣) وفى نفس الوقت كان يعمل أسطول كبير ربما بلغت حمولته ٢٠ ألف بحار من رتبة هوبليتيس (٣٤) وفى ماراثون (٤٩٠) حشدت أثينا ٩٠٠٠ جندى من الهوبليتاى ، وتشهد هذه الأرقام على أن مجموع المواطنين الكلى كان ٣٠ ألف ، وهو رقم سبق أن قدره هيرودوت فى مكان آخر (٣٥) ، وكان موزعا بنسبة ١ : ٢ بين الهوبليتاى والثيتس . وعند قيام حرب البلوبونيز كان هناك أكثر من ٢٠ ألف جندى من الهوبليتاى فى قوائم الحشد ، ويرجع ازدياد العدد من ناحية إلى اطراد الرخاء العام الذى مكن الكثيرين من الثيتيس الذين

لايملكون إلا القليل من الأرض أوهم لايملكون شيئا على الإطلاق، مكنهم من امتلاك مايكفى من العقار أوالعبيد أورأس المـال النقدى لإلحاقهم بطبقة الهوبليتاى ، ولكن سبب هذه الزيادة أساسا ، الإقطاعيات التى أسبغت على الثيتيس فى الكليروخيات . ولانعرف تعدادا يمكن الاعتماد عليه فيما يخص طبقة الثيتيس ، لأن الأساطيل الكبيرة التى أعدتها أثينا فى ذلك الوقت لابد وأنهـا كانت لاتجهز بالمواطنين وحدهم بل بالمقيمين الأجانب ، والأجانب الذين يستدعون من مدن الإمبراطورية أيضـا . (٣٧) غير أنه إذا صح مايقوله بلوتارخوس (٣٨) من أن جنود الستين سفينة العاملة بانتظام فى وقت السلم كانوا أساسا من المواطنين فإن مجموع نوتيتها مضافا إليهم قوات برية من البلدان المختلفة (١٦٠٠ نبال و ٥٠٠ حارس لترسانات السفن على سبيل المثال) (٣٩) والستة آلاف محلف الذين يرجح أن نسبة كبيرة منهم كانت من الثيتيس ، يصل مجموعهم إلى ٢٠ ألف رجل . وهناك أيضا عمـال ترسانات السفن والأشغال العامة والصناعات الخاصة ولكن ربما كان كثير من هؤلاء موسميين يمضون الصيف فى التجديف ويعملون عملا آخر فى الشتاء. ورغم إرتقاء آلاف كثيرة من الثيتيس إلى طبقة الهوبليتاى فإن طبقة الثيتيس لابد وأنها حافظت على تعدادها بل لعلها تزايدت إلى حد كبير ، وإلا لكان من الصعب تقليل الطابع الراد يكالى الذى اتسمت به الديمقراطية فى القرن الخامس ، وسيطرة الجماعات البحرية فى مجالسها التى لاحظها انقاد الأوليجارخيون باستياء .

لقد أدت حرب البلوبونيز إلى خسائر فادحة ، سواء نتيجة للمعركة أوالوباء ، بلغت ١٠٠٠ من الهوبليتاى سقطوا فى ديلوس (٤٠) ثم ٦٠٠ فى أمفيبوليس ، ٢٧٠٠ من الهوبليتاى و١٣٠ سفينة تريريم ربمـا كانت تحمل ١٣٠٠٠ مواطنا من البحارة أرسلوا إلى صقلية ، (٤٢) فإذا كان نصف البحارة اثينيين فإن القليل منهم هو الذى عاد إلى أثينا ثانية ، بينما قضى الوباء على ٤٧٠٠ رجل من مرتبة الهوبليتاى وعلى عدد يفوق الحصر من الثيتيس ، (٤٣) ويبدوا أن كل ماتبقى فى اتيكا (٤٤) من الهوبليتاى فى آواخر الحرب (٤١١) لم يتعد ٩٠٠٠ جندى ، وبعد الحرب نزعت ملكية الاقطاعات من أصحابها وفى ٣٢٢

رغم عودة الرخاء لم يتعد عدد الهوبليتاى تسعة آلاف بينما كان عدد الثيتيس ١٢٠٠٠ فقط وتشير أدلة أخرى على أن هذين الرقمين لم يتغيرا عما كانا عليه فى بداية القرن (٤٥) ، فلاشك أن ضياع الإمبراطورية وسقوط أثينا فى ٤٠٤ اضطر آلافا من المواطنين ومن الذين جـردوا من إقطاعاتهم ومن البحارة المتعطلين وعمال الترسانات إلى الهجرة أو العمل كجنود مرتزقة فى الخارج ، وأدى انخفاض المستوى العام إلى تناقص عـدد السكان إلى حد أقل مما كان عليه إبان الحروب الفارسية ، وتضاءلت بنوع خاص طبقة الثيتيس ، ومن هنا كان تزايد الطابع البورجوازى الذى تميزت به ديمقراطية القرن الرابع .

أما المأخذ الثانى على الديمقراطية الأثينية وهو القائل بأنهـا عاشت عبئا على الرق ، فأمر الرد عليه أشق وأعسر ، ولهذا يحسن أولا توضيح عناصر الموضوع ، فالأثينيون شأن كل اليونانيين اعتبروا أنفسهم أهلا فيما بينهم ، وأرومة الفرد التى كانت من ناحية الأب دائما ، وبقانون صدر فى ٤٥١ وأعيد العمل به سنة ٤٠٣ اعتمد الحسب من ناحية الأم أيضا — هى أساس حق المواطنين بصرف النظر عن مدة الإقامة أيا ما بلغت ، فلم يكن سكان اتيكا إذن من المواطنين وحدهم ، بل شملوا كذلك الأحرار الغرباء ، وخاصة المهاجرين الذين استوطنوا أثينا ، وعاشوا فيها أجيالا عـدة ، ومعهم كذلك العبيد المحررين ، وفئة من أصل مختلط ، وعبيد جىء بهم أساسا من الخارج وإن كان بعضهم يونانى المنشأ .

ولهذا فإنه من الناحية التاريخية لايحق لنا إدانة الديمقراطية الأثينية لأنها لم تمنح حقوقا سياسية لجميع المقيمين فى أتيكا وعلينا أن نذكر أنها كانت ديمقراطية الشعب الأثينى بالذات ، وأحرى بنا أن نبحث فيما إذا كان الأثينيون جماعة مميزة تعتمد على جهود الآخرين ، فمن الوجهة الفنية ، من الممكن أن يعتبر النظام الاسبرطى ديمقراطيا (رغم أن الملكية الوراثية ومجلس الشيوخ قد وازنا قوة الشعب) نظرا لأن الاسبرطيين كانوا جميعا يختارون المراقبين أى الافورى Εφοροι الذين كانت بأيديهم مقاليد الحكم ، ولكن الأسبرطيين كانوا جماعة من ذوى الدخل الثابت تعتمد فى معاشها

على أهالى مستعبدين يسمون الهيلوتيس Ειλωτές يفوقونهم عددا بنسبة كبيرة ، فهل كانت الديمقراطية الأثينية من هذا النمط ؟ ان المقيمين الغرباء المستوطنين ميتكي Μέτοικοι لا يعنوننا فى شىء هنا . لقد ساهموا بنصيب وافر فى رخاء أثينا الاقتصادى خصوصا فى مجال الصناعة والتجارة وأعمال المصارف ، والحق أنهم كانوا مسيطرين على المجالين الأخيرين ، لقد كانوا مهاجرين بمحض إرادتهم يمكنهم الرحيل من المدينة متى شاءوا (إلا فى وقت الحرب) . وأكبر شاهد على كرم المعاملة أن الكثيرين منهم قد استوطن أتيكا بصفة دائمة . وحسب تعداد أجرى فى نهاية القرن الرابع كان عددهم ١٠٫٠٠٠ مقابل ٢١ألف مواطن ، وكذلك تمتعوا بالحقوق المدنية كاملة (بالمعنى المقابل للحقوق السياسية) عدا أنهم كانوا لا يستطيعون امتلاك الأراضى — مما دفعهم إلى الإقبال على الصناعة والتجارة — وكان عليهم كل واجبات المواطنين بما فيها الخدمة العسكرية والبحرية وأداء الضرائب بنسبة أعلى قليلا . لقد كانوا طبقة راضية وقد أظهر كثير منهم ولاءه لمدينتهم التى استوطنوها بأن وهبوها هبات سخية فى أوقات الشدة (٤٦) .

وماذا عن العبيد ؟ هنا أيضا يجب توضيح تصور خاطىء آخر ، فالمأثور قوله نقلا عن أفلاطون وأرسطو أن (الأغريق) كانوا يأنفون من العمل اليدوى ، صحيح أن سيدين مثل أفلاطون وأرسطو احتقرا العمال وبررا هذا الاحتقار بأن أكدا أن العمل اليدوى إنما يشوه الجسد والروح ، ولكنه ليس ثمة شواهد على أن تلك كانت نظرة اليونانى الفقير بشكل عام إلى العمل اليدوى. ونورد هنا هذه القصة التى سجلها كسنوفون (٤٧) ربما تعطينا فكرة تكشف عن وجهة نظره . اضطر أيوثيروس بعد أن فقد ممتلكاته فيما وراء البحار نتيجة للحرب أن يقيم أوده عن طريق العمل اليدوى ، وقد سأله سقراط ماذا هو فاعل إذا ما خارت قواه الجسمانية ، ثم اقترح عليه أن يقوم بعمل وكيل أعمال رجل غنى ، وقد ارتاع أيوثيروس لهذا الرأى : « أننى لا أستطيع أن أكون عبدا .. إننى أرفض كلية أن أكون تحت إمرة أى رجل » ، إن ما أباه الثيس (الثيس θής مفرد والجمع θητές

ثيتيس) الأثينى لم يكن العمل الشاق — فبالطبيعة كان عمله العسكرى الرئيسى فى القرن الخامس التجديف فى المراكب وهو عمل اعتبر فى معظم الحضارات فيما بعد لا يتناسب إلا والعبيد العصاة أو المجرمين — إنما ما أباه هو أن يكون تابعا لإنسان آخر ، انه يرضى أن يكون صانعا مستقلا ، أو إذا ما دعت الضرورة فعاملا مؤقتا (٤٨) ولكنه لايقبل أن يكون تابعا حتى فى وظيفة رسمية ، ونجد الوظائف ذات المسئوليات الكبرى كمدير بنك أو مشرف على منجم يشغلها العبيد أو المعتقون الذين حررهم المالك (٤٩) .

هل صحيح كما نسمع أن الأثينى العادى يجوب السوق العامة مناقشا فى السياسة أو الفلسفة فى الفترات التى يخلو فيها بعد مشاهدة مسرحية من مسرحيات سوفوكليس بعد أن ينتهى فيها من عمله اليومى حاكما كان أو عضوا فى المجلس أو محلفا بينما يشقى العبيد ليقيموا له أود حياته ؟

إن نقاد الديمقراطية المعاصرين لا يرون ذلك ، ويقسم سقراط فيما يذكر عنه أفلاطون ، فى تحليله للشعب ، الناس فى ظل الديمقراطية إلى طفيليين أى السياسيين العاملين وزمرة من يعولونهم ، ثم جمهرة الشعب ، أى الذين « يعولون أنفسهم بعملهم ولا يهتمون بالسياسة ، وممتلكاتهم محدودة للغاية وهؤلاء يمثلون أكبر العناصر وأقواها فى الديمقراطية حين يتحدون » (٥٠) ، وعندما يلوم سقراط ، فيما يذكره كسنوفون ، خارميدس على خجله عند مخاطبة الجمعية متساءلا أيهاب « الرفائين منهم أو الحذائين أو النجارين أو الحدادين ، الفلاحين أو التجار وأصحاب الحوانيت لأن الجمعية قوامها كل هؤلاء » (٥١) ، وفى تحليل أرسطو للشعب (جمهرة المواطنين الفقراء) فى مختلف المدن فإنه يصنفهم إلى صناع وأصحاب حوانيت وعاملين بالبحار والتابعين على اختلاف أنواعهم من صيادين وملاحين والنوتية العاملين بالسفن التجارية أو الحربية ، ثم عمال اليومية وأصحاب الملكيات الصغيرة الذين لا وقت للراحة لديهم (٥٢) .

لقد استخدم العبيد فى مهام كثيرة — فعملوا خدما فى البيوت

وكتبة ووكلاء فى التجارة وفى البنوك وفى الزراعة والصناعة والتعدين . وقد كان لكل العائلات الأثينية الميسورة العديد من الخدم ، ولا شك أن الأثرياء قد استعانوا بالعشرات من المشرفين على شئون المنازل — وإن كانت تعوزنا الأعداد الصحيحة — ومع ذلك فليس من المحتمل أن يكون وضع خدام المنزل قد انحدر كثيرا إلى مرتبة اجتماعية دنيا فقد أكد صراحة رجل أعد له ليسياس خطبة قصيرة ، ان كل الناس يمتلكون عبيدا محاولا بذلك إقناع المحكمة بأن تشجيع العبيد على الادلاء بمعلومات ضد سادتهم يخالف السياسة العامة (٥٣) . وفى الكوميديا ، فإن عبيد المنازل كانوا يظهرون ، إذا ما اقتضت ذلك الدراما . حتى فى أفقر المنازل (٥٤) لكن هذا الدليل موضع شك : فالكوميديا كتبها مؤلفون موسرون وكان العبد مادة غزيرة للضحك . ونظرا لأن كل هوبليتيس فى القرن الخامس كان يصحب معه تابعا يحمل له طعامه ومعداته ويتقاضى من أجله دراخمة يوميا من الدولة (بالإضافة إلى الدراخمة التى تمنح له) (٥٥) فقد استخلص البعض من ذلك أن كل هوبليتيس لا بد وأنه كان يمتلك عبدا قوى البنيان . والمؤكد أن هؤلاء الهوبليتاى الذين كانوا يملكون عبيدا أقوياء قد استخدموهم بغير شك لهذا الغرض (٥٦) ، غير أنه ليس هناك ما يدل على أن تابع كل هوبليتيس كان عبدا ملك يديه ، بل على العكس فالأجر المرتفع الذى أجازته الدولة لا يفسر إلا على افتراض أنه كان على الكثيرين من الهوبليتاى استئجار شخص لهذا الغرض . وفى ذكر ثوكيديدس للحمالين مع ذوى الأسلحة الخفيفة فى سرده لضحايا الأثينيين فى دايليوم دلالة على أنهم كانوا فى عداد المواطنين . (٥٧) وأهم من هذه الاستنتاجات (غير المؤكدة) ملاحظة أبداها ديموسثينيس فى تنديده باندروتيون وتيموكراتس على القسوة التى انتهجاها فى جمع مؤخر ضرائب الحرب ، فصورهما وهما « ينتزعان الأبواب ويأخذان الأغطية ويحتجزان الخادمة إذا كان أى منهم لديه خادمة » (٥٨) وبهذا يمكن تقدير دافعى ضريبة الحرب بستة آلاف فقط

من مجموع السكان البالغ ٢١ ألفا (٥٩) . فإذا لم يملك كل منهم عبدا للمنزل فسنفترض جدلا أن أقل من ربع السكان هم الذين نعموا بهذا الترف .

ولن تستوقفنا التجارة وأعمال البنوك نظرا لقلة عدد المشتغلين بهما ، وكذلك الزراعة فقلما سمعنا عن استخدام العبيد بها . ولم تكن الملكيات الكبيرة عادة ضيعة واحدة ، إنما كانت عدة مزارع متناثرة فى أنحاء أتيكا (٦٠) . وكانت بعض هذه المزارع تؤجر لمزارعين أحرار ، اثينيين أوغرباء مقيمين (ميتيكى) (٦١) . وتبقى مزرعة واحدة على الأقل — (هى مزرعة خاصة ملحقة بمنزل المالك) — يتولى العمل فيها عدد ضئيل من العبيد بالإضافة إلى عمال مأجورين (٦٢) ، إذ لم يكن من (حسن التدبير اقتصاديا) الاحتفاظ طوال العام فى حرفة موسمية كالزراعة بعدد من العبيد يكفى لمجابهة الكثير من المتطلبات . وكان العمال المأجورين أحيانا من فرق العبيد الذين يقوم على عمالتهم مقاولون يستأجرون فى أوقات جنى المحصول أو قطف الكروم (٦٣) . غير أنهم غالبا ماكانوا من الأحرار فى أحيان كثيرة فقد أشار ديموسثينيس فى إحدى خطبه الخاصة إلى أن كثيرات من المواطنات قد اضطرهن الفقر إلى العمل فى الحصاد .

أما الرعاة فيبدو أنهم كانوا عادة من العبيد ، (٦٥) وان زعم البعض أن السياسى فرينيخوس Phrynichos قد عمل راعيا عندما كان شابا معدما . (٦٦) ومن الصعب أن نعرف مدى مابلغته ثروة من استطاعوا استخدام العبيد فى الزراعة ولكن الراجح أن الجزء الأكبر من أتيكا كان يشغله فلاحون أفقر من أن يمتلكوا عبيدا ، فمن بين الستة آلاف مواطن الذين كان عليهم دفع ضريبة الحرب عدد كبير من الفلاحين وصفهم ديموسثينيس بأنهم «فلاحون ضيقوا على أنفسهم ولكن نظرا لأنهم يعولون أبناءهم وعليهم إقامة حياتهم بما تتطلبه من نفقات يومية وعامة فقد تراكمت عليهم متأخرات ضريبة الحرب » (٦٧) هؤلاء هم الرجال الذين لم يستطيعوا أحيانا استخدام خادم واحد فى منزلهم ، وعجزوا (بلا شك) عن استئجار عامل زراعى ، إنهم يعدون من الطبقة التى يصفها أرسطو بانها تسخر الزوجات والأطفال لإفتقارها للعبيد . (٦٨) ويلى هؤلاء الثلاثة آلاف الباقية من طبقة الهوبليتاى الذين لم يخضعوا لضرائب

الحرب وتراوحت قيمة ممتلكاتهم بين ٢٥ و ٢٠ مينا (٦٩) لقد كانوا فى فقر مدقع حتى أن ديموستنيس عند ما قدم أحد الموبليتاى الفقراء كشاهد اعتذر للمحلفين قائلا : « حقا إنه فقــير ولكنه ليس شريرا » (٧٠) واكتشف مانتيثيوس الثرى Mantitheus عندما حشدت قريته رجالها لاستدعائهم للخدمة اكتشف أن معظمهم تعــوزهم نفقات الرحيل ، فوزع على كل منهم ٣٠ دراخمة . (٧١) وتصل مساحة المزرعة التى تقدر قيمتها ب ٢٠ مينا تساوى خمسة أفدنة وذلك على أساس الثمن الوحيد الذى حفظته السجلات للأرض ، فإذا ما أجرت عادت بدخل يبلغ حوالى ١٦٠ دراخمة سنويا وهو مالايكفى حتى لإطعام رجل بمفرده إذا تركنا الكساء جانبا . إن هذا الدخل كله يكفى بالكاد عائلة — إذا ماتولى أفرادها العمل بأنفسهم (٧٢) .

أما فى ميدان الصناعة ، وخاصة فى التعدين ، فقد استغل العبيد على نطاق واسع ويقــال أن نيكياس الثرى الذى عاش فى القرن الخامس كان يمتلك ألف عبد يؤجرهم لمقاول التعدين مقابل أوبل واحد فى اليوم ، وكان المقاول يتكفل باطعامهم وملبسهم وتعويضهم عن الحوادث ، كما يقال ان اثنين من الأثرياء المعاصرين له كان لأحدهم ٦٠٠ عبدا وللثانى ٣٠٠ عبدا وأنهما قد استغلاهم بطريقة مماثلة . (٧٣) وفى القرن الرابع ملك ملترم آخر ٣٠ عبدا (٧٤) . وربما كان ذلك العــدد أقرب إلى القدر المعتاد امتلاكه من العبيد . وكذلك اعتاد الموسرون من الأثينيين أن يستثمروا جزءا صغيرا من ثرواتهم فى شراء عبيد صناع يعملون فى مصنع واحد أو يعمل كل منهم مستقلا عن الآخر وذلك مقابل أن يدفعوا إلى مالكهم مبلغا معينا ويحتفظون لأنفسهم بما يكسبونه زيادة عليه أيا كانت الزيادة . وان مصنع الدروع للأخوين لبساس ويوليمارخوس وهو أكبر مصنع سمعنا عنه كان يعمل به حــوالى ١٢٠ رجلا (٧٥) .

ولكن هذه كانت حالة استثنائية تماما ترجع الى أن المالكين كانا من الغرباء المقيمين « الميتيكى » الذين ليس لهم حق استغلال ثروتهم فى امتلاك الأراضى ولأن حرب الثلاثين عاما التى إستغرقتها حرب البلوبونيز أدت بطبيعة الحال إلى رواج هائل فى الأسلحة . وفى القرن الرابع كان باسيون صاحب البنك يدير أيضا

مصنعا للدروع كعمل إضافى يدر عليه دخلا خالصا حوالى تالنت فى السنة ، ولابد أنه استوعب أكثر من ٦٠ رجلا ، وكان باســيون كذلك مقيما من الغرباء (ميتيكوس) إلى أن منح حق المواطن مكافأة له على خدماته العامة (٧٦) . وقد كان أغنى رجل فى أثينا فى ذلك العصر ، اشترى قبل وفاته أرضا بلغت قيمتها ٢٠ تالنت إلى جانب مصرفه ومصنعه . ويعتبر أبو ديموسثينيز كذلك مثلا شاذا بامتــلاكه مصنعين يعمل باحدهما ٣٢ صانع سكين ، وبالثانى ٢٠ صانع سرير ، برأس مال قدره ٦½ تالنت (٤ تالنت قيمة العبيد و ٢½ تالنت ثمن المواد الخام المختزنة) وذلك من مجموع ثروته التى بلغت ١٤ تالنت كانت بقيتها نقدا واستثمارات فيما عدا منزله وأثاثه . (٧٧)

ونسمع أيضا عن آخرين فى القرن الخامس استغلوا كل ثرواتهم فى الكسب عن طريق العبيد ، فقد أثرى والد ايسوكراتيس من أرباح مجموعة من صانعى المزامير . (٧٨) وقد روى كسنوفون على لسان سقراط أن خمسة من المعاصرين من بينهم طحان وخباز وحائك كانوا يعيشون فى بحبوحة من العيش معتمدين على مايكسبه عبيدهم . (٧٩) وكان أثرياء أثينا فى العادة يوزعون ثرواتهم بين شراء الأرض وامتلاك العقارات وبعض الإستثمارات النقدية واستغلال ١٢ من العبيد الصناع أومايقرب من ذلك ، وعند ما سأل سقراط غانية من طبقة ممتازة عن مصدر ثروتها افترض (ساخرا) أن تكون قد أتت من الأرض وامتلاك العقار والصناع المهرة بوصفها موارد الدخل التقليدية (٨٠) .

وقد آل إلى تيمارخوس فيما عدا الأرض والمنازل تسعة أوعشرة صناع أحذية يدفع له كل منهم ٢ أوبل كل يوم (٨١) وامتلك ليوكراتيس من صناع البراويز ماتقدر قيمتهم بخمسة وثلاثين مينا (أى حوالى ١٢ صانعا) (٨٢) بينما امتلك كيرون إلى جانب ضيعة قيمتها تالنت منزلين وعددا قليلا من العبيد الذين يؤجرون ، تقــدر قيمتهم بالإضافة إلى ثلاثة من عبيد المنزل والأثاث بثلاثة عشر مينا (٨٣) كما امتلك إيوكتيمون مزرعة ومنزلا وحمامات عامة وماخورا وحانة وعددا من العبيد الصناع (٨٤) .

هذه الحقائق والأرقام تتعلق بالعائلات الموسرة التى تستطيع دفع أجر لكاتب محترف يدبج لهم خطبة يصوغ فيها دعواهم عن حقوقهم المشروعة

في ميراثهم ، وهم الذين ينتمون بالطبع إلى ١٢٠٠ عائلة هي أكثر الأسر ثراء ، وهي المسجلة في سجل ضرائب التريار ارخيات (جماعات مكلفة بالانفاق على المراكب الحربية (التريريس) وصيانتها كخدمة عامة (ليتورجيا). وانه لمن الصعب القول بعدد ما امتلكته الفئات الأقل ثراء من العبيد الصناع. ويتحدث كسنوفون في إحدى الفقرات عن الذين يستطيعون شراء العبيد للعمل معهم (٨٥) ومن ذلك يمكن الاستدلال على أن الصانع الماهر كان أحيانا يشترى عبدا ليدربه كصبي ، كما يتحدث عن رجل أعرج فقير يرجو أن ينال أوبل يوميا مساعدة من الدولة ، ويشكو أنه أصبح مسنا وأولاده صغار لا يستطيعون اعالته (مزيج متناقض من الحجج) ، وهو أفقر من أن يستطيع شراء عبد ينهض باعماله ، (٨٦) وقد يستخلص من ذلك أن العامل الذي اشترى عبدا ودربه كان يصبو من وراء ذلك إلى اعتزال العمل والاعتماد على كسبه . غير أن الجزء الأكبر من العمل في الصناعة والزراعة – حسب ارستوفانيس كان يقوم به مواطنون فقراء ، ففي مسرحيته بلوتس Plutus خاطب الفقر هؤلاء المواطنين قائلا : « لو أن إله الثراء استرد بصره من جديد ووزع نفسه بالتساوي بين البشر فإن أحدا لن يمارس حرفة أو يبدي براعة . وعندما يفقد المرء هاتين (الحرفة والمهارة) فمن أين تأتي بالحداد وصانع السفن ، بالحائك وصانع العجلات والحذاء والبناء والغسال والدباغ ، ومن سيحرث الأرض ويجني الثمر إذا ما ركنتم إلى حياة خاملة مهملين كل هذه الأعمال » ؟ .

وليس لدينا دليل أكيد عن العدد الكلي للعبيد في أتيكا في أي وقت . ففيما يخص القرن الرابع لدينا رقمان لو أننا اعتمدنا عليهما لهالنا الأمر ، ففي القاموس البيزنطي الذي وضعه سويداس (٨٧) نجد ذكرا لهيبيريدس Hypereides (ربما كان ذلك لمناسبة اقتراحه تحرير العبيد بعد موقعة خيرونيا في ٣٣٨ ق . م) ، يقول ان « أكثر من ١٥٠ ألف من العبيد العاملين في مناجم الفضة وفي مختلف الأنحاء » ، ويقول أثينايوس (٨٨) الذي كتب قرب نهاية القرن الثاني الميلادي نقلا عن كتيز يكليس Ctesicles وهو مؤرخ مجهول العصر – قوله ان التعداد الذي قام به ديمتريوس الفاليري

سجل ٤٠٠ ألف عبد (٣١٧ – ٣٠٧) وهذه كما أبان بلوخ بشكل قاطع أرقام مستحيلة تماماً ولا بد أنها حرفت عند نقلها إلى المصادر المتأخرة التي تقرأ فيها . ولنرجع إلى دليل أكثر وثوقا وإن كان أقل وضوحا ، فطبقا لما ذكره ثوكيديدس هرب أكثر من ٢٠ ألف عبد ، جلهم من المهرة المدربين خلال العشر سنوات التي احتل فيها الاسبرطيون (٩٠) ديكيليا ، ومن المحتمل أن غالبيتهم كانوا من عبيد المناجم ومن عبيد الزراعة كما لا بد أنه كان من بينهم الكثير من عمال المدينة . ولم تكن حراسة أسوار المدينة التي بلغ طولها ١٦ ميلا أمرا ممكنا لتحول دون هروبهم . ويقول كسنوفون ان المناجم كانت تتسع لاستيعاب أكثر من ١٠ آلاف عامل ، وهذا الرقم يؤكده أولئك الذين ما زالوا يذكرون ما كانت عليه ضريبة العبيد قبل الحرب الديكيلية – لو وجد منهم أحد – (وكان كسنوفون يكتب بعد هذه الحرب بستين سنة) . (٩١) وأيا كان عددهم فان توزيعهم واضح تماما فغالبيتهم كانت ملكا لأغنى العائلات التي بلغ عددها ١٢٠٠ ثم أعداد قليلة منهم تملكها الـ ٣٠٠٠ عائلة التي تلي الأسر الأولى أو هكذا . وليس من المحتمل أن يكون ثلثا أو ثلاثة أرباع السكان قد امتلكوا عبيدا ، فغالبية المواطنين كانوا يتكسبون قوت حياتهم بسواعدهم وعمال الصناعة وأصحاب الدكاكين والبحارة والعمال ، وهو ما تشهد به دلائل مفصلة معاصرة في ذلك الوقت ، وكان التعدين هو المجال الوحيد الذي كانت غالبية عماله من العبيد ، بل وهنا أيضا ، على عكس الاعتقاد السائد ، كان بعض المواطنين يعملون في المناجم . وعندما طالب كسنوفون أن تقتني الدولة عددا كبيرا من العبيد تؤجرهم للمواطنين للعمل في المناجم ، قال ان الأمر ليس قاصرا على أن يزيد المقاولون الموجودون عمالهم فحسب ، بل ان هناك الكثيرين ممن يعملون بالمناجم بأنفسهم ، الذين تقدمت بهم السن ، وكثيرين آخرين من الأثينيين والغرباء عزفوا

أو عجزوا عن العمل بأيديهم ويرجون بأن يكسبوا قوتهم عن (٩٢)
طريق الإشراف على العمال .

وفى إحدى خطب ديموسثينيس نجد ذكرا لرجل يتفاخر : « لقد جمعت فى أيام شبابى مالا وفيرا من مناجم الفضة حيث عملت وكدحت » لقد واتاه الحظ وأصبح الآن واحدا من ثلثمائة هم أغنى أغنياء أثينا (٩٣) .

والقول بان فقراء المواطنين قد عاشوا على ما ينالونه من أجر مقابل الخدمات السياسية قول ينطوى على زيف أكيد حتى بالنسبة للقرن الرابع عندما اكتمل تطبيق هذا النظام : فللمرء أن يكون عضوا بالمجلس سنتين (فقط) طوال حياته ، ولا يستطيع أن يحتفظ بأى منصب من المناصب التى تشغل بالاقتراع أكثر من عام (٩٤) كذلك يمكنه إذا حضر إلى الجمعية فى المواعيد التى توجب له الحصول على أجر أن يحصل على دراخمة واحدة لمدة ٢٠ يوما ودراخمة ونصف مدة عشرة أيام طوال السنة ، كما كان فى وسعه فى بعض الاحتفالات التى اختلف عددها حسب ظروف الدولة المالية — أن يأخذ نصيبه من مال الثيوريكا θεωρικά (وهو جزء من الميزانية احتفظ به بركليس ليفرق على الفقراء من المواطنين يشترون به تذكرة لدخول تياترو ديونيسوس فى أعياد الإله الدينية فى أثينا ثم أصبح تقليدا أن يوزع هذا المبلغ عليهم فى كل الأعياد اليونانية تعويضا لهم عن انقطاعهم عن العمل فى هذه الأعياد) وقدره ٢ أوبل (٩٥) . وإذا أسعده الحظ ونجح فى الانتخاب السنوى للمحلفين الستة آلاف فانه يستطيع أن ينتظر على أمل أن يدرج اسمه بإحدى المحاكم كمحلف وبذلك ينال ثلاثة أرباع أوبلات لا تكفى إلا لمأكله وحده ، وبذلك كان فى استطاعة الأعزب الذى لا يعول أحدا ، إذا ما واتاه الحظ ، أن يجد ما يكفيه وإن كان ذلك مستحيلا بالنسبة لرجل له أسرة :

وهكذا كانت غالبية المواطنين عمالا يحصلون على قوتهم بسواعدهم ، وما ينالونه من أجر عن عمل سياسى ليس إلا نوعا من التعويض عما يضيع من وقت عملهم . أما العبيد الذين عملوا فى الزراعة والصناعة فهم قد ازادوا أساسا قدرا نسبيا من ثروة أصحاب الدخل الثابت وكانت الأرض مصدر دخلها الأساسى ، وهذه الطبقة ذاتها هى التى استخدمت معظم عبيد المنازل . وبقى أن نسأل : إلى أى حد استمدت الدولة الأثينية دخلها من العبيد مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ؟ لقد ملكت الدولة عددا من العبيد أشهرهم الألف والمائتين من النبالة وهم من سكيثيا (Scythia) الذين كانوا يقومون على حراسة الجمعية والمحاكم وينفذون أوامر الحكام (٩٦) خلاف عدد آخر فى عداد العمال موزع ما بين دار سك النقود ، وسجن المدينة ، ثم العبد العام وهو أهم العبيد الذى كان أمينا على السجلات والحسابات العامة ، وهكذا اعتمدت أثينا فى شرطتها وجزء من جهاز موظفيها الناشىء على عدد من العبيد . أما كتبة الحكام فكان معظمهم من المواطنين الذين يتقاضون مرتبات عن خدماتهم . (٩٧) وواضح أنه كانت هناك ضريبة تفرض على العبيد لم تعرف إلا من قول كسنوفون الذى سبق ذكره (٩٨) ، إلا أنها لم تكن ذات قيمة فى الدخل بحيث تستوجب أى اهتمام . كما أن المناجم التى قام استغلالها بصفة رئيسية على عمل العبيد ، وإن أتت بدخل للدولة إلا أنه كان أقل مما كان يتوقع بالنظر إلى الثروات الطائلة التى جناها الملتزمون . وقد ازدهرت المناجم فى القرن الخامس عندما أخذ جديا فى استغلالها منذ ٤٨٣ وحتى احتلال الاسبرطين لديكيليا Deceleia فى ٤١٣ ، ثم مرت بفترة ركود طويلة امتدت إلى ٣٣٠ تقريبا ، حين عاد للمناجم كامل ازدهارها . وليست لدينا إحصائيات عن القرن الخامس ، أما القرن الرابع فلدينا عنه تسجيل كامل لمدفوعات سنة (٣٦٧ — ٣٦٦) وصل إجمالى المبالغ المدفوعة ٣٦٩٠ دراخمة ثم تسجيل غير كامل لسنة أخرى ربما كانت سنة ٣٤٢ — ٣٤١ — بلغ فيها الدخل حوالى ٣ تالنت (٩٩) ، ومن المحتمل أن كانت هناك إتاوة بنسبة ١ : ٢٤ علاوة على

ما يدفع للحصول على الامتيازات . (١٠٠) إن الأمر ليكتنفه بعض الغموض عند ما نتساءل : من أين جاء دخل أثينا البالغ ٤٠٠ تالنت وإن كان جزء ضئيل منه إنما أتى لا شك ولو بطريق غير مباشر من كد عبيد .

إن المأخذ الذى يأخذه بعض النقاد الأوليجارخيين فى القرن الخامس (والذى ردده دون ما تفكير كثير من الكتاب المحدثين) هو : أن الديمقراطية الأثينية قد اعتمدت فيما تدفعه من أجور عن المهام السياسية على الإتاوة التى فرضتها على الحلفاء التابعين وقد وضع ذلك المأخذ موضع الاختبار الفعلى عندما فقدت أثينا امبراطوريتها عام ٤٠٤ ق . م ، وثبت أنه افتراء عندما استمرت الديمقراطية قادرة على دفع أجر المواطنين نظير قيامهم بمهامهم السياسية من خالص دخلها القومى . أما المأخذ الحديث القائل بأن ديمقراطية أثينا تعتمد على مجهود العبيد فلم يوضع مطلقا موضع الاختبار لأن الاثينيين لم يحرروا أبداعبيدهم ؛ وليس هذا بغريب لأن الرق كان نظاما قائما مسلما به لدى معظم الشعوب بدون اعتراض ، وذلك بوصفه (متفقا مع الطبيعة) ، وإلغاؤه كان يعنى إغفالا كليا لحقوق الملكية التى حرص الأثينيون طوال تاريخهم على احترامها . ومما يدعو إلى الدهشة حقا أن فى بعض الأزمات قدمت الاقتراحات لتحرير فئة من العبيد أوكلهم أحيانا . ففى سنة ٤٠٦ حرر الذكور من العبيد الذين بلغوا سن التجنيد ، ومنحوا الحقوق المدنية وذلك لتزويد السفن التى انتصرت فى أرجينـوزاى Arginosae (١٠١) بالرجال ، وبعد طرد حكومة الثلاثين فى ٤٠٢ نجح ثراسيبولوس قائد الجناح الأيسر للديمقراطية التى أعيدت من جديد ، فى الحصول على موافقة على اقتراح بتحرير العبيد الذين حاربوا من أجل الديمقراطية (١٠٢) ، ومنحهم الحقوق المدنية ، الأمر الذى أبطله فيما بعد القائد المعتدل أرخينوس لعدم شرعيته قانونا ، وفى ٣٣٨ بعد هزيمة خيرونيا اقترح السياسى هيبيريدس من الجناح الأيسر ، اقترح وقدم قرارا بتحرير كل العبيد (الذكور اللائقين جسمانيا) لمقاومة المقدونيين وقد أبطل أحد السياسيين المحافظين هذا القرار أيضا لعدم شرعيته قانونا .

هذه الحقائق تدل على انتفاء العداوة المريرة بين طبقة المواطنين والعبيد ، بل انه قد سادت مشاعر من الأخوة بينهم جميعا . وتلك كانت مسألة أذهلت الأوليجارخيين الأثينيين المعاصرين . فالأوليجارخى العجوز يتحدث بمرارة عن وقاحة العبيد فى أثينا ويشكومن اعتبار ضربهم أمر غير قانونى ويرجع ذلك إلى أنه لايوجد فرق واضح بين الناس والعبيد فى الملبس والمظهر العام مما يؤدى بسهولة إلى ضرب مواطن خطأ . (١٠٤) وقد كان الأوليجارخى المعتدل ثيرامينيس حريصا على أن يؤكد لزملائه من بين الثلاثين أنه ليس واحدا « من أولئك الذين يعتقدون بأنه لن تتوفر ديمقراطية صحيحة مالم يسهم فيها العبيد ، وأولئك الذين لايتورعون لفقرهم من التفريط فى مدينتهم نظير دراخمة واحدة » (١٠٥) وقد سخر أفلاطون من المغالاة فى الحرية فى ظل الديمقراطية حيث « الرجال والنساء الذين بيعوا ليسوا بأقل حرية من مشتريهم (١٠٦) .

وبالرغم من أن الأثينيين قد عاملوا عبيدهم معاملة إنسانية ، وهو أمر يبدو شاذا بالنسبة لمستويات العصر ، فإنهم لم يلغوا الرق نهائيا — وظل المأخذ القائل بأن الديمقراطية كانت تعتمد على عملهم دون أن يوضع موضع اختبار فعلى، ولو قدر لاقتراح هيبيريدس Hypereides نجاح شامل وتحرر العبيد على اختلاف أعمارهم نساء ورجالا لما ترتب على ذلك كارثة ، وذلك اعتمادا على ماسبق أن قدمناه من دلائل فى هذا المقال . فمجرد أن كان الأثرياء وميسورى الحال من المواطنين (أو بالأحرى زوجاتهم وبناتهم اللائى لم يتزوجن) كانوا سيضيقون بالقيام بشئون منازلهم ، ثم أن عددا قليلا من الأغنياء وميسورى الحال من الرجال الذين استثمروا كل ثرواتهم فى عبيد المناجم والصناعات قد يتهاوون إلى الفقر والعوز ، وكذلك عددا أكبر من هؤلاء ، وإن كان لايعدو أقلية صغيرة ، قد يفقدون الدخل الذى كانوا يحصلون عليه من عبيد الصناعات بل قد يجدون أنفسهم مضطرين إلى تأجير مزارعهم بدلا من فلحها بأيدى العبيد ، كما أن عددا من الصناع قد يفقدون مساعديهم والمؤجرين من عبيدهم ، ولكن أغلب الأثينيين الذين لم يقتنوا عبيدا وكانوا يفلحون مزارعهم الصغيرة بأيديهم أويعملون كصناع وأصحاب محال أوعمال ماكانوا ليشعروا بأثر لتحرير العبيد .

ملاحظات الفصل الاول
الأسس الاقتصادية للديموقراطية الاثينية

١ ـ تسهيلا للقراء الذين ليسوا على معرفة مفصلة بالنقد الاتيكى نورد الجدول الآتى :

١ تالنت = ٦٠ مينا = ٦٠٠٠ دراخمة

١ مين = ١٠٠ دراخمة

١ دراخمة = ٦ اوبل

نظرا لاختلاف مستويات الحياة وطريقة التعامل النقدى اختلافا كبيرا فمحال بل تضليل أن نحاول التعبير عن النقد الاتيكى بطرق النقد الحديث خصوصا فى الوقت الحاضر الذى تتغير فيه قيمة النقود بسرعة ، وستعطينا الحقائق التالية فكرة اجمالية عن قيمة النقد فى أثينا فى القرن الخامس والرابع (كانت الاثمان والاجور فى القرن الرابع أعلى منها فى القرن الخامس) ، ففى حسابات الارخثيوم (I. G.) الاول الرقم ٢ ـ ٣٧٣ ـ ٧٤) ٤٠٩ ـ ٣٠٨ ـ ٤٠٧ ـ ٤٠٦ ق٠م كان مستوى الاجر للمدنيين والميتيكى وللعبيد على السواء دراخمة واحدة فى اليوم وأحيانا دراخمة ونصف وفى حسابات الاليزيوم (I. G. ٢ ـ ٣ رقم ٢) ـ ١٦٧٢ ـ ١٦٧٣ لسنة ٣٢٩ ـ ٣٢٨ ـ ٣٢٧ ـ ٣٢٦ ق٠م كان أجر العامل غير المهنى ١½دراخمة يوميا والعامل المهنى ٢ دراخمة أو ٢½ دراخمة ، وفى سنة ٣٥١ ق٠م قدر ديموستينين (٤ ـ ٨٢) ، اوبل يوميا كمصاريف (جراية) للجنود والبحارة وربما كان متفائلا عند محاولته اثبات امكان تدبير مصاريف القوات العاملة بأقل التكاليف وفى حسابات الاليزيوم كان يصرف للعبد العام ٣ أوبلات يوميا للطعام ، وكان يصرف « للافيب » (الشباب فى سن ١٨ الى ١٩ الذين يتدربون على الاعمال العسكرية) ، فى عام ٣٣٠ اربعة أوبلات نظير الجراية يوميا (أرسطو Ath. Pol. ٤٢ ـ ٣) أما الملابس فقد كانت غالية نسبيا فالثوب (تونيك) الذى يشترى لعبد من عبيدالاليزيوم العموميين كان يتكلف أكثر من سبع دراخمات ، والصديرى الجلد يتراوح ثمنه بين ٤½ الى ٣ أو ٢½ دراخمة ، وزوج الحذاء يساوى ٦ دراخمات وقدر المعطف فى ارستوفانيز (Plutus ٣ ـ ٩٨) سنة ٣٨٨ ق٠م ب ٢٠ دراخمة والحذاء ٨ دراخمات وربما غولى فى الاسعار فى سياق الحديث . وحوالى ٤٠٠ ق٠م كانت اعالة بنتين وولد يصحبهما مربى وخادمة تبلغ

فى السنة حسب ليسياس (٣٢ـ٣٨) الف دراخمة ، ويرى ديموسثنيس (٢٧ ـ ٣٦) عندما يتحدث فى عام ٣٦٣ عندما كان قاصرا ان مبلغ ٧٠٠ دراخمة سنويا مبلغ معقول وكاف لاعالته وأخته وأمه ٠ ويعنى هذا ان مايخص الشخص يوميا كان حوالى ٣½ الى ٤ اوبل فى اليوم ، ويبدو ان ذلك قد كان مبلغا زهيدا ، ولكن الايجار لم يكن محسوبا كما ان اليونانيين يعتقدون ان النساء والاطفال ياكلون أقل من الرجال بكثير ٠ وكان يمنح المواطنون العاجزون عن اداء أى عمل ويملكون أقل من ٣ مينات اعانة عامة قدرها ١ أوبل يوميا فى بداية القرن الرابع و ٢ اوبل يوميا فى آخره (ارسطو Ath. Pol. ٤٩ ـ ٤ ثم ليسياس ٢٤ ـ ١٣) وكانت هذه مجرد صدقة زهيدة فقد احترف عميل ليسياس التجارة ٠

٢ ـ ارسطو (Ath. Pol. ٧ ـ ٤) فى تعليقه على اخراج سولون لطبقة الثيتيس من جميع الوظائف δια καὶ νυν επειδαν ερηται τον μελλοντα κληρουσθαι τιν' αρχην ποιον τελος τελει, ουδ' αν εις ειποι θητικόν (وحتى الآن عندما يسال موظف زميلا على وشك الانتخاب بالاقتراع لوظيفة ما كم أجر يدفع ، فان أحدا لايقول انه يأخذ أجرا كأحد الثيتيس) ويبدو ان هذا يشير الى أن القاعدة السولونية كانت ماتزال لها قوتها من الناحية الفنية وان تجوهلت عمليا ، وعلى غرار ذلك بالنسبة للمؤهلات العليا المتطلبة فى أمين خزينة الالهة اثينا κληρουται δ' εις εκ της φυλης εκ πεντακοσιομεδίμνων κατα τον Σολωνος νομον (ετι γαρ ο νομος κυριός εστιν) αρχει δ'ο λαχών κἂν πάνυ πένης ηι اولا كان هناك خازنو الالهة أثينا (ينتخبون بالقرعة واحدا من كل قبيلة من طبقة ٥٠٠ ميديمن حسب قانون سولون (الذى لايزال معمولا به) والذى يقع عليه القرعة يأخذ المنصب حتى ولو كان معدما) ارسطو Ath. Pol. ٤٧ ـ ١ ويصرح « الاوليجارخى العجوز » ان فى أيامه (حوالى ٤٢٥ ق٠م) شغل (الشعب) δημος (الذى يعتبر فى تعبيره السياسى الثيتيس بصفة عامة) الوظائف التى يجرى عليها الاقتراع (كسنوفون Ath. Pol. ١ ـ ٢٣) ٠

٣ ـ وفعلا لم يؤثر عن بركليس الا ادخاله نظام أجر للمحلفين (ارسطو Ath. Pol. ٢٧ ـ ٣) ولكن المرجح أن كان ذلك آخر مرحلة فى العملية ، وينسب أفلاطون فى Gorgias (٥١٥ هـ) تقرير الاجر لبركليس بصفة عامة ٠

٤ ـ فيما يخص دفع الاجر على وجه العموم للوظائف (انظر كسنوفون Ath. Pol. ١ ـ ٣) وثوكيديدس ٨ ـ ٦٧ ـ ٣ ثم أرسطو Ath. Pol ٢٤ ـ ٣ ، ٢٩ ـ ٥) ويعطينا ارسطو فى Ath. Pol ٦٢ ـ ٢ أسعارا قليلة مفصلة (٤ أوبلات للتسعة اراخنة ودراخمة لوظائف أخرى

متنوعة ٠ انظر ايضا (٤٢ ـ ٣) ويوعز ارستوفانيس (Ach. ٦٦ ـ ٩٠) بان السفراء يأخذون دراخمتين (ولكن Westermam Class, Phil. (١٩١٠) من ٢٠٣ ـ ٢١٦ يذكر حوالى ١½ دراخمة مستدلا على ذلك من النصوص وهو مايتضمن مصاريف السفر) ، وان رؤساء السرايا كانوا يؤجرون أيضا ثلاث دراخمات كما يبدو ، نفس المرجع ص ٥٩٥ ـ ٦٠٧ ثم (انظر Larsen فى Class. Philol. (١٩٤٦) ص ٩١ ـ ٨) على عكس الراى العام (الذى قام على تفسير خاطىء لاكسنوفون Ath. Pol. ١ ـ ٣) من ان الوظائف العسكرية الانتخابية لم يكن لها أجر ٠

٥ ـ ارسطو Ath. Pol ٦٢ ـ ٢ قد يستنتج من ٢٩ ـ ٥ ان الاجر كان فى القرن الخامس ثلاث اوبلات ، ولكن القرار الذى الغى كل الاجور الا لبعض الوظائف الأساسية المستثناة قد يكون خفض أجورها ٠

٦ ـ أرسطو Ath. Pol. ، ٢٧ ـ ٣ ، ٦٢ ـ ٢ ثم المعلقون على الزنابير Wasps لارستوفانيز ٨٨ ثم ٣٠٠ ٠ لقد ذكرت التريوبولون τριωβολον (الثلاث اوبلات) أولا فى الفرسان Nights (٥١ ثم ٢٥٥ الخ) لسنة ٤٢٤ ق٠م ٠

٧ ـ أرسطو Ath. Pol. ٤١ ـ ٣ ويبدو من ارستوفانيز Eccl. ١٨٣ ـ ٨ ثم ٣٨٠ الى ٩٣ (انظر ٢٨٩ ـ ٣١٠) ان عددا محدودا هم الذين سبقوا الى الحضور قد نالوا الاجر ٠ وكان ذلك ٣ اوبلات (سنة ٣٩٣ ـ ٣٩١ ق٠م) ٠

٨ ـ ارسطو Ath. Pol. ، ٦٢ ـ ٢ ٠

٩ ـ عدد ٣٥٠ كان على أساس حساب أرسطو Ath. Pol. ٤٧ ـ ٦١ وكان ذلك من قائمة بالية (قارن جلبر Gr. Const. Ant. ص ٢٣٠ ـ ٦٥ ثم Busolt-Swoboda, Griechische Stattskunde الثانى ص ١٠٨١ ـ ١١٥٠) ان معلوماتنا عن القرن الخامس ناقصة تماما اذ قد ألغى المعروف من الوظائف القديمة بينما ماجد منها فى سبيل الالغاء ارسطو Ath. Pol. ٢٤ ـ ٣ ، αρχαι δ' ενδημοι μέν εις επτακοσιους ανδρας υπεοοριοι δ'εις επτακοσιους (= ٧٠٠ موظف موجودون فى البلاد و ٧٠٠ فى الخارج) ، ان ذلك بالتأكيد غير مستقيم من جهة اللغة بالاضافة الى أن ذلك مستحيل من الناحية الاحصائية ، وربما يكون المؤلف قد أعطى ٣٥٠ كتعداد لكل طبقة مما ينتج عنه ٧٠٠ وبخصوص قيمة الاجر انظر ملاحظة ٤ ٠ ان الدراخمة يبدو من خلال الدلائل المحددة التى لدينا انها كانت مستوى عاما للاجور حقا ، واذا ما حصل أحد على أكثر من ذلك فان الآخرين نالوا أقل، ويبدو انها بالنسبة للبعض تعتبر أجرا اضافيا (على سبيل المثال الاثلوثيتاى Athlothetae ـ أى (منظمو المسابقات) فنقلا عن ارسطو Ath. Pol.

٦٢ ـ ٢ كانوا يتناولون عشاءهم من حساب المصروفات العامة أثناء الشهر الذى تقام فيه أعياد البانائيناى) ٠

١٠ ـ استدعى المجلس ηι οσαι ημεοαι πλην εαν τις αφεσιμος

٤٣ ـ ٣ ان الأيام المستثناة تتضمن الاعياد وايام اجتماع الجمعية وربما بذلك يتبقى ٣٠٠ يوما فيما يخص الاجتماع غير العادى انظر ديموستنيز

٢٢ ـ ٣٦ ثوكيديدس ٨ ـ ٦٩ ـ ٤ επεστησαν τοις απο του κυάμου βουλευταις ουσιν εν τῶι βουλευτηρίωι και ειπον αυτοις εξιέναι λαβουσι τον μισθόν. έφερον δ'αυτοις του υπολοιπου χρονου παντος αυτοι και εξιουσιν εδίδοσαν

(= اقتحموا قاعة الجمعية على الاعضاء فى المجلس وطلبوا منهم اعطاءهم اجورهم او مغادرتهم المكان وقد أحضروا لهم الاجور لباقى الدورة وفى اثناء خروجهم سلموهم اياها) ٠ وقد أخذت هذه الفقرة على انها تفصح عن ان أعضاء المجلس كانوا يأخذون مرتباتهم يوميا بغض النظر عن الحضور ، ولكن من المحتمل أيضا (وهو مايوعز به ابراز كلمة παντός ان الاوليجارخيين قد أعطوا أعضاء المجلس أقصى ماكان يمكن أن يحصلوا عليه ليدفعوهم الى الانصراف فى هدوء ٠ وواضح ان الاعضاء كانوا يأخذون اجرهم يوما بيوم (ماداموا قد أوجروا حتى هذه الآونة) ٠ ومن الصعب الاعتقاد انه فى مثل هذه الظروف كان يمكنهم المطالبة بأجر الايام التى تغيبوا فيها أو التى لم تعقد فيها جلسات ٠

١١ ـ الزنابير Waspe ٦٦١ ـ ٣ ٠

١٢ ـ ديموستنيز ٢٤ ـ ٨٠ ٠

١٣ ـ (كسنوفون) Ath. Pol. ٣ ـ ٧ ٠

١٤ ـ الزنابير ١٠٠ وما بعده ، ٢١٦ وما بعده ٠٠٠ الخ

١٥ ـ قد حصلنا على الرقم استنتاجا من تفاصيل ال ٦٠٠ تالنت التى ذكرها ثوكيديدس ٢ـ١٣ـ٣ كدخل الدولة الكبير من الامبراطورية على الاقل من الالف تالنت التى ذكرها كسنوفون (Ath. ٧ ـ ١ ـ ٢٧) كمجموع للدخل القومى والامبراطورى ، (وكلاهما يشير الى بداية الحرب البلوبونيزية) وقد أكد ذلك اجمالا ارستوفانيز (الزنابير Wasps ٦٥٦ ـ ٦٠) الذى يذكر حوالى ٢٠٠٠ تالنت كمجموع الدخل من كل المصادر عندما زيدت الجزية الامبراطورية الى ١٤٦٠ تالنت (انظر Ath. Trib. Lists. الثالث ٣٤٤ وما بعده) ٠

١٦ ـ ديموستنيز ١٠ ـ ٣٧ ٠

١٧ ـ بخصوص هذا التمييز انظر ديموسيثنيز ٢٤ ـ ٩٦ الى ١٠١

١٨ ـ ليسياس ١٩ ـ ١١ ، ٢٧ ـ ١ ، ٣٠ ـ ٢٢ ثم ديموستنيز ٢٤ ـ ٩٦ الى ١٠١ ٠

١٩ ـ ديموسثينيز ١٠ ـ ٣٨ ثم ثيوبومبوس Theopompus فى F.G.H. الثانى ١١٥ ، قطعة ١٦٦ ٠

٢٠ ـ كسنوفون Ath. Pol. ١ ـ ١٦ ـ ٨ ٠

٢١ ـ ثوكيديدس ٢ـ١٣ـ٣ ، يذكر ٦٠٠ تالنت ولكن قوائم الجزية تبين دخلا يبلغ حوالى ٤٠٠ تالنت فقط من جزية الحلفاء (أنظر Ath. Trib. Lists الثالث ص ٣٣٣ وما بعده) ٠

٢٢ ـ مثلا فى عام ٤٤٦ ق٠م بعد اخماد ثورة ايوبيا كان قد أخرج جميع سكان هيستيا وحل محلهم مستعمرون اثينيون (ثوكديدس ١ ـ ١١٤ ـ ٣) بينما فى خالكيس جرد فقط الاستقراطيون من أملاكهم لصالح الاقطاعيين الاثينيين (ايليان Aelian فى Var. Hist ٦ ـ ١ ، ثم بلوتارخوس ، بركليس ٢٣) ٠

٢٣ ـ انظر التذييل ٠

٢٤ ـ بلوتارخوس ، بركليس ١١ ٠

٢٥ ـ ثوكيديدس ٢ ـ ١٣ ـ ٨ ٠

٢٦ ـ ارسطو Ath. Pol. ، ٢٤ ـ ٣ ٠

٢٧ ـ ثوكيديدس ١٣ ـ ١٧ ـ ٤ ، ٦ ـ ٨ ـ ١ ، ٣١ ٠ بعد كارثة صقلية كان يجب انقاص الاجور الى ٣ أوبل نظرا لعجز الاموال (ثوكيديدس ٨ ـ ٤٥ ـ ٢) ٠

٢٨ ـ انظر Tod. ١ ـ ٥٣ ثم R.S. Stanier فى J.H.S. العدد ٣٨ (١٩٥٣) ص ٦٨ ـ ٧٦ ٠

٢٩ ـ بلوتارخوس ، بركليس ، ١٢ ٠

٣٠ ـ ثوكيديدس ٢ ـ ١٣ ـ ٣ ثم Tod. ١ ـ ٦٤ ٠

٣١ ـ هيرودوت ٨ ـ ٤٤ ٠

٣٢ ـ هيرودوت ٨ ـ ١ ٠

٣٣ ـ هيرودوت ٩ ـ ٢٨ ٠

٣٤ ـ نبوس Nepos ، ميلتيادس Miltiadis ٥ ثم سويداس Suidas أنظر Iππίας (الذى يذكر Ephorus) ٠

٣٥ ـ هيرودوت ٥ ـ ٩٧ ثم ٨ ـ ٦٥ ، ويورد ارستوفانيز (١٢٢١٤ ١١٣٣) أيضا هذا الرقم رغم أنه فى هذا الوقت (٣٩٣ ـ ١) كان محتملا الا يكون صحيحا وارستوفانيز أيضا (الزنابير ٩ ، ٧) يتكلم عن δυο μυριαδες των δημοτικῶν (أى ٢٠ ألف من الثيتس) فى ٤٢٢

٣٦ ـ انظر التذييل ٠

٣٧ _ ثوكيديدس ١ _ ١٢١ _ ٣ ، ١٤٣ _ ١ ثم ٧ _ ١٣ _ ٢ ، ٦٣ _ ٤ ٠

٣٨ _ بلوتارخوس ، بركليس Pericles ، ١١ ٠

٣٩ _ ارسطو Ath. Pol. ٢٤ _ ٣ ثم ثوكيديدس ٢ _ ١٣ _ ٨ ٠

٤٠ _ ثوكيديدس ٤ _ ١٠١ _ ٢ ٠

٤١ _ ثوكيديدس ٥ _ ١١ _ ٢ ٠

٤٢ _ ثوكيديدس ٦ _ ٤٣ ، ٧ _ ١٦ _ ٢ ، ٢٠ _ ٢ ، ٤٢ _ ١٠

٤٣ _ ثوكيديدس ٣ _ ٨٧ _ ٣ ٠

٤٤ _ ليسياس ٢٠ _ ١٣ بعد ان اقترعت على أن (توكل) الامور (الحكومية) للخمسة آلاف تقدم (الرجـل) بقائمة تحوى ٩٠٠٠ _
υμων ψηφισαμένων πεντακισχιλιοις παραδουναι τα πράγματα καταλογευς ων έννακισχιλιους κατέλεξεν :
انظر ثوكيديدس ٨ _ ٩٧ _ ١ : τοις πεντακισχιλιοις ἐψηφισαντο
τα πράγματα παραδουναι (ειναι δ'αυτων οπόσοι καὶ ὅπλα παρέχονται (
- لقد أوكلت الامور (الحكومة) الى الـ ٥٠٠٠ الذين انتخبوا (هؤلاء الذين يمكن ان يزودوا أنفسهم بالعدد) ٠ انظر التذييل ٠

٤٥ _ انظر صفحات ٧٦ ، ٧٩ ، ٨١ _ ٢ ٠

٤٦ _ انظر جلبرت Greek Const. Ant. ص ١٧٦ _ ٨٣ ثم بوزولت Busolt Swoboda, Griech. Staatskunde الثانى ص ٩٨٤ _ ٦ ان الدور الصغير الذى لعبته طبقة التجار فى السياسة الاثينية يرد من جهة الى كون كثير من التجار من طبقة المتيكى ومن جهة أخرى الى أنهم غالبا ماكانوا طائفة متواضعة يملكون اكثر قليلا من سفينتهم الواحدة ويعملون برأس مال مقترض على سلامتها وسلامة حمولتها من البضائع ٠

٤٧ _ كسنوفون Mem. ٢ _ ٨ _ ١ الى ٥ ٠

٤٨ _ ايسايوس ٥ _ ٣٩ ٠
εις δέ τους μισθώτους ιόντας δι' ένδειαν των επιτηδείων
(لقد سمح) لهم باخذ أجور نظرا لنقص وسائل الحياة) ٠ ايزوكراتس ١٤ _ ٤٨ :
αλλους δ' επι θητείαν ιόντας, τους δ'όπως εκαστοι δυνανται τα καθ' ἡμέραν ποριζομενους
(- وآخرون يكسبون معاشهم اليومى بقدر ما يستطيع كل منهم) ٠

٤٩ _ كسنوفون ٢ _ ٥ _ ٢ ثم ديموستنيز ٣٦ _ ٢٨ الى ٤٣و٩

٥٠ _ افلاطون ، الجمهورية ٥٦٥ أ ٠

٥١ _ كسنوفون ٠ Mem ٣ _ ٧ _ ٦ ٠

٥٢ _ ارسطو Ath. Pol. ٤ _ ٤ _ ٢١ (١٢٩١ ب) :

٥٣ _ ليسياس ٥ _ ٥ ثم انظر ديموستنيز ، ٤٥ _ ٨٦ ٠

٥٤ _ مثلا خريميلوس Chremylos المواطن الفقير بطل Plutus يملك عبدا غبيا مضحكا هو كاريون Carion وفى Ecclesiazusae لم يظهر أى عبد فى أول الرواية عندما سرق النساء ملابس أزواجهن وبعد ذلك صحا الازواج واضطروا الى لبس ملابس زوجاتهم وأخيرا تظهر فجأة جارية براكساجورا Praxagora لتلعب دورا فكاهيا ٠ وكان البرنامج الشيوعى لبراكساجورا يتضمن μηδ' ἀνδραπόδοις τον μεν χοησθαι πολλοις, τον δ' ουδ' ἀκολουθωι وكانت بالتاكيد تتبع الطبقةالثانية ٠

٥٥ _ ثوكيديدس ٣ _ ١٧ _ ٤ ٠

٥٦ _ ثوكيديدس ٧ _ ٧٥ _ ٥ يشير الى ان معظم تابعى الفرسان والهوبليتاى الاثينيين فى سيراكوزا كانوا عبيدا ٠

٥٧ _ ثوكيديدس ٤ _ ١٠١ _ ٢ وفى ايسايوس ٥ _ ١١ وقد وجه لديكايوجين Dicaogène لوم شديد لارساله قريبا له فقيرا كان قد حرمه من ميراثه ليخدم أخاه ἀντ' ἀκολουθου فى كورنث (ربما كان ذلك أثناء حرب كورنث)) ٠

٥٨ _ ديموستنيز ٢٤ _ ١٩٧ ٠
θυρας αφαιρειν και στρωμαθ' υποσπαν, καὶ διάκονον, εἴ τις ἔχρητο ταυτην ἐνεχυράζειν
= منتزعا ابوابهم نازعا مفارش سررهم من تحتهم ، حاجزا خادمة اذا كان يستعمل أحدهم خادمة) ٠

٥٩ _ انظر ص ٢٨ _ ٩ ٠

٦٠ _ انظر ص ٨٨ _ ٩ ٠

٦١ _ ليساس ٧ _ ٩ _ ١٠ ثم ايسايوس ١١ _ ٤٢ ان المتيكى الذين وصفوا كفلاحين γεωργοί ٢ _ ١٠٠ وربما كانوا فلاحين مستأجرين (ولا يمكن ان يكونوا ملاكا للاراضى) وان جـاز أن يكونوا عمالا زراعيين ٠ انظر كسنوفون Sym. ٨ _ ٢٥ فيما يخص الزراعة غير المعتنى بها للمستأجرين ٠

٦٢ _ ليسياس ٤ _ ١ ، ٧ _ ١٦ و ٣٤ ثم ديموستنيز ٤٧ _ ٥٣ ، ٥٣ _ ٦ ان المحررين الذين يصفون أنفسهم بأنهم مزارعون γεωργοί

فى I. G. الثانى – الثالث (٢) ١٥٥٣ – ٧٨ (انظر من أجل التحليل
Gomme, Population of Athens ص ٤١ – ٣) وبما كانوا عبيدا
زراعيين سابقين وأصبحوا الآن عمالا أو مستأجرين وان الفلاح αγροικος
فى ثيوفراستوس (Char. ٤ – ٥) كان يناقش السياسة مع خدمه
οικέται وماجوريه الزراعيين μισθωτοι وقد استخدم مالك أرض اثينى
فى ناكسوس مرتزقا ἐπλάτης (كان يبدو انه يعمل الوقت كله
ἐθητευεν ἐκει παρ' ημιν) كالعبيد (أفلاطون Euthyphro ٤ ج) ٠

٦٣ – ديموستنيز ٥٣ – ١٩ الى ٢١ ٠

٦٤ – ديموستنيز ٥٧ – ٤٥ ٠

٦٥ – ديموستنيز ٤٧ – ٥٢ ثم ايسايوس ٦ – ٣٣ ٠

٦٦ – ليسياس ، ٢٠ – ١١ ٠

٦٧ – ديموستنيز ٢٢ – ٦٥ = ٢٤ ، ١٧٢ ٠

οι γεωργουντες και φειδόμενοι δια παιδοτροφίας δὲ και οικεια αναλωματα και λητουργίας ετερας ἐκλελοιπότας εἰσφοραν

(= المزارعون الذين يقاسون شظف العيش من أجل رعاية أولادهم أو مطالبهم المنزلية او أعباء مصاريفهم أو الخدمات العامة (الليتورجيات) الأخرى قد اغرقتهم الضرائب) ٠ ان الليتورجيا المشار اليها هنا لا يمكن أن تكون ليتورجيا الدولة التى يكلف بادائها المواطنون الأغنياء نسبيا ولكنها تلك التى تقع على عاتق أهل الديم (ايسايوس ٢ – ٤٢ ثم I.G. ١/٢ – ١٨٦ ٧ ب ، ٢ ، ٢/٣ – ١٧٨ ، ١١٩٨ ، ١٢٠٠) ٠

٦٨ – ارسطو Ath. Pol. ١٣٢٣ أ ، انظر ١٢٥٢ب ο γάρ βους ἀντ' οἰκέτου τοις πένησιν ἐστιν لأن الثور يعمل عند الفقراء بدل خادم ٠

٦٩ – انظر صفحات ٨٣ – ٤ ٠

٧٠ – ديموستنيز ٢١ – ٨٣ – ٩٥ ٠

٧١ – ليسياس ١٦ – ١٤ ٠

٧٢ – بالنسبة لثمن الارض انظر ص ١٤٢ ملاحظة ٣٦ وقد قدرت الايجارات بنسبة ٨٪ من قيمة رأس المال فى ايسايوس ١١ – ٤٢ ثم I.G. الثانى – الثالث (٢) – ٢٤٩٦ وبالنسبة لتكاليف الحياة انظر ملاحظة (١) ، ان الفلاحين الفقراء فى Plutus لارستوفانيز (٢٢٣ – ٤) مثلوا وهم يعملون بانفسهم فى الحقول ٠

٧٣ – كسنوفون Vect. ٤ – ١٤ الى ١٥ ، كان كسنوفون يكتب عن جيلين بعد ذلك ويذكر تقارير شعبية من المحتمل انها غالت كثيرا فى ثروة نيكياس (انظر ليسياس ١٩ – ٤٧) ٠

٧٤ – ديموستنيز ٣٧ – ٤ ٠

٧٥ – ليسياس ١٢ – ١٩ ٠

٧٦ – ديموستنيز ٣٦ – ١١ وفى ديموستنيز ٣٢ – ٣ يغل صانعو الاسلحة مايقدر بنصف تالنت فى السنة (ديموستنيز ٢٧ – ٩) انظر ديموستنيز ٣٦ – ٥ بخصوص أرض باسيون ٠

٧٧ – ديموستنيز ٢٧ – ٩ الى ١١ ٠

٧٨ – (بلوتارخوس Vit. X, Or.) ايزوكراتس ٠

٧٩ – كسنوفون Mem. ٢ – ٧ – ٣ الى ٦ ٠

٨٠ – كسنوفون Mem. ٣ – ١١ – ٤

٨١ – ايسخينيس ١ – ٩٧ ٠

٨٢ – ليكورجوس ، انظر Leocr. ٢٢ ، ٥٨ ثم ديموستنيز (٢٧ – ٩) يقدر دخل صانعى الاسلحة المهرة بثلاث مينات للواحد على الاقل ٠

٨٣ – ايسايوس ٨ – ٣٥ ٠

٨٤ – ايسايوس ٦ – ١٩ – ٢٠ ، ٣٣ – الى ٣٤ ٠

٨٥ – كسنوفون Mem. ٢ – ٣ – ٣

οικέτας μὲν οι δυναμενοι ὠνουνται ινα συνεργους ἔχωσιν.

(= ثم أن المقتدرين يشترون عبيدا كمساعدين فى العمل) ٠

٨٦ – ليسياس ٢٤ – ٦ ٠

τεχνην δε κεκτημαι βραχέα δυναμένην ὠφελειν, ην αυτος μεν ηδη χαλεπως ἐργάζομαι, τον διαδεξομενον δ' αυτὴν ουπω δυναμαι κτησασθαι

(– اننى أملك تجارة لا تدر على الا القليل وأجد صعوبة فى ممارستها بنفسى ولا أملك رجلا آخر يقوم بالعمل عنى) ٠

٨٧ – سويداس انظر ἀποψηφίσεις (٤٥٣ب) ٠

٨٨ – اثينايوس ٦ – ٢٧٢ ٠

٨٩ – Die Bevölkerung der griechisch-römischen Welt س ٨٤ – ٩٠ ثم انظر أيضا R.L. Sargent, The Size of the slave population at Athens during the fifth and fourth centuries, B.C. ثم W.L. Westermann, Athenaeus and the Slaves of Athens, فى Athen. Stud. (W.S. Ferguson. لتكريم)

٢

أثينا في عهد ديموستينيس

٩٠ ـ ثوكيديدس ٧ ـ ٢٧ ـ ٥ ان الرقم لابد ان كان تقديريا الا أن تقديرات ثوكيديدس جديرة بأن تكون موضع اعتبار جدى ويومىء الى ان هذه الخسارة كانت امرا خطيرا بالنسبة للاثينيين أى ان العشرين ألفا كانوا نسبة جوهرية من مجموع العبيد ٠

٩١ ـ كسنوفون .Vect ٤ ـ ٢٥ ٠

٩٢ ـ كسنوفون .Vect ٤ ـ ٢٢ : πολλοί δ'εισί και αυτων των ἐν τοις εργοις γηράσκοντες, πολλοί δὲ και αλλοι και Αθηναιοι καί ξένοι οί τωι σωματι μέν ουτε βουλοιντ' αν ουτε δυναιντ' αν εργάζεσθαι, τηι δέ γνωμηι επιμελουμενοι ἡδέως αν τα ἐπιτήδεια πορίζοιντο. (وكثيرون ممن يعملون وتقدم بهم العمر وكثيرون غيرهم اثينيون وغرباء وممن لايرغبون أو لا يقوون على العمل بأيديهم (جسمانيا) ولكن يسرهم أن يكسبوا حياتهم كمشرفين) .

٩٣ ـ ديموستنيز ٤٢ ـ ٢٠ πολλα εκ των ἔργων των αργυρειων ἐγώ, Φαίνιππε, πρότερον αυτος τωι εμαυτου σωματι πονων καί ἐργαζομενος συνελεξάμην (= فيما يخص مناجمى من الفضة فانافاينبوس عملت بنفسى أولا بمجهودى الجسمانى وقد جنيت أرباحا طائلة) ٠

٩٤ ـ ارسطو ، .Ath. Pol ٦٢ ـ ٣ ٠

٩٥ ـ ديموستنيز ١٣ ـ ٢ ـ ١٠ ٠

٩٦ ـ .Gilbert, Gr. Const. Anc ص ١٧٣ ـ ٤ ٠

٩٧ ـ نفس المرجع ص ٢٢٩ ٠

٩٨ ـ كسنوفون .Vect ٣ ـ ١١ ـ ٤ ٠

٩٩ ـ لقد عرض الدليل كله وحللته Margaret Crosby فى Hesperia ١٩٥٠ ص ١٨٩ وما بعده ٠

١٠٠ ـ سويداس انظر αγραφων μεταλλων δίκη .

١٠١ ـ كسنوفون .Hell ١ ـ ٦ ـ ٢٤ ثم ارستوفانيز الضفادع ٦٩٣ ـ ٤ ٠

١٠٣ ـ ارسطو .Ath. Pol ، ٤٠ ـ ٢ ٠

١٠٣ ـ (بلوتارخوس) .Vit. X Or هيبيرايدس (.Mor ٨٤٩١)

١٠٤ كسنوفون .Ath. Pol ١ ـ ١٠ ٠

١٠٥ ـ كسنوفون .Hell ٢ ـ ٣ ـ ٤٨ ٠

١٠٦ ـ أفلاطون ، الجمهورية ، ٥٦٣ ب ٠

• • كانت أهداف ديموستينيس وسياسته موضوع جدل كبير ولكن الذين كتبوا عنه قلما ألقوا بالا إلى الأثينيين الذين تكلم اليهم وبتنا تسيطر علينا الفكرة العامة من أنهم ، اذا ماقورنوا بالخطيب الملتهب وطنية ، كانوا جماعة من الكسالى المتواكلين الجبناء المحبين للهو ، ينفرون من الحرب ولاينهضون بما عليهم من التزامات ، بل يفضلون الحصول على القليـل مما يربحون داخل مدينتهم دافعين الأجور للمرتزقة ليحاربوا بدلا منهم وأحيانا يقصرون فى دفع تلك الأجور ، فهل صدق هذا الحكم ؟ ، إنها الصورة التى تبدو بارزة من خطب ديموستينيس التى تكاد تقـدم لنا بالإضافة الى أحاديث الخطباء المعاصرين له كل مالدينا من شواهد ، وأقترح هنا طرح هذه الشواهد للبحث من جديد .

« ادفعوا ضريبة الحرب » (εισφέρετε) « واخدموا بأنفسكم فى الجيش » (αυτοί στρατευεσθε) . هاتان هما دعوتا ديموستينيس الرئيسيتان اللتان يركز عليهما فى مخاطبته للشعب . ولنبدأ أولا بمناقشة ضريبة الحرب . انه موضوع فنى وجدلى الى حد بعيد ، وأرجوا المعذرة ان بدوت متعسفا بعض الشيء ، أما النقاط التى أحب أن أجلوها فهى : هل كانت هذه الضريبة كالاعتقاد السائد دائما ، ضريبة تصاعدية ؟ ومن الذى يدفعها وما مدى الإعفاء منها ؟ وما جملة المتحصل منها بالفعل ؟

كانت الأيسفورا (Eisphora) هى ضريبة الحرب تفرض بقرار من الشعب حسب ماتقتضيه الظروف ، واتخذت شكل جباية مالية ، ولهذا

العـــرض أجرى إحصاء الممتلكات فى ٣٧٨ ـ ٤٧٧ ق . م بلغ فيه « مجموع ضرائب » أتيكا حسب تقدير بوليب ٥٧٥٠ تالنت (١) ويذكر ديموسثينيس أن ضرائب البلد (τιμημα της χωρας) قد بلغت فى عهده ٦٠٠٠ تالنت ويقدر أن النسبة المئوية الجبايات عن هذا المبلغ لو كانت واحدا فى المائة لأتت بعائد ٦٠ تالنت ، ولو كانت ٢ ٪ لبلغت ١٢٠ تالنت وهكذا . (٢) ومن الواضح فى هذا الصدد أن بوليب ، كان يعتقد أن « الضرائب » تمثل رأس مال البلاد الكلى بقيمته الحقيقية من (أراض ومنازل وممتلكات أخرى) ، وقد فاته حقيقة أن هذه الضرائب كانت تستبعد الممتلكات دون حد الإعفاء . إلا أن ديموسثينيس فى إحدى فقرات خطبته الأولى ضد (٣) أفوبوس (Aphobus) يستعمل تعبير « التقدير الضرائبى » بمعنى آخر ، فيقول : « ٣ تالنت هى ضريبة ١٥ تالنت » (τιμημα πεντακαιδεκα ταλαντων γάρ τρία ταλαντα) ويشير إلى أنه فى حالة الثروات الأصغر كانت النسبة أقل من الخمس . ومن هذه الفقرة ومن إشارة غامضة فى بولوكس (Pollux) (٤) نشأت النظرية القائلة بأن (تقدير الضرائب) لم يكن يمثل القيمة الحقيقية لممتلكات الفرد بل مجرد قيمة ضرائبية وأن القيمة الضرائبية كانت بنسبة أعلى عند الغنى منها عند الفقير ، وبذا كانت ضريبة الحرب « الأيسفورا » هى الضريبة الوحيـــدة التصاعدية المعروفة فى العالم القديم .

وتثير هذه النظرية مشاكل كبيرة : فهى أولا تبدو معقدة للغاية فقد كان الوضع يقضى بأن تفرض الضرائب على خمس رأس مال أغنى المواطنين بينما الأمر الطبيعى يقتضى تقدير هذه الضرائب عن كل ممتلكاتهم ، ثم يكون بعد ذلك التقدير التنازلى بالنسبة للطبقات الأفقر . ثانيا ان هـــذه النظرية تتعارض مع نص معاصر (٥) هو عقد إيجار يلتزم فيه المستأجر بدفع ٥٤ دراخمة إيجارا سنويا تضاف اليه إذا فرضت ضريبة الأيسفورا مبلغ ٧ مينات « حسب تقدير الضرائب (κατα το τιμημα καθ' επτα μνας) فيكون الإيجار بنسبة ٨ ٪ تقريبا إذا كانت المينات السبع هى القيمة الفعلية للممتلكات ، ويصبح أمرا غير معقول إذا كانت القيمة الحقيقية خمسة أمثال هذا المبلغ أو أكثر ويصبح أيضا « التقدير الكلى للضرائب » فى أتيكا غير معقول

كذلك . قد يكون ٦٠٠٠ تالنت مبلغا ضئيلا ولكن يجب أن نتذكر أنه لا يشمل آلاف الملكيات الصغيرة دون حد الإعفاء ، وكما تبين الإشارات العديدة عند الخطباء (٦) فإن إخفاء الثروات والحالات التى تقل عن مستوى التقدير الضرائبى كانت القاعدة لا الاستثناء ، ومن جهة أخرى فإنه لمن المستحيل تماما أن تكون قيمة الممتلكات الأثينية الخاضعة للضرائب قاصرة على خمسة أمثال الـ ٦٠٠٠ تالنت بل أكثر كثيرا ، « فتقدير الضرائب » إذا تعبير استعمل بمعنيين الدلالة على القيمة الحقيقية وذلك فى النص وفى عبارة « تقدير ضرائب البلد » كما يستخدمها ديموسثينيس فى الخطبة الأولى ضد أفوبوس ومن ثم كانت الضريبة تجبى حسب تقدير الضرائب بالمعنى الأول ، أى للقيمة الحقيقية وإلا فان حساب ديموسثينيس الذى توصل فيه إلى أن نسبة ١ ٪ تأتى بستين تالنت سيكون غير معقول . ولابد إذن أن يكون ديموسثينيس قد استعمل هذه الكلمة فى غير معناها الفنى فى الفقرة التى ذكر فيها أن « التقدير الضرائبى » لمبلغ ١٥ تالنت هو ٣ تالنت فيما يخص أكبر الثروات.

وفى هذا الصدد يشير ديموسثينيس أكثر من مرة إلى نسبة ١ : ٥ . ولكنه فى كل الفقرات (٧) الأخرى يستخدم تعبيرا آخر ، إنهم ينتظرون منى أن أدفع هذه الضريبة (ταυτην ηξιουν εισφέρειν την εισοφραν) أو يقول « أن أدفع ٥٠٠ دراخمة عن كل ٢٥ مينا » κατα τας πέντε και εικοσι μνας πεντακοσίας δραχμάς εισφέρειν كما لو أن أوصياءه أرغموه على دفع ⅕ ثروته كضريبة ، ومما لاشك فيه أن الضريبة لم تجب أبدا على أساس هذه النسبة الخيالية ، ففى الحقيقة دفع ديموسثينيس خلال العشر سنوات عندما كان مايزال قاصرا ١٨ مينا عن الـ ١٥ تالنت التى جرى عليها التقدير (٨) فماذا تعنى عبارات ديموسثينيس ؟ لقد رأى أخيرا المستر مايجس Meiggs (٩) أن نسبة الخمس ⅕ هى حد أقصى ، فهى أعلى قدر يمكن مطالبة الأثرياء بسداده كجملة لكل مدفوعاتهم الضرائبية خلال حياتهم وبالنسبة للطبقات الأفقر من دافعى الضرائب فقد كان هذا الحد أقل من تلك النسبة . فالأيسفورا إذا كانت تجبى بنسبة مئوية حسب القيمة الحقيقية لكل الممتلكات الداخـــلة فى نطاق الضرائب ولم تكن ضريبة تصاعدية : فإذا بلغ

مجموع الضرائب المتعددة مثلا نسبة بـ $\frac{1}{2}$ (والأرقام الحقيقية غير معروفة) من رأس المال كان من حق أفراد الطبقة الفقيرة أن يطلبوا الإعفاء بينما كان على أفراد الطبقة الثرية أن يستمروا فى الدفع بنسبة خمس رأس مالهم كحد أقصى :

هذه النظرية تستدعى النظر إذ أنها تعطى معنى لعبارات ديموسثينيس ، وتتفق وطرق التفكير اليونانى ، فقد كانوا يميلون إلى اعتبار ثروة الفرد أساس التوازن بصرف النظر عن الدخل ، يقيسون عليها مجمـــوع مدفوعاته فى « التريارارخيات » والخدمات العامة (الليتورجيات) وضريبة الحرب (١٠) ولكن تطبيق مثل هذا النظام كان لابد وأن يقوم على حسابات على جانب كبير من التعقيد ، وذلك لأن الثروات فى الواقع لم تكن متوازنة فقد كانت تكبر وتتضاءل بالميراث ، كما أنها تتزايد بإستثمار الزائد من الدخل وتتناقص بدفع الصداق وبيع الممتلكات. لهذا أرى أنه من الصعب الاعتقاد بأن مثل هذه الطريقة المعقدة كانت نافذة وأرانى أوافق هنا على تفسير آخر لكلمات ديموسثينيس أبداه لى تلميذى السابق مستر دى سانت كروا Mr. de Ste Croix . (١١) يذكر ديموسثينيس فى إحدى فقراته أن أوصياءه جعلوه رئيسا (ἡγεμὼν) لسيموريته συμμορία (والسيموريا عبارة عن جماعة من ستين مواطنا من أغنى مواطنى أثينا يلزمون بالقيام ببعض الخدمات العامة أى (الليتورجيا) خاصة القيام بعبء صيانة سفن الأسطول الحربى (τριηραρχία) ثم القيام مقدما بدفع ضريبة الحرب بدلا من المواطنين الفقراء وقد وجدت فى أثينا عشرون سيموريا ، إثنان من كل قبيلة)، ولم يكن تقديرها الضرائبى ضئيـــلا بل كان مرتفعا للغاية إذ بلغ مادفعه هو ٥٠٠ دراخمة عن كل ٢٥ مينا (١٢) وفى ذلك الوقت كان الرؤساء مع رجال الصف الثانى والثالث (δεύτεροι καὶ τρίτοι) فى السيموريات وهم الذين أصبحوا فيما بعد جماعة الثلاثمائة (١٣) وهم الذين كانوا يدفعون الضريبة مقدما (οἱ προεισφέροντες) وبالتالى كانوا يجمعونها من أعضاء سيمورياتهم الآخرين ، أفلا يمكن أن يكون هذا النظام كان قائما منذ نشأة السيموريات وأنه كان الضمان لدفع الضريبة مقدما (προεισφορά) والتى قدرت بالخمس $\frac{1}{5}$ من ثروة الدافع وفق مقدار ثروته ؟

وتكتنف وجهة النظر هذه صعوبات أيضا . ففى عام ٣٥٧ كانت هناك متأخـــرات من الديون بلغت حوالى أربعة عشر تالنت عن الثلثمائة تالنت الإضافية التى كانت قد طلبت فى العشرين سنة السابقة (١٤) . قد يكون بعض هذه المتأخرات مستحق من بعض أعضاء طبقة الثلثمائة : وقد يكون من الأمور ذات الدلالة ان من بين المدينين الذين ذكرهم ديموسثينيس إثنين كانا من أعضاء التريارارخيا (١٥)وعلى ذلك فلابد أنهما كانا على درجة كبيرة من الثراء مما أهلها ليكونا فى عداد طبقة الثلاثمائة . وعلى أية حال فإن نصف متأخرات الديون تجمعت من مبالغ صغيرة جداً نادراً ماتجاوز أى منها ـ حسب ما أورده ديموسثينيس (١٦) ـ مينا واحدا فى ذمة ٤٠٠ أو ٥٠٠ من المدينين ، فكيف يظل كل دافعى الضرائب مدينين للخزانة إذا كانت جماعة الثلاثمائة تتكفل بدفع ماعليهم من ضريبة مقدما ؟ لعلهم كانوا مدينون لبعض أعضاء الثلاثمائة لا للدولة .

هناك إجابتان معقولتان على هذا السؤال ، فمن الجائز ان كان « الدفع مقدما » تدبيرا معدا للعمل عند الضرورة القصوى ونادرا ما استخدم خلال العشرين سنة هذه أو ربمـــا لم يستخدم إطلاقا ، ومن الجائز أيضا ان كانت المهمة الرئيسية لطبقة الثلاثمائة ليست الدفع مقدما بل ضمان الضريبة التى تدفعها ، أو المفروضة على جماعاتهم ، أو التعهد بها ، وقد يشير إلى ذلك إستعمال كلمة « يدفع » (εἰσφέρειν) لا كلمة « يدفع مقدما » (προεισφέρειν) فيما يتصل بطبقة الثلاثمائة فى أولى الإشارات اليهم . (١٧) وفى هذه الحـــالة فالضمان لم يكن إذن قسرا نظرا لفتور التحمس لجمع الضريبة إذا ماكان الحافز الضرورى الذى اقتضى ذلك قد انقضى .(١٨)

والمشكلة الثانية أنه عندما دعت الحاجة فى عام ٣٦٢ لجمع ضرائب لتمويل حملة بحرية قرر الشعب أن يعين أعضـــاء المجلس أشخاصا يمثلون مجموع الديمات (القرى) ممن كانوا أعضاء فى الديم أوممن يمتلكون أراضى فى هذه الديم ليدفعوا الضريبة مقدما للدولة . (١٩) وهنا نجد تجاهـــلا تاما لطبقة الثلاثمائة وإجماعا عاما على أنها لم تكن قد شكلت بعد ، فالمعتقد أن الضرورة فى عام ٣٦٢ التى دعت لأول مرة إلى « الدفع مقدما » أو إلى الإجراءات

السابقة الذكر كانت تجربة أولى أدت إلى إنشاء هيئة الثلاثمائة .

وهناك حائل دون ذلك الرأى فقد أشار أيسايوس (Isaeus) (٢٠) إلى هيئة الثلاثمائة كنظام قائم يتصل بالأيسفورا فى خطبة ألقاها قبل هذا ببضع سنوات . ثم اعتراض آخر أنه حوالى عام ٣٧٦ (أى بعد إنشاء نظام السيموريات مباشرة) عين ديموسثينيس رئيسا لسيموريته لثرائه رغم أنه كان طفلا فى السابعة ، مما يدل على أن منصب الرئيس لم يكن تنفيذيا بل كانت مسئوليته منذ البداية مالية ، ويستتبع ذلك استنتاج ضرورى هو أن هيئة الثلاثمائة برؤسائها وأفراد المرتبة الثانية والثالثة للسيموريات المائة كانوا من البداية ذوى مسئولية مالية تتعلق بالضريبة المفروضة على جماعاتهم (سيمورياتهم) وذلك أما بالدفع مقدما أو التعهد بضمان دفعها . ويبدو أن ذلك كان فى الواقع هو الهدف من إنشاء نظام السيموريات .

لم يكن إذن عدم قيام هيئة الثلاثمائة هو السبب وراء قرار الشعب فى ٣٦٢ بتعيين أشخاص فى كل قرية أى (ديم) لدفع الضريبة مقدما . وقد يكون مرد ذلك إلى أن « دفعا مقدما » كان قد جبى لتوه وأن هيئة الثلاثمائة أعلنت أن المال وفير لديها . ولو أن الجباية كانت فى السنة السابقة لطلبت الهيئة الإعفاء رسميا (٢١) ، حيث أن « الدفع مقدما » كان من الخدمات العامة (ليتورجيا) وقد يكون مرده إلى أن النظام السيمورى لطول إهماله كان قد أصابه التفكك حتى أنه عندما ظهرت ضرورة مفاجئة كان لابد من الانصراف عنه وإتخاذ وسائل أخرى . وتأييدا لذلك يلاحظ أن التشريع الاضطرارى لم يتجاهل هيئة الثلاثمائة فقط بل يبدو أنه تجاهل النظام السيمورى كله لأنه تضمن قيام الديم بالجباية بدلا من السيموريات (٢٢) وقد لاتكون هذه الجباية أيسفورا عادية (ضريبة حرب) ، بل ضريبة خاصة قامت على أسس أخرى وحلت محلها ، إما لأن قدرة دافعى ضريبة الحرب كانت قد وهنت مؤقتا وإما لأن آلية تقدير وجمع ضريبة الحرب قد فقدت فاعليتها بشكل خطير . ويستعمل المتحدث كلمتى προεισφέρειν (يدفع مقدما) ثم προεισφορα (الأيسفورا المطلوبة مقدما) لكن من المحتمل أنه لم تكن الكلمتان تعنيان إصطلاحا فنيا ، بل كلمتان عاديتان تدلان فقط على « دفع الجباية مقدما » ومن ناحية أخرى يشير إلى الحكام

الذين كانوا مكلفين بالجباية بعبارة « جامعى مال الحرب » οι τα στρατιωτικα εισπραττοντες (٢٣) وهو ما يوحى بجباية عسكرية خاصة أكثر منها ضريبة حرب منتظمة .

وهدف هذا النقاش الطويل إثبات أن الأيسفورا لم تكن ضريبة تصاعدية ، بمعنى أن كل الذين كانوا يخضعون لأدائها قد دفعوا نسبة موحدة من رأس مالهم سواء كانوا أغنياء أو فقراء . والآن فموضوع سؤالى الثانى ، كم من المواطنين أدوها ؟ أما من جهة أن العدد كبير فقد تضمنت ذلك كتابات ديموسثينيس فى فقرات عديدة فهو يتحدث مثلا عن مجموع الشعب (τωι πληθει τωι υμετερωι) وقد أرهق بضريبة الحرب (٢٤) . واعتقد أن هناك إجابة أخرى أكثر تحديدا ، فمن المتفق عليه بصفة عامة أنه كان هناك مائة سيموريا لضرائب الحرب مقابل ٢٠ سيموريا تريرارخية (٢٥) وقد شكلت العشرون سيموريا التريرارخية على نمط سيموريات الأيسفورا بحيث ضمت ١٢٠٠ شخص أى ٦٠ شخصا للسيموريا الواحدة (٢٦) وعلى نفس الأساس شملت المائة سيموريا الخاصة بضرائب الحرب ٦٠٠٠ شخصا . والآن إلى أى حد كانت حدود الإعفاء ؟ لقد أشار ديموسثينيس مرات عدة إلى الـ ٢٥ مينا . كوحدة أساسية للتقدير الضرائبى أى « أن تدفع خمسمائة دراخمة لكل ٢٥ مينا κατα τας πέντε καὶ εικοσι μνὰς πεντακοσίας δραχμας εισφέρειν (٢٧) وقد ذكرها فى مناسبة واحدة بشكل أوضح إذ يقول « انك قد قدرت لى أن أدفع خمس مينات » (πέντε μνας συνεταξατ' εἰσφέρειν يعنى أن يدفع الخمس . (٢٨) وهذا يدل على أن ٢٥ مينا كانت الحد الأدنى لرأس المال الذى تفرض عليه ضرائب . ويتفق هذا مع ما لدينا من أرقام أخرى ، ففى ٣٢٢ ق . م عندما شرع أنتيباتير فى تحديد المواطنين الذين يمتلكون أكثر من ٢٠٠٠ دراخمة (أى عشرين مينا) وجد أن ٩٠٠٠ شخص يدخلون فى هذا النطاق . (٢٩) فإذا كان هناك ٩٠٠٠ شخص يملك كل منهم أكثر من ٢٠ مينا فلابد أن يكون هناك ٦٠٠ شخص يملك كل منهم أكثر من ٢٥ مينا . وفى النهاية : كم جبى بالفعل من ضريبة الحرب ؟ يخبرنا ديموسثينيس فى

خطبته ضد أندروتيون (Androtion) بأن الجباية بلغت فيما بين ٣٧٧ و٣٥٧ حوالى ثلثمائة تالنت أو أكثر قليلا (٣٠) وذلك بنسبة ٢٥ ٪ سنويا كتقدير ضرائبى على ٦٠٠٠ تالنت . وقد دفع ديموسثينيس فى فترة العشر سنوات من حداثته (٣٧٦ – ٣٦٦) مبلغ ١٨ مينا على تقدير ضرائبى له بلغ ١٥ تالنت (٣١) وهذا يساوى ٢ر ٪ سنويا وطبعا قد جرى هذا التقدير على أساس رأس المال . ولكن إذا حسبنا الدخل على أساس ١٠٪ من رأس المال باعتبار الأرض والمال معا فإن الجبايات خلال هذه الفترة المليئة بالحروب تمثل ٢ أو ٢½ فى المائة كضريبة دخل ، أو بالتعبير الحديث من خمسة إلى ستة بنسات على الجنيه الواحد . ولنا حقا أن ندهش عندما يتحدث كسنوفون عن الأثينيين خلال هذه الفـترة بالذات وكأنهم قد « أنهكتهم جبايات ضريبة الأيسفورا » αποκναιομενοι χρηματων εισφοραις (٣٢) .

غير أن دفع الضرائب أمر يصبح من قبيل العادة – ولقد كان يثير أسلافنا زيادة بنس على الجنيه ، إلا أن الأثينيين لم يستطيعوا أبداً اعتياد دفع ضريبة الحرب لأنها كانت أداء عارضا ، وعندما غدت مرتفعة نسبيا تحدث ديموسثينيس عن ١ ٪ و ٢ ٪ كأمر عادى ، (٣٣) وهو مايعادل ضريبة دخل قدرها ٢ شلن و ٤ شلن على الجنيه . وقبل أن نجهر بلوم الأثينيين يجب أن نضع فى الاعتبار أنه لم تكن هناك علاوات شخصية ، أى علاوة زوجة أو أطفال لتخفف من فداحة العبء على الرجل الفقير الذى يعول أسرة كبيرة ، وقد يكون ديموسثينيس على حق فى استعطافه المحلفين من أجل « الفلاحين الذين كانوا فى عسر وضيق رزق ، ونظرا لنفقات تربية أطفـالهم والمصروفات العائلية وغيرها من المطالب تراكمت عليهم ديون ضريبة الحرب » .(٣٤) ولاشك أنه لعسر بالغ أن تعتمد أسرة فى عيشها على مزرعة تساوى ٢٥ مينـا . ويعرض أحد المتقاضين قضيته قائلا : « لقد ترك والدى لى ولأخى ملكا لاتزيد قيمته عن مبلغ ٤٥ مينا لكل منا وليس من السهل أن نعيش على ذلك » . (٣٥) وقياسا على الرقم الوحيد الذى بين أيدينا عن ثمن الأرض فى القرن الرابع (٣٦) فقد كان قوام المزرعة التى تساوى ٢٥ مينا سبعة أفدنة (agros, ager, acres) بغـير ملحقـات من آلات أو منزل أو أثاث ، فإذا ما أجرت

بنصاب ٨ ٪ وهو الإيجار المعتاد فيما يبدو آنذاك ، فإنها تأتى بـ ٢٠٠ دراخمة إيجارا سنويا ، فى حين أن المأكل وحده للفرد الواحد يتكلف ١٨٠ دراخمة بخلاف الملابس والأحذية والمطالب الأخرى (٣٨) . فالمالك لمثل هذا النصاب عادة مايفلحه بنفسه تساعده فى ذلك أسرته كيما يحصل على دخل يزيد على القيمة الإيجارية ، ومع ذلك فإن هذا الدخل لم يكن ليسد حاجة الأسرة من الطعام.

فنظام غير عادل لضريبة الحرب يعنى أنه بينما يضيق الغنى بشكل أخف نسبيا كانت جمهرة الفقراء من دافعى الضرائب يعانون بحق من مجرد ضريبة ضئيلة عارضة ، ويحجمون تماما عن التصويت بالموافقة على أى من هـذه الضرائب . والواقع أن ما كان يجبى ضئيل جدا ، فمن أين إذن كانت تنفق أثينا على حروبها ؟ وللإجابة على هذا التساؤل يجب أن نرجع إلى مديح إيسوكراتيس لتيموثيوس Timotheus (٣٩) . كانت فضيلة تيموثيوس الكبرى فيما يبدو أنه كان قائدا مقتصدا فى نفقات مايقوم به من حروب ، لم يأخذ من خزانة الدولة سوى ١١٣ تالنت لمعركته الكبرى حول البلوبونيز والتى فاز فيها بكوركيرا فى ٣٧٥ . يعطينا أبولودوروس Apollodoros بعد ذلك بعامين صورة حية عن أبواب مصروفاته ، عندما كان عليه أن يرهن ممتلكاته ويستدين باليمين وبالشمال ليبقى على سفنه الستين وحدة واحدة (٤٠) أما خليفته أفيكراتيس (Iphicrates) فقد كان عليه أن يؤجر مجدفيه كعمال زراعيين فى الفترات التى تخللت العمليات الحربية . (٤١) ولم يأخذ تيموثيوس أية أموال عامة للانفـاق على المعركة التى انتهت بالاستيلاء على ساموس فى ٣٦٥. وفى السنة التالية أنفق على عمليات الاستيلاء على بوتيديا (Potidaea) والمدن التراقية الأخرى من حصص الحلفاء المحليين .

هذه الحقائق قد أثرت فى دعوة ديموسثينيس الثانية من أجل الخدمة فى فرق الهوبلايتاى ، ولايمكن أن يتهم الاثينيون بالجبن ، انهم يعودون دائما إلى الحرب بنفس الأسلوب الرائع القديم الذى كانوا عليه فى القرن الخامس فى حرب بيوتيا وايوبيا والبلوبونيز بل وفى المعارك البعيدة فى تراقيا ، ففى ٣٦٩ جمعوا ضريبة جماعية لمعاونة اسبرطة ضد طيبة ، وحارب ٦٠٠ منهم فى مانتينيا ((Mantinea)) فى عام ٣٦٢ واشترك ٥٠٠٠ من المشاة و٥٠٠ من الخيالة فى موقعة ثيرموبيلاى (Thermopylae)

عام ٣٥٢ ، وقد جمعت ضرائب جماعية من أهل خيرونيا (Chaeronea) وحارب ٥٠٠٠ من المشاة و ٥٠٠ من الخيالة فى الحرب اللامية . (٤٢) لم يمتنع الأثينيون عن القتال لكن ماكانوا يخشونه يمكن استنتاجه من الطريقة التى أراد بها ديموسثينيس أن يكون جيشا صغيرا دائما ، والتى اقترحها فى الفيليبية الأولى . ان المبدأ الأثينى هو الخدمة العسكرية لمدة معينة لا لمدة طويلة وعلى فترات منظمة للتسريح . (٤٣) وارتأى كذلك ضرورة أن تقوم الدولة بمعونة مالية تدفعها لهم بقدر زهيد قد لايتعدى ٢ أوبل يوميا . (٤٤) وعلى سبيل المقارنة نجد أن الأفيب (الشبان الذين يؤدون تدريبهم العسكرى فى اتيكا) كانوا يحصلون على ٤ أوبل نظير أكلهم بمقتضى النظام الذى وضعه ليكورجوس (Lycurgos) (٤٥) . بل ان التابعين العبيد للدولة كانوا يحصلون على ٣ أوبل فى اليوم (٤٦) . فهكذا يحفظون التوازن ، وهو الوجه المشرق الذى يأمله ديموسثينيس « من الحرب » .

وفى فقرتين أخريين يشير ديموسثينيس إلى أن الهوبليتاى كان عليهم بالطبيعة أن يعولوا أنفسهم وفى « البعثة غير الأمينة » (De falsa legatione) (عنوان لخطب اتهم فيها ديموسثينيس الخطيب ايسخينس Aeschines بالرشوة عند ما أرسل فى بعثة سياسية إلى فيليب ملك مقدونيا ، مما جعله يغرى شعب أثينا بأن يقيم مع فيليب سلما غير مشرف) (٤٧) يقدر ديموسثينيس تكاليف حملة ترموبيلاى بمبلغ ٢٠٠ تالنت ، « إذا ما حسبتم نفقات الذين خدموا بها » . وفى خطبته الأولمبية الأولى (٤٨) يؤكد : « إذا ماكان عليكم أن تؤدوا بأنفسكم الخدمة بالخارج لثلاثين يوما فقط وأن تأخذوا ماتحتاجونه أثناء ذلك من منتجات بلدكم — أعنى بينما لا يتهدد بلدكم عدو — فإن الفلاحين بينكم سيتعرضون فيما أظن لخسارة أكبر من كل ماأنفقتموه فى الحرب حتى الآن » .

إن ماكان يخشاه الهوبليتيس الأثينى حتى الآن هو أن يجد نفسه مسوقا إلى الإبحار إلى مقدونيا ثم يترك هناك ليعانى الجوع لأجل غير محدود بينما مزرعته أوعمله فى وطنه يتعرض للخراب والدمار . لقد تغيرت الأحوال

تماما عما كانت عليه فى أيام القرن الخامس السعيدة عندما كان الهوبليتيس يحصل على درخمتين يوميا (٤٩) ، ويجب أن نذكر أن الكثيرين من هؤلاء الهوبليتاى كانوا فقراء تماما ، واعتقد أن ممتلكاتهم بصفة عامة — ولعله صحيح إلى حد ما — بلغت قيمتها ٢٠٠٠ دراخمة (٥٠) أى على وجه التحقيق خمسة أفدنة وبقرة . ان ديموسثينيس فى ميدياس (Meidias) كان آسفا تماما وهو يقدم شاهدا فقيرا من الهوبليتاى : « لعله رجل فقير ولكنه ليس وغدا لئيما » (πένης μὲν ισως ἔστιν, ου πονηρος δέ γε) وإنها لايماءة طريفة فى سياق حديث مكرس للنيل من ميدياس الرجل الغنى . (٥١) وعندما اجتمعت القرية (الديم) التى ينتمى إليها مانتيثيوس ، أحد المتعاملين مع ليسياس لاختيار المجندين وجد أن كثيرين من فقراء الهوبليتاى لايستطيعون التكفل بنفقات رحلتهم فنظم لهم اكتتابا ليمد كلا منهم بثلاثين دراخمة . (٥٢) .

وقد طبقت نفس الاعتبارات بفاعلية أقوى على الخدمة البحرية التى طالما استحث ديموسثينيس المواطنين عليها فقد كانت الخدمة فى الأسطول قاصرة على الثيتيس ، وجدير بالملاحظة أنه لم يكن فى إمكان أثينا فى هذه الفترة الاعتماد على متطوعين للتجديف فى سفن التريريس (السفن الحربية ذات الثلاثة طوابق) . فكان نظام التجنيد الأجبارى هو الأسلوب السائد دائما . (٥٣) ومن يقرأ خطبة أبوللودوروس ضد بوليكليس (Polycles) يتحقق من السبب ، لقد انقضت الأيام التى كان الأجر فيها دراخمة يوميا (٥٤) إذ يظل الرجال شهرين لا يتقاضون أجرا ما ، ثم يتقاضون بعد ذلك الجراية فقط لبقية العام وخمسة أشهر كذلك بل حتى المال المخصص للجراية غالبا ماكان ضئيلا لا يكفى فى جملته لإتمام رحلة العودة . (٥٥) لقد كان هذا بالنسبة لرجل يتكفل بزوجته وعائلته كارثة فلا عجب إذن ، كما يقول أبوللودوروس ، أن يهجر الخدمة أعداد كبيرة حين تعود إلى أثينا سفينة ترييريم فى منتصف العام ويرفض الباقون الإبحار ثانية ما لم يحصلوا على شىء يقدمونه لعائلاتهم (٥٦) εις διοίκησιν των οικείων .

إن علم وجود خزينة عامة زاد بطبيعة الحال من النفقات التى يتحملها التريارارخين مموليّ سفن الأسطول أيضـــا ، ففى ٣٧٣ فرض تيموثيوس على ممولى السفن من الستين ، أعضاء سيموريته أن يقدم كل منهم ٧ ميناى لأكل البحارة (٥٧) ولكونه ثريا استطاع أن يفى بتقديم هذه الأموال برهونات على ممتلكاته إلا أن غيره من التريارارخين كانوا أقل حظا منه إذ كان على أبوللودروس مثلا أن يستدين بقدر ما يريد من عملاء أبيه فيما وراء البحار . (٥٨) ومع ذلك فقد كان العيب الأساسى للتريارارخيا هو الطريقة الخاطئة التى يعمل بها النظام السيمورى ، فقد أنشئت سيموريات التريارارخيا فى٣٥٧ ق م (٥٩) . وحين يوجد فى التريارارخيا أو السنتريارارخيا Syntrierarchy رجل مسئول أو رجلان ، مسئولان عن تمويل سفينة (تريريم) واحدة لمدة عام ، فإن هذا الواجب يكون عبئا ثقيلا جدا بالنسبة لبعض الأفراد ممن تقع عليهم مسئولية هذا الواجب ، ورغم ذلك فلم توضع أية قاعدة لتنظيم المشاركة فى النفقات داخل السيموريا وكانت الطريقة العامة أن يدفع كل الأعضاء أنصبة متماثلة وقد أدى ذلك – كما أوضح ديموسثينيس فى خطبته Meidias ميدياس ودى كورونا De Corona إلى أن يدفع أكثر الأعضاء ثراء الذين يستطيعون أن يقوموا وحدهم بالتريارارخيا مرتين وثـلاث مرات $\frac{1}{16}$ من التريارارخيـا وهى نفس النسبة التى يدفعها أفقر الأعضاء من الـ ١٢٠٠ الذين لا يقوون على الوفاء بها إلا بمشقة . (٦٠) وقد أسىء فهم مشروع ديموسثينيس الأول للاصلاح ، فى حديثه عن السيموريات ، لقد اقترح – وهذا صحيح – أن تقدر المدفوعات بنسبة الممتلكات ولكنه ارتأى كذلك بسط العبء على نطاق أوسع بتحميله لكل دافعى (ضريبة الحرب) (٦١) وكان يقصد من ذلك أن تصبح التريارارخيا ضريبة حرب إضافية بكل مافيها من ظلم . وقد استطاع ديموسثينيس فيما بعد أن يتفهم أبعاد القضية فألقى بعبء التريارارخيا كله على الثلاثمائة مواطن أغنى المواطنين جميعا ، بنسبة ثرواتهم حتى أن بعضهم تكفل بالوفاء بالتريارارخيا مضاعفة (٦٢) .

لا شك أنك انتظرتنى طويلا لأذكر « الثيوريكون » θεωρικον التى تشغل مكانا أوسع لدى المعلقين على ديموسثينيس أكثر مما شغلته فى خطبه والتى كان لها أهمية سياسية أكثر منها مالية – وكما يقول ديموسثينيس نفسه « إن المبلغ الذى تتجادلون فى أمره ضئيل ولكن التقليد المرتبط به هام » . (٦٣) يتكون المبلغ من فائض الدخل السنوى المعتاد الزائد عما تتطلبه نفقات فترات السلم τά περιοντα χρημαια της διοικησεως – وفى وقت الحرب كان الفائض يضاف حسب القانون إلى ميزانية الحرب τα στρατιωτικά (٦٤) كما كان يوزع على المواطنين فى بعض أيام الأعياد بمعدل ٢ أوبل للفرد . (٦٥) ووفق ما جاء عند ديموسثينيس فقد انتفع به حتى الميسورون (٦٦) فاذا افترضنا أن ١٨ ألفاً من بين الـ٢١٠٠٠ مواطن قد تقاضوا هذا المال بالفعل (٦٧) فان النفقات تكون إذن تالنت واحد فى اليوم .

لقد اختلف فى عدد مرات التوزيع حسب مقدار اعتماد الثيوريكون . فيذكر أحد الفقهاء أن جملة نصيب الفرد كان دراخمة فى ٣٩٥ – ٣٩٤ ق . م (٦٨) أى أن التوزيع قد أجرى ثلاث مرات ربما فى أيام أعياد الديونيسيا (Dionysia) الثلاثة ، وفقيه آخر يتحدث عن توزيعه فى عيد الديونيسيا وعيد الباناثينايا – (٦٩) Panathenaea أى مدة ٦ أيام . ويذكر هيبريدس Hypereides (٧٠) أن رجلا انتحل شخصية ابن له كان خارج البلاد فدفع غرامة قدرها تالنت نظير خمس دراخمات ، وهو ما يمكن أن يكون قد حصل عليه طوال عدة سنوات .

أما إذا اعتبرنا أن الدراخمات الخمس تمثل منحة عام واحد فإن التوزيع يكون قد أجرى لمدة خمسة عشر يوما ، وتكون النفقات ١٥ تالنت أو $\frac{1}{4}$ من واحد فى المائة من الايسفورا .

والشـاهد الوحيـد على أن الثيوريكون قـد تضمنت مبالغ كبيرة رواية جاءت فى بلوتارخوس (٧١) تقول أنه عندما تاق الاثينيون إلى إنزال أسطول إلى البحر لمساعدة الثائرين ضد الاسكندر أخمد ديماديس Demades جذوة حماسهم بقوله ان النفقات

ستكون على حساب مبلغ كان قد احتجزه للتوزيع بنسبة ٥٠ دراخمه للفرد فى مناسبة عيد خيوس Cheos . وإذا كان لهذه الرواية أساس تاريخى فانى أميل إلى ربطها بأخرى وزع فيها ليكورجوس ، بدون تفريق ، ممتلكات شخص يدعى ديفيلوس Diphilus — المصادرة على الشعب بمقدار ٥٠ دراخمة (ويقول البعض بمعدل مينا) للفرد . (٧٢) ومن المحتمل أن هذه الواقعة قد حدثت فى ٣٣١ عندما نزل الملك أجيس Agis إلى الميدان وكان ديماديس وليكورجوس يعملان معا ليجنبا أثينا الحرب . فمنحة الخمسين دراخمة إذن لم تكن توزيع ثيوريكون عادى إنما كانت منحة خاصة ترتبت على خير مفاجىء هبط على الخزينة .

ومهما يكن فإن كل الشواهد تدل عى أن الثيوريكون كان من الوجهة المالية وسيلة ضئيلة للترفيه فى منتصف القرن الرابع ، ولم يكن ديموسثينيس كيساً حين نفر الناس منه ومن سياسته بمحاولته نقل الثيوريكون إلى حصيلة الحرب حتى فى زمن السلم . وعندما انخفض الدخل إلى ١٣٠ تالنت فى السنة وكان أمرا مثيرا — حقا — أن يجد المرء مبلغ ٦ تالنت تتبدد هكذا ، وهنا يقع ديموسثينيس فى حبائل ايوبولوس (Eubulus) ، وبعدئذ غير رأيه عندما زاد الدخل ٤٠٠ تالنت . وفى الفليبية الرابعة يؤيد الهدف من الثيوريكون (٧٣) وإن كان فى ذلك سفسطائيا إلى حد ما . أما من النـاحية السياسية ، فقد كان الثيوريكون كما قال ديماديس « رباط الديمقراطية » (ἡ κόλλα της δημοκρατίας) (٧٤) إذ أحست كل الطبقات بنفعه . فبطبيعة الحال رأى الفقراء ، الذين لايمثلون الثيتيس فقط بل كذلك جانبا هاما من الهوبليتاى ، فى مثل هـذه المنحة على ضآلتها ، شيئا مرضيا للغاية إذ أتاحت لهم أن يستمتعوا بالأعياد بقلب منشرح . كذلك كان الثيوريكون للأغنياء سلاحا سياسيا مؤثراً يدعم سياسة السلم أوالتهدئة التى آثروها ، ولم يتوعد ايوبولوس بالأيسفورا فحسب التى كانت لاتؤثر إلا فى ٦٠٠٠ مصوت بل أيضا هدد بنقل الثيوريكون إلى حصيلة الحرب الأمر الذى يتأثر به كل المواطنين ، مالم تصوت الجمعية من أجل صلح فيلوكراتيس (Philocrates) . (٧٥)

واستطاع ميدياس أن يقول : « هل تنتظرون أن أدفع من أجلكم ضريبة حرب بينما تنعمـون بالأموال التى تغدق عليكم ؟ » (٧٦) وقد خصص ديموسثينيس جزءا كبيرا من الفليبية الرابعة لإبطال حجة المواطنين بأنه لا يمكن أن ينتظر منهم دفع ضريبة الحرب والقيام بالتريارارخيا بينما يمنح الفقـراء الثيوريكون (٧٧) .

ومن الأوضاع التى تبدو متناقضة أن يسهم زعماء الفريق الذى ينتصر للسلام ، وهم جماعة من أكثر الناس ثراء — نظراً لعجز الميزانية الأثينية — فى نفقات الحرب بأقل قدر إذا ماقيس ذلك بما يملكون من إمكانيات ، ومع ذلك فقد تحول هذا العجز ذاته لمصلحتهم ، لما فرضته الحرب من مصاعب وتضحيات متفاوتة على كل الطبقات ، فحتى ميسورى الحال الذين كانوا أقل ثراء فى مجموعة الـ ١٢٠٠ عضو فى سيمموريات التريارارخيا تحملوا نسبة غير عادلة فى مصاريف البحرية . أما الطبقـة الفقيرة من دافعى الضرائب الحربية فقد كابدت كثيراً لدفع نصيبها من الضرائب فى حين توجس فقراء الهوبليتاى والثيتيس خوفا من استدعائهم للخدمة بالخارج فى الجيش والأسطول لفترات طويلة دون ما أجر ، فضلا عن ضياع نصيبهم الضئيل من الثيوريكون .

وهؤلاء حقا كانوا أكثر من عانى من الحرب ، ومع ذلك فهم الذين كانوا يدلون بأصواتهم فى جانب الحرب إذا استنفروا إلى العمل ، وقد روى ديودوروس (٧٨) أنه عند موت الأسكندر نادى أصحاب الأملاك (οἱ κτηματικοί) بفكرة أن تجنح أثينا إلى السلم بينما استجابت الجماهير τὰ πλήθη لدعوة الخطباء من الفريق المنتصر للحرب وأعلنوا الحرب اللامية التى لعبت فيها أثينا دورا بارزا عظيما .

وواضح أن تحتاج الجماهير إلى قدر من التعبئة لتعطى أصواتها انتصارا للحرب ما دامت تعنى المتاعب لهم ، ولكن من الصعب أن نفهم لماذا وقد انزلقوا إلى الحرب لا يدلون بأصواتهم لإقرار جباية ضرائب توفر لهم أجرا مناسباً للخدمة فى الهوبليتاى والبحرية . لقد بلغ عدد دافعى ضرائب الحرب ٦٠٠٠ فقط أى أقل من ⅓ عدد المواطنين الذين يقدرون بواحد وعشرين

ألفا بينما يتوقع المرء تحمس غالبية أعضاء الجمعية للتصويت بالموافقة على ضريبة لن يدفعوها هم. وجدير بنا أن نلاحظ فى هذه المناسبة لهجة ديموسثينيس فهو لم يقل مطلقا بأن يبتز الفقير أموال الأثرياء بل على العكس كان يدعو أعضاء الجمعية أنفسهم أن يدفعوا الضريبة . وكان فى كل فقرة من خطب عن الحرب فيما عدا واحدة ، يشير إلى دافعى ضريبة الحرب بضمير المخاطب (٧٩) ، ولهذه الفقرة الوحيدة التى خلت من إشارة المخاطب دلالة خاصة . فقد وردت فى حديثه عن السيموريات حيث يفحم ديموسثينيس الحاضرين فى اجتماع حربى ، ويدعوهم إلى الترفق فى جباية الضريبة يقول فيها : « وهب أنكم تريدون منا أن ندفع ضريبة ٨ ١/٤ فى المائة ؟ (٨٠) » .

ويبدو أن النتيجة كانت ، على عكس الاعتقاد العام من أن ذلك الاجتماع — حيث ألقى الحديث عن السيموريات — بقصد مقاومة الهلع من توقع هجوم ملك الفرس على أثينا فقد كان متوسط الذين حضر هذا الاجتماع بصفة أساسية ، من المواطنين الميسورين نسبيا حتى، أن دافعى ضريبة الحرب كانوا يمثلون جزءا مهما من الحاضرين إن لم يكونوا أغلبهم وأنه فى أوقات الأزمات فقط كانت الطبقات الفقيرة تقتحم الاجتماع وقد تفوز بأغلبية الأصوات على هؤلاء الذين عليهم أن يدفعوا الضرائب .

وإذا كان ذلك هو الحال فى الجمعية ، فقد كان على نحو أوضح فى المحاكم حيث تتخذ قرارات سياسية بصفة نهائية عن إقامة دعوى لقضايا غير قانونية (γραφὴ παρανόμενων) ونحن نتصور المحاكم عادة تتألف من الفقراء التواقين لكسب الأوبلات الثلاثة أجر يومهم ، إلا أن كتابات ديموسثينيس ومعاصريه قلما تتفق وهذا التصور . ان خطبته Meidias ميدياس رغم دعوتها الدائمة للعزوف عن الثراء ، تبدو لأول وهلة وكأنها تعضده . فقد صور ميدياس شخصا بالغ الثراء ، فخورا بذلك ، صلفا يختال على القيام بواجباته العامة . وجدير بالملاحظة أن ديموسثينيس وقد رأى ضرورة الاعتذار عن تقديمه شاهدا فقيرا حقا ، وهو ستراتو Strato من الموبليتاى (٨١) قد يعنى كون الحديث يلقى على جمع من الموسرين أو ذوى الأملاك (οι τας ουσίας έχοντες أو οι ευποροι

هذه عبارات مديح فى خطبه الأخرى) ، الذين قد يكرهون رجلا ثريا بذيئا (πλουσιος ، لفظ استعمل دائما كتعبير عن المذمة) أكثر مما يكرهه الفقراء المعدمون . وفى خطبته اندروتيون وخطبته تيموكراتيس يصور ديموسثينيس الخوف الذى استولى على دافعى الضرائب الحربية من الفقراء بطريقة كان يتوقع ، فيما هو ظاهر ، أن تثير عطف مستمعيه ، فالمستمع الفقير حقاً ما كان ليشعر بحنق على اندروتيون وهو يوقع الحجز على خادمات ضحاياه الخصوصيات عندما لا يكون فى حيازتهم شيئا (٨٢) وغريب أن توجه خطبة الليبتينيس Leptines إلى جمع من الفقراء . فما من كلمة وردت عن أثر القانون على الجماهير سواء كانوا مشاهدين للمناظر التى يخرجها الخوريجى (Choregoi المخرجون) أو راقصين (فى الكورس) (٨٣) . لقد كانت دعوى ليبتينيس أن قانونه يخلص الفقراء (نسبياً) من أعباء الخدمات العامة — الليتورجيا ، بالغاءحق الأغنياء فى الإعفاء وكان ديموسثينيس يحاول أن يثبت أن إبطال القانون ، على العكس ، لن يؤثر على الطبقة التى يجب أن تتحمل الليتورجيا : (٨٤) ولا بد أن كان حديثه موجهاً إلى جماعة من المحلفين منتخبين بصفة خاصة من هذه الطبقة . وأكثر دلالة من ذلك ملاحظة وردت فى خطبة دينارخوس (Deinarchos) ضد ديموسثينيس (٨٥) يتوسل فيها لأى من المحلفين الذين كانوا أعضاء فى هيئة الثلاثمائة عندما عرض ديموسثينيس قانونه عن التريارارخيا ، أن يخبروا جيرانهم كيف ارتشى ديموسثينيس لتعديله ، وقد كان مثل هذا النداء مثيرا للسخرية لولا أن أعضاء الثلاثمائة وهم أغنى رجال أثينا كثيرا ما كانوا يجلسون كمحلفين .

إن التأمل فى هذا الأمر لا يبدو فيه شىء غير طبيعى فقد كانت أعظم القرارات السياسية ومصائر رجال الدولة تحسم بالمحاكم . أليس من الفطنة أن كان القادة السياسيون يدفعون بمؤيديهم إلى قيد أسمائهم بين الـ ٦٠٠٠ محلف ؟ فهم لم يكونوا مرغمين على إدراج أسمائهم فى السجل

اليومى ليث فى القضايا البسيطة ، ولكنهم كانوا يصرون على ذلك بقوة عندما يكون موضوع القضية أمرا هاما ، وربما كان السابق على التسجيل كمحققين محسوبا : فالرجل العامل لا يمكن أن يعول عائلته بثلاث أوبلات فى اليوم – إنه لا يستطيع إلا أن يطعم نفسه فقط وفى مقدوره أن يكسب مثل هذا المبلغ ثلاث مرات حتى من أى عمل يصادفه لايتطلب خبرة خاصة (٨٦) . و... تصعب أن نفسر لماذا لم يحضر الفقراء جلسات الجمعية حيث كان الاجر ... راحة وأحيانا ٩ أوبلات — لعلهم ارتأوا أن السياسة يحققها ... حين يتولاها المحترفون (oi πολιτευόμενοι) أمر ... ، وقد يثبط حمهم أن يحلوا كل قرار يتخذونه يتقل إلى الحاكم ويلغى بحجة عدم قانونية الإجراءات .

أرجو أن يكون هذا التحليل قد ساعد على توضيح أية تفاليه بالية كافحها ديموستينيس فى نضاله العظيم من أجل الديمقراطية الأثينية ، وأن يكون قد أتاح لكم فى نفس الوقت فهما أكثر تعاطفا مع الشعب الأثينى التى كان تكلم إليه .

ملاحظات الفصل الثانى

أثينا فى عهد ديموستنيز

١ – ٢ – ٦٢ – ٧ .

٢ – ١٤ – ١٩ – ٢٧ . انظر فيلوخوروس Philochorus و F.G.H. الثالث ٣٢٨ ، قطعة رقم ٤٦ .

٣ – ٢٧ – ٩ .

٤ – بولوكس Pollux ٨ – ١٣٠ .

٥ – I. G. الثانى – الثالث (٢) ٢٤٩٦ – ايسايوس ١١ – ٤٢ يفترض أن ٨٪ هو الايجار الطبيعى للارض .

٦ – على سبيل المثال ليسياس ٣ – ٢٤ وايسايوس ٧ – ٣٩ ثم ١١ – ٤٧ ثم ايزوكراتس ٧ – ٣٥ ثم ديموستنيز ٢٧ – ٨، ٢٨ – ٣ الى ٤ ، ٤٢ ، ٢٢ الى ٢٣ و ٤٥ – ٦٦ ثم ايسخينس ١ – ١٠١ ثم أفلاطون الجمهورية ٣٤٣ .

٧ – ٢٧ – ٧ ، ٩ ، ٢٨ – ٤ و ٢٩ – ٩ .

٨ – ٢٧ – ٣٧ .

٩ – فى Bury ; History of Greece الطبعة الجديدة ص ٨٩٠ .

١٠ – على سبيل المثال ليسياس ١٩ – ٢٨ الى ٣٠ و ٤٢ – ٣ .

١١ – انظر مقالته فى Classica et Mediaevalia ١٤ (١٩٥٣) ص ٣٠ – ٧٠ .

١٢ – ديموستنيز ٢٨–٤ انظر ٢١–١٥٧ .

١٣ – انظر ملاحظة ٢٥ .

١٤ – ديموستنيز ٢٢ – ٤٤ .

١٥ – ليبتينس Leptines ἐκ Κοίλης وكاليكراتس ابن Eupherus الذى ذكره ديموستينيز فى ٢٢ – ٦٠ كانوا ترياراخين (I.G. الثانى والثالث (٢) ٦٠٩ ، الثانى سطر ٧٢ ، انظر ١٦٢٢ ج اسطر ٣٦١ – ٣ ، ٣٧٥ – ٧ ثم ١٦٢٢ ب اسطر ١٦٥ – ٦ .

١٦ـ ديموستنيز ٢٢ ـ ٦٠ · لقد افترضت ان هذه الفقرة تشير الى المبالغ المتاخرة التى جمعها فعلا اندروتيون Androtion وهى ٧ تالنت حسب الفقرة ٢٢ ـ ٤٤ فاذا ماردونا مبلغ الاربع عشرة تالنت باكمله الى مبالغ صغيرة يكون عدد المدينين حوالى الضعف ·

١٧ـ ايسايوس ٦ ـ ٦٠ και τας εισφορας εισενηνοχασιν αμφότεροι πάσας εν τοις τριακοσιοις _ εis δὲ τους τριακοσlους εγγεγραπται και εlσφερει τας εlσφοράς,
(= كلا منهما قد دفع ضرائب الحرب لانهما كانا ضمن الثلاثمائة ···· وانه قد قيد ضمن الثلاثمائة ويدفع الايسفورا) ·

١٨ـ انظر الحادث المذكور فى ديموستنيز ٢ ـ ٤ الى ٥ ·

١٩ـ ديموستنيز ٥٠ ـ ٨ ·

٢٠ـ انظر ملاحظة ١٧ ·

٢١ـ ديموستنيز ٥٠ ـ ٩ يظهر ان البروايسفورا προεισφορα كانت تكليفا عاما بدون أجر (ليتورجيا) يخضع للقواعد العادية ·

٢٢ـ اوما الى ذلك ديموستنيز ٥٠ ـ ٨ الى ٩ ،
προσεπηνέχθη μου τουνομα έν τριττοις δημοις _ τουτων ἐγω _ ἔθηκα τας προεισφορας πρωτος
(= لقد ذكر اسمى بين ثلاث ديم لانى أملك ارضا ··· ولذلك فقد كنت الاول فى دفع الايسفورا مقدما) ·

٢٣ـ ديموستنيز ٥٠ ـ ١٠ ·

٢٤ـ وانظر ١ ـ ٢٠ ؛ ٢ ـ ٣١ حيث كان يوجه الكلام متحدثا الى الجمعية عن كل من يدفع الايسفورا دون ما تحديد ·

٢٥ ـ ان الدليل هو كلايديموس Cleidemus (F.G.H. ٣ ـ ٣٢٣ بقية نقش على حجر ٨) الذى اقتبسه فوتيوس انظر ναυκραρια ، يتحدث عن المائة سيموريا وهؤلاء يجب أن يكونواهم دافعى الايسفورا اذ أن عدد السيموريات التريارارخية كان عشرين فقط (ديموستنيز ١٤ ـ ١٧) وقد تأكد الرقم بالثلاثمائة προεισφέροντες (دافعى ضرائب الحرب مقدما) (ديموستنيز ٤٢ ـ ٢٥) · اذ يبدو ان الثلاثمائة هم عينهم رؤساء السيموريات أى رجال الصف الثانى والثالث
τους ἡγεμόνας των συμμοριῶν η τους δευτερους και τρίτους
(ديموستنيز ١٨ ـ ١٠٣ ثم انظر ايسخينيس ٣ ـ ٢٢٣) ·

ونحن نعرف من ديموستنيز ٢٨ ـ ٤ ، ٢١ ـ ١٥٧ ان سيموريات الايسفورا كان لها رؤساء ηγεμόνες بينما كان لسيموريات التريارارخيات مراقبين أو نواب ἐπιμεληται (ديموستنيز ٤٧ ـ ٢١ ـ ، ٢٢ ، ٢٤) ·

٢٦ ـ ديموستنيز ١٤ ـ ١٦ الى ١٧ ·

٢٧ ـ ٢٧ ـ ٧ ، ٢٨ ـ ٤ ·

٢٨ ـ ٢٩ ـ ٥٩ ·

٢٩ ـ ديودوروس ١٨ ـ ١٨ ـ ٤ الى ٥ ·

٣٠ ـ ٢٢ ـ ٤٤ ·

٣١ ـ ٢٧ ـ ٣٧ ·

٣٢ ـ كسنوفون · Hell. ٦ ـ ٢ ـ ١ ·

٣٣ ـ ١٤ ـ ٢٧ انظر ٣ ـ ٤ فيما يخص ضريبة الحرب البالغة ٦٠ تالنت (١٪) التى جرى عليها التصويت فعلا وان لم تكن قد جمعت ٣٤ ـ ٢٢ ـ ٦٥ (= ٢٤ ـ ١٧٢) ·

٣٤ ـ οι γεωργουντες και φειδόμενοι διά παιδοτροφιας δε και οικεια αναλωματα και λειτουργlας ετέρας ἐκλελοιπότες εlσφοράς .
(= ان الفلاحين الذين يعيشون فى ضيق نظرا لتكاليف اعالة أنفسهم وأطفالهم ومصاريف حاجيات منازلهم ثم ما تتطلبه الخدمات العامة (الليتورجيات) قصروا فى سداد الايسفورا) · وهذا لا يعنى ان كل من عليه متاخرات من ايسفورا كان فقيرا ، أنظر ملاحظة ، ١٥ ·

٣٥ ـ ديموستنيز ٤٢ ـ ٢٢ ·

٣٦ ـ ليسياس ١٩ ـ ٢٩ ـ ٤٢ ، لقد اشترى ارستوفانيز أكثر من ٣٠٠ بليثرون πλεθρον (وحدة مقاسية) من الارض ومنزلا (قيمته ٥٠ مينا) بأكثر من ٥ تالنت · فيكون السعر حوالى ٨٥ دراخمة للبلثرون أو ٣٦٠ دراخمة الاكر أى (الفدان) ·

٣٧ ـ أنظر ملاحظة ٥ ·

٣٨ ـ أنظر ملاحظة ٨٦ ·

٣٩ ـ ١٥ ـ ١٠٧ ـ ١٣ ·

٤٠ ـ ديموستنيز ٤٩ ـ ٦ ـ ٢١ ·

٤١ – كسنوفون Hell. ٦ – ٢ – ٣٧ .

٤٢ – نفس المرجع ٦ – ٥ – ٤٩ ، ثم ديودوروس ١٥ – ٨٤ – ٢، ١٦ – ٣٧ – ٣ ، ٨٥ – ٢ ، ١٨ – ١٠ – ٢ – ١١ – ٣ .

٤٣ – ٤ – ٢١ .

٤٤ – ٤ – ٢٨ الى ٢٩ .

٤٥ – ارسطو Ath. Pol. ٤٢ – ٣ .

٤٦ – حسابات الوسيس Eleusis لسنة ٣٢٩ ق.م (IG. الثانى – الثالث (٢) ١٦٧٢ اسطر ٤ – ٥ ، ١١٧ – ١٨ ، ١٤١ – ٢) .

٤٧ – ١٩ – ٨٤ :

η πρότερον βοηθει' εις Πυλας...ῆν μετα πλειονων η διακοσίων ταλάντων εποιησασθε, αν λογίσησθε τας ιδιας δαπάνας τας των στρατευσαμένων.

(= ان الحملة الأولى الى ثيرموبيلاى تكلفت أكثر من ٢٠٠ تالنت اذا حسبت النفقات الخاصة بفرقة الجنود) .

٤٨ – ١ – ٢٧ :

ει γάρ υμας δεησειεν αυτους τριάκονθ' ἡμέρας μόνας ἔξω γενέσθαι, καl δσ' ἀνάγκη στρατοπεδωι χρωμένους των ἐκ της χώρας λαμβάνειν, μηδενος οντος ἔν αυτηι πολεμίου λέγω, πλεῖον' αν οιμαι ζημιωθηναι τους γεωργουντας υμων η οσ' εις ἅπαντα τον προ του πολεμον δεδαπάνησθε.

(= اذا كنتم مضطرين الى الخروج بأنفسكم الى الميدان مدة ثلاثين يوما فقط حاملين معكم كل ماتحتاجونه من الضروريات من البلد (اتيكا) وانى أفترض أنه لا يوجد عدو فى هذه البلاد فان الفلاحين منكم قد يخسرون أكثر مما أنفقتموه على الحرب السابقة برمتها) .

٤٩ – ثوكيديدس ٣ – ١٧ – ٤ .

٥٠ – يبدو من هاربوكراتيون Hapocration انظر θητες ذاكرا عن ارستوفانيز ان الثيتس θητες لم يخدموا كهوبليتاى ، انظر ثوكيديدس ٣ – ١٦ – ١ ، ٦ – ٤٣ – ٨ ، ٢٤ – ٢ وطبقات سولون قيست فى القرن الرابع على أساس الملكية لا الدخل (ايسايوس ٧ – ٣٩) ورقم ٢٠٠٠ دراخمة بالنسبة للزفجيتاى كان استنتاجا من ديودوروس

١٨ – ١٨ – ٤ الى ٥ ، على افتراض ان انتيباتير Antipater قد انشأ هوبليتاى محررين وربما أتى الرقم من ضرب الدخل السولونى ٢٠٠ ميترا μετρα فى عشرة (أرسطو Ath. Pol. ٧ – ٤) وهو الذى تغير حسب مقياس سولون للقيمة (بلوتارخوس سولون ٢٣) الى ٢٠٠ دراخمة وهذا الرقم قد تأكد قليلا بقيمة الاقطاعات Κληροι فى لسبوس (ثوكيديدس ٣ – ٥٠ – ٢) وربما قد قصد منها رفع شاغليها من الثيتس الى طبقة الزفجيتاى .

٥١ – ٢١ – ٨٣ ، ٩٥ .

٥٢ – ليساس ١٦ – ١٤ .

٥٣ – ايزوكراتس ٨ – ٤٨ ، وديموسثنيز ٢١ – ١٥٤ – ٥ (انظر ٥٠ – ٦ الى ٧ ، ١٦ ثم ٣ – ٤ و ٤ – ٣٦) .

٥٤ – ان كان هذا هو السعر حتى كارثة صقلية (عندما وصلت الحرب الى منتصفها ثوكيديدس ٨ – ٤٥ – ٣) الذى أورده ثوكيديدس ٤ – ١٧ – ٤ و ٦ – ٣١ – ٣ . انظر ٦ – ٨ – ١ (كانت الترييريم تتكلف تالنت فى الشهر) .

٥٥ – ديموسثنيز ٥٠ – ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٣ ، ٥٣ .

٥٦ – نفس المؤلف ١١ – ١٢ .

٥٧ – ٤٩ – ١١ الى ١٢ .

٥٨ – ٥٠ – ١٧ – ٥٦ .

٥٩ – ٤٧ – ٢١ ، ٤٤ .

٦٠ – ٢١ – ١٥٤ – ٥ ثم ١٨ – ١٠٢ – ٤ .

٦١ – يجب ملاحظة ان السيموريات الترياراخية كان عليها فى ظل هذا النظام أن تدبر σωματα أى أشخاص يعملون كترياراخيين) ولكن المصاريف كانت تقع على دخل البلد كله τίμημα της χωρας وقيمته ٦٠٠٠ دراخمة .

٦٢ – ديموسثنيز ١٨ – ١٠٢ – ٤ ثم ايسخينس ٣ – ٢٢٢ ثم هاربوكراتيون انظر συμμορια (ذاكرا هيبرايدس Hypereides

٦٣ – ديموسثنيز ١٣ – ٢ . .

τἀργυριον μεν εστι τουθ', υπερ ου βουλευεσθε, μικρον, το δ' ἔθος μέγα, ο γίγνεται μετά τουτου.

(= ان المبلغ الذى تتجادلون عليه ضئيل ولكن العادة التى ارتبطت به هامة) .

٦٤ – ٥٩ – ٤ – ٥ . بخصوص معنى διοίκησις (الادارة)
انظر ٢٤ – ٩٦ – ١٠١ .

٦٥ – ١ – ١٩ – الى ٢٠ ، ١٣ – ٢ ، ١٠ ثم انظر ٣ – ١٠ الى
١٣ ، ١٩ ، ٣١ هاربوكراتيون Harpocration انظر θεωρικα
ثم سويداس θεωρικα ، θεωρικὸν ، Libanius-Hypoth. in Olynth.
١ – ٤ .

٦٦ – ١٠ – ٣٨ .

٦٧ – انظر ص ٧٦ .

٦٨ – هيزيخيوس Hesychius انظر δραχμη χαλαζωσα
ثم انظر أيضا Harpocration كلمة θεωρικά.
θεωρικα χρηματα -Hesychius .

٦٩ –

٧٠ – ١ – ٢٦ .

٧٢ – (بلوتارخوس) Lycurgus Vit. X or. ١ – ليكرجوس (Mor.
٨٣٤ د) .

٧٣ – ديموسثنيز ١٠ – ٣٥ الى ٤٣ .

٧٤ – بلوتارخوس .Mor ، ١١ . أ ب .

٧٥ – ديموسثنيز ١٩ – ٢٩١ .

٧٦ – ديموسثنيز ٢١ – ٢٠٣ .

٧٧ – ١٠ – ٣٥ وما بعده خصوصا ٣٩ .

٧٨ – ١٨ – ١٠ أنظر أيضا .Hell. Oxy ١ – ٢ الى ٣
ثم ارستوفانيز .Eccl ١٩٧ – ٨ بخصوص حالة مماثلة
فى أوائل القرن الرابع .

٧٩ – مثل ١ – ٦ ، ٢٠ ثم ٢ – ٢٤ ، ٢٧ ، ٣١ ثم ٣ – ٢٣ ثم
٤ – ٧ ثم ٨ – ٢٣ ، ١٠ – ١٩ .

٨٠ – ١٤ – ٢٧ .

٨١ – ٢١ – ٨٣ – ٩٥ انظر كلمات الاعتذار المتواضعة الموجهة الى
هيئة المحلفين من متقاض فقير ، فى ٥٧ خصوصا ٢٥ ، ٣١
، ٣٥ ، ٤٥ .

٨٢ – ٢٢ – ٤٧ وما بعده ثم ٢٤ – ١٦٠ وما بعده خصوصا ١٩٧.

٨٣ – ويقول مبتهجا انه يوجد دائما مايكفى من الرجال ليقوموا
بالخدمات العامة (الليتورجيات) (٢٠ – ٢٢) وقد رفض
هذا الاقرار فى ٢١ – ١٣ ، ثم ان (كسنوفون) .Ath. Pol
١ – ٣١ يؤكد كيف ان الشعب δημος يأخذ نقودا من
الخوريجى ومن الجمنازيارخى αιδων και τρεχων και
ορχουμενος.

٨٤ – قانون Leptines بدأ بهذا الاستهلال οπως αν οι
πλουσιώτατοι λητουργωσιν وفى هذه الحالة تقوم أغنى
الطبقات باعباء الخدمات العامة (ليتورجيات) (٢٠–١٢٧)
والمناقشة التى يحاول أن يفندها ديموسثنيز « كما ان
الليتورجيات كان يقوم بها حتى هذه الآونة الاشخاص
الفقراء أصبح بهذا القانون يقوم بأعبائها أغنى الطبقات »
(٢٠ – ١٨) .

ως αι λειτουργίαι νυν μεν εις πενητας ανθρώπους ἔρχονται,
ἐκ δέ του νόμου τουτου λητουργησουσιν οί πλουσιώτατοι.

٨٥ – فى ديموسثنيز ٤٢ .

٨٦ – فى الحسابات الالوزية I.G Eleusis ٢ – ٣ (٢) – ١٦٧٢) τροφη
لسنة ٣٢٩ ق.م خصصت ثلاث أوبلات لوجبة (جراية)
للعبيد العموميين (اسطر ٤ الى ٥ ، ٤٢ – ٣ ، ١١٧ الى ١٨
ثم ١٤١ – ٢) أما عمال اليومية μισθωτοί الذين يقومون
بأعمال غير فنية فيحصلون على ١½ دراخمة (أسطر ٢٨ –
٣٠ ، ٣٢ – ٤ ، ٤٥ – ٦ ، ٦٠ – ٢) ويأخذ العمال الفنيون
دراخمتين (سطر ١١٠ – ١١ ، النجارون ، ١٧٧ – ٨ ،
صاقلو الاحجار) أو ٢½ دراخمة -- (٢٦ – ٨ ، صانعو
الطوب ، ٣١ – ٢ البناءون) .

٣

الديمقراطية الأثينية ومنتقدوها

●● من الغريب ألا يتبقى من هذا الفيض من الأدب الذى انتجته أعظم ديمقراطية فى اليونان أى ذكر للنظرية السياسية للديمقراطية . فكل الفلاسفة السياسيين والمؤلفين الذين وصلتنا أعمالهم كانوا فى ميولهم على درجات مختلفة من الأولجارخية . ان مؤلف كتيب « دستور الأثينيين » الذى حفظ بين أعمال كسنوفون كان شديد العداوة للديمقراطية ، وكان سقراط ناقدا قاسيا للديمقراطية وذلك فى حدود ما نلمسه من آرائه فى أعمال كسنوفون وأفلاطون .أما أفلاطون فآراؤه فى ذلك أعرف من أن تذكر. كذلك كتب ايسوكراتيس Isocrates فى سنوات حياته الأولى مديحا لأثينا ، لكنه عندما تقدم به العمر وكتب أعمالا أكثر فلسفة أخذ حنقه يزداد على نظام بلاده السياسى . وكان أرسطو أكثر هؤلاء عدالة فى نظرته ، فذكر ما لها وما عليها ، ومع ذلك كان مثله الأعلى الأوليجارخية . وواضح نفس الاتجاه عند مؤرخى اثينا عدا هيرودوت الذى كان ديمقراطيا ، إلا أن آراءه لم يقم لها وزن كبير وذلك لما اشتهر عنه من سذاجة من جهة ، ومن جهة أخرى فإن أدلته الواضحة تشير إلى فترة تسبق إقامة الديمقراطية الكاملة . وكان ثوكيديدس معاديا للديمقراطية ، وفى إحدى الفقرات القليلة التى يكشف بها عن أرائه الخاصة يعلن موافقته على نظام يقضى على حقوق حوالى ثلثى المواطنين الذين هم قوام الأسطول الذى يتوقف عليه بقاء أثينا . وكان كسنوفون محبا متحمسا للنظام الاسبرطى . وقد اعتمد أرسطو فى الجزء التاريخى من مؤلفه عن دستور أثينا على مصدر — دون تمعن — ذى اتجاه أوليجارخى

ملحوظ . وخطباء القرن الرابع وحدهم هم الذين كانوا ديمقراطيين ، ولما كانت خطبهم تهتم بالقرارات السياسية الفعلية وغالبا ما كانت تتناول السياسة الخارجية أو المحاكمات الخاصة ، فهى نادرا ما تناولت أسس الديمقراطية التى سلموا بها (٢) .

ولا مرية فى أن هذا التراث الأدبى لا يمثل الرأى العام الأثينى . لقد كان معظم الأثينيين فخورين بنظامهم متمسكين به تمسكا شديدا . أما والثورات المضادة القليلة — التى قامت فى ٤١١ ، ٤١٤ ، ٣٢٢ ، ٣١٧ — قد كانت من تدبير جماعات صغيرة من المتطرفين : فقامت فى ٤١١ بعد حملة محكمة التدبير من الخداع والفزع ، وفى الحالات الثلاث الأخرى كانت بمساعدة غازى أجنبى ، وكانت كل هذه الثورات قصيرة الأمد ، سرعان ما أخمدها جمهور المواطنين . ولم تكن الغالبية الفقيرة التى انتفعت بوضوح من هذا النظام هى السند الوحيد له ، فمعظم رجال الدولة العظام وقواد أثينا قد انحدروا عن عائلات ثرية وعدد كبير منهم كانوا من نسل نبيل ، كذلك قواد الثورات الشعبية الذين عزلوا الحكومات الأوليجارخية عام ٤١١ ، ٤٠٣ كانوا جميعا من الأثرياء .

ولما كانت الغالبية فيما بقى — من الأدب — صامتة لا تذكر شيئا فليس بالمهمة السهلة أن تحدد المزايا الحقة التى اقتنعوا بها فى الديمقراطية أو حتى ما هى الأسس التى اعتقدوا أن يقوم عليها الدستور القويم . إن النظرية السياسية الديمقراطية يمكن محاولة جمع شتاتها من إشارات متفرقة ، وأفضل مصدر للاسس المثالية التى قامت عليها الديمقراطية هو مجموعة المدائح التى صيغت عن أثينا ، وأشهرها الخطاب الجنائزى الذى ألقاه بركليس كما رواه لنا ثوكيديدس ، وهو أيضا مصدر هام لمعلوماتنا ، ولهجة أسلوبها العامة التى تتعارض ونظرة ثوكيديدس الخاصة تدل على أنها رواية صادقة لما قاله بركليس فعلا . وهناك مرثية تنسب لليسياس وترجع إلى بداية القرن الرابع تحوى بعض المعلومات المفيدة أيضا ، وقليل مما يهمنا يمكن الخروج به من مدائح ايسوكراتيس المعروفة بالـ Panegyricus والباناثينية

Panathenaicus . ومن نفس نوع هذه المرثية نجد مصدرا نادرا فى السخرية ، فى مرثية جاءت فى مينيكسينوس Menexenus لافلاطون تبدو أقرب ما تكون إلى النمط الذى يمكن أن يؤخذ — بتحفظ كمصدر لمبادىء الديمقراطية . ويمكن أن نضيف إلى هذه الوثائق التى تقتصر فى معظم الأحيان على ترديد معلومات عادية ، ما يماثلها مما ورد عرضا فى الخطب السياسية والقضائية للخطباء عندما يتناولون بعض المبادىء العامة ، وبين هذه يمكن أن تدرج بعض أحاديث سياسية لثوكيديدس . وهى رغم وضعها فى أسلوب صقلى فإنها بلا شك قد صيغت على نمط اثينى تماما . ودستور أثينا نفسه مصدر مهم آخر يمكن أحيانا أن يستنبط من مواده مبادىء عامة . لكن أهم الشواهد نستمده من نقد المعارضين الذى وصلنا بصورة أكمل من أى شىء آخر فيما يخص الديمقراطية . ورغم أن هذا الشاهد غزير المعلومات إلا أننا يجب أن نكون دقيقين فى تقييمه حذرين فى الأخذ به ، ويجب أن تميز بين اوجه من نقد إلى نقاط المبدأ حيث كان من الممكن أن يسلم الرجل الديمقراطى برأى معارضيه فى وجهة النظر الديمقراطية ، على أنه صواب ثم يجادل لإثبات أن المبدأ أو النظم المنتقدة فى الحقيقة مبدأ سليم ، النقد الموجه إلى التطبيق حيث يحاول الديمقراطى دفعه اما باعتبار أن هذه التهم باطلة غير صحيحة أو باعتبار أن المـآخذ المدعاة مؤسفة ولكنها ليست فى الصميم ، بل مجرد عيوب فى الديمقراطية يمكن معالجتها .

إن هدف هذا البحث هو تجميع عناصر النظرية السياسية الديمقراطية من تلك المصادر ثم تقرير الحد الذى بلغه الأثينيون فى مجال تطبيق هذه المبادىء ، وطريقتنا إلى ذلك تتبع نواحى النقد المختلفة التى أجراها النقاد الأوليجارخيون ثم تتبع النقاط التى رد عليهم بها الديمقراطيون ، مستخدمين فى ذلك الشواهد المتفرقة التى ذكرناها سابقا ، وسنبدأ بتحليل نقد الفلاسفة ثم المؤرخين ، أو بالأصح نقد ثوكيديدس الذى هو حرى وحده بالمناقشة . وهذا الفصل يبين أن أصل النقد متصل بتقسيم جوهر الموضوع لأن الفلاسفة ركزوا هجومهم تقريبا على التأثير الداخلى للديمقراطية ، بينما اهتم ثوكيديدس بصفة رئيسية بالسياسة الخارجية الامبراطورية لاثينا .

وأهم مأخذ رمى به الفلاسفة الديمقراطات عبر عنه أرسطو أحسن تعبير بأسلوبه المحكم المباشر «في مثل هذه الديمقراطيات يعيش الناس كما يبغون، أوكما يقول يوريبيدس «حسب أهوائهم» وهذا أمر سيء (٣). ولم يكن ذلك بالنص الوحيد بل عاد أرسطو لنفس الموضوع في كتابات أخرى (٤). وإيسوكراتيس يفصح في حديثه في خطبته الأريوباجوس Areopagiticus (٥) بأنه في أيام الماضي الحلوة لم يكن المواطنون يحتاجون إلى «الكثير من المشرفين لتربيتهم، فبمجرد أن يصبحوا رجالا كان لهم أن يفعلوا ما يشاؤون»، وحض على أن يستعيد الأريوباجوس Areopagos سلطته القديمة فيما يتعلق بالرقابة على حياة المواطنين الخاصة. وفي «الجمهورية» (٦) ينعى أفلاطون أن في ظل الديمقراطية «تملأ الحرية والصراحة المدينة ولكل أن يفعل ما يشاء... إن كل فرد فيها يستطيع أن يرتب حياته كما يهوى» ثم هو يسهب في النتائج المؤسفة لذلك من أن المواطنين شيع لا يشكلون وحدة متجانسة كما أن الأجانب وحتى النساء والعبيد لهم حريتهم كالمواطنين. (٧)

ولا شك أن الديمقراطي الأثيني ما كان ليعترض على المأخذ الأخير فقد كان يزهو بأن الأجانب والعبيد كانوا يعاملون معاملة فريدة في أثينا (٨) ولا شك انه كان مزهوا بوصمه بالحرية. ان حرية الفعل والقول كانت أعز نداءات في أثينا في عهد بركليس، ليست الحرية السياسية فحسب بل الحرية الشخصية أيضا، كما يقول بركليس في مرثيته (٩) «إننا نعيش كمواطنين أحرار في حياتنا العامة وفي صلاتنا بعضنا بعضا في شئون الحياة اليومية، إننا لا نغضب من جارنا إذا ما تصرف كيفما شاء ولا ننظر إليه شذرا وهو ما لا عاقبة له إلا الألم». وكان لحرية القول تأثير خاص. (١٠) وكما يقول ديموسثينيس (١١) «إنك في اسبرطة لا تستطيع أن تمتدح قوانين أثينا أو قوانين هذه أو تلك من الولايات البعيدة عنها، عليك فقط أن تمتدح كل ما يتصل بنظامهم» بينما كان نقد الديمقراطية مسموحا به في أثينا دون قيود. وليس على المرء إلا أن يقرأ أعمال أيسوكراتيس وأفلاطون ليرى أن ذلك صحيحا. وإعدام

اط سقرشذوذ واضح عن هذه القاعدة، وكما يتجلى من سرد كسنوفون لهذه الواقعة فإن ركن إتهام سقراط كان ما أتاه تلامذته، فالكيبيادس قد أورد اثينا في الحرب الأخيرة مورد الهلاك بأكثر مما يستطيعه فرد آخر وكان كريتياس هو الرئيس القاسي «لهيئة الثلاثين الذي قتل آلاف المواطنين قبل ذلك بعدة سنوات».

والمأخذ الأساسي الثاني على الديمقراطية يعرض له أفلاطون بكل دقة (١٣) وهو «أنها تنشر نوعا من المساواة بين المتساوين وغير المتساوين على حد سواء» وهو نفس ما قال به ايسوكراتيس الذي يميز بين نوعين من المساواة إحداهما تمنح للجميع بقدر واحد والثانية تعطي كلا ما يناسبه ويدعي أنه في أيام الماضي الحلوة نبذ الأثينيون المساواة التي تساوي بين الصالح والطالح في نفتس الحقوق لعدم عدالتها «واختاروا تلك التي تكرم كل فرد بما يستحقه». وعلى هذا النحو ناقش أرسطو (١٥) بالرغم من أنه كان مرتابا — بحق — في المقياس الذي كانت الحقوق تقدر بمقتضاه. الحرية هي المقياس في الديمقراطية أي أن كل الرجال الأحرار متساوون، وهذا في رأي أرسطو ينافي الصواب، بل في رأيه أن المعايير البديلة العملية هي الثروة أو المولد وحدهما.

لقد أقر الديمقراطيون بوجه عام مبدأ التساوي (١٦) وقرر ديموسثينيس في إحدى الفقرات (١٧) «ان ما يرفع من الروح العامة لدى المواطنين قاطبة ويجعلهم راضين طلقاء ذوي روح تعاونية أن كل فرد في الديمقراطية له نصيب من المساواة والعدالة». وفي فقرة أخرى (١٨) يمتدح قانونا يحرم التشريع الموجه ضد الأفراد على اعتبار أنه مبدأ ديمقراطي صالح «فكما أن لكل نصيبا متساويا في بقية مواد الدستور فلا بد إذن أن يسهم كل بقدر متساو في سن القوانين». لم يكن الأثينيون على أية حال نظريا أو عمليا — يساوون بين الأمور بصورة مطلقة، بل كانوا يميزون بين المهام السياسية المختلفة، إلا أنهم في مسألة واحدة لم يقبلوا تهاونا هي المساواة أمام القانون، وكما يقول بركليس (١٩) «في منازعاتهم الخاصة فإنهم يستظلون جميعا بالمساواة حسب القانون».

وهذا المبدأ الأولى يحتاج فى رأينا الى تدعيم فعندما وضع اصدقاء أفلاطون فى هيئة الثلاثين دستورا جديدا نصوا على أن الثلاثة آلاف الذين يتمتعون بحقوق المواطن الكاملة لهم وحدهم الحق فى المحاكمة القانونية ، أما الباقون فيقضى فى أمرهم فورا بأمر من الحكومة (٢٠) ، تدارك ذلك الدستور الأثينى لابكفالة حق طلب الإنصاف لكل مواطن عن طريق التظلم للمحاكم فحسب ، بل وبتحديد اختصاص المحاكم التى كانت تتكون من عدد كبير من المحلفين يقترع عليهم من بين هيئة المواطنين الكاملة .

وقد علق الأثينيون كذلك أهمية كبرى على حق المساواة لكل المواطنين فى إعداد وإقرار السياسة العامة ، وقد كفل هذا عن طريق حق كل مواطن فى الكلام والتصويت فى الجمعية العامة ، كما كفله تكوين مجلس الـ٥٠٠ الذى كان يعد جدول أعمال الجمعية ، وهذا المجلس كان ينتخب سنوياً بالقرعة من بين جميع القرى فى اتيكا (الـديم) . وهنا تصطدم المبادىء الديمقراطية بوجهة النظر الأوليجارخية التى قال بها فيما بعد أفلاطون من أن الحكومة فن يتطلب مهـارة فائقة وعلى ذلك يجب أن توكل إلى أقلية مختارة . ويتفق مع أفلاطون فى هذه المسألة أرسطو الذى أقام مثله الأعلى على قاعدة أوليجارخية عريضة أعضاؤها ليسوا جميعا من ذوى الخبرة ، والحجج التى استخدمها تتناسب مع نظام ديمقراطى كامل ، بل ربما استمدها من نظرية ديمقراطية . فى المكان الأول (٢١) يقول أنه رغم أن كل شخص فى جمعية كبيرة قد يكون قليل الموهبة فإن مقدار مالديهم من فضيلة وحكمة قد يفوق فضائل وحكمة صفوة قليلة مختـارة ، مثلما يفضل الطعام الذى أعده جمع مشترك على ما أعده مضيف واحد غنى ، وحجته الثانية (٢٢) أكثر قوة وإقناعا إذ يرى أن السياسة ماهى إلا إحدى الفنون ، خير من يحكم فيها جانى الثمار لا الفنان نفسه . ان ساكن البيت يفضل المهندس فى حكمه على البيت ، وكذلك يفضل مدير الدفة النجار ، كما يفضل آكل الطعام من طهاه ، والتزكية الثالثة للديمقراطية وضعها أفلاطون على لسان بروتاجوراس (Protagoras) (٢٣) فى فقرة تصور تماما أسلوب

الجمعية الأثينية ، وهى جديرة بالاقتباس كاملة . يبدى سقراط تشككه فى إمكان تعلم الحنكة السياسية فيقول :

« إننى ككل الأغريق أظن أن الأثينيين حكماء ، حسنا أننى أرى أنه عندما نجتمع فى الجمعية ، إذا كانت المدينة تريد أن تقـوم بشىء يتعلق بالبناء فإنهم يستطلعون رأى البنائين وإذا كانت تريد بنـاء السفن فإنهم يرجعون لبناء السفن ، وكذلك فى كل شأن آخر يمكن تعلمه أو دراسته . وإذا حاول أحد أن يسدى اليهم النصح فى شىء لايعتقدون أنه خبير به ، فحتى لو كان سيدا غنيا ارستقراطياً فإنهم لايرفضون الاستماع إليه فحسب بل يهزأون ويسخرن إلى أن يكف المتكلم عن الكلام بنفسه وينسحب ، أو يأتى البوليس مسلحا بأمر من الرؤسـاء فينزلونه أو يخرجونه . ذلك مسلكهم فيما يخص المسائل الفنية ، أما إذا دارت المناقشة حول سياسة المدينة العامة فيمكن لأى فرد أن يقف ناصحا لهم سواء كان نجارا أو حدادا أو صانع جلود ، تاجرا أو بحارا ، غنياً أو فقيراً ، نبيلا أو وضيعا ولايلومه أحد كما يلام الآخرون لمحاولتهم إسداء النصح ، بينما هم لايعلمون ولم يعلمهم أحد » .

وتأتى إجابة بروتاجوراس فى قالب ميثولوجى « عندما خلق زيوس الناس أعطى مواهب مختلفة ووهب الجميع غريزة اللياقة وحسن التصرف ، إذ بدونهما يستحيل إقامة أى مجتمع » .

وهذا ياسقراط (يقول مختتما) السبب فى أن الأثينيين وغيرهم عندما يتناقشون فى العمارة أو أى موضوع فنى يعتقدون أن قليلين هم الذين يستطيعون المشاركة فى المناقشة فإذا ما اشترك أحد خارج هذه القلة فإنهم لايسمحون له كما تقول ، وهو ما أراه صوابا . ولكن عندما يتناولون بالمناقشة المسائل السياسية التى يجب أن يسيرها العدل والاعتدال فإنهم ينصتون بارتياح إلى أى إنسان معتقدين أن كل امرىء يشترك فى هذه الصفات وإلا لما بقيت المـدن » .

وقد ذهب الأثينيون إلى أبعد من ذلك فى مبادىء المساواة

هذه فأسندوا الأدارة الروتينية لمدينتهم إلى هيئة من الحكام يختارون بالقرعة. وأثار ذلك سخرية سقراط (٢٤) — الذى أعلن« لقد كان من الغباء أن يعين حكام المدينة بالاقتراع بينما لا يرتضى المرء أن يستخدم بحارا أو نجارا أو عازف ناى اختير بالقرعة » . ان الدليل على قصر معلوماتنا عن النظرية الديمقراطية أنه لم يصلنا أى دفاع مسبب لهذا النظام الرئيسى ، أى القرعة ، وأقرب شىء إلى هذا النظام فقرة ساخرة فى حديث لديموسثينيس (٢٥) حيث نجد مانتيثيوس يحتج على أن أخاه غير الشقيق قد انتحل اسمه ، مثيرا حالة افتراضية ، انه قد يسجل كلاهما أسمه فى قائمة انتخاب من أجل وظيفة أو من أجل المجلس ويختار اسم مانتيثيوس فلا بد أن يستتبع ذلك إقامة دعوى « وسيحرم من المساواة العامة التى تقضى بأن من يفوز فى الانتخاب يشغل الوظيفة » وسيسىء كل منا إلى الآخر وأقدرنا على الكلام هو الذى سيشغل الوظيفة ». إنه من المسلم به أن استخدام القرعة كان يهدف إلى إعطاء كل مواطن فرصة متكافئة دون نظر إلى الثروة أو المولد ولا حتى الشعبية أو الفصاحة . وقد يعنى هذا تطرفا فى المبدأ وإن كان تعليق سقراط فى مجموعه غير عادل . لم يكن «حكام المدينة » هم الذين ينتخبون بالقرعة ولكنهم الموظفون الذين يقومون بأعمال روتينية محدودة لا تحتاج غير القليل من اللياقة وحسن التصرف وعلاوة على ذلك فإن الحاكم كما يجب أن نذكر دائما كان عليه أن يجتاز اختبارا أوليا .

صحيح انه كان فى المعتاد اختبار شكلى ولكنه يعطى أعداءه فرصة الكشف عن ماضيه (٢٦) كما كان الحاكم عرضة لأن يخلع بتصويت فى الجمعية يجرى عشر مرات فى السنة (٢٧) وبعد انتهاء مدته ، وهى عام ، كان يتعرض لاختبار تفحص فيه أعماله ، ولأى مواطن أن يأخذ عليه عــدم الكفاءة أو أساءة استعمال

السلطة (٢٨) وبذلك كان الكثيرون من الملوثين وسيىء السمعة يحجمون عن تعريض أنفسهم لمثل هذه المخاطرات .

ولم يعتقد الديمقراطيون الأثينيون بوجوب اشتراك الجميع فى الوظائف الهامة التى كان شاغلوها إلى حـد ما يديرون السياسة . وبعد أن أكد بركليس (٢٩) مساواة كل المواطنين أمام القانون يمضى مسترسلا « ومن ناحية التقدير العام فعندما يتميز الشخص فى أى مجال فإنه يزداد تكريما فى الحياة العامة ، لا كامتياز وإنما كاعتراف بالفضل ، ومن ناحية أخرى فإن كل من يستطيع أن يخدم الدولة لا يمنعه عن ذلك فقره أو ضآلة مركزه » وقد تأكدت هذه الفكرة فى مديح ساخر فى مينيكسينوس (٣٠) :

« لأنه بصفة رئيسية وجد نفس النظام قديما وكما هو الآن أرستقراطية نعيش فى ظلها وعشنا دائما قبل ذلك . قد يسميها المرء ديمقراطية ويسميها آخر كيفما شاء ، ولكنها فى الحقيقة هى ارستقراطية باتفاق الأغلبية .

لقد كان لنا دائما ملوك بالوراثة أحيانا ، وبالانتخاب أخرى وفى معظم الأمور تحكم الأغلبية المدينة ، وتهب المناصب والنفوذ لاولئك الذين تعتقد أنهم الأفضل ، لا أحد ينبذ بسبب الضعف أو الفقر أو وضاعة المولد ، كما أن أحدا لا يكرم لأنه على عكس هذا مثلما يجرى فى مدن أخرى ، فهناك اعتبار واحد : المرء الذى يبدو كيسا وحصيفاً يأخذ السلطة ويتولى الحكم » .

وقد ضمنت هذه المبادىء فى الدستور الأثينى حيث كان الحكام القواد العشرة الذين لم يرأسوا الجيش والأسطول فحسب بل مارسوا إشرافا عاما على الدفاع والسياسة الخارجية وكذلك القادة العسكريون الآخرون فقد كانوا ينتخبون عن طريق الشعب كما انتخب فى القرن الرابع — الحاكمان الماليان ، وهو اجراء قد يعتبر ارستقراطيا (٣١) وفى الحقيقة

لقد كان الشعب الأثينى مترمتا فى اختيار قادته (٣٢) وتقول ملاحظات « الأوليجارخى العجوز » (٣٣) الساخرة « إنهم لايعتقدون ان عليهم أن يشاركوا ، بالاقتراع ، فى مناصب القواد أو رؤساء الخيالة لأن الشعب يعلم أن الأفيد ألا يشغــلوا هذه المناصب نفسها بل أن يسمحوا للبارزين من المواطنين بشغلها » . ويروى كسنوفون (٣٤) شكاوى نيكوماخيديس (Nicomachides) وهوجندى مدرب ، من أنه خسر انتخاب القيادة العــامة أمام رجل غنى لايعرف شيئاً عن الشئون العسكرية . ويكشف ديموسثينيس وهو الديمقراطى المتحمس ، النقاب عن وضاعة أصل أيسخينيس (Aischines) بطريقة لايمكن اعتبارها لائقة بحال ، ولكنها فيما هو واضح لم تؤذ مسامع القاضى الأثينى « لقد خبرناك ، نقاشا لصناديق المرمر والطبول ، ومن هؤلاء الكتبة الصغار والنكرات » ولم يكن هناك اعتراض على هذه المهن ولكن من جهة أخرى كان من يعمل بها ليس أهلا للقيادة « ولا أهلا للقيام بالسفارة والقيادة وأعلى درجات السلطة » (٣٥) .

وكان الأجر إلى جانب الاقتراع هو الوسيلة الأخرى التى أحكم بها الأثينيون المساواة السياسية الفعالة بين المواطنين . لقد كان الـ ٦٠٠٠ محلف ومجلس الخمسمائة ، والحكام الـ ٣٥٠ تقريبا يتقاضون اجرا عن خدماتهم بنسب مختلفة ، ويجدر أن نأخذ فى الاعتبار أن الحكام المنتخبين (القادة العسكريون والسفراء) كانوا يتقاضون اجرا أكبر من أجر الحكام العاديين المختارين بالقرعة (٣٦) وعلى ذلك تكون الدعوة بأن الفقر ليس حائلا دون شغل المناصب السياسية أمرا حقيقيا . وفى القرن الرابع كان المواطنون الذين يحضرون الجمعية ــ أو على الأقل العدد الذى يبادر إلى الحضور ويكفى لعقد الجلسة ــ يأخذون أجرا ، وقد عارض الفلاسفة فى هذا التقليد . فأرسطو (٣٧) يتناوله بالنقد الشديد لأنه حقق ما استهدفه من تمكين الفقراء من ممارسة حقوقهم السياسية . ومع ذلك فمن المشكوك فيه ماإذا كان هذا الإجراء نافذا بدقة فى تلك الأيام ، ويبدو من لهجة الخطباء أن الجمعية وهيئة المحلفين قد تكونتا بصفة رئيسية من الطبقة الوسطى أكثر منه من الطبقة الفقيرة (٣٨) ، وهناك شاهد على أن المجلس قد غص

بصفة رئيسية أيضا بالموسرين . (٣٩) فقد تهاوت فى أواخر القرن الرابع القيمة الفعلية للأجر الحكومى إلى حد كبير وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار المستمر ، ومن المحتمل أن يكون الفقراء قد فضلوا عملا أكثر ربحا . وكذلك يعارض أفلاطون (٤٠) الدفع الحكومى فيقول « لقد تناهى إلى أن بركليس جعل من الاثينين عاطلين كسالى ثرثارين بخلاء بأن كان أول من دفع لهم اجرا حكوميا » ؛ وهذا مأخذ كثير الترديد وإن كان قليل الأهمية . فبالنسبة لشعب لم يقل تعداده عن ٢٠ ألفا من الذكور البالغين ، وربما بلغ فى ذروته ضعف ذلك العدد ، لم يكن المجلس ولا المناصب الرئيسية لتتيح فرصة الوظائف إلا فى حالات نادرة ، فالفرد لايمكن أن يشغل وظيفة ما أكثر من مرة واحدة ، أو أن يمثــل فى المجلس أكثر من مرتين طول حياته (٤١) ، وكانت الجلسات تنعقد ٤٠ يوما فقط فى السنة (٤٢) ، ولم يكن هناك الا منصب المحلف أو القاضى الذى يمكن للمواطن أن يجد فيه عملا مستمرا ، ونسبة الأجر هنا ضئيلة للغاية ــ كانت تساوى نصف أجر عامل فى القرن الخامس وثلث هذا الأجر فى القرن الرابع وهو مالا يزيد فى الحقيقة إلا قليلا عما يسد الحاجة بالكاد (٤٣) ــ هذا فى القرن الخامس إذا صدقت الصورة التى صورها ارستوفانيس فى مسرحية « الزنابير » إنها لم تغر إلا المسنين الذين تجاوزت أعمارهم السن الذى يسمح بالأعمال المجهدة ، وعندما ساءت الحالة الاقتصادية فى أوائل القرن الرابع نقلا عن أيسوكراتيس لم يشغلها إلا العاطلين (٤٤) .

والنقد الرئيسى الثالث للديمقراطية يأتى من قبل أرسطو (٤٥) ، انها فى شكلها المتطرف (أى الأثينى) « تصبح جمهرة الشعب (أو الغالبية) هى الحاكمة بدلا من القانون ، يحدث هذا عندما يكون للقرارات فاعليتها أكثر مما للقانون » وليس واضحا تماما مايعنيه أرسطو بهذا ، فهو يبدو هنا ، ودائما ، وكأنه يفهم القانون على أنه نص جامد لايقبل تغييرا ، وضعه مشرع غير منحاز ، ولايجوز فى بلد مثالية أن تعلوه إرادة الشعب التى لايعنيها دائما إلا مصلحتها الذاتية . إذن فهو قد يكون معارضا

لأى تشريع تصدره الأغلبية — أو بالنسبة لموضوعنا — يصدر بأى إجراء دستورى ، لكن هذا المعنى ينصرف — فيما يبدو — إلى معنى آخر ، ذلك أنه فى الديمقراطية المتطرفة عادة تتخطى الأغلبية فى الجمعية القوانين القائمة مهما كانت قد دعت إليها دواع عرفية لحالات ذاتية ، فيكونون بذلك قد تصرفوا ، على حد تعبيره ، كما كان يفعل الطاغية الأغريقى التقليدى .

ومبدأ جمود القانون قد حبذه بطبيعة الحال الأوليجارخيون الذين كانوا — فى العادة — محافظين وحتى إذا ما أرادوا تغيير قانون فإنهم كانوا يرددون أنهم إنما يستعيدون «دستورا وضعه الأسلاف» ، أما الديمقرطيون الذين كانوا تواقين دائما لتغيير الأشياء فلا ينتظر منهم إلا تطبيق نظرية أكثر تقدما . وهناك بعض المفكرين فى القرن الخامس دعوا بصدق للنظرية القائلة بأن القانون هو إرادة الحاكم . وقد عرف سقراط — وفقا لاكسنوفون — القانون (٤٦) بأنه « ماسنه المواطنون بعد اتفاقهم على ما يجب عمله وما يجب تجنبه » وكان لايتردد فى التسليم بأن ماسنه المواطنون لهم أن ينقضوه مثلما يستطيعون إقرار السلم بعد أن يكونوا قد أعلنوا الحرب ويروى كسنوفون (٤٧) كذلك مناقشة ، لاريب أنها وهمية ، بين بركليس والكيباديس (Alcibiades) وفيها يعرف الأول (بركليس) القانون بأنه « هو ماوافقت عليه جمهرة الشعب (أو أغلبيته) مجتمعة فى هيئة قرارات تحدد مايجب وما لايجب عمله » ، ثم يستدرجه الكيباديس إلى أن يشمل هذا التعريف الأوليجارخيين والطغاة معلنا أن ما تقرره الهيئة الحاكمة أو الشخص الحاكم يصبح قانونا . ثم يسأله الكيباديس ماهو إذن الاستبداد وعدم القانونية فيجيب بركليس « عندما لايقنع القوى الضعيف بل يرغمه بالقوة أن يفعل مايريده » . وقد مكن هذا الكيباديس بعد بضعة أسئلة توضيحية مناسبة عن الطغاة والاوليجارخيين من أن يسأل : « هل من الممكن أن يكون ماتصدره جمهرة الشعب بأسرها من قرارات حين تطبق على أصحاب الملكيات دونما اقتناع أن يكون استبدادا أكثر منه قانونا ؟ » وهناك يطلب بركليس من الكيباديس أن يذهب عنه إلى اللعب ،

تاركا الغموض يكتنف نظريته فى القانون . وقد أعلن ديموستينيس (٤٨) فى القرن الرابع عن رأى مماثل فى إحدى الفقرات مؤكدا « ان القوانين وضعت للمستقبل » (كان يشكو من عدم ديمقراطية القوانين السابقة) وما يجب عمله ، كما وضعت عن اقتناع بأنها تنفع الذين يعيشون فى ظلها ، فبعض الديمقراطيين إذن قد فهموا القانون على أنه إرادة الشعب التى لها اعتبارها ، بالإضافة إلى ملحق تفسيرى : إنه على الأغلبية أن ترضى الأقلية وتراعى مصلحة الجميع .

وعلى العموم فقد اتجه الديمقراطيون كأرسطو إلى اعتبار القوانين مجموعة تشريعية وضعت للجميع ، بيد مشرع حكيم ، مثل سولون عندهم ، ثابتة فى جوهرها ولكنها قد تحتاج من حين لآخر إلى تفسير أو إضافة . هذه هى الاعتبارات التى أحيطت بها اللجنة التشريعية التى شكلت بعد إعادة تأسيس الديمقراطية فى ٤٠٣ (٤٩) والقواعد التى أخذ بها والتى سيطرت على التشريع تكشف عن نفس الروح ، ولم يكن قانونيا فى وقت ما تغيير القانون بمجرد قرار يصدر من الجمعية ، وكان من يطرح مثل هذا القرار عرضة « للاتهام بالإجراءات غير القانونية » وهو اتهام مشهور ، كان إذا أقيم فى المحاكم ألغى قرار ، وكذلك إذا عمل بهذا القرار لمدة سنة فإن طارحه يتعرض لعقوبات قاسية . وفى القرن الخامس كانت الإضافات التى تلحق بالقانون تعدها لجنة تشريعية خاصة وتعرض على المجلس ثم على الجمعية (٥٠) ولكن يبدو أنه لم يكن هناك وسائل دستورية خاصة بتغيير القانون القائم. (٥١) وبعد ٤٠٣ أدخل إجراء محكم دقيق لمراجعة القانون وبذلك خرج الأمر من يد الجمعية ، ففى كل سنة كانت الجمعية تعرض القوانين تحت المراجعة وتقترع عليها قسما قسما فيما إذا كانت يجب أن تبقى أو تعدل فإذا ما أعطيت الأصوات لصالح مراجعة قسم ما ، ففى إمكان كل مواطن أن يقدم قوانين بديلة تتوفر لها العلانية اللازمة ثم تشكل محكمة من ٥٠١ أو ١٠٠١ مشرع ، ثم تجرى المفاضلة بين القوانين القديمة والمقترحة وتناقش قانونيا (لذلك عين محامى للقوانين القديمة من قبل الجمعية) ثم يصدر المشرعون ، الذين يقومون بدور القاضى بعد أداء اليمين ، حكمهم (٥٢) .

وهكذا كانت النظرية الاثينية عن التشريع ، ولكن إلى أى مدى روعى ذلك فى التطبيق ، لايزال ذلك موضوع جدال ، فعندما كان يعرض كل من ديموسثينيس وإيسخينيس (٥٣) حالات الاتهام بسبب إجــراءات غير قانونية كانا يسبان الساسة المندفعين (خصومهم) الذين يسخرون من القانون ، وقد زعم ديموسثينيس أنه كنتيجة الملك « وجدت قوانين كثيرة متعارضة ، ومنذ أمد طويل وأنتم تنتخبون لجانا للفصل فى هذا التناقض ، ومع ذلك لم تلح بوادر نهاية لهذه المشكلة ان القوانين لاتختلف عن القرارات ، والقوانين التى يطعن بها فى القرارات لأحدث من القرارات نفسها » . وقد لايبالى أحد بهذه الانتقادات فالساسة بلا شك قد حاولوا دائما تجنب الإجراءات المعقدة بالنسبة للتشريع — وقد فعل ذلك ديموسثينيس نفسه عن طريق أبو للودوروس فى ضم إعتماد الثيوريكون (٥٤) ولكن تهمة الإجراءات غير القانونية كانت سلاحا سياسيا مواتيا كثيرا مايشهر ، كما فعل ايسخينيس تجاه ديموسثينيس على أسس فنية للغاية فيما يخص قرار التاج المشهور ، وقد افتخر أرستوفانيس بأنه قد اتهم ٧٥ مرة (دون ثبوت إدانة) (٥٥) فإن كان هذا يثبت وجود بعض الساسة المندفعين غالباً ، فإنه يثبت أيضا أنه كان هناك الكثيرون من الغيورين الساهرين على سلامة الدستور ، لقد فشلت بالصدفة محاولات ديموسثينيس فى التخلص من القانون وعانى من ذلك أبوللودوروس (٥٦) .

أما عن المظهر الآخر لحكم القانون فقد اعتنق الديمقراطيون الاثينيون الرأى المعارض تماما لأرسطو « الطغاة والأوليجارخيــون » حسب رأى أيسخينس (٥٧) « يحكمون بأساليب حكوماتهم ، أما المدن الديمقراطية فيسير أهلها وفق القوانين الموضوعة » ، ويقول ديموسثينيس (٥٨) « فى ظنى أنه ما من أحد — يستطيع أن يؤكد أن هناك سببا يدعو إلى الطمأنينة التى تنعم بها المدينة وإلى ماتنعم به من ديمقراطية وحرية أكثر من القانون » . وفى فقرة أخرى (٥٩) يقابل ديموسثينيس بين القانون والأوليجارخية معلنا أن أى عضو فى الحكومة الأوليجارخية يمكنه إبطال القانون القائم وسن تشريعات تعسفية للمستقبل ، بينما القوانين تضع مايجب عمله فى المستقبل وتتوخى إقناع الجميع

من أجل مصلحتهم » . وعند ليكورجوس (٦٠) فالقانون هو « أول العوامل الثلاثة الهامة جداً التى تقيم الديمقراطية وتبقى عليها » ، ويعلن هيبيريديس (٦١) أن للقوانين أهمية بالغة « حتى لتغدو القوانين فى الديمقراطية هى الحاكم صاحب السيادة » .

كان كلا الطرفين بطبيعة الحال يفكر فى أسوأ مافى الجماعة المعارضة فالديمقراطيون الأثينيون كانوا حتما يذكرون الأعمال التعسفية التى قام بها الـ ٤٣٠ أوليجارخى وذلك إذا ماتكلموا عن الأوليجارخيين ، والأوليجارخيون بلا شك يذكرون الديمقراطيين الذين قاموا بأعمــال تعسفية وخارجة عن القانون ، وبصفة عامة يبدو أن الديمقراطية الاثينية قد عاشت بمبادئها . ويعطينا كسنوفون (٦٢) صورة حية لمناسبة فريدة عندما داست الجمعية تقاليدها فى حالة هيستيرية وحكمت بالإعــدام على القواد الذين كانوا يديرون المعركة فى أرجينوساى بعد تصويت عاجل ، ولكن إبراز هذه الحالة والاهتمام الذى أحيطت به يدلان على أنها كانت أمراً شاذا ، ثم أن كسنوفون (٦٣) وهو ليس من أنصار الديمقراطية ، يشهد أيضا بأن الناس بعد إعادة بناء الديمقراطية فى ٤٠٣ تمسكوا بقوة بالعفو الذى اتفق عليه مع هيئة الثلاثين ومؤيديهم ، وعندما يقرأ المرء ما سجله كسنوفون وأرسطو من أعمال الثلاثين لايسعه إلا أن يدهش من قوة إحتمال الشعب الأثينى .

والمأخذ الأخير والأساسى الذى أخذه الفلاسفة على الديمقراطية انها كانت تعنى سيادة الغالبية الفقيرة بما يخدم مصالحها على الأقلية الغنية ، وهذه هى المسألة الرئيسية عند « الأوليجارخى العجوز » الذى تتخذ رسالته عن الدستور شكلا ساخرا فى تقديره فاعلية الديمقراطية فى النهوض بمصالح الرعاع (الفقراء) على حساب الأخيار (الأغنياء) ، وهو ساخر أيضا فى افتراضه أن الخيرين « إذا ما واتتهم الفرصة فسيحكمون لمصلحتهم الخاصة مما يضر الفقراء » (٦٤) ، ويقول أفلاطون فى الجمهورية (٦٥) « تأتى الديمقراطية عندما يهزم الفقراء الآخرين الأغنياء ويقتلونهم أو يحرمونهم ثم يتقاسمون الحــكم والوظائف

بالتساوى مع الباقين » ، ويصر (٦٦) ارسطو بشدة على أن الديمقراطيـة توجه نحو مصلحة الفقير ، ويذهب فى ذلك بعيدا الى حد قوله اذا فرضنا المستحيل وكان الاغنياء فى المدينة أكثر من الفقراء فإن حكم الأقلية سيسمى ديمقراطية وحكم الاغلبية الغنية سيطلق عليه اوليجارخية .

ولم يكن ليأخذ الديمقراطيون بهذه النظرة بطبيعة الحال وانعكست اراؤهم بوضوح فى الحديث الذى اورده ثوكيديدس (٦٧) على لسان الديمقراطـى السيراكوزى أثينا جوراس (Athenagoras) :

سيقال ان الديمقراطية ليست حكيمة ولا عادلة ، وان اصحاب الثروات هم خير من يصلح للحكم القويم وفى رأيى اولا : ان الشعب اسم للجميع ، وان الاوليجارخية اسم لجزء منـه ، وثانيا ان الاغنياء هم أفضل من يرعى الثروة وهم الحكماء وخير الناصحين . اما الشعب فهو خير من يسمع ويحكم على الامور ، وان كل هذه العناصر سواء مجتمعة او فرادى لها قدر متساو فى الديمقراطية .

من الصعب أن نجيب عما إذا كانت الديمقراطية الأثينية قد استغلت الاغنياء لصالح الفقراء . فى توزيع السلطات السياسية والنفوذ يبدو أن الأغنياء قد فازوا بنصيب عادل وفى المهام الصغرى وفى المجلس وفى دائرة المحلفين ساد الفقراء ما فى ذلك شك ، على الرغم من تزاحم الطبقات الموسرة فى هذه الوظائف فى القرن الرابع . اما فيما يختص بالمناصب العسكرية الرئيسية والدبلوماسية والمالية فقد كان ينتخب لها عادة الرجال من ذوى الحسب والثروة . (٦٨) ، وأما الخطبـاء ، وهم الذين لم يشغلوا عادة وظائف بل وجهوا السياسية بأحاديثهم فى الجمعية فقد كانوا أيضـا فى أغلبهم من الموسرين ، وكان الكثيرون منهم من عائلات عريقة (٦٩) وكان من النادر نسبيا أن اكتسب بعض العصاميين مثل فرينيخوس (Phrynichus) وايسخينيس نفوذا سياسيا وبكل تأكيد لم يجد الرجل الغنى أو الارستقراطى ان حياته السياسية قد

لحقتها ضرر من جراء ثروته أو اصـله ، بينما كان على الفقير ووضيع الأصل من السلامة مواجهة الكثير من السخرية والمذمة من الكوميديين والخطباء .

لقد شكا ايسوكراتيس مر الشكوى من الاستغلال المالى للاغنياء ، وفى حديثه عن السلام (De Paces) (٧٠) يعرض قائمـة ضرائب وأعباء » أدت الى كثير من المضايقات حتى أصبحت حياة أصحاب الأملاك اشق من حياة المعوزين » ، ثم يصرح فى « Antidosis » فيقول « عندما كنت صبيا كان الاعتقاد السائد أن الثراء ضمان أكيد وشىء هائل حتى أن كل انسان كان يدعى بالفعل امتلاك ثروة أكبر مما لديه تطلعا الى تلك الشهرة ، ولكن على المرء اليوم أن يدرأ عن نفسه وصمة الثراء ، كما لو كان الثراء جريمة كبرى » (٧١) ومن الصعب أن نحكم على هذه الادعاءات مما لدينا من أرقام ضئيلة . وقد كانت المصروفات العادية وقت السلم (بما فيها أجور المواطنين نظير خدماتهم السياسية) توفى من مختلف الضرائب غير المباشرة ، ضريبة إقامة الغرباء واتاوة مناجم الفضة وإيجار الاراضى العامة والتقدمة ورسوم المحاكم والغرامات والمصادرات التى تفرضها المحاكم . كذلك كان يقوم بعض الأغنياء بالإنفاق على بعض الاعياد الدينية بمقتضى نظام الخدمات العامة (الليتورجيا) حيث يكلف بعض الأغنياء بالإنفاق على الألعاب وعلى تمرين الفرق الرياضية وما شابه ذلك ، وفى زمن الحرب كان من الضرورى تحصيل ضريبة الاملاك التى كانت تقع فيما يبدو على عاتق حوالى ٦٠٠٠ مواطن اى على ثلث اوربع مجموع المواطنين . وفى الحرب أيضا كان أكثر المواطنين ثراء يعينون ترياوارخيين ، وتفرض عليهم تلك المهمة إعداد سفينة ترييريم (مركب ذات ثلاثة طوابق) وصيانتها فى حالة جيدة لمـدة عام .

وقد بلغ متوسط نسبة ضريبة الحرب التى كثرت منها الشكوى أكثر من عشرين سنة من القرن الرابع ، ما يساوى ما بين خمس بنسات أو ستة عن

كل جنيه من ضريبة الدخل . وعلى ذلك فلا حاجة بنا أن نأخذ تباكى ايسوكراتيس وأمثاله مأخذ الجد ، فيبدو أن الضريبة كانت فى الحقيقة مطبقة على نطاق واسع للغاية كما كانت مصدر متاعب لدافعيها من الفقراء ، وفيما يبدو من خطاب ديموسثينيس ، كان من الصعوبة بمكان حمل الجمعية التى كانت نسبة كبيرة من أعضائها من دافعى الضرائب ، على التصويت من أجل جبايتها ،ومن هنا كان تمويل الحروب وإمدادها دائما غير كاف . (٧٢) أما الواجبات العامة (الليتورجيات) فقد كان تقديرها أكثر صعوبة ، إذ اعتمدت إلى حد كبير على الشخص المنوط بها فيما يتعلق بعدد المرات التى ينهض فيها بالليتورجيا ، ومقدار ما ينفقه فى كل مرة. لقد كانت إعلانا سياسيا نافعا بل تكاد تكون فرصة مواتية للدعاية باستعراض ماتم من أعمال كبيرة . (٧٣) وكثيرا ماكان الأغنياء تواقين إلى اكتساب الشعبية بأداء الخدمات المستمرة والصرف بسخاء على الملابس الفاخرة ومنح النجوم المرتبات العالية . ويفخر رجل غنى كتب له ليسياس (٧٤) حديثا بانه قام بإحدى عشرة ليتورجيا فى ست سنوات انفق عليها جميعا ٣ $\frac{1}{2}$ تالنت ــ أى مايعادل ثروة فرد من الطبقة المتوسطة ــ ثم يعقب على ذلك بانه لم يكن فى حاجة لصرف ربع هذا المبلغ إذا ما التزم مايمليه القانون بدقة ، كما لم يكن فى حاجة إلى الاضطلاع بأكثر من أربع ليتورجيات. (٧٥) وعلى نقيض ذلك رجل ثرى آخر هو ميدياس لم يضطلع فيما رواه ديموسثينيس (٧٦) إلا بليتورجيا واحدة وكان فى حوالى الخمسين من عمره ، كذلك ديكايوجنيس (Dicaeogenes) وهو ثرى آخر لم يف إلا بليتورجيتين صغيرتين على مدى عشر سنوات. (٧٧) لقد كانت التريرارخيا عبئا أثقل من الليتورجيا العادية ، تكلف مابين ٤٠ ، ٦٠ مينا (من ثلثى تالنت إلى تالنت) فى السنة ، (٧٨) وبما أنها قد تفرض على أفراد تبلغ ثروة الواحد منهم خمس تالنتات للفرد (٧٩) فإن هذا الضغط الموقوت على موارد التريرارخوس الفقير يصبح عبئا قاسيا . لهذا السبب أصبح عبء التريرارخيا منذ نهاية القرن الخامس عادة ما يشترك فيه فردان(٨٠) ومنذ ٣٥٧ قسم الألف ومائتا مواطن الخاضعون لأداء التريرارخيا إلى ٢٠ مجموعة

تتقاسم أفراد كل جماعة المساهمة فى أعبائها المالية (٨١) وهكذا فلاعداد أسطول مكون من ١٠٠ سفينة يشترك اثنا عشر فردا فى تكاليف كل تريرارخيا . وهنا مرة أخرى اختلفت تبعات العبء إلى حد كبير ، فالرجل الذى تكفل بالليتورجيات الأحدى عشرة هو نفسه الذى خدم كتريرارخوس طوال السنوات السبع التى استغرقتها الحرب الايونية وبلغ ما انفقه ٦ تالنت . (٨٢) وقد اضطلع رجل يدعى ارستوفانيس (مع أبيه) بثلاث تريرارخيات فى أربع أو خمس سنوات اثناء الحرب الكورنثية وانفقا عليها ٨٠ مينا (٨٣) : هذا فى حين أن ايسوكراتيس الذى كان يشكو مر الشكوى من الضغط على الاثرياء والذى جمع مالا كثيرا من تعليمه علم البلاغة والبيان استطاع فى سن الثمانين أن يفخر بأنه قام بثلاث تريرارخيات فقط (بما فيها ماقام به ابنه) ، (٨٤) ولكن ليس من العدل أن نأخذ هذا الخطيب البخيل مثلا للطبقات الغنية . ولنضرب مثلا للروح السائدة بين المواطنين وذلك الرجل الذى كان أبا لأحد عملاء ليسياس فقد كان تريرارخوس سبع مرات فى مدى خمسين سنة (حدثت فى أثنائها حرب البلوبونيز وحرب كورنث) . وقد بين للقضاة حساب أبيه مفتخرا ووضح منه أنه أنفق على التريرارخيا والليتورجيات وضريبة الحرب ٩ تالنتات و ٢٠ مينا (٨٥) أى بمعدل يزيد على ١١ مينا سنويا ، ولم يرد ذكر لمقدار ثروته ولكن مما لاشك فيه أنه كان ثريا ، فقد أعد عربات السباق فى عيدين (من الأعياد اليونانية) هما عيد « البرزخ Isthmia والنميا Nemea (٨٦) ويبدو أنه كان يملك ثروة قد تربو على ١٥ تالنت : وهو القدر الذى كان ديموسثينيس يعتبر صاحبه رجلا ثريا حقيقة (٨٧) . فإن صح ذلك كان ما أسهم به للدولة لايزيد عن ثمن ($\frac{1}{8}$) دخله .

لم يكن فرض الضرائب على الأغنياء منتظما ، فهو شديد الوطأة فى الحروب كما كان سيء التوزيع ، فقبل ٣٥٧ كان على جميع الأفراد المقيدين فى سجل التريرارخيا أن يقوموا بنصيبهم رغم أن بعضهم كان أكثر ثراء من غيرهم ، وبعد ٣٥٧ ، كان الإسهام بالتساوى بين أعضاء المجموعة الواحدة المتكفلة بالمصاريف . (٨٨) وقد مكن علمم وجود نظام محدد بعض الأغنياء

من دفع نصيب أقل مما يتناسب مع دخلهم كما كان أحيانا ظلما على ذوى الثروات المتوسطة . ومن جهة أخرى كان بعض الأغنياء يحبون أن يلفتوا إليهم الأنظار فيقومون بأعباء ليتورجيات وترياراوخيات أكثر مما عليهم القيام به ، وخففوا بذلك العبء عن الآخرين . وعلى العموم فيبدو أن كان متوسط العبء الذى تحمله الموسرون فى أثينا يتناسب ودخلهم ، وأن كانت المناسبات المفاجئة لابد قد سببت لهم ارتباكا مؤقتا .

وعلى كل حال فقد ادعى النقاد أنه قد شاع فى أثينا أسلوب متطرف ظالم لابتزاز الأغنياء أشد من الضرائب ، وهو اتهامهم بأمور ملفقة ومصادرة أموالهم (٨٩) . وهناك مايدعو إلى الاعتقاد بأنه أحيانا ماكان يساء استخدام المحاكم ، ولكنه من العسير القول بأن ذلك كان أمراً شائعاً .

ان لاعتبارات العامة تحتاج إلى توضيح ، فأثينا ككل الدول القديمة ، قد اعتمدت فى تنفيذ القانون على خدمات رجال المباحث ، وكان عليها أن تكافئهم على خدماتهم ، ويبدو أن رجال المباحث كانوا كالوباء فى أثينا ، وقد كانوا هكذا فى كل مكان ، وليس عليك إلا أن تتذكر سمعة المخبرين Delatores فى روما الامبراطورية . ان الدولة لم تشجع الاتهامات العشواء ، بل ان رجل المباحث حين يفشل فى الحصول على خمس أصوات المحلفين ، أو يتخلى عن دعوى أقامها كان يقع تحت طائلة عقاب شديد . ويبدو أيضا أن رجال المباحث لم يكونوا على ود مع المحلفين ، وكان المتهمون يحاولون الإيعاز بأن المدعين من رجال المباحث ، كما كان المدعون فى تلهفهم لإثبات أنهم ليسوا من المخابرات حتى ليذهبون إلى حد الادعاء بأنهم على عداء شخصى للمتهم أو أنهم قد توارثوا ذلك العداء . ومع ذلك يبدوا أن رجال المباحث قد انتفعوا من عملهم وبالذات فى ابتزاز الأثرياء ذوى الضمائر الملوثة ، أو الذين يكرهون مواجهة محنة المحاكمة العامة ، وقد سبب ذلك بطبيعة الحال قلقا كبيرا لطبقة ذوى الأملاك ربما دفعهم إلى المبالغة فى تقدير المدى الحقيقى لهذا الشر (٩٠) .

ثانيا : كانت أثينا ككل الدول القديمة تعيش من اليد إلى الفم ، وكانت تعتمد على العقوبات التى تفرضها المحاكم كمصدر منتظم للدخل ، وفى ذلك

وازع يغرى المحلفين على التصويت فى صالح الخزانة حينما يدركها العجز ويضع رجل المباحث أمام أعينهم ضيعة شاسعة يدعى أن مالكها قد اقترف إثما كبيرا . وفى هذا أيضا لم تكن أثينا وحدها ، فيقال عن الأباطرة الرومان أنهم عندما كان يصيبهم عجز فى المال يشجعون المخبرين Delatores ويصلحون المالية بالمصادرات ، ولاحاجة بنا أن نذهب بعيدا ونضرب مثلا بالامبراطورية الرومانية فقد ملأ الاوليجارخيون الاثينيون الثلاثون خزائنهم بإعدام بعض من الميتيكى الغرباء المقيمين الأبرياء أصحاب الثروات ، والاستيلاء على أملاكهم . (٩١) وقد أثار هذا نفوس طبقات الملاك وربما دفعهم إلى المبالغة فى الشر . وهذا لايدعو إلى الاعتقاد بأن كل ماصودر من أملاك كثيرة ، إنما صودر لأنها كبيرة ، فقد كان فى إمكان الأغنياء فى أثينا أن يخدعوا الخزينة العامة أوخيانة مصلحة الدولة ، وليس من المحتمل أن يقوم سياسى مثل ليكورجوس بما كان عليه من نزاهة شديدة بمصادرة ممتلكات ديفيلوس (Diphilus) الضخمة ١٦٠ تالنت ، مالم يكن ذلك الرجل قد اتهم بانتهاك جرىء لقانون المناجم (٩٢) .

وفى ليسياس (٩٣) ثلاث فقرات تشير إلى الاستغلال ، ففى خطبة كتبت فى ٣٩٩ أن مدع أقر « عندما يتوفر المال الكافى فإن المجلس يتصرف تصرفا سليما ، ولكن عندما يأتى العسر يضطر إلى المحاكمات البرلمانية ومصادرة أموال المواطنين وينقاد لأحط رجال السياسة » . وفى خطابة أخرى ، كتبت بعد ذلك بما يقرب من عشر سنوات ، أن مدعيا آخر خاطب هيئة المحلفين « لابد أن تذكروا أنكم كثيرا ما استمعتم لهم (لخصومه) وهم يقولون لكم ، عندما يريدون القضاء على شخص ما بغير وجه حق أنكم إذا لم تدينوا ذلك الذى يطلبون إليكم إدانته فإنكم تقضون بالا تنالوا أجوركم » . وفى خطبة ثالثة ألقيت فى ٣٨٧ يشكو رجل متهم بأنه يحول دون مصادرة ضيعة لقريب له « ان دفاعى صعب نظرا للرأى الذى يربط به البعض بين مصادرة ، ضيعة نيكوفيموس (Nicophemus) وبين الأزمة المالية القائمة فى الوقت الحاضر فى المدينة ، فقضيتى ضد الخزانة العامة » . هذه ادعاءات خطيرة تدل على اضطراب أحوال الدولة . لكنه ينبغى أن نلاحظ

أن كل هذه النموضى قد حدثت فى الفترة التالية لسقوط أثينا ، عندما كانت الدولة مفلسة تقريبا وعندما كان – رغم الهدنة – الشعور نحو الأغنياء، الذين ظاهر معظمهم حكومة «الثلاثين» ، مريرا للغاية بين جموع المواطنين . ولم تصادفنى أية اراء أخرى مماثلة فى أحاديث الخطباء الأخيرة ، قضائية كانت أوسياسية ، عدا عبارة واحدة فى الفيليبية الرابعة لديموسثينيس (٩٤) فهو بعد أن توسل للأغنياء ألا يحسدوا الفقراء على ماينالونه من أموال الثيوريكون يتجه إلى الفقراء قائلا : ولكن من أين تنشأ المشكلة ؟ وماهى المتاعب ؟ انها تنشأ عندما يرون بعض الناس يحولون ، المبالغ المعدة للاستثمارات العامة إلى أموال خاصة ، وحينئذ يكون المتكلم عظيما فى نظركم ، وهو خالد ما دامت لحظات الأمن ولكن التصويت السرى يختلف عن الاستحسان العلنى ، وهذا يورث عدم الثقة والغضب » ، ان هذه الفقرة الحذرة تعنى أن الأغنياء ارتابوا فى أن الفقراء كانوا يرغبون فى زيادة أجورهم من الدخل العام عن طريق مصادرة الأموال الخاصة وأن الأغنياء الذين طالما صفق لهم فى الجمعية قد خذلوا بالتصويت السرى للمحلفين ، وبعد ذلك بسنين قليلة يفخر هيبيريديس (٩٥) بعدالة المحلفين الاثينيين النزيهة :

ليس فى العالم شعب أوملك أو قوم أعظم من شعب أثينا ، انه لايترك هؤلاء المواطنين الذين يتهمون كذبا ، أفرادا كانوا أم طبقات ، لقدرهم بل يخف لنجدتهم . فأولا : عندما أعلن تايسيس (Teisis) الاستيلاء على مزرعة يوثيكراتيس (Euthycrates) التى قدرت بأكثر من ٦٠ تالنت، كممتلكات عامة وبعدئذ عندما توعد تايسيس هذا مرة أخرى بمصادرة ضيعة فيليب وناوسيكليس مدعيا أنهما جمعا ثرواتهما من مناجم غير مسجلة ، فما كان من المحلفين ، وكانوا أبعد من أن يرضوا بمثل هذا الادعاء أو يطمعوا فى أموال الناس ، إلا أن يحرموا هذا المدعى من حقوقه المدنية على الفور ، فلم يمنحوه خمس الأصوات . ومرة أخرى ألا يستحق القرار الأخير الذى اتخذه المحلفون منذ شهر ثناء عظيما ؟ فعندما ادعى ليساندر (Lysander) أن مناجم ابيكراتيس (Epicrates) تقع فى نطاق طائلة القانون – المنجم الذى كان يديره لمدة ثلاث سنوات ، وربما كان شركاؤه فيه هم أكثر أهل

المدينة ثراء – وقد وعد ليساندر أن يجمع ٣٠٠ تالنت للمدينة – وهو المبلغ الذى قال أنهم قد حصلوا عليه من المنجم – ومع ذلك لم يهتم المحلفين لوعد المدعى بل التزموا العدالة وحلها وأعلنوا ملكية الرجل للمنجم » . ١

وربما كان هيبيرياس كثير التذمر ، لكنه أورد على الأقل مثلا دقيقا لمقاومة المحلفين الاثينيين لإغراءات شديدة .

وإذا ما حاول المرء الخروج من هذا بنتيجة عامة فهى أن المخبرين كانوا يخلقون المشاكل للأغنياء فى أثينا وأن المحاكم الاثينية كانت أحيانا تستسلم لغواية زيادة الدخل خصوصا فى الأزمات المالية فتحكم على المتهمين الأغنياء رغم نقص الأدلة . ومع ذلك لم تكن هذه المساوىء وقفا على النظام الديمقراطى .

هذه هى الانتقادات الأساسية التى ذكرها الفلاسفة ضد الديمقراطية الاثينية بعضها موجه إلى مساوىء أقرها الديمقراطيون ، هى الخروج على القانون وإهدار الجمعيه له بتشريعات تنفيذية ، ثم نهب الفقراء للأغنياء ، وإن كان الفلاسفة قد اعتبروا هذه المساوىء دخيلة على مبادىء الديمقراطية وفى هذه الأمور لم يكن الاثينيون بمنأى عن اللوم ، ولكن الحقيقة أن هذه المآخذ فى مجموعها تبدو مبالغا فيها ، وربما كان الاثينيون على حق فى ادعائهم ، ان مثل هذا العنف المستبد كان من خصائص النظام الأوليجارخى أكثر مما هو من خصائص نظامهم .

وهناك انتقادات أخرى موجهة إلى نقاط فى المبدأ وأساسها اعتبارات مختلفة تماما عن مهام الدولة ، وتقدير مختلف تماما للطبيعة البشرية . فقد ارتأى الفلاسفة أن الدولة يجب أن تنشىء وتدرب المواطنين على الفضيلة ، وافترضوا أن الإنسان العادى بطبيعته شرير أو أحمق فى أحسن الأحوال . ولذلك فإن السلطة السياسية يجب أن تمنح لصفوة مختارة من الكيسين الفضلاء من الرجال ، الذين فى مقدورهم وضع طريقة صحيحة للحياة لبقية الناس بتطبيق نظام تعليمى صارم مع الإشراف عليهم ؛ بينما اعتنق الأثينيون الديمقراطيون فكرة تفاؤلية عن الطبيعة البشرية ، واعتقدوا انه ينبغى ان

يتاح لكل مواطن أن يعيش حياته الخاصة بطريقته الخاصة فى إطار الحدود العريضة التى وضعها القانون ، ويجب أن يوكل لكل مواطن بنصيب فى إدارة المدينة اما بالتصويت والحديث فى الجمعية ، أو بالقضاء فى المحاكم ، أو بالمساهمة فى النظـــام الإدارى كحكام ، أو باختيار الرجال لشغل الوظائف السياسية العليـــا . كان الأثينيون لايثقون فى الطبيعة البشرية من جانب واحد وذلك هو قـــدرتها على مقاومة إغراءات النفوذ الغير مسئول (٩٦) ، ومن هنا كان إصرارهم على أن تكون الوظائف قصيرة المدى ، وعلى المراجعة المنتظمة لمسلك الحكام القائمين بالعمل وفضلا عن ذلك المراجعة الدقيقة لأعمال الحكام عند انتهاء مدتهم . لقد كان غريباً أن يكون الفلاسفة فى غفلة عن هذا الخطر فهم قد قنعوا بالاعتماد على فضيلة الكيسين بالوراثة ، أو المتعاونين من الأوليجارخيين .

وقد لخصت مثل الديمقراطية الاثينية على خير وجه فى فقرة رائعة من خطاب جنائزى لليسياس (٩٧) يقول ان أسلافنا :

> كانوا الأوائل الوحيدين فى هـــذا العصر الذين نبذوا الحكم التعسفى ، وأنشأوا الديمقراطية متمسكين بأن حرية الجميع هى أقوى رباط للقلوب ، ويشارك بعضهم البعض الآخر فى الآمال والآلام ويحكمون أنفسهم بقلوب حرة يكرمون الخيرين ويعاقبون الآثمين وفق القانون . ويعتبرون أنه من الوحشية أن يُكرِه الناس بعضهم بعضاً بالقوة وأن مهمة الرجال تحديد العدالة بالقانون والاقتناع بالعقل وأن يلتزموا بهما فى العمل متخذين من القانون سلطانا ومن العقل معاماً .

وما جاء فى ثوكيديدس عن الحكم الداخلى بأثينا قليل ، فقد كان جل اهتمامه السياسة الخارجية والامبراطورية . وله هنـــا مأخذ واحد صريح هو القصور ، ففى عصر بركليس عندما كان النظام « ديمقراطية بالاسم ولكن فى الحقيقة كانت الحكومة يرأسها المواطن الأول» انتهجت أثينا سياسة محددة ومستمرة

لتدبير مصادر ثروتها ، ولم نضطلع بأية التزامات جديدة ،وبهذه السياسة أمكنها، فيما يرى ثوكيديدس أن تكسب الحرب ، ولكن لما أن انقضت سلطة بركليس المطلقة « وكان خلفاؤه متساوون ، كل على مستوى يكاد يكون واحدا تقريبا ، وكان كل منهم يكافح ليخلفه، اتجهوا إلى اخضاع الأحكام السياسية إلى ما يرضى الجماهير» ويمضى ثوكيديدس قائلا ، وكانت الغلطة الكبرى هى الحملة الصقلية ، لالأنها كانت « سوء تقدير فيما يتعلق بالهدف منها » ، ولكن لأن هؤلاء الذين أرسلوها لم يولوا الحملة التعضيد اللازم فى قراراتهم اللاحقة ، ولكنهم فى غمار تآمرهم الشخصى تطلعا إلى قيادة الشعب تراخوا فى تصرفهم أزاء الحرب كما بدأوا يواجهون اضطرابات داخلية فى بلادهم» (٩٨) .

ولو أننا حاولنا أن نناقش ما إذا كانت أثينا قد كسبت الحرب بفضل استراتيجية دفاعية ، يعزوها ثوكيديدس إلى بركليس ، وما إذا كان متوقعا لحملة صقلية نجاحا حقا ، لصعبت مهمتنا ، ويجدر بنا أن نلاحظ هنا أن رواية ثوكيديدس لاتحمل اتهامه للشعب الاثينى بأنه لم يعط الحملة التعضيد الكافى ، فلا نزاع فى أنه كان من الخطأ الجسيم المخاطرة بقوة كبيرة كهذه فى سبيل حملة نائية ضد عدو لا يمكن أن يهزم فى عقر داره ، وقد كشف الاثينيون عن افتقارهم إلى حسن تقدير الأمور بانقيادهم لفصاحة الكبياديس ، ولكن من الصعب إدانة نظام بأكمله من أجل خطأ واحد . وإذا ما نظرنا نظرة أبعد فلا يمكن القول بأن الأثينيين قد ساسوا أمورهم دون تعقل . لقد استغرق الاسبرطيون وحلفاؤهم البلوبونيزيون ثلاثين عاما ليضعوا نهاية ناجحة لحرب أملوا سذاجة أن يكسبوها فى موسمين أو ثلاثة وكسبوها فقط بتسليمهم المزرى « بحرية الاغريق » التى ادعوا أنهم إنما يحاربون من أجلها، فسلموها للفرس ، عدوهم القومى ، نظير مساعدة مالية . وفى كل مجرى تاريخها يمكن القول بأن دولة الديمقراطية الاثينية كانت أنجح دولة فى اليونان ، وبدون أى امتيازات خاصة ، فيما عدا مناجم الفضة ، فقد استطاعت أن تجعل من نفسها أعظم مدينة فى العالم اليونانى خلال الخمسين عاما بين حرب الفرس وحرب البلوبونيز ؛ وبعد الهزيمة الكبرى فى ٤٠٤ عادت لتكون إحدى قوى المرتبة

الأولى وهو المركز الذى ظلت تتبوأه حتى اجتاحتها مقدونيا مع بقية اليونان . وكذلك لم تكن الأخطاء السياسية والاستراتيجية خاصة بالديموقراطيات ، ومن الصعب أن نجد فى التاريخ الاثينى مثل هذه السخافات التى اقترفتها سبرطة بعد انتصارها على اثينا . فالقصور السياسى البالغ وحده هو الذى جعلها تجمع فى حلف معادلها بين أخلص حليفتين لها كورنث وطيبة وألد عدوتين لها ولهما وهما ارجوس (Argos) واثينا . ولكن أن تعادى فى وقت واحد الملك العظيم وتشترك فى ارسال حملة إلى آسيا الصغرى فأمر يدل على عدم تقدير كامل للمسئولية . وقد كانت النتائج مدمرة بالنسبة لاسبرطة إذ فقدت امبراطوريتها البحرية التى انشأتها حديثا ، وعادت اثينا للظهور كقوة عظيمة ، ثم كسبت العداء الدائم مع طيبة .

ليس من الصعب أن نفهم موقف ثوكيديدس ، فواضح أنه كان شديد الإعجاب ببركليس ، وواضح أيضا أنه كان يبغض كل البغض ذلك النمط من الساسة الذين خلفوه ، وبنوع خاص كليون (٩٩) وقد لا يكون من المناسب هنا مناقشة فضائل كليون وان كان جدير بالملاحظة أن الأجيال المتأخرة لم تشارك ثوكيديدس رأيه فى الاقلال من قدره ، حتى أن أحد أثرياء أثينا فى ٣٥٠ق.م كان فخورا بأن زوج أمه الأول كان كليوميدون (Cleomedon) « وهو ابن كليون ، الذى عرفنا عنه أنه كأحد قواد أسلافكم ، استطاع أن يأسر فى بيلوس (Pylos) عددا كبيرا من الاسبرطيين أحياء ، وكان من أبرز الرجال فى المدينة ». (١٠٠) لكن ما من أحد يفوته ملاحظة حقد ثوكيديدس عليه ، فثوكيديدس كأثينى وطنى قد فجع عندما رأى مدينته تنهار ، وقد كان طبيعيا من خلال شعوره بالمرارة أن يتحامل على الساسة الذين كرههم وعلى النظام الذى أتى بهم إلى السلطة .

ويلوم ثوكيديدس الديموقراطية صراحة لا لشىء إلا لمسلكها القاصر فى الحرب ، وهو أيضا يدينها صراحة بالامبريالية المزرية القاسية التى تبعها — كما يقول — عقاب عادل . وقد حقق ثوكيديدس هذه النتيجة بطرق مختلفة بانتقاء الكلمات فى وصف أعمال اثينية ، وباختيار وإبراز بعض الاحداث

فى الرواية ثم بالخطب التى القاها السياسيون الاثينيون وخير مثال للطريق الاول اللغة التى استعملها ثوكيديدس فى وصفه إخضاع أثينا لناكسوس Naxos الحليفة الالى التى حاولت ان تنشق عليها : « لقد استعبدت المدينة على عكس العرف السائد» παρά το καθεστηκός ἐδουλωθη : (١٠١). ولا نعرف كيف أخضعت ناكسوس على وجه التحديد ، التى ظهرت فيما بعد وكأنها مدينة تابعه عادية تدفع جزية ضئيلة الى حد ما ، لكن جزءا من أرضها قد احتله أصحاب الاقطاعات الاثينيون ، وعلى غرار حالات مماثلة نستطيع ان نستنتج أنه كان على أهل ناكسوس أن يسلموا أسطولهم وأن يدفعوا الجزية بدلا من المساهمة بسفن فى الاسطول الاتحادى ، وان الحكومة الاوليجارخية التى ثبت عدم ولائها للحلف قد تولت بدلا منها حكومة ديمقراطية ، وان ممتلكات الاوليجارخيين قد صودرت لتوزع فيما بعد على الاثينيين المقيمين . ان كلمة « يستعبد » كلمة متطرفة فى وصف هذا ، والجملة الظرفية المبهمة قد تعبر دون تحديد عن انحراف أخلاقى . (١٠٢) .

والمثل الرئيسى للطريق الثانى هو التركيز الشديد على القتل الجماعى لأهل ميلوس ، وذلك عن طريق المناظرات الطويلة بين الاثينيين وضحاياهم التى تلاها قرار الجمعية الاهوج بالقيام بحملة صقلية ثم وصف الارمادا الجبارة والاسى العميق لتدميرها عن آخرها . ان كل من يقرأ ثوكيديدس ليحس أن أثينا قد ارتكبت خطأ كبيرا وان العقاب قد نزل بها . وليس من شك فى ان هذا ما شعر به ثوكيديدس وأراد ان يشعر به قراؤه .

والديالوج الميلانى المشهور (١٠٣) هو الحديث الرئيسى الذى كشف فيه ثوكيديدس عن مشاعره وأحاسيسه ، حيث يلقى المبعوثون الاثينيون جانبا بكل الاعتبارات الخلقية طارحين صراحة مبدأ القوة هى الحق ، وبروح مماثلة يقرر كليون فى مناقشته عن مصير أهل ميتيلينيا ان الامبراطورية طغيان يجب أن يقوم على الفزع (١٠٤) بينما يدعو خصمه ديودوتوس Diodotos الى الحلم عند الاقتضاء . ومن الاحاديث الهامة الأخرى حديث بركليس بعد الغزو الثانى لاتيكا عندما يعلن هو الآخر أن الامبراطورية طاغية. (١٠٥) وفى الدفاع عن الامبراطورية

الذى جاء على لسان المبعوث الاثينى الى سبرطة قبل بدء الحرب ، ثم فى كامارينا (Camarina) خلال حملة صقلية تسليم صريح بضرورة قيام الامبراطورية على القوة وحدها . فالمتكلم الاول يتلمس لاثينا العذر فى تمسكها بشدة بالامبراطوريةمن أجل الهيبة والنفع والخوف (مما قد تعانيه من رعاياها إذا ما أرخت قبضتها) . ويقول مخففا من حدة مهاجمته ، لقد استعملت اثينا قوتها باعتدال . (١٠٦) وقد حاول المتكلم الثانى أن يخفف من هواجس الصقليين بقوله إذا كانت مصلحة أثينا قد دعت الى قمع حلفائها فى وأطانهم فليس لديها مايدعو لمثل هذا فى صقلية . (١٠٧)

والاحاديث عند ثوكيديدس مشكلة صعبة ، فهو نفسه يقول ، لقد كان من الصعب على ، عندما سمعتها بنفسى ، وعلى من أخبرنى بها فى بعض الحالات ، أن أتذكر بالضبط ماقيل ، لقد جعلت الشخصيات تتحدث وفق مااعتقدت ان ذلك هومايجب أن تقوله فيما نشأ من أحداث ، ملتزما بقدر الإمكان بالمجرى العام لما قيل فعلا . (١٠٨)

ومن الممكن تأويل هذه الكلمات بطرق عدة ، وتقييم الأحاديث المختلفة تبعا للملابسات ، وإذا كان ثوكيديدس قد شهدها بنفسه ، أو إذا كان قد استمد معلوماته عن ذلك من مصادر موثوق بها ، فمن المستحيل حقا أن يكون ثوكيديدس قد وصلته أية معلومات عن المناظرات التى حدثت فى ميليا Melia فقد جرت وراء أبواب مغلقة بين المندوبين الاثينيين وبين حكومة ميليا ، وقد اعدموا جميعا ، ويجب اعتبار تسجيلها عنده إنشاء خالصا متخيلا . كذلك لم يكن ثوكيديدس فى سبرطة أو فى كامارينا بينما من الجائز أن يكون قد استمع إلى بركليس وكذلك إلى مناقشة الميتيليين .

فإذا كان الهدف من هذه الأحاديث هو إعادة السياق الحقيقى للأقوال الأثينية فلا بد من التسليم بأن الاثينيين فى القرن الخامس لم يكونوا فقط شعبا ممتازا ، بل هم الوحيدون فى اعترافهم ؛ بأن سياستهم إنما توجهها اعتبارات ذاتية وأنهم لم يقيموا وزنا للخلق السياسى ، بل لابد من التسليم كذلك بأنهم خاضوا تحولا كاملا فى القرن الرابع حيث توفرت لنا الأحاديث]

الأصلية . وفى هذا المجال نص الخطاب الجنائزى المنسوب إلى ليسياس ، وفى « البانجيريكوس » (Panegyricus) وكذلك فى « الباناثينايكوس » (Panathenaicus) لايسوكراتيس نجد المتكلمين يسهبون فى الحديث لا عن أمجاد امبراطوريتهم السابقة فحسب بل وعن أهدافها السامية التى استطاعت بها أثينا أن تبقى اليونان حرة من الحكم الفارسى ، وأن تنزل بالملك العظيم خسائر فادحة ، حتى لقد أعلن رسميا تنازله عن دخول البحر الايجى . لم تهب أثينا حلفاءها الرفاهية فحسب بل وهبتهم الحرية كذلك ؛ فأينما حلت كانت تحررهم من نير الطغاة والاوليجارخيين وتسبغ عليهم نعم الديموقراطية ؛ وهم قد حاربوا إلى جانبها لا من أجل رفعتها وإنما فى سبيل حريتهم (١٠٩) . وقد طرق افلاطون هذا الموضوع فى صياغة هزلية فى محاورته مينيكسينوس (Menexenus) « لقد حاربنا الاسبرطين فى تناجرا من أجل حرية أهل بيوتيا » « وأحرزنا انتصارات عديدة فى صقلية فى سبيل حرية أهل ليونتيناس » (١١٠) ، وطالما تردد فى خطب ديموستنيس فى الجزء الأخير من القرن تعبير مثالى عظيم : ان الاثينيين حماة الديمقراطية اينما حلوا ، ان أثينا يجب أن تكون زعيمة اليونان الحرة ضد طغيان مقدونيا .

والنتيجة التى لا مفر منها ، أن ثوكيديدس فى سبيل تبيان افكاره اجرى على ألسنة الاثينيين الذين سجل أحاديثهم ما اعتبره شعورهم الحقيقى بعد أن خلصه من شقشقة ألسنتهم الخطابية ، وان كل ما عندنا من الأحاديث ليس فى الواقع الا رأى ثوكيديدس الخاص عن الامبراطورية ، ورأيه ان أثينا كانت على الصعيد الدولى بغيضة الى حلفائها ورعاياها الذين خضعوا بالخوف أو بالقوة وحدها وكانوا تواقين للخروج عليها متى سنحت لهم فرصة ، — وهذا اعتقاد ورد على لسانه هو مرتين منفصلا عن الاحاديث (١١١) — وان أثينا كانت مخطئة فى « استعبادها » لهم برفضها السماح لهم بالانشقاق على الحلف ثم بتدخلها فى حكوماتهم الداخلية . وزيادة على ذلك يرى أن الاثينيين ، رغبة منهم فى توكيد سلطانهم المطلق (كما حدث فى ميتلينى) ، أو

رغبة فى توسيع مجاله (كما حدث فى ميلوس) اقترفوا ، أوكادوا يقترفون أعمالا غاية فى الوحشية . ولنختبر الآن رأى ثوكيديدس .

ومن روايته يمكن أن نثبت ببساطة بجه الأساسى ، وهو نفسه يقدم لنا المفتاح الى الحقيقة فى تقريره الذى ينسبه الى ديودوتوس فى المناظرة الميتلينية « الآن ترى أن الشعب فى جميع المدن يحمل لك كل ود ، وسواء لم يشترك مع الأقلية فى الثورة أو أرغم على ذلك فسرعان ما تحول إلى مناصبة الثوار العداء ، فأنت تذهب الى الحرب وأكثرية المدن الثائرة فى صفك »(١١٢) وهذا التحليل يؤخذ به دائما أينما نروى قصة ثورة بشىء من التفصيل . فى ميتلينى انتهى الحكم الاوليجارخى (أى الالف الخارجون الذين اعدموا جميعا باعتبارهم أبرز المسئولين عن الثورة) وثار الشعب بمجرد أن أشهر القائد الاسبرطى السلاح ، واستسلمت المدينة فى الحال (١١٣) وكان على براسيداس فى تراقيا أن يخاطب « الاكانثيين » عن واجبهم فى قبول الحرية التى وهبها لهم ، وأن يختم المناقشة بتهديداهم باتلاف محصول العنب (١١٤) ، وفى تورونى (Torone) وميندى (Mende) أيضا أذعنت جماعات صغيرة من المتآمرين لبراسيداس ، وفى المدينة الأخيرة انضم الشعب الى الاثينيين عندما وصلت القوات المخلصة ، وعهد الى نكياس بعقاب الخونة منهم ، (١١٥) وفى خيوس لم تجرؤ الحكومة الاوليجارخية ، حتى بعد كارثة صقلية ان تخرج على اثينا خوفا من جماهير الشعب الى أن وصل الاسطول الاسبرطى . (١١٦) وفى رودوس ، بعد ذلك بقليل تآمرت بعض الشخصيات البارزة فيها مع اسبرطة ، وأفزع وصول الاسطول الجبار « الاغلبية التى لم تكن تدرى بما كان يدور حولها » . (١١٧) وبعد ان تخلص شعب ساموس من الاوليجارخية التى تحكمه بثورات متعاقبة ظل مخلصا لاثينا حتى النهاية المريرة . (١١٨) ثم كانت هناك بعض المدن التى تفشى فيها العداء لاثينا على نطاق اوسع ، ولكن بصفة

عادة كان التذمر فيما يبدو قاصرا على الجماعات الاوليجارخية . وبلا شك فقد بنى ثوكيديدس تقديره للرأى العام على اتصاله بأناس على شاكلة هؤلاء الذين قابلهم كزوار لاثينا قبل نفيه وكمتآمرين مع الاسبرطيين أثناء نفيه ، وعلى اية حال فإن روايته المفصلة الواضحة الدقيقة تثبت أن تقديره كان خطأ فاحشا .

واذا كان الامر كذلك فهل – حقاً – قياسا على مبادىء الأخلاق اليونانية فى السياسة الاغريقية تكون اثينا قد تصرفت تصرفا خاطئا برفضها انفصال حلفائها عنها ، وبتدخلها فى شئون حكوماتهم الداخلية ؟ لقد ايد الإغريق جميعا ظاهريا بطبيعة الحال مبدأ الاستقلال الذاتى ، لكن الدول فى المدن الكبرى لم تسمح به عمليا حتى لاتتزعزع سلامتها ولم يدنها الرأى العام ، ولكى نحكم على أثينا ، لابد أن نقارن مسلكها بالدول الرائدة فى اليونان مثل اسبرطة ، التى تجمع مصادرنا على أن جل فخرها كان بتمتع حلفائها بالاستقلال الذاتى .

عندما تمردت تيجيا (Tegea) على اسبرطة وتحالفت مع ارجوس حوالى ٤٦٥ غزا الاسبرطيون اراضيها وهزموها فى موقعة تيجيا ، وبعد ذلك بقليل عندما ثارت مدن اركاديا فيما عدا مانتينيا ، هاجمتهم اسبرطة وهزمتهم فى موقعة ديبايا (١١٩) ، وعندما انفصلت مانتينيا واليس (Elis) عن الحلف بعد صلح نيكياس ، وبدأت ديبيا تتزعزع ، تحركت اسبرطة ثانية وانتصرت فى معركة مانتينيا ، وفى السنة التالية عادت مانتينيا إلى ولائها لاسبرطة (١٢٠) ولم تشارك اليس فى موقعة مانتينيا وتركتها وحدها بضع سنين . لكنه عندما فرغت لها اسبرطة ؛ بعد سقوط اثينا اخضعت اسبرطة اليس وارغمتها على الطاعة ثانية (١٢١) . فاسبرطة فى الواقع لم تسمح لحلفائها بالانفصال (١٢٢) ولم يلمها أحد على أنها أرغمتهم على الطاعة كلما حاولوا فكاكا .

وعندما وجهت اسبرطة انذارها الأخير إلى اثينا « كان الاسبرطيون

يرغبون فى استمرار السلام وهذا مايمكن أن يتحقق إذا ما تركتم لليونانيين استقلالهم الذاتى » وقد أجاب بركليس بأنهم قد يفعلون ذلك « إذا ماورد الاسبرطيون إلى مدنهم الحق فى أن تحكم نفسها لا لصالح اسبرطة وإنما وفق ماتريده كل منها » (١٢٣) . وفى الحقيقة ان كلا من اثينا واسبرطة قد عضدت قيام حكومات موالية لها فى مدنها الحليفة ، وبطبيعة الحال كانت أثينا تدعم الحكومات الديموقراطية بينما تؤيد اسبرطة الاوليجارخية منها ؛ وعادة لم يتدخل كلاهما قسرا بل كلما سنحت الفرصة ، وذلك عندما يدب نزاع فى مدينة متحالفة ويستصرخ الحزب المهزوم احدى زعيمتى التحالف أو عندما تثور احدى الحكومات المعادية ثم تقمع فإنهم كانو يغتنمون تلك الفرصة (١٢٤). وقد كان من بين المتحالفين مع اسبرطة بعض الديمقراطيات مثل اليس ومانتينيا ، كما كان بين حلفاء اثينا بعض الاوليجارخيات مثل ميتلينى وخيوس وساموس. وجدير بالملاحظة أن هذه المدن كانت شديدة الولاء ، وبذلك لم تعط الفرصة للمدينة المسيطرة للتدخل فى شئونها .

وقد أشار توكيديدس كذلك إلى أن الاثينيين قد انتهكوا حقوق الحلفاء بالغاء المؤتمر الاتحادى لحلف ديلوس فيقول « فى البداية كان الحلفاء مستقلين تحت قيادتهم وسياستهم التى يقررونها وفق ماتسفر عنه الفدرالية ». (١٢٥) وبمقارنة ذلك بمـا كان يجرى فى اثينا يبرز بركليس المجالس المتفرقة لولايات البلوبونيز والتى كانت تتمتع جميعـا باصوات متساوية . (١٢٦) وعلى أية حال فيدو من حديث الميتيليين فى اولمبيا فى ٤٢٨ انه فى حوالى ٤٤٠ عقد مؤتمر فى دبلوس لتقرير مايمكن اتخاذه ازاء ساموس ، وقد صوت الميتيليون لجانب الحرب ، أشير أيضا الى تساوى المدن فى التصويت والى كثرة عدد المدن المصوتة (١٢٧) . وفى الواقع يبدو أن نظام حلف ديلوس كان قد شكل على غرار حلف البلوبونيز حيث كان لكل مدينة كبيرة أو صغيرة صوت واحد ، (١٢٨) وان العمل بالدستور قد ظل شكليا حتى سنة ٤٤٠ ق.م ولم يذكر ثوكيديدس اى مؤتمر لديلوس قبل حرب البلوبونيز ، وبلا شك لم يعقد مؤتمر ما ، فلم يكن هنـاك مايدعو الى طلب إعلان حرب من الحلف مادام البيلوبونيزيون قد هاجموا أثينا ناقضين صلح الثلاثين سنة . (١٢٩)

والحق ان موقف كل من اثينا واسبرطة من حلفيهما كان مختلفا كثيرا ، فاسبرطة لم يكن لها قوة عسكرية تفوق حلفائها ، فكان عليها اذن أن تراعى بعض الشيء شعورهم ومصالحهم خاصة وأنه كان فى كورنث زعيم للمعارضة مسيطر يستطيع ، وأحيانا مافعل ، أن يحرض أغلبية المؤتمر ضـدها . (١٣٠) فى حين أن كان لأثينا منذ البداية التفوق البحرى ، لأن معظم الحلفاء كانوا لا يشاركون بسفن بل بالمال الذى كان سندا للاسطول الاثينى . وكلما تزايد عدد الحلفاء ، اما عن طريق المساهمة بالمال تلقائيا أو عن طريق الارغام عقب تمرد ، ازدادت اثينا علوا وسيطرة . وعلى هذا فقد عمل مؤتمر ديلوس على تلبية رغبات أثينا تلقائيا ، خصوصا وأن المتحالفين البحريين لم يكن لهم نزعة كورنث الاستقلالية ؛ بل وحتى سنة ٤٤٠ ق.م لو أن خيوس ومدن لسبوس قد هبت لنصرة ساموس لاستطاعت بقوة بحرية ، لاتزيد عن ٢٠٠ سفينة ايقاف اثينا عند حدها (١٣١) .

ولاشك ان اثينا وهى فى هذا المركز قـد احكمت قبضة قوية عـلى حلفائهـا وهو مايتجـلى خاصـة فى تركيز القضـاء الجنائى بين يديها وبذلك ضمنت حماية وسلامة أصدقائها فى مدن التحالف وعقاب اعدائها أيضا فى تلك المدن ، (١٣٢) وهى أيضا قد استغلت حلفاءها بشكل سافر خاصة فى انفاق جزء من الرصيد الاحتياطى للحلف لإعادة بناء معابدها ، وفى أنها وزعت على مواطنيها الاراضى المنتزعة من الجماعات المتحالفة الثائرة أو من الافراد . اما اسبرطة فلم يكن لديها الدافع أو الفرصة لانتهاج مسلك اثينا ، ولكنها استغلت حلفاءها فى أغراضها الخاصة وفى مقدمتها حمايتها ضد ثورات الهلوت (١٣٣) . والحقيقة أن كلا من اسبرطة واثينا رغم تباريهما فى تأكيد انهما يقفان بجانب استقلال اليونان الذاتى أو بجانب الحرية والديمقراطية ، فإنهما فى الواقع قد استغلا حلفيهما لضمان نفوذهما السياسى . لقد كان الحلف البلوبونيزى فى مجموعه مرضيا للحكومات الاوليجارخية من الدول الاعضـاء ، وكذلك كان الحلف الديلى بالنسبة لشعوب المـدن المتحالفة .

اما عن الوحشية التى انطوى عليها القرار – الذى أوقف ، لحسن الحظ فى اليوم التالى – بذبح كل الراشدين من شعب ميتيلينى ، أو القرار بقتل أهل ميلوس او الاسكيونيين وهى القرارات التى استبعدها ثوكيديدس دون تعليق فلم يرض أحد أن يدافع عنها . ومهما يكن من امر ينبغى القول بأن ثوكيديدس قد خانه التوفيق فى كلتا الحالتين اللتين عالجهما بالتفصيل ، وفى الأحاديث التى ينقلها يصور إلغاء القرار الخاص بالميتيليين على أنه مجرد إجراء تحفظى بينما يذكر أن المناقشة الثانية قد قامت لانهم « فى اليوم التالى سرعان ما لانت قلوبهم وادركوا أن قراراً كهذا يقضى بتدمير المدينة بأكملها بدلا من معاقبة الاحزاب المذنبة ، إنما ينطوى على وحشية بالغة » (١٣٤) . وفى المحاورة الميلية يقول ثوكيديدس ان ميلوس كانت دولة حيادية مسالمة ارتأت اثينا أن من الأوفق اخضاعها وفى واقع الأمر فقد كانت ميلوس حليفا غير محارب لاسبرطة منذ بداية الحرب ، اسهمت معها فى أموال الحرب ، كما قدمت الملجأ لاسطولها فى ٤٥٧ (١٣٥) . وكانت اثينا بطبيعة الحال فى حالة حرب مع الميليين منذ ٤٢٦ (١٣٦) .

وفى هذا أيضا لم تكن أثينا بدعا ، كما لم تكن رائدة فى ابتداع هذا المسلك ، فقد قدم الاسبرطيون المثل بمذبحة البلاتايين المفجعة. لقد كان الميتيليون والاسكيونيون ، على الأقل فى نظر اثينا ، خونة ، حلفاء حنثوا بعهودهم ، وكذلك أهل ميلوس لأنهم ساعدوا اعداءهم ، أما أهل بلاتيا فقد كانت خطيئتهم أنهم دافعوا عن مدينتهم عندما هاجمتها طيبة غدرا وقت السلم ، وكل ما سألهم فيه القضاة الاسبرطيون هو ما اذا كانوا قد قدموا خيرا ما لاسبرطة وحلفائها اثناء الحرب وقد ادينوا فى الحقيقة لالشىء إلا لأنهم كانوا فى الجانب الآخر (١٣٧).

وفى الواقع كان من الممكن إدانة الاثينيين لو أنهم حوكموا بمقتضى معايير أعلى وأرفع من تلك التى كانت سائدة فى العلاقات الدولية . لماذا اتخذ ثوكيديدس إزاء وطنه وضعا غير كريم كهذا ؟ ان موقفه هذا يعزى من ناحية الى إساءته فهم المشاعر العامة ، وهو شىء طبيعى بالنسبة لرجل من طبقته ،

خصوصا وأنه عاش سنين طويلة فى المنفى وفى وسط اوليجارخى ، ويبدو أنه اعتقد حقا أن الاثينيين كانوا بغضاء إلى حلفائهم بينما كان الحلف البلوبونيزى فى حقيقته اتحادا حرا بين المدن . ولكن ربما كان موقفه يرجع أيضا إلى رغبة عميقه راسخة – قد تكون تلقائية كذلك – لإيجاد مبرر خلقى لسقوط اثينا ، ولم يكن يكفى أن يقول ان مرد هذا هو هوس الساسة الديمقراطيين الذين أبغضهم بشدة ، ولا بد أن أثينا كانت تستحق ذلك الجزاء عدلا ، لقد عانت أثينا كثيرا وما كان لها أن تقاسى لولم تقترف خطأ عظيما .

لقد كان لاراء ثوكيديدس وافلاطون وأرسطو ،بطبيعة الحال ، أهمية كبرى ،وكان غريبا جدا أن تكون أراء ايسوكراتيس كذلك . فمعظم المؤرخين المحدثين عند افتقاد اى تقرير يعتمد عليه لوضع ديمقراطى يتقبلون النظرة الاوليجارخية لاثينا ويدينون بما اسماه ارسطو بالديموقراطية المتطرفة . (١٣٨) وفى هذا المقال اجتهدت محاولا ان اقيم ثانية نظرية الحكومة التى آمن بها الديمقراطيون ، وأن أزن مزايا وعيوب الديمقراطية الاثينية فى تصرفاتها الداخلية وسياستها الخارجية الامبراطورية . ويمكن لقرائى ان يحكموا اما اذا كانت « الديمقراطية المتطرفة » التى كان الشعب فيها هو السلطة، والتى مارس العامة الذين يعملون بأيديهم فى ظلها حقوقا سياسية كاملة بما فيها شغل الوظائف، وسيطروا نظرا لاعدادهم الهائلة على الجمعية ، ما إذا كانت هذه الديمقراطية حقا نوعا من الحكومات المفسدة كما صورها الفلاسفة والمؤرخون الاثينيون .

ملاحظات الفصل الثالث

الديموقراطية الاثينية وما وجه اليها من نقد

١ – ان الجزء الاخير من هذا المقال الذى يتناول ثوكيديدس يرجع الفضل فيه لتلميذى القديم D.E.M. de Ste Croix بل وفى الحقيقة أجزاء منه ماهى الا مختصرات من مقال له بعنوان The Characters of the Athenian Empire وقد نشر فى Historia ٣ (١٩٥٤ – ٥) ص ١ – ١٤١ . انى مدين الى مستر de Ste Croix بامتنان عميق لسماحه ان اعتمد على مقاله (حيث نوقشت فيه على الوجه الاكمل المسائل المختلف عليها مدعمة بالمصادر) وكذلك للكثير من التعليقات والتقريظ والاشارة الى مراجع فيما يخص الجزء الاول من مقالى الذى قرأه مخطوطا . واود ايضا أن اعبر عن امتنانى للمستر A.G. Woodhead الذى قرأ هذا المقال مخطوطا وأدلى بعدة تعليقات نافعة .

٢ – فى هذا العرض لم أذكر ارستوفانيز الا فى بعض المراجع العارضة – أو بالذات لم أذكر كتاب التراجيديا لانى أعتقد مع Gomme فى .Calass. Rev ٥٢ (١٩٣٨) ص ٩٧ – ١٠٧) ان ارستوفانيز كتب كوميديات ولم يكتب نبذا سياسية . فبينما يظهر بوضوح تام انه يكره كرها شديدا بعض مظاهر الديموقراطية مثل السياسيين الشعبيين أمثال Cleon الا أنه لم يدع الى عقيدة سياسية بل ولم يقصد ذلك وليس من الضرورى أن تؤخذ كل فكاهاته من قبيل النقد .

٣ – Pol. ٥ – ٩ – ١٥ (١٣١٠ –) .

٤ – Pol. ٦ – ٢ – ٣ (١٣١٧ ب) ، ٤ – ٢٠ (١٣١٩ ب) .

٥ – ٧ – ٣٧ ثم انظر أيضا ٧ – ١٠ ، ١٢ – ١٣١ .

٦ – ٨ – ٥٥٧ ب .

٧ – نفس المرجع ٥٦٣ ب ونفس الشكوى من المتيكى والعبيد قد ذكرت في (كسنوفون) .Ath. Pol ١ – ١٠ – ١٢ .

٨ – أنظر ديموستنيز ٢١ – ٤٦ – ٥٠ ثم ٩ – ٣ عن العبيد .

٩ - ثوكيديدس ٢ - ٣٧ - ٢ أنظر كلمات نيكياس της εν αυτηι ανεπιτάκτου πασιν ἐς την δίαιταν ἐξουσίας. (= وتلك الحرية المطلقة التى يملكها الجميع فى الحياة اليومية) (نفس المرجع ٧ - ٦٩ - ٢) .

١٠ - أنظر يوريبيدس Hippolytus ٤٢١ - ٣ ، ٦٧٠ - ٢ .

١١ - ٢٠ - ١٠٦ .

١٢ - Mem. ١ - ٢ - ١٢ وما بعده ثم ايسخينس ١ - ١٧٣ .

١٣ - Republic ٨ - ٥٥٨ جـ ثم انظر Laws ٦ - ٧٥٧ .

١٤ - ٧ - ٢١ ثم انظر ٣ - ١٤ .

١٥ - Pol. ٢ - ٩ - ١ الى ٥ (١٢٨٠ أ) ، ٥ - ١ - ٢ الى ٧ (١٣٠١ أ) ثم ٦ - ٢ - ٢ (١٣١٧ ب) وفى ٦ - ٣ (١٣١٨ أ) يقوم أرسطو بمحاولة ذكية ليجمع بين مـزايا الديموقراطية والأوليجارخية .

١٦ - بخصـوص مـدح ἰσότης (المساواة) انظر يوريبيدس Supplices ٤٠٤ - ٨ ، ٤٣٣ - ٤١ ثم Phoenissae ٥٣٥ وما بعده .

١٧ - ٢١ - ٦٧ .

١٨ - ٢٤ - ٥٩ .

١٩ - ثوكيديدس ٢ - ٣٧ - ١ .

٢٠ - كسنوفون . Hell. ٢ - ٣ - ٥١ .

٢١ - Pol. ٣ - ١١ - ١ الى ٢ (١٢٨١ ب) . فى فقرة (٥) يقصر هذه المناقشة على بعض الهيئات من الرجال مستبعدا تلك التى تكون فيها الأغلبية « غير مهذبة » .

٢٢ - Pol. ٣ - ١١ - ١٤ (١٢٨٢ أ) وهنا أيضا يقصر المناقشة على الحالات التى ليست الاغلبية فيها من « دنا القوم » .

٢٤ - Protagoras ٣١٩ب - ٣٢٣ أ .

٢٤ - كسنوفون Mem. ١ - ٢ - ٩ .

٢٦ - ارسطو Ath. Pol. ٥٥ - ٢ ، انظر ليسياس ١٦ و ٣١ ، وللخطب العدائية فى δοκιμασία (تجربة)

٢٧ - نفس المرجع ٤٣ - ٤ .

٢٨ - نفس المرجع ٤٨ - ٣ الى ٥ ، ٥٤ - ٢ .

٢٩ - ثوكيديدس ٢ - ٣٧ - ١ .

٣٠ - افلاطون Menex. ٢٣٨ .

٣١ - ارسطو Pol. ٢ - ١٢ - ٢ (١٢٧٣ ب) .

٣٢ - بالنسبة للقرن الرابع انظر J. Sundwall, Epigraphische Beiträge فى Klio الملحق الرابع (١٩٠٦) فقرات ٢ ، ٥ ، ٨ .

٣٣ - (كسنوفون) Ath. Pol. ١ - ٣ .

٣٤ - Mem. ٣ - ٤ - ١ .

٣٥ - ١٩ - ٢٣٧ فى ٢٨٢ ذكر ديموسثنيز ما اعتقد انه المؤهلات الحقة للمناصب الكبرى : الترياراخيـات والليتورجيـات الخ . انظر الاحتقار المهين لكليون Cleon والسياسيين الآخرين ، كأشخاص من طبقة دنيا اشـتغلوا بالتجـارة فى ارستوفانيز - الفرسان Knights .

٣٦ - يهزأ ارستوفانيز من السفراء ودراخمتيهم اليومية Acharnians ٦٦ ، ٩٠) ومن الضباط العسكريين والثلاث دراخمات التى يتقاضونها (نفس المرجع ٥٩٥ - ٦٠٧) .

٣٧ - Pol. ٤ - ٦ - ٥ الى ٦ (١٢٩٣ أ) فى مكان آخر كان ارسطو مستعدا أن يقبل الاجر السياسى على أن تتخذ الاحتيـاطات حتى لا يزيد عدد الفقراء على الاغنياء (٤ - ١٣ - ٦ (١٢٩٧أ) ١٤ - ١٣ (١٢٩٨ب) .

٣٨ - انظر ص ٣٥ - ٧ فيما سبق .

٣٩ - ليسياس ١٣ - ٢٠ - واضح ان الاغنيـاء مثل ديموسثنيز وابوللودورس لم يجدوا صعوبة فى الحصول على مقعـد فى المجلس عند اللزوم (ديموسثنيز ٢١ - ١١١ ، ١٩ - ١٥٤، ٢٨٦ ثم ٥٩ - ٣ الى ٤) . انظر أيضا J. Sundwall فى كتابه المذكور الفصل الاول (ص ١ - ١٨) .

٤٠ - Gorgias ٥١٥ هـ .

٤١ - ارسطو Ath. Pol. ٦٢ - ٣ .

٤٢ - نفس المرجع ٤٣ - ٣ .

٤٣ - انظر ماسبق ص ١٤٣ - ملاحظة ٨٦ .

٤٤ - ٧ - ٥٤ - ، ٨ - ١٣٠ وكذلك ملاحظة ٣٨ .

٤٥ - Pol. ٤ - ٤ - ٢٥ (١٢٩٢ أ) ثم ٦ - ٢ - ٦ (١٢٩٢ب - ٩٣ أ) .

٤٦ – Mem. ٤ – ٤ – ١٣ الى ١٤ .

٤٧ – Mem. ١ – ٢ – ٤٠ الى ٦ .

٤٨ – ٢٤ – ٧٦ .

٤٩ – Andoc. ١ – ٨٨ الى ٥ .

٥٠ – كما فى Tod. ١ – ٧٤ ، وارسطو Ath. Pol. ٢٩ – ٢ .

٥١ – يتجلى هذا من ان الوكلاء فى ٤١١ راوا ضرورة الغاء القيد γραφη παρανόμων (وغيره من التحفظات الدستورية المماثلة) قبل اقتراح أى تغيير جوهرى فى القانون (ارسطو Ath. Pol. ٢٩ – ٤ ثم ثوكيديدس ٨ – ٦٧ – ٢) .

٥٢ – ديموستنيز ٢٠ – ٨٨ وما بعده ثم ٢٤ – ١٨ وما بعده ثم ايسخنيس ٣ – ٣٨ وما بعده .

٥٣ – ديموستنيز ٢٠ – ٩١ ، وايسخينس ٣ – ٣ .

٥٤ – ديموستنيز ٥٩ – ٤ .

٥٥ – ايسخنيس ٣ – ١٩٤ .

٥٦ – ديموستنيز ٥٩ – ٥ .

٥٧ – ١ – ٤ وقد كررت كلمة كلمة فى ٣ – ٦ .

٥٨ – ٢٤ – ٥ .

٥٩ – ٢٤ – ٧٥ الى ٦ .

٦٠ – G. Leocr. – ٤ .

٦١ – ٣ – ٥ .

٦٢ – Hell. ١ – ٧ .

٦٣ – نفس المرجع ٢ – ٤ – ٤٣ . انظر أفلاطون Menex. ٢٤٣هـ ثم Epist. ٧ – ٣٢٥ب وايزوكراتس ١٨ – ٣١ الى ٢ ثم ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٨ .

٦٤ – (كسنوفون) Ath. Pol. ١ – ٤ الى ٩ .

٦٥ – ٨ – ٥٥٧ أ .

٦٦ – Pol. ٣ – ٧ – ٥ (١٢٧٩ب) ثم ٨ – ٢ الى ٧ (١٢٧٩ب ٨٠ أ) ثم ٤ – ٤ – ١ الى ٣ ، ٦ (١٢٩٠ب) .

٦٧ – ٦ – ٣٩ – ١ .

٦٨ – انظر (كسنوفون) Ath. Pol. ١ – ٣ ثم ديموستنيز

٢٤ – ١١٢ ثم ارسطو Ath. Pol. ٢١ – ١ ، Eupolis قطعة ١١٧ انظر ملاحظة ٣٢ .

٦٩ – Sundwall السابق ذكره فقرة ٨ (ص ٥٩ – ٨٤)

٧٠ – ٨ – ١٢٨ .

٧١ – ١٥ – ١٥٩ الى ٦٠ .

٧٢ – انظر ماسبق ص ٢٩ – ٣٢ .

٧٣ – انظر كسنوفون Mem. ٣ – ٤ – ٣ ثم ديموستنيز ١٩ – ٧٨٢ .

٧٤ – ٢١ – ١ الى ٥ .

٧٥ – ديموستنيز ٢٠ – ٨ يبين ان أى رجل يمكنه ان يطلب الاعفاء لمدة سنة بعد أداء الليتورجيا ، فاذا كان هناك كما يقول ديموستنيز (٢١ – ٢١) ، حوالى ٦٠ ليتورجيا للانجاز سنويا فلا يمكن غالبا أن تقع جميعها على عاتق المواطن الغنى

٧٦ – ٢١ – ١٥٦ (أنظر ١٥٤) .

٧٧ – ايسايوس ٥ – ٣٥ الى ٦ .

٧٨ – عميل ليساس يقدر ٦ تالنت لمدة ٧ سنوات (٢١ – ٢) ويذكر ديموستنيز ان المقاول قد يأخذ التريارارخيا نظير تالنت (٢١ – ١٥٥) ولكنه دفع هو نفسه ٢٠ مينا (½ تالنت) فقط بدلا من انجاز (نصف تريارارخيا) (٢١ – ٨٠) وفى ليسياس أيضا ١٩ – ٢٩ ثم ٤٢ يدعى المتكلم أنه صرف ٨٠ مينا (١⅓ تالنت) على ثلاثة (انصاف ؟) تريارارخيات .

٧٩ – ايسايوس ٧ – ٣٢ – ٤٣ .

٨٠ – ايزوكراتس ١٨ – ٥٩ الى ٦٠ ثم ليسياس ٣٢ – ٢٤ . ديموستنيز ٥٠ – ٦٩ – ٦٨ .

٨١ – ديموستنيز ٤٧ – ٢١ – ٤٤ . انظر ١٤ – ١٦ – ١٧ .

٨٢ – ليسياس ٢١ – ٢ فى استطاعته أن يطلب سنتين اعفاء بعد كل سنة عمل (ايسايوس) ٧ – ٣٨) .

٨٣ – ليسياس ١٩ ؛ ٢٩ ، ٤٢ – ٣ .

٨٤ – ايزوكراتس ١٥ – ١٤٥ .

٨٥ – ليسياس ١٩ – ٥٧ الى ٩ .

٨٦ – نفس المرجع ٦٣ .

٨٧ – ديموستنيز ٢٧ – ٧ الى ٩ انظر ٢٨ – ١١ ، ٢٩ ٥٩ .

٨٨ – ديموستنيز ١٨ – ١٠٢ الى ٤ ، ٢١ – ١٥٤ الى ٥ .

٨٩ – ايزوكراتس ١٥ – ١٦٠ انظر افلاطون الجمهورية ٨ – ١ (٥٦٥ أ ، ارسطو Pol. ٥ – ٥ – ١ ، ٥ (١٣٠٤ ب – ١٣٠٥ أ) ثم ٦ – ٥ – ٣ ، (١٣٢٠ أ) .

٩٠ – Sycophants (σuκo;άvτaι أى المخبرون) تناولهم بتوسع R.Y. Bonner and G. Smith; the Administration of Justice from Homer to Aristotle الفصل الثالث من الجزء الثانى ، ثم انظر J.O. Lofberg, Sycophancy in Athens (شيكاغو ١٩٦٧)

٩١ – ارسطو Ath. Pol. ٣٥ – ٤ ثم كسنوفون Hell. ٢ – ٣ – ٢١ ثم ليسياس ١٢ – ٥ وما بعده .

٩٢ – بلوتارخوس Mem. .

٩٣ – ٣٠ – ٢٢ ، ٢٧ – ١ ، ١٩ – ١١ . وهناك اقتراح مشابه فى ارستوفانيز Knights ١٣٥٨ – ٦١ .

٩٤ – ١٠ – ٤٤ الى ٥ .

٩٥ – ٣ – ٣٣ الى ٦ .

٩٦ – αρχη ανδρα δειξει (الوظيفة تظهر الرجل) يبدو أن هذا قول ديموقراطى مأثور نسبه ارسطو الى Bias من Priene (Ethica Nicomachea ٥ – ١ – ١٦) ونقله ديمستنيز (proem. ، ٤٨)

٩٧ – ٢ – ١٨ الى ١٩ .

٩٨ – ٢ – ٦٥ – ٧ الى ١١ .

٩٩ — بالاضافة الى الملاحظات غير المرضية فى ٣ – ٣٦ – ٦ ، ٤ – ٢١ – ٣ توجد مسحة حقد فى ٤ – ٢٨ – ٥ و ٣٩ – ٣ وبنوع خاص فى ٥ – ١٦ – ١ .

١٠٠– ديموستنيز ٤٠ – ٢٥ .

١٠١– ١ – ٩٨ – ٤ .

١٠٢– استعمال ثوكيديدس لكلمة δουλόω (يستعبد) نوقش فى قوائم الجزية الاثينية The Athenian Tribute Lists الجزء الثالث ص ١٥٥ – ٥٧ وما بعده .

١٠٣– ٥ – ٨٥ – الى ١١٣ .

١٠٤– ٣ – ٣٧ الى ٤٠ (خصوصا ٣٧ – ٢) .

١٠٥– ٢ – ٦٣ .

١٠٦– ١ – ٧٥ – الى ٧ .

١٠٧– ٦ – ٨٢ الى ٧ (خصوصا ٨٥ – ١) .

١٠٨– ١ – ٢٢ – ١ .

١٠٩– (ليسياس) ٢ – ٥٥ الى ٧ ، ايزوكراتس ٤ – ١٠٠ الى ٩ ١١٧ – ٢٠ ، ١٢ – ٥٤ ، ٥٩ الى ٦١ ، ٦٨ .

١١٠– ٢٤٢أ – ٢٤٣ أ .

١١١– ٢ – ٨ – ٤ الى ٥ ، ٨ – ٢ – ١ الى ٢ .

١١٢– ٣ – ٤٧ – ٢ .

١١٣– ٣ – ٢٧ .

١١٤– ٤ – ٨٤ الى ٨ .

١١٥– ٤ – ١١٠ الى ١٣ ، ١٢٣ – ١ الى ٢ ، ١٣٠ – ٢ الى ٧ .

١١٦– ٨ – ٩ – ٢ الى ٣ ، ١٤ – ١ الى ٢ .

١١٧– ٨ – ٤٤ – ١ الى ٢ .

١١٨– ٨ – ٢١ – ٧٣ ، كسنوفون ٣ – ٢ – ٦ ، ٣ – ٦ ثم Tod ١ – ٩٦ ، ٢ – ٩٧ .

١١٩– هيرودوت ٩ – ٣٥ – ٢ انظر بخصوص التاريخ Andrewes فى Phoenix السادس (١٩٥٢) ص ١ – ٥ .

١٢٠– ثوكيديدس ٥ – ٨١ – ١ يجدر بالملاحظة ان أهالى مانتينيا تكلموا قبل المعركة عن مركزهم المنتظر اذا ماخسروا الحرب كتابعين δουλεια (وغدوا حلفاء لاسبرطة مرة أخرى) (ثوكيديدس ٥ – ٦٩ – ١) .

١٢١– كسنوفون . Hell ٣ – ٢ – ٢١ وما بعده .

١٢٢– مصادفة أخذت اسبرطة رهائن من حلفائها الاركاديين لتضمن ولاءهم (ثوكيديدس ٥ – ٦١ – ٥) .

١٢٣– ثوكيديدس ١ – ١٣٩ – ٣ ، ١٤٤ – ٢ .

١٢٤– بخصوص اثينا فقد جمعت الادلة فى G.F. Hill ; Sources of Geek History (طبعة .Andreves, Meiggs ١٩٥١) ، ص ٣٠٥ ثم فى The Athenian Tribute Lists الثالث ص ١٤٩ –

٥٤ . احيانا كانت اسبرطة تقيم أو تثبت الاوليجارخيات وفق هواها كما حدث فى أرجوس وسيكيون (ثوكيديدس ٥ ـ ٨١ ـ ٢) .

١٢٥- ١ ـ ٩٧ ـ ١ .

١٢٦- ١ ـ ١٤١ ـ ٦ الى ٧ .

١٢٧- ٣ ـ ١٠ الى ١٢ خصوصا ١٠ ـ ٤ الى ٥ ، ١١ ـ ٣ الى ٤ . ان التاريخ غامض تماما ولكن أهالى ميتلين كانوا يشيرون الى زمن بعد ٤٤٩ (عندما تراخى عداء أثينا للفرس) ، وأيضا الى فترة كان فيها الحلفاء الوحيدون فى المؤتمر الذين مازالوا يقدمون المراكب هم خيوس ولسبوس أى ٤٤٠ على الاكثر . ان أهالى ميتلين نادرا ماكانوا فى مثل هذا المأزق للاعتذار عن خضوعهم لأثينا بتصويتهم للحرب ضد الثائرين من الحلفاء الا اذا كانوا قد فعلوا ذلك حديثا فى حالة معروفة .

١٢٨- ١ ـ ١٢١ ـ ١ .

١٢٩- وفيما بعد غدا الاسبرطيون معذبى الضمير فيما يخص هذا ، (ثوكيديدس ٧ ـ ١٨ ـ ٢) .

١٣٠- كما فى عام ٤٤٠ عندما دفعت كورنثوس المؤتمرالبلوبونيزى ألا يعلن الحرب على أثينا (ثوكيديدس ١ ـ ٤٠ ـ ٥) . والمبادأة بهذا الاقتراح المبكر لنقض هدنة الثلاثين سنة لا بد وأن تكون قد صدرت عن اسبرطة مادامت هى وحدها التى تستطيع دعوة مؤتمر الحلف وطبيعى انها أقدمت على هذا فقط عندما وافقت على طرح الاقتراح للمناقشة .

١٣١- كان لساموس بالذات سبعين مركبا فى ٤٤٠ (ثوكيديدس ١ ـ ١١٦ ـ ١) وقدمت لسبوس وخيوس ٤٥ مركبا لمساندة أثينا ضدها (١ ـ ١١٦ ـ ٢ ، ١١٧ ـ ٢) . وهذا كان أقل بكثير من قوتها الكاملة فقد بقى لخيوس فى ٤١١ بعد خسائرها فى حملة صقلية (٤٣٦ ـ ، ٧ ـ ٢٠ ـ ٢٠ ـ ٢) ٦٠ مركبا (٨ ـ ٦ ـ ٤) .

١٣٢- كما يفسر (الاوليجارخى العجوز) «كسنوفون » Ath. Pol. ١ ـ ١٤ الى ١٦) . فيما يخص الدفاع الاثينى عن هذا النظام انظر ثوكيديدس ١٠ ـ ٧٧ ثم ايزوكراتس ٤ـ١١٣، ١٢ ـ ٦٠ .

١٣٣- ان الجملة التى وردت فى تحالف أثينا واسبرطة ἦν δὲ ἡ δουλεία ἐπανιστῆται ἐπικουρεῖν Ἀθηναίους Λακεδαιμονίοις (ان الحلفاء التابعين لأثينا هبوا لمساعدة الأثينيين ضد اللاسيديمونيين) يبدو انها كانت تعبيرا قياسيا ، باعتبار ان اسبرطة كانت قادرة على دعوة كل حلفائها فى الثورة الكبرى فى ٤٦٤ (ثوكيديدس ١ ـ ١٠٢ ـ ١ ثم انظر ٢ ـ ٢٧ ـ ٢ بخصوص ايجينا ، ٣ ـ ٥٤ ـ ٥ بخصوص بلاتيا ثم كسنوفون . Hell ٥ ٢ ـ ٣ فيما يخص مانتينيا.

١٣٤- ٣ ـ ٣٦ ـ ٤ .

١٣٥- يتضح هذا من .Tod ١ ـ ٦٢ . وواضح ان الاشتراكات كانت تجمع عن طريق أمير البحر الاسبرطى الكيداس Alcidas (أنظر ; F.E. Adcock « الجابى Alcidas αργυρολογος» فى Melanges Glotz الجزء الاول ١ ـ ٦) الذى يبدو انه قد دعى الى ذلك مرتين فى ميلوس Melos فى طريق ذهابه ورجوعه ـ ومن هنا سجل الاشتراكين الميليين .

١٣٦- ثوكيديدس ٣ ـ ٩١ ـ ١ الى ٢ .

١٣٨- ثوكيديدس ٣ ـ ٥٢ ـ ٤ ، ٦٨ ـ ١ الى ٢ .

١٣٨- استعملت هذه الجملة فى Pol. ٣ ـ ٤ ـ ١٢ و ٧ ـ ١٤ ـ ٤ ، (١٢٩٦ب) ، ٤ ـ ١٢ ـ ٣ (١٢٧٧ ق) ، ٤ ـ ٥ ـ ١١ ، (١٣١٢ب) ٣٥ ، ٣٠ ـ ١٠ ـ ٥ ، (١٢٩٨ أ) ، ٥ ـ ٥ ـ ٦ ، (١٣١٣ب) ١١ ـ (١٣٢٠ أ) . من الفقرات الثلاث الاولى يبدو ان أرسطو اعتبر الديموقراطية «متطرفة» عندما يصبح العاملون هم الاغلبية ويستطيعون شغل المناصب ويكون الشعب حاكما .

٤

البناء الاجتماعي لأثينا في القرن الرابع ق.م

● ● لقد كان من غير الطبيعي أن يحظى تاريخ أثينا السياسي وأدبها وفلسفتها وفنها باهتمام يزيد كثيراً عما لاقته حياتها الاقتصادية ، فإن انجازات الشعب الأثيني فى هذه المجالات كانت بارزة ، ولدينا المادة الوفيرة لدراستها . بينما فى مجال الاقتصاد لاتقدم المصادر الاثينية شيئا كثيرا ، الشواهد مجزأة تماما وغير متكاملة ، ومع ذلك فقد يكون الموضوع جديرا بدراسة أعمق مما نالها . ورغم عدم كفاية الوقائع فإنها بالنسبة لاثينا أوفر الى مدى بعيد من أى مدينه قديمة أخرى ، وإذا كان التاريخ الاقتصادى للعالم القديم مادة ميسرة للدراسة فلا بد أن نبتدىء بتاريخ أثينا الاقتصادى . ولفهم انجازات الشعب الأثيني فى المجالات الأخرى فهما تاما يحسن — بل لابد من — التزود ببعض المعلومات عن الأسس المادية . فتفهمنا للدراما الأثينية مثلا يزداد عمقا إذا ما عرفنا كيف كان يعيش المتفرجون الذين كتبت من اجلهم ، وبالمثل يزداد استيعابنا للخطباء الاتيكيين لو عرفنا أى نوع من الرجال حضر الجمعية وجلس على منصة القضاء ، ولفهم فلسفة افلاطون وأرسطو السياسية لابد أن نعرف شيئا عن المجتمع الذى عاشا فيه ، وزيادة على كل ذلك يستحيل تماما أن نفهم ونقيم على نحو كامل العمل السياسى الكبير لأثينا ، اى الديمقراطية ، ملم نعرف أى نوع من الرجال كان عليه المواطنون الذين ناقشوا وصوتوا فى الجمعية والمجلس ، أو الذين أداروا شئون الدولة كرؤساء ، واتخذوا القرارات التشريعية والسياسية كمحلفين فى المحاكم الشعبية . وقد اعتبر النقاد القدامى ، افلاطون وايسوكراتيس وأرسطو ، الديمقراطية استبداد الفقراء

بالأغنياء ، بينما أعلن النقاد المحدثون أن الديمقراطية كانت عداءا ،
لقد كان المواطنون أقلية عاطلة تعيش على كد العبيد . وحسبنا الآن أن نتبين أي هذين الرأيين أو إن كان كلاهما صوابا .

وقد حاولت فيما يلي تحليل المجتمع الأثيني في القرن الرابع ق.م تحليلا واقعيا وجهدت أن احدد كم كان عدد الأحرار ، مواطنين وغرباء ، الذين عاشوا في اتيكا وكم كان عدد الأغنياء والموسرين والفقراء ، وما هي نسبة الذين عاشوا على دخلهم الخاص أو عملوا في الأرض أو كانوا صناعا مهرة أو عمالا ، وكم كان عدد العبيد من مختلف الأنواع ، خدم بيوت أو عمال مزارع أو عمال مناجم أومهنيين ، الذين امتلكهم الأثينيون أو الأجانب من مختلف الطبقات ، وقد اضطررت أن التزم حقبة بالقرن الرابع وبالذات منتصف هذا القرن والعشرات الأخيرة منه ، نظرا لما لدينا بالنسبة لهذه الفترة دون غيرها من المعلومات الأساسية الاقتصادية اللازمة لمثل هذا التحليل ، كما يرجع الفضل الرئيسي إلى خطب الخطباء التي حوت قدرا من التفاصيل المتصلة ببعض أوجه الاقتصاد الأثيني .

وأول سؤال يجب أن نوجهه هو كم عدد المواطنين الأثينيين ، وأعني بذلك كم عدد الشبان الذكور (من عمر العشرين فأكثر) ، وفي كل مايلي يدور الحديث (مالم أحدد غير ذلك) حول الذكور من الشبان ، لأننا لانعرف كم عدد النساء والأطفال . لقد أجرى ديمتريوس الفاليري Demetrius of Phalerum ق.م تعداداً بلغ عدد المواطنين فيه ٢١ ألفاً ، (١) بينما يذكرهم عرضاً خطيب معاصر لديموسثينيس على أنهم ٢٠ ألفاً (٢) . وعندما تم تغيير الدستور بأمر انتيباتر في ٣٢٢ ق.م بحيث لم يسمح في عداد المواطنين إلا من يملك مايساوي ٢٠ مينا فأكثر ، بلغ تعداد هؤلاء ٩٠٠٠ مواطن ، وطبقاً لنص بلوتارخوس ، حرم ١٢ ألف شخص من هذا الحق ، بل ٢٢ ألف حسب نص ديودوروس ، ويلوح لي أن الرقم الأول الذي يعطينا تقديراً كلياً يبلغ ٢١٠٠٠ (٣) هو الأنسب .

وإلى جانب المواطنين كان هناك المقيمون الأجانب أو (الميتيكي) لدينا لهم رقم واحد هو تعداد ديمتريوس الفاليري الذي حددهم بعشرة آلاف ،

وبالتأكيد كان هناك عبيد اقتنام المواطنون والأجانب المقيمون . ولدينا لهؤلاء رقمين غاية في الغرابة ، فقد بلغ عددهم ، نقلا عن أثينايوس Athenaeus (مصدرنا الوحيد) ٤٠٠,٠٠٠ وذلك حسب تعداد ديمتريوس الفاليري ، أي بمعدل ١٣ عبداً لكل فرد ، مواطنا كان أو ميتيكوس (أجنبي مقيم) ، غنياً أو فقيراً ، ويذكر قاموس سويداس (٤) Suidas نصف جملة من هيبريديس تقول ، « ان مايزيد على ١٥٠ ألف ، من مناجم الفضة ومن بقية البلاد » وربما تكون هي العبارة التي وردت في كلام هيبريديس دفاعا عن اقتراحه بتحرير العبيد بعد موقعة خيرونيا Chaeronea ويسفر هذا عن متوسط ٥ من العبيد لكل رجل حر . وما كنت لأناقش هذه الأرقام الخيالية لو لم يزل يأخذها بعض الباحثين على محمل الجد . ان أفضل المقاييس هو كمية القمح التي كان يستهلكها سكان أثينا ، إذ أننا نعرف تقريبا مقدار الاستهلاك وكمية ما كان يستهلكه الفرد العادي منه بل والمخصص منه لاستهلاك العبيد .

ومن نص أثيني أورد المحاصيل الأولى التي وهبت للديمتر في ٣٢٩ ق.م تقيين ، مع افتراض محتمل أن البشائر الأولى كانت ١٦٠٠ من الشعير و ١٢٠٠ من القمح ، وأنه في ذلك العام بلغ محصول اتيكا ٢٨٥٠٠ ميديمن من القمح و ٣٤٥٣٥٥ من الشعير (٥) وربما كان عام قحط ، وهو مالا نستطيع القطع به لانعدام الوسائل ، لكنه ليس لدي من شك في أن كل الفلاحين الأثينيين قد بخسوا من قدر محصولهم حتى أن المحصول الحقيقي كان أكثر من ذلك بكثير ، ومن جهة أخرى يجب افتراض نسبة من المحصول — بما يقدر بالسدس تقريباً — كبذور للقمح . فالقمح كله كان مخصصاً للاستهلاك البشري ، أما الشعير فلم يكن يؤكل كثيراً ، كما كانت قيمته الغذائية تعادل عندهم نصف قيمة القمح (٦) ، ومعظمه ، ان لم يكن كله ، يقدم غذاء للحيوان (٧) ، إلا أن هذه الإحصاءات لا تعني كثيراً . لأنها كانت (غذاء للدواجن) إذا ما قورنت بما يستورد .

وفي هذا الصدد يمدنا ديموسثينيس في خطبته اللبتينس Leptines ببعض أرقام يمكن الاعتماد عليها رغم أنه قد أوردها بطريقة غريبة نوعاً (٨) ،

فهو يقول أولا ان القمح المستورد من بونتوس Pontus بلغ حوالى نصف المستورد كله ؛ ولا أدرى كيف يمكن أن يكون قد عرف ، وما أحسبه كان يعرف . ثم يقول بعد ذلك أن الوارد السنوى من بونتوس (البحر الأسود) كان حوالى ٤٠٠ ألف ميديمن ، وأن ذلك يمكن التأكد منه من سجلات مراقبى القمح ، الرؤساء الذين كان عليهم تحديد ثمن القمح فى سوق أثينا . ومن المحتمل أن يكون حراس القمح قد احتفظوا بسجل لمجموع الواردات من القمح ، ولكنه لم يكن محتماً عليهم بل كان من الصعب ، فيما يبدو ، الاحتفاظ بسجل يذكر اسم البلد الأصلى لكل حمولة ، وإنى أستنتج أن يكون ديموسثينيس قد اطلع على رقم الواردات ورآه ٨٠٠ ألف ميديمن ، فأخبر أعضاء الجمعية بأن ٤٠٠ ألف قد وردت من بونتوس وهو ما كان يريد أن يثبته من بونتوس ، وإن كان أكيدا انه غير ثابت تماما أن النصف كان يأتى . ويبدو أن تقدير مجموع الاستيراد السنوى بحوالى ٨٠٠ ألف ميديمن من القمح كان تقديراً صحيحاً ، وفى هذه الحالة فانقل أن القدر الذى توفر للاستهلاك كان ٨٣٠ ألف ميديمن من القمح (مع احتساب التقدير المنخفض الملحوظ للمحصول المحلى الذى أشار إليه نص اليوسيس Eleusis) ومثل هذا القدر من الشعير المحلى الذى لا يمكن أن يكون طعاماً للحيوان .

وبوجه عام كان التقدير فى ذلك الوقت ٧ ميديمن مقداراً ما يستهلكه الرجل سنوياً ، بينما تستهلك المرأة أو الطفل ٥ ميديمن [٩] وعلى هذا الأساس فقد كان ٣١ ألفاً من الشبان الذكور ، مواطنين وأجانب مقيمين ، يستهلكون ٢٣٢ ألف ميديمن كل عام . ونحن لا نعرف — كما ذكرت — متوسط عدد أفراد الأسرة الأثينية ولكن بعض الاحصائيات الأساسية مما سأذكرها فيما بعد تدل على أن نسبة المواليد والوفيات فى السكان كانت كبيرة ، وأن الأطفال ، بالقياس إلى المستوى البريطانى الحديث كانوا عنصراً كبيراً فى عدد السكان ، وعلى ذلك فإننا حين نفترض أنه كان لكل رجل ثلاث من النساء والأطفال (كما فى انجلترا الحديثة) فسنكون قد أنقصنا فى التقدير ، فثلاثة وتسعون ألفا من النساء والأطفال

بمعدل ٣ لكل فرد من الشبان الذكور والبالغ عددهم ٣١ ألف شاب كل له نصيب من القمح يعادل ٥ ميديمن فى السنة يستهلكون ٤٦٥ الف ميديمن سنوياً . إذن فقد كان على السكان الأحرار أن يستهلكوا مالا يقل عن ٧٠٠ ألف ميديمن فى السنة من كمية تبلغ ٨٣٠ الف فى مجموعها .

وعلى هذا فقد توفر كحد أقصى ١٣٠ ألف ميديمن من القمح بالإضافة إلى كمية غير معلومة من الشعير لإطعام العبيد ، ولسنا نعرف كم كان عدد الأناث من العبيد فمعظم خدم المنازل كان من بينهن ، وكم كان عدد الذكور ، من معدنين وعمال الفلاحة وصناعا مهرة . فإذا فرضنا أن النسبة بينهم كانت ٥٠ إلى ٥٠ وأن معدل ما كان يأكله العبد من القمح كان حوالى ٥ ميديمن فيكون العبيد ذكوراً وأناثاً ، يبلغ على الأكثر حوالى ٢٠ الف مقابل ٦٢ الف تقريبا من الشبان الأحرار ذكوراً واناثاً أو ١٢٤ الف من الأحرار بما فيهم الأطفال .

وتنطوى كل هذه الأرقام على نسبة كبيرة من الخطأ لكن لها فيما أعتقد أهمية كبيرة ، وهى على أية حال على نفس درجة الأهمية التى للرقمين المعروفين بين أيدينا لعدد العبيد فى أثينا . فيقول ثوكيديدس أنه قد هرب فى أثناء الحرب الديكيلية[١٠] أكثر من ٢٠ ألفاً من العبيد خاصة من العمال المهرة ، ولكن فى عام ٤١٣ كانت أثينا أكثر غنى مما كانت عليه فى القرن الرابع وكان السكان الأحرار أكثر عدداً أيضا . ويذكر كسنوفون فى (Vectigalia) أنه لو استغلت مناجم لاوريوم على وجه أكمل لهيأت عمــلا لأكثر من ١٠ آلاف عبد . ولتدعيم هذا الرأى يعلن أنه لو وجد أحد من أولئك الذين يذكرون ماكانت تدره ضريبة العبيد قبل الحرب الديكيلية (أى منذ مئتين سنة مضت) لعضده فى دعواه[١١] . وهو يشير بوضوح إلى أن عدد عمال المناجم فى أيامه قد تناقص كثيراً .

ونعود إلى المواطنين فنعلم كما قلت أنه فى سنة ٣٢٢ كان هناك ١٢ ألف مواطن يمتلكون أقل من ٢٠ مينا أى أقل من ألفى دراخمة . وهناك مايدعو إلى الاعتقاد بأن هؤلاء المواطنين كانوا من طبقة الثيتس السولونية الذين

لايصلحون للخدمة العسكرية كهوبليتى ، وإنما كان عليهم إذا دعت الظروف أن يعملوا كمجدفين فى الأسطول(١٢). وهناك ملاحظة واحدة فقط على هذا الرقم الذى يحدد تلك الطبقة بـ ١٢ ألف مواطن ، فى عام ٣٥١ ق . م قررت الجمعية ، وعلى الأرجح بتوجيه من القواد ، إعداد ٤٠ ترايريس ، وكان تزويدها بالرجال يتطلب ثمانية آلاف رجل ولهذا الغرض قرر استدعاء من هم فى سن العشرين إلى ٤٥ سنة (١٣). فإذا ما اتبعنا توزيع السن المحتمل للسكان ، وهو ماسوف أشير إليه فيما بعد فذلك سيهيء لنا مجالا أوسع لتقدير العدد .

من الصعب التعبير عن الـ ٢٠ مينا بالاصطلاحات الحديثة ، فوق ما يشير إليه الرقم الوحيد الذى بقى من تلك الفترة ثمناً لقطعة أرض ، أو ربما أتاح امتلاك ٥ أفدنة مقام عليها منزل ومخزن(١٤) ، لقد ملك الـ ١٢ ألف من الثيتس أقل من هذا ، بل أن هناك واقعة واحدة تدل على أن عدداً كبيراً من المواطنين كانوا يمتلكون أرضا محدودة الغاية ، فبعد إعادة بناء الديمقراطية ق ٤٠٣ ، عرض اقتراح بألا يعد مواطنا إلا من يمتلك أرضا من الأثينيين ، والمينا بقايا من حيث يعارض هذا الاقتراح . فيقول ديونيسوس الهاليكارناسى Dionysius Halicarnassus الذى قرأ الخطاب كله ، لقد أكد الخطيب أن خمسة آلاف مواطن يحرمون من حقوق المواطن حسب هذا الاقتراح(١٥) ، وكان له كل الحق فى أن يغالى فى هذا العدد . ومما لاشك فيه أن الأحوال قد تغيرت منذ سنة ٤٠٣ ، لكنى لا أعرف دليلا واحداً يدحض فكرة أن حوالى نصف الإثنى عشرة ألفا من الثيتس كانوا يمتلكون إقطاعيات صغيرة من الأرض ، وهو النتيجة الطبيعية لقانون الميراث الأثينى حيث يرث الأبناء بالتساوى ، وبهذا كانت تتفتت ممتلكات الفلاح شيئا فشيئا ، وغالبا ماكان الاخوة يرثون ممتلكات الأب المتوفى مشاعا . وفى أثينا كان كثير من الثيتس الأثينيين يكسبون المال « موسميا » ، ويقضون جزءا من العام فى مزرعة الأسرة (١٦) .

ولكن بقى حوالى خمسة آلاف من الأثينيين لايمتلكون أرضا ، وربما كان البعض منهم فى يسر تام ، فإن إمتلاك عشرين مينا ، حسب مايرويه

ديموسثينيس ، كانت تعادل ستة أو سبعة أفراد من العبيد الصناع المهرة(١٧) ، ان أقصى مايدركه الفرد من طبقة الثيتس هو أن يمتلك بيتا ويقيم مصنعا يضم ، فرضا ، خمسة من العبيد المهـرة ، ويليه حرفيون يملكون أربعة أو ثلاثة أو اثنين أو عبـداً واحداً أو يعملون بمفردهم يساعدهم أولادهم ، ويأتى بعدهم فى النهاية كما هو اليوم عمال اليومية ([illegible]) الذين استطاعوا فى الجزء الأخير من القرن الرابع ، كما توضح حسابات اليوسيس أن يتكسبوا واحد ونصف دراخمة فى اليوم إذا ماوجدوا عملا(١٨) .

هل عاش كثير من الثيتس على أجور الدولة ؟ كان هناك مجلس الخمسمائة حيث كان لكل مواطن الحق فى العمل به لمدة عامين طوال حياته مقابل خمس أوبلات يوميا (أى حوالى نصف يومية العامل) وبالشواهد كان معظم الذين عملوا بالمجلس من ذوى الدخل المستقل ، وكذلك كان هناك حوالى ثلاثمائة وخمسين من الموظفين الحكام يؤجرون على مستويات مماثلة وإن تدرجت بينهم فوارق يسيرة ، ويبدو أنه من بين الذين خدموا بين هؤلاء الأفراد المتواضعين ، الفقراء من الهوبليتاى بل والثيتس — وأخيرا كانت توجد قائمة الستة آلاف عضو ، الذين يختار من بينهم المحلفون فى أيام انعقاد المحكمة . وقد كان يتقاضى من يباشر منهم العمل فى المحكمة فعلا ثلاث اوبلات عما ينجز من عمل خلال اليوم (١٩) . وهذا ما كان عليه الشعب الاثينى ، عمال انسانيون لا موظفون يغرقون عطاء ، يستوون فيما يعطى لهم من جراية يومية مع عبيد من المرتبة الدنيا — أعنى فى الاليوزينيوم (Eleusinium) بل ان هؤلاء كانوا يعطون مسكنا وملبسا بلا مقابل ، (٢٠) وبعبارة أخرى كان بوسع المحلف الاثينى أن يشترى لنفسه مايكفيه من الطعام فى اليوم الذى يضطلع فيه بأعباء العمل فى المحكمة لا أكثر . وقد يحصل من ليس لهم عمل على معونة تكفيهم يوما بهذه الطريقة ، ولكن مرة أخرى فإن طابع الخطب الموجهة الى المحلفين الاثينيين تدل على ان معظم المحلفين كانوا على شيء من الثراء (٢١) . وكان فى إمكان كل المواطنين الاثينيين ، بالطبع ، الحصول على دراخمة يوميا بحضورهم الجمعية طوال ثلاثين يوما فى السنة و ٥ر١ دراخمة لمدة عشرة أيام أخرى (وهو ما يعادل الاجر

اليومى لعامل) (٢٢) ، ويستطيعون أيضا أن ينالوا ٢ أوبل « كتيوريكون » ربما لحوالى ستة أيام ، هى مدة الاجازات العامة فى السنة (٢٣) .

والنتيجة التى وصلت اليها والتى لاتبدو عظيمة ، لكنها لاتتفق وبعض التصورات الخاطئة الشائعة ، وهى ان من بين مجموع السكان البالغ عددهم واحد وعشرون الف مواطن ، كان من بينهم حوالى إثنى عشر الفاً ، أى ٦٠ ٪ يتكسبون قوتهم بالعمل فى ملكيات صغيرة للغاية تبلغ خمسة أفدنة فأقل ، و كعمال مهرة أو تجار يعاونهم خمسة عبيد فأقل ، أو كعمال يومية .

ولنعد الآن إلى التسعة آلاف مواطن ، « الأربعين فى المائة من عدد السكان » الذين يملكون أكثر من ٢٠ مينا وكان عليهم ، فيما بين العشرين والستين من العمر ، أن يخدموا كهوبليتاى (ويخدم أغنى الف بينهم كفرسان) وانى لاذكركم بأن رقم تسعة الآف هذا قد ثبتت صحته بالنسبة لعام ٣٢٢ . ومن الغريب حقا ، أنه عندما فسر رقم « الخمسة الآف » فى ٤١١ ق . م. على أنه يشير الى أولئك الذين كان عليهم اعداد عددهم الحربية ، فان ذلك الرقم قد عاد ليكون تسعة آلاف (٢٤) . وقد يكون محض اتفاق أن يكون عدد الهوبليتاى فى عام ٤١١ تسعة آلاف ، ونفس العدد فى ٣٢٢ . ولكنه يبدو كما لو أن التوزيع العام للثروة كان ثابتا تماما خلال القرن الربع . ان الأرقام القليلة التى بين أيدينا عن الجيوش التى ارسلتها أثينا إلى المعارك على فترات خلال القرن الرابع لاتختلف فى أنهم كانوا أقل من تسعة الآف بكثير (٢٥) والأرقام التى أوردها ديودورس عن الحرب اللامية فى ٣٢٣ تعطينا رقم ٧٨٥٠ سبعة آلاف وثمانمائة وخمسين لمن تتراوح أعمارهم بين العشرين والاربعين سنة (٢٦) ؛ تتفق فى تقديرى ومجموع عام يتكون منه تسعة آلاف مواطن من الهوبليتاى من مختلف الأعمار على فرض ان فرق الميتيكى للذين توفرت لهم نسبة الملكية والسن كان عليهم أن يقوموا بالخدمة ، وهو ما نعرف صحته من كسنوفون (٢٧) .

ان هذا يتوقف على تقسيم الشعب حسب السن وهو ما لدينا عليه

شواهد أكيدة وإن كانت ضئيلة ، فهناك ثلاثة نصوص تبين أنه حوالى ٣٣٠ ق . م كان تعداد طبقة الشباب ، وبالذات شباب الهوبليتاى فيما بين ١٨ و/ ١٩ حوالى خمسمائة شاب (٢٨) ، ويتضح من نص آخر أنه فى ٣٢٥ / ٣٢٤ ق . م. بلغ عدد القضاة أى المواطنين من طبقة الهوبليتاى الذين أدركوا سن الستين مائة وثلاثة قاض بالضبط (٢٩) . وتبدو هذه الأرقام مذهلة اذا ما قورنت بسجلات التعداد فى انجلترا الحديثة ولكن برن (A.R. Burn) قد بين حديثا أن التعداد الرئيسى لافريقيا الرومانية وقرطاجنة الرومانية ومناطق أخرى متعددة فى ظل نظام البرنكبات (Principate) لم تكن مماثلة لأرقام انجلترا الحديثة بل تماثل أرقام تعداد الهند فى مطلع هذا القرن (٣٠) ، وليس هناك مايدعو إلى الاعتقاد بان الأحوال فى أثينا وأتيكا فى القرن الرابع ق . م. كانت أحسن بشكل محسوس مما كانت عليه قرطاجنة وأفريقيا تحت حكم البرنكبات ، وفى الحقيقة أننا إذا ما طبقنا الرسم البيانى الذى وضعه برن على الأرقام الأثينية المذكورة لوجدناها متفقة بشكل عجيب ، (٣١) والنتيجة الرئيسية لتعداده المطبق على الأرقام الأثينية تدل على أن الأثينيين قد عانوا من منسوب عال دائم للوفيات فيما بين سن العشرين إلى الستين ، حتى كان من يعمر إلى سن الستين من بين كل خمسمائة شاب فى سن العشرين ، أى أربعين سنة بعد هذا ، لايزيدون إلا قليلا عن مائة فإذا ما بلغ الرجل سن الستين كان من العسير عليه أن يعيش بسهولة عشر سنوات أو خمس عشر سنة أخرى . وليس هناك تعداد قديم يسجل نسبة وفيات الأطفال ولكن يبدو أنها مرتفعة على الأقل كنسبة الوفيات بين الشبان . وعلى ذلك فلابد ان كان عدد السكان من صغيرى السن جدا يستأثر الأطفال بنسبة مئوية كبيرة منهم .

لم يكن الحد الفاصل بين الهوبليتاى والثيتس بالطبع بينا ، ولابد أن كان خارج هذا الحد كثير من الهوبليتاى الفقراء إلى حد ما . وفى « ميدياس » يعتذر ديموسثينيس للمحلفين مرتين عن تقديمه للمحكمة ستراتو من فاليروم (Strato of Phalerum) ، أحد الهوبليتاى ، الذى خدم فى كل الحملات التى استدعى إليها فريق رفقاء سنه ثم أصبح فى النهاية حكما « انه رجل فقير

بلاشك ولكنه ليس وقحاً » (٣١) ثم ان ماكيكلس عندما اجمع الدَّيْم الذي يتسرع إليه الجند رأى كثير من زملائه الوليتين الفقراء لا يستطيعون حتى توفير نفقات رحلتهم ، فنظم الكثيرا بحد كل منهم بثلاثين دراخمة (٣٢).

ومرة أخرى يتوفر لإرشادنا بعض البيانات الإحصائية ، فالمواطنون المكلفون بأداء الايسفورا ، أي ضريبة الحرب على الممتلكات ، كانوا منظمين في ٣٧٨ / ٣٧٧ ق . م في مائة مجموعة أو سيموريا (٣٣).

وفي عام ٣٥٧ – ٣٥٦ طبق نظـام السيموريات على الترياركيات ، أي « واجب التكفل بتزكية حربيـة لـمـدة عـام » وقسم الألف ومائتان شخص ، الخاضعون لادائهـــا إلى ٢٠ سيموريا . (٣٤) وكانت مهمة السيموريا المكلفة بجمع الايسفورا ومهمة السيموريا الترياركية متشابهة ، وهي جمع مال من الأعضاء ، وأنسه لافتراض مقبول ذلك الذي يرجح القول بانه كان قد تقرر تقسيم الألف ومائتين ترياركوس القادرين على هذه المهمة إلى سيموريات تتألف كل منها من ستين شخصا بعدما اتضح أن عدد الستين جاء مناسبا في سيموريا الايسفورا . فاذا كان الأمر كذلك يكون عدد الخاضعين لدفع الايسفورا حوالى ستة آلاف شخص . وهناك دليل على أن خمسة وعشرين مينا كانت وحدة قياسية لتحديد الايسفورا (٣٥) ، وهو ما يستخلص منه أن المواطنين الذين كانت في حوزتهم ممتلكات تقدر بأقل من هذا المبلغ كانوا يعفون من الايسفورا ، فإذا صح ذلك تبرز نتيجة هامة هي ان كان هنـاك ثلاثة آلاف مواطن ممن يمتلكون بين عشرين وخمسة وعشرين مينا ، أي مزرعة بها منزل ومخزن مساحتها من خمسة إلى ست أفدنة .

والآن نأتي إلى الستة آلاف مواطن الذين قدرت أملاكهم بخمسة وعشرين مينا فأكثر ، والذين كانوا يخضعون لدفع الايسفورا . لدينا الشاهد فيما يخص القيمة من ديموسثينيس ، على أن معظم هؤلاء كانوا فقراء نسبياً ، فقد تدليله بقسوة اندروتيون وتيموكراتيس في جمع المتخلف من الايسفورا ، يثير شفقة المحكمة على ضحاياهما بقوله : انهم « مزارعون يقتصدون ويقترون مضطراً لنفقات تربية أولادهم والنفقات المنزلية وغيرها من المطالب

العامة فقد غرقوا في متأخرات ديون الايسفورا » ، (٣٦) وهو يصور اندروتيون وتيموكراتيس ينتزعان الأبواب ويأخذان الأغطية ويحجزان على الخادمة إذا ما كان أحدهم خادمة (٣٧) . وإن صدق مايقوله ديموسثينيس فإن بعض الستة آلاف من دافعي الايسفورا كانوا يعجزون عن شراء جارية واحدة تساعد في أعمال المنزل .

وهناك دليل تعادلي يؤيد ديموسثينيس ، فحسب مايقوله بوليب بلغ التقدير الكلي لضرائب أتيكا خمسة آلاف وسبعمائة وخمسون تالنت ، بينما يبلغ ستة آلاف تالنت حسب تقدير فيلوخوروس و ديموسثينيس ، فاني آخذ بالرقم الأخير حيث انه الأنسب ، وقد ناقشت في مكان آخر ماذا يعني تعبير : (التقدير الكلي للضرائب) أو (تقدير ضرائب الدولة) وسأكرر فقط ما وصلت إليه من نتيجة من أنه يمثل نظريا مجموع القيمة العامة للملكية في كافة صورها ، ارضا كانت أو منازلا أو مجهودات شخصية عبيدا كانت أو نقدا أو استثمارات ، التي كانت في حوزة الستة آلاف فرد الذين يدفعون الايسفورا والذين قدرت ممتلكات كل منهم بما يزيد عن خمسة وعشرين مينا (٣٨) ؛ لقد رأى بعض مؤرخي الاقتصاد أن هذا الرقم ضئيل لكنه ينبغي – فيما أعتقد – أن يؤخذ على علاته . فمن المحتمل أن كان ذلك تقديرا منخفضا ، لأننا إذا ما أخذنا بالتلميحات العديدة للخطباء ، كان الاستثناء وليس القاعدة أن يكشف دافع الضرائب الأثيني عن كل مايمتلك ، وان كان من الصعب على أية حال اخفاء الأراضي والمنازل . وربما كان هذان هما الممتلكات الرئيسية . إلا أن تخفيض تقدير العبيد سواء من ناحية العدد أو القيمة كان ممكنا ، وكذلك إخفاء الأموال السائلة والقروض ، كما كان هناك بعض المخبرين وهم أحد أسباب حكم الإرهاب الذي عرف عنهم ممارسته على ذوي الثراء ، وقد يرجع إلى أن معظم الأثرياء قد أدركوا أن تقدير ضريبة الايسفورا الخاصة بهم لن يكون موضع نقاش .

وإذا ما بلغت الممتلكات الخاضعة للضريبة بالنسبة لستة آلاف فرد

مبلغ ستة آلاف تالنت كان متوسط ما يملكه الفرد تالنت واحد ، ولكن كما سنرى فقد كان من بين الثلاثمائة الذين كانوا مسئولين عن جمع الأيسفورا أفرادا يملكون أكثر من خمسة عشر تالنت ، ومن بين الألف ومائتى المقيدين فى كشوف التريارارخيا عدد لا بأس به ممن يملكون حوالى خمس تالنتات وعلى ذلك فلا بد إذن أن متوسط ثروة النصف الأقل ثراء من الستة آلاف أو الثلثين كان أقل بكثير من تالنت واحد ، وان عدداً كبيرا منهم يمتلك مابين خمسة وعشرين وثلاثين مينا (نصف تالنت) وقد يكون هؤلاء الفلاحون الفقراء هم من كان يعنيهم ديموسثينيس .

وهنا نتناول الطبقة العليا الأثينية التى تنتمى إجمالا إلى الألف ومائتين المقيدين فى كشوف التريارارخيا : لم ينص على أية شروط تتعلق بالأملاك تؤهل للخدمة فى التريارارخيا ، وكان المفروض أن تحوى القائمة أغنى ألف ومائتى فرد من بين الأثينيين . ونحن نعرف الشيء الكثير عن معظم أفراد هذه الطبقة ، اذ كانوا فى تنازعهم فيما بينهم على الميراث والتريارارخيا والليتورجيا والصداق ... الخ . يسارعون إلى الاستعانة بكبار كتاب الخطب مثل ليسياس وايسايوس وديموسثينيس ، ورغم أن كثيرا من الوقائع التى قدمت للقضاء كانت بلا شك «كاذبة» فلا بد انها كانت هامة وبالتالى فقد كانت تقدم لنا صورة واقعية .

ذكر ايسايوس فى احدى خطبه ان ديكايوجنيس استحق ميراثاً ايراده السنوى ثمانون مينا ، ولكنه لم يكن من بين القائمين بالتريارارخيا قط رغم اضطلاع غيره بها ممن تقل ممتلكاتهم «رأسمالهم» عما يأخذه ديكايوجينيس من الإيجار (دخل) (٤٠) . ويومىء ايسايوس بأن أى فرد ينبغى أن يكون تريارارخوس إذا ما ملك أقل من واحد وثلث تالنت . ونظن أنه لو كان المبلغ أقل من ذلك لذكر أمثلة . وفى حديث آخر يتكلم إيسايوس عن «الخمس تالنتات» أى الثروة التى تؤهل للقيام بأعباء التريارارخيا ، كشىء جدير بالامتلاك (٤١) . ان مبلغ ٥ تالنتات لا بد ان كان يزيد كثيرا

عن مستوى الملكية الكافية للتريارارخيا ، إذ لو كان هذا هو متوسط النصاب لكان الألف والمائتان رجل المسجلون فى كشوف التريارارخيا فيما بينهم يمتلكون ١٢٠٠ × ٥ — ٦٠٠٠ تالنت ، أى ما يعادل «التقدير الكلى لضرائب اتيكا» دون أن يتركوا شيئا على الاطلاق للأربعة الآلاف وثمانمائة شخص القائمين بالأيسفورا ليدفعوه . أما اذا كان متوسط الملكية للفرد من القائمين بأعباء التريارارخيا لا يزيد عن ٣ تالنت لبلغ مجموع تقدير الضرائب للألف ومائتين ٣٦٠٠ تالنت وبذلك لا يتبقى لدافعى الأيسفورا الآخرين إلا ٢٤٠٠ تالنت ، أى بمعدل لا يزيد على $\frac{١}{٢}$ تالنت أو ٣٠ مينا لكل فرد ، فلو أن المتوسط كان ٣ تالنت فإن هذا يعنى أن الغالبية لا بد وأنها ملكت أقل من هذا المبلغ مادام قليلون قد عرفوا بأنهم كانوا يملكون أكثر من ذلك بكثير ، إن عملاء ايسايوس الذين يمتلكون ثروة تتراوح من ٥$\frac{١}{٢}$ و ٥ تالنت إلى ٤ ، ٣$\frac{١}{٣}$ و ٣ و ٢$\frac{١}{٢}$ حتى ١$\frac{١}{٢}$ هؤلاء هم خير من يمثل أغنى الأعضاء فى قائمة التريارارخيات (٤٢) ، وعندما يشكو ديموسثينيس من أن بعض الملكيات التى لا تزيد قيمتها عن التالنت الواحد أو الأثنين ، بإيجارها أثناء سن القصور ، قد تضاعفت قيمتها مرتين أو ثلاث مما أخضعها لخدمات الليتورجيا إنما يبدو وكأنه يتكلم فى كثير من المبالغة ليشعر المحكمة بفداحة ثروته المفقودة (٤٣) . والحقيقة ، كما يبدو ، أن ملكية ٢ تالنت أو أقل كانت مما يدرج فى سجل التريارارخيات .

كان هناك بلا شك رجال أغنى من هذا تجدهم بين الثلاثمائة ، القادة ورجال الصف الثانى ورجال الصف الثالث ηγεμόνες, δευτεροι, τριτοι فى سيموريات الأيسفورا المائة . وهنا أيضاً لا يسأل عن شروط خاصة بالملكية . والثلاثمائة كانوا هم أغنى ٣٠٠ مواطن بين رجال أثينا ويأتى تسجيلهم عن طريق القادة ويجرى الطعن فى اختيارهم بدعوى تقدم فى المحاكم عرفت بقضية الأنتيدوسيس Antidosis (٤٤) وتشير أحاديث ديموسثينيس ضد أفوبوس إلى أن تقدير الضرائب على أساس خمسة عشر تالنت إنما يضع المرء فى عداد أعلى من يدفعون ضريبة الأيسفورا . وأن قليلا جدا من كبار الأغنياء مثل تيموثيوس ابن

كوتيدا هم الذين أثروا في هذه الفترة . وقد ادعى أن أوصياءه هم الذين أثروه في هذه الفترة وحطوه وربما ... على ميسوريه » ولم يكن ذلك على مستوى ضرائب منخفضة بل على أقل التقديرات الضرائبية ، حتى في تقدير خسيسة مرالحة عن خمسة وعشرين مينا » . ومهما كانت حقيقة هذه الكلمات التي اختلفت في تفسيرها الآراء فمن الواضح أن ديموستينيس قد أشار إلى أن الرؤساء الـ ... السيموريات كانوا يمتلكون بغير جدال ثروات قدر كل منها بخمسة عشر تالنت (٤٥) وأقل من ذلك بكثير أفراد الصف الثاني والثالث الذين شكلوا بقية هيئة الثلاثمائة .

ونظرا لذلك فمن الحكمة الارتياب في الأرقام الكبيرة المذكورة عن بعض الثروات الأثينية . ويظهر ليسياس الحكمة في خطبة هامة من الأخذ بأرقام مقبولة سماعا ، فقد ذاع عن نيكياس أنه كان يملك مائة تالنت بينما لم يرث ابنه نيكراتوس غير ١٤ تالنت ، وكان المظنون أن ايسخوماخوس ... الأراضي ومالكها وظل ... يمتلك ثروة قدرها سبعين تالنت رغم أنها لم تزد عن العشرين تالنت (٤٦) . لقد تكونت أحيانا بعض الثروات الضخمة فمثلا أبلى كونون بلاء حسنا في خدمة الملك العظيم وترك أربعين تالنت (٤٧) ، وقد يوافق الحظ في مناجم الفضة فيخرج بثروة خيالية ، وحين صادر ليكورجوس ممتلكات ديفيلوس ملتزم لاوريوم المحظوظ لمخالفته قانون التعدين ، أتى المزاد بمائة وستين تالنت (٤٨) ، كما أن شخصا يدعى ايكراتس واتاه الحظ العظيم بلا حفر بئرا منجما خارج المنطقة المحددة في لاوريوم ؛ وقد ذكر أحد الرواة أنه جمع (مع شركائه الذين كانوا أثرى أغنياء المدينة) ثلاثمائة تالنت في مدى ثلاث سنوات من هذا المنجم الخاص الذي لم يدفع عنه إيجارا أو ضريبة (٤٩) ، وقد توفي عنه أن ثروته قدرت بعد ذلك بستمائة تالنت . (٥٠) ولكن أكبر ثروة وصلتنا عنها بعض الأخبار الأكيدة تلك التي جمعها باسيون صاحب أحد البنوك ، الذي ترك مصنع دروع ربحه السنوي الخالص تالنت واحد فضلا عن خمسين تالنت تحتفظها القروض وأرض تبلغ قيمتها عشرين تالنت ، أي بلغت في مجموعها من خمسة وسبعين إلى ثمانين تالنت (٥١) .

ورغم أن مثل هذه الثروات كانت أوضاعا استثنائية للغاية إلا أنه يبدو أن القول بوجود تجمع كبير للثروة بين أيدي قمة المجتمع الأثيني حق وهذه الطبقة تشمل فريقا صغيرا يقرب من ثلاثمائة عائلة . وعلى أية حال كان هذا ما يعتقده ديموستينيس في الجزء الأخير من حياته ، فقد أشار إلى أنه في ظل نظام التريرارخيا القائم ، تحمل الأغنياء نفقات ضئيلة ؛ بينما أنهك تماما المواطنون ذوو الثروات المتوسطة والصغيرة . كان هذا راجعا من ناحية إلى الطريقة الجديدة (أو ربما لعدم وجود طريقة ما) ، حيث كان على كل فرد في سجل التريرارخيا أن يسهم بنصيب متساو ، لا حسب ثروة كل منهم . ولكن ديموستينيس في إصلاحه للتريرارخيا لم يجعل فقط الدفع يختلف باختلاف الثروات الأمر الذي ينتج عنه كما يقول « أصبح الرجل الغني الذي كان عليه إذ ذاك واحد من ستة عشر من التريرارخيا أصبح مسئولا في بعض الأحيان عن سفينتين كاملتين » . (٥٢) بل يبدو أنه ألقى بعبء التريرارخيا كاملة على هيئة الثلاثمائة التي قسمت إلى عشرين سيموريا تتألف كل منها من خمسة عشر عضوا (٥٣) وهذا يوحي بأنه اعتقد أن ثلاثة أرباع المسجلين في التريرارخيا كانوا أفقر من أن يضطلعوا بشيء ذي قيمة للأسطول دون أن يتكبدوا الكثير في سبيله ، في حين أنه ارتأى أن الربع الباقي نهض بالعبء دون عناء مما كان نتيجته تحسن قوة البحرية بشكل ملحوظ .

من أين لهذه العائلات الكبيرة هذه الثروة ؟ إن الرجال الذين ذكرتهم لا يمثلون في مجموعهم كافة الحالات ، فقد كان هناك طبعا اثينيون آخرون غير كونون ممن جمعوا ثروات طائلة كقادة مرتزقة تعمل في خدمة الملك العظيم أو أحد ولاته ، أو في خدمة ملوك مصر الثائرين أو رؤساء تراقيا . كما كان هناك مقاولون آخرون غير ايكراتيس وديفيلوس الذين كونا ثروات من مناجم الفضة في لاوريوم . وقد كان باسيون حالة فريدة ، فأصله عبد وأصبح أجنبيا مقيما (ميتيكوس) معظم حياته ؛ وقد كون ثروته بطريقتين خاصتين بالأجانب المقيمين : بالعمل كصاحب مصرف ، وبإدارته على نطاق واسع لمصنع قوامه من العبيد (٥٤) : كما فعل كيفالوس من سيراكوز من جيل مضى (٥٥) .

ولا بد أنه قد اشترى أرضه فى أواخر حياته عندما صار مواطنا . وقد بدا للجميع غريبا أن يمتلك ديموسثينيس الأكبر ثروة قوامها مصنعين يعمل فيها العبيد وأموال واستثمارات فقط دون أن يمتلك فدانا واحدا من الأرض، وللمرء أن يتشكك فى كونه عصاميا إذ لم يشر ديموسثينيس إطلاقا لأسلافه.

ويبدو تيموثيوس بن كونون فى خطاب ديموسثينيس كإقطاعى كبير لديه، إلى جانب أملاكه فى «السهل Plain » ممتلكات أخرى يستطيع رهنها مقابل سبعة تالنت (٥٧) ، ولم يكن فى حوزته احتياطى كبير من المال مما اضطره إلى الاقتراض من صاحب البنك باسيون بعد أن قدم أرضه رهنا . وفى متأخر العصر عمل باسيون على امتلاك الأرض حتى أن أبولودوروس ، ابنه الأكبر الذى عرف بإسرافه قد ظهر بعدئذ كإقطاعى مرموق يمتلك الأرض فى ثلاث قرى « Demes »(٥٨) إلا أنه مثل تيموثيوس لم يمتلك أموالا سائلة. وإذا كانت هذه الثروات الكبيرة قد تحولت إلى أراضى فى الجيل الثانى فمن المحتمل إذن – على ما يبدو – أن معظم الأثرياء عامة كانت من ملاك الأراضى ومن المؤكد أن كان اسخوماخوس صديق كسنوفون مزارعا مثابرا وحدثا ، وقد ترك عشرين تالنت (٥٩) . كذلك امتلك فاينيبوس Phaenippus الذى كان يجب أن يكون من بين الأثرياء الموسرين (حسب حديث لديموسثينيس) ، امتلك ضيعة واحدة تزيد مساحتها ؛ حسب المقاييس الأثينية ، عن أربعين ستاد (حوالى ٥ ميل) لم يكن يصلح منها للزراعة غير ربعها فقط ، إذ لم يحصل منها على أكثر من ألف ميديمن من الشعير : كما كان بها من أشجار الكروم ما ينتج أكثر من ثمانمائة مترتيس (μετρηταί ٤٠ لترا تقريبا) من النبيذ ، ولكن يبدو أن معظم المقاطعة كان بورا مليئا بالأعشاب اليابسة إذ استعمل فاينيبوس ستة حمير تحمل منها الحطب للوقود ، ويقدر ما كان يبيعه منه بمبلغ اثنى عشرة دراخمة فى اليوم (٦٠) . وقد تذكرنا هذه الحقائق بأنه حتى أغنى الأثينيين كانوا فقراء نسبيا .

وفى أحاديث ايسايوس ذكرت بالتفصيل ست ثروات للطبقة المتوسطة تتراوح بين أكثر من خمس تالنتات إلى أقل من ٢ تالنت ، ويبدو أن مقاطعة

تيمارخوس كما وصفها ايسخينيس تدخل فى نفس المرتبة . والنموذج موحد دائما ، فالبند الأساسى دائما مزرعة أو مزرعتان صغيرتان مع مخازن أحيانا (وهذه كان ينشؤها صاحب المزرعة) وأحيانا بدون مخازن (ربما تؤجر لمستأجر) وعادة تشمل الملكية المنزل وذلك فى أثينا أو فى الديم . أما الملكية فى المدينة فقد تكون أحيانا حماما عاما أو ماخورا أو حانة . وللمال مايستثمر القليل من المال ، وأحيانا قليل من العبيد الحرفيين ، فقد امتلك ايوكتيمون بعض العمال أصحاب الحرف بينما امتلك كيرون بعض العبيد الذين يؤجرهم، وامتلك تيمارخوس تسعة أو عشرة من الدباغين يأتى له كل منهم ٢ أوبل يوميا ، وذلك عدا عبدين من المهنيين (٦١) . ولا شك أن كان هناك اثينيون من هذه الطبقة تقوم ثروتهم على أسس مغايرة ، فكانوا أساساً يستثمرونها إما فى القروض أو فى العبيد ، لكننا لا نسمع عنهم كثيرا . ويروى كسنوفون أن سقراط قد ذكر أن خمسة اثينيين كانوا يعيشون بصفة رئيسية على مجهود عبيدهم الصناع ؛ ولم يكن من بينهم كما يقول سقراط إلا واحد اضطلع بالمهام العامة (الليتورجيا) – وعاش الآخرون – عيشة رغدة (٦٢) وقد يرتاب المرء فى أن ملاك عبيد المصانع كانوا عموما من طبقة متواضعة وأن أغلبهم كان دون شك من الصناع المهرة الناجحين .

إن ملاك العبيد الكبار مثل نيكياس لم يظهروا فى القرن الرابع حتى فى المناجم (٦٣) . وكذلك لم تشتغل مناجم الفضة فى لاوريوم بعد الحرب الديكيلية إلا قليلا وذلك لمدى جيلين ، وهو ما نعلمه من كسنوفون فى Vectigalia ومما تبقى من أجزاء نصوص حسابات المدنيين Poletai (٦٤) . ونسمع فى ذلك الوقت عن بعض المواطنين الأثينيين الذين كانوا يعملون بأيديهم فى المناجم ، ويميز كسنوفون من ضمن ملاك العبيد العموميين الذين عرض لهم بين «أولئك الذين نشأوا بالمناجم وتقدمت بهم السن » وبين « آخرين يعزفون أو يعجزون عن العمل بأيديهم ولكن يسرهم أن يكسبوا قوتهم كمشرفين » (٦٥) . وقد افتخر أحد عملاء ديموسثينيس بقوله « فى الماضى جمعت مالا كثيرا من مناجم الفضة عاملا وكادحا بيدى » (٦٦) . وعندما يستأجر الأثينى منجما غالبا ما كان يدير العمل فيه بالعبيد . كما عرفت نسبة كبيرة من

المستأجرين المذكورين بأنهم من أصحاب الأملاك . وعلى أية حال لم يكن من الضرورى أن يكون عدد العبيد المستخدمين لذلك كبيرا . ونعرف عن بانتانيتوس ، وهو أحد المستأجرين أنه امتلك ثلاثين عبدا ، وهؤلاء كانوا إلى جانب ورشة صناعية كل ممتلكاته ، إذ استدان بضمانها ليشترى التزاما ، (٦٧) كما أن ايكراتيس صاحب المناجم ، الواسع الثراء الذى قيل أن ثروته بلغت ستمائة تالنت قد اشرك معه فى بداية حياته و كل أثرياء المدينة تقريبا ، لحاجته حل مايبدو ، ان يساعدوه لشراء مايكفى من العبيد والإتفاق عليهم لاستغلال منجمه (٦٨) .

لقد صورت مجتمعا ، الثروة فيه موزعة بالتساوى ، وفيه التدرج من الثرى إلى المحتاج ، متناسبا للغاية فيما عدا قلة كانت نسبيا واسعة الثراء مقتدرة تتربع على قمة المجتمع ، وقلة أكبر من عمال اليومية فى السفح ، كذلك صورت مجتمعا فيه الاغلبية العظمى من الإقطاعيين إلى الفلاحين الذين يعملون فى اقطاعات صغيرة تعتمد فى معظم ثروتها على الأرض . وهذه النقطة الأخيرة لا يمكن اثباتها تماما وان كان يساندها وضع قانونى إلى جانب الدليل الذى سقته فيما سبق . إن امتلاك الأرض (والعقار) كان ميزة قاصرة على المواطنين فقط ، ونادرا ما كانت تعطى للغرباء (٦٩) . وقد كان هناك عدد كبير من الغرباء المقيمين بصفة دائمة فى اتيكا يقارب عددهم نصف عدد المواطنين تقريبا حسب تعداد ديمتريوس الفاليرى ، وكانوا محرومين من امتلاك الأراضى أو العقار وعليهم أن يكسبوا حياتهم من الصناعة والتجارة .

ولا أقول بالطبع أن نشـاط الأثينيين قد تساوى ونشاط الأجانب المقيمين ، فمن بين الغرباء الذين حصلوا فى ٤٠١ على حقوق المواطن ، كان هناك عدد من عمال الأراضى (فلاحين γεωργοι) ولست أعنى البستانى (κηπουρος) فمن المحتمل ان كان هؤلاء مزارعين مستأجرين أو عمال زراعيين (٧٠) . ومن جهة أخرى نعرف أحـد أصحاب البنوك ويدعى أرستولوخوس الذى كان أثينياً ، روى عنه أنه امتلك أرضا (٧١) ،

أما غيره من أصحاب البنوك المعروفين لنا فنسبة كبيرة منهم كانوا بلا شك من الغرباء المقيمين ، معظمهم من العبيد المحررين غالبا (٧٢) . ونسمع أيضا عن أخوين أثينيين هما ديودوتوس وديوجيتون كانا تاجرين ، ترك الأول ثروة تغاير أى ثروة أخرى ذكرت لأثينى ، فقد بلغت ٥ تالنت نقودا على رهونات و ٧⅔ تالنت أخرى مستثمرة فى قروض بحرية (٧٣) . ثم هناك أندوكيديس الذى عمل بالتجارة أثناء نفيه (٧٤) ، وهناك رجلان أو ثلاثة يحوطهـم الغموض (٧٥) . أما غير هؤلاء من التجار وقباطنة البحار الذين نلقاهم فقد كانوا ، إذا تتبعنا نشأتهم ، أجانب أصلا (٧٦) ، وبالمثل تقريبا كان كل من أمدهم بالقروض البحرية : يشذ عن هذه القاعدة ديموستينيس الأكبر وحده الذى استثمر ٧٠ مينا ، أى حوالى ١/٣٢ من ثروته ، فى مثل هذه الضمانات التجارية (٧٧) . ويبدو ان لم يكن للمتيكى تفـوق ظاهر فى الصناعات ، على الرغم من أن أكبر مصنعين معروفين قد كانا لرجلين من أصل أجنبى ، يضم أولهما أكثر من مائة عامل ويملكه كفالوس السيراكوزى ، والآخر يصل ربحه السنوى الخالص تالنت ويملكه باسيون أحد المعتقين (٧٨) .

إن البناء الاقتصادى للمجتمع الاثينى يساعد على توضيح السبب فى أن الديمقراطية الأثينية كانت بمقارنتها بالديمقراطيات المعاصرة الأخرى ، محافظة ثابتة تماما ، فما من اقتراح قدم لإعادة توزيع الأراضى مثلا (γης αναδασμος) أو للإعفاء من الديون (χρεων ἀποκοπή) وهو ما فعلته الديموقراطيات الأكثر نزوعاً للتغيير الثورى ، وهذا مفهوم جيدا فى مجتمع قسمت فيه الملكيات على نطاق واسع وخاصة الأراضى . وكذلك لم يظهر فى أثينا مطلقا مبدأ تحرير العبيد بقصد ثورى δουλων ἀπελευθέρωσις επι νεωτερισμωι وهو ثالث الأخطار الثورية التى حفظ (٧٩) فيليب والاسكندر المدن اليونانية منها فى حلف كورنث ، وفى أوقات الضرورات الوطنية عزمت الجمعية على تحرير العبيد ، فلكى تيسر تزويد الأسطول الذى كسب معركة أرجنوساى بالرجال استدعى جميع العبيد الذين بلغوا سن التجنيد على وعد حق بأن توهب لهم حريتهم بعد ذلك (٨٠) . وبعد هزيمة خايرونيا قدم هيبريديس اقتراحا دعا فيه إلى تحرير العبيد من أجل الدفاع عن أثينا وقام بالعمل على ذلك ، ولكن

عندما مرت الأزمة خملت الحركة ، وإن كان صاحبها قد والاها دون توفيق(٨١) . ومفهوم أن تصوت جمعية بأكملها ، فيها نسبة قليلة من أصحاب العبيد من أجل تحرير العبيد فى حالة الطوارىء والأزمات القومية ولكن الطبيعى أن يسود احترام حقوق الملكية .

إن الأسلوب المحافظ للديمقراطية الأثينية يساعد بلوره على تثبيت استقرارها ، ففى معظم الدول المعاصرة لم يتوقف صراع الطبقات ، والثورات المضادة ، إحداها تترى إثر أخرى . إن أثينا منذ إقامة الديمقراطية الكاملة فى ٤٦١ إلى أن طوح بها نائب الملك أنتيباتير المقدونى فى ٣٢٢ لم تشهد الاثورتين فى ٤١١ و ٤٠٤ وكلتاهما كانتا قصيرتى الأمد ، والأخيرة فرضها الجيش الاسبرطى المنتصر تساندها حامية اسبرطة . وقد وجدت فى كل العصور قلة من الأثرياء المثقفين الذين يكرهون الديمقراطية ، غير أنهم لم يلقوا فى الظروف الطبيعية عونا من طبقة الهوبليتاى المتوسطة أو حتى من بين طبقة التريارارخيا العليا . وفى ٤١١ عندما اهتزت هيبة الديمقراطية اهتزازاً عميقا من جراء كارثة صقلية احتجت الطبقتان الوسطى والعليا الحانقتان على استمرار تحصيل ضريبتى الأيسفورا والتريارارخيا التى تطلبتها الحرب الطويلة ، احتجتا على برنامج الخمسة آلاف الذى إرتكز على أساس واسع من الأوليجارخية، ولكن تلك التجربة الدستورية التى أثنى عليها ثوكيديدس ثناء كبيرا كانت قصيرة الأمد ، ومرة أخرى فى ٤٠٤ عندما خسروا الحرب حظى الثلاثون فى أول الأمر بتعضيد الطبقتين العليا والوسطى ، ولكن سرعان مافقدوه بمسلكهم التعسفى العنيف ، والنتيجة أن حاربت طبقة الهوبليتاى فى جانب الديمقراطية فى الحرب الأهلية التى أعقبت ذلك كما قام زعماؤهم بدور هام فى إعادة بناء الديمقراطية ، وحتى فى هذه الظروف لم يعمل أحد على الأخذ بالثأر أو المصادرة ، ومن هنا سادت الديمقراطية دون منازع . كانت مهمة الديموقراطية فى نظر الأثينيين هى إقامة حكم القانون وحماية الملكية ، وهو الأمر الطبيعى عندما يكون معظم المواطنين ملاكا وهذه الحقيقة قد رغبت فيها الطبقات الثرية .

وفى ظل اقتصاد كالذى وصفته يمكن أن نتساءل : كيف حافظت أثينا على توازن المدفوعات مع بقية العالم ؟ لسوء الحظ يستحيل حتى العمل على تقدير أرقام الصادرات والواردات ، ويستطيع المرء فقط أن يبرز أولا أن المدفوعات لابد وأنها توازنت بدقة ، إذ لم يكن هناك نظام الاعتماد الدولى ، وكانت المعاملات على أساس الدفع النقدى . ثانيا أن قائمة حساب الواردات لابد وأن كانت كبيرة جدا ، فالقمح المستورد مقدرا على أساس ثمانمائة ألف ميديمن سنويا ، بسعر خمسة دراخمات ، وهو السعر العادى ، لابد وأنه تكلف وحده حوالى ستمائة وخمسين تالنت ، فضلا عن غيره من المواد الغذائية التى استوردت على نطاق واسع مثل السمك المملح ، وكذلك الخشب ، الذى كان ضروريا لإقامة المنازل بل وبناء السفن الذى يتطلب أيضا القار والقنب والكتان وكذلك دعت الحاجة إلى استيراد الحديد والبرونز للاستهلاك الداخلى ، وكمادة خام للمصنوعات التى تعد للتصدير ، هذا بخلاف مواد الترف التى تحتاجها تلك الصناعات كالعاج الذى استخدمه ديموسثينيس الأكبر ليزين به سرره . وأخيراً كان جل العبيد مستوردين تقريبا .

ومن جهة أخرى كانت هناك مادة زراعية هامة للتصدير هى زيت الزيتون ، وقلما سمعنا عن النبيذ . ورغم شهرة التين والعسل بالجودة فلم يكونا فى عداد المواد التجارية ذات الأهمية . وقد اشتهر بالطبع من بين الصادرات الخزف الأتيكى الذى ربما طغى بمتانته على منتجات فنية أخرى ذات مستوى عال كالأطباق الفضية والأثاث . ولا يفوتنا أن نذكر شيئا عن الصادرات غير العينية ــ مثل أرباح القروض البحرية المدفوعة فى أثينا ، ثم نفقات زوار المدينة من تجار وغيرهم . ولكن كثيراً مما تشتمل عليه قائمة الحساب كان يدفع نقداً بالدراخمات المضروبة من فضة مناجم لاوريوم ، كما يدل على ذلك بوضوح المقادير الهائلة من الدراخمات الأثينية التى عثر عليها فى تراقيا والبسفور وآسيا الصغرى وسوريا ومصر . وخلال النصف الأول من القرن الرابع عندما لم يكن لمناجم الفضة نشاط كبير لابد وأن تضاءلت أهمية هذا المصدر وإن ظل كسنوفون يردد فى Vectigalia أن أثينا تجتذب التجار لأنهم يستطيعون الحصول على العملة الرنانة (٨٣) ثمنا لبضائعهم . ومنذ

حوالى ٣٤٠ ارتفع إنتاج الفضة ارتفاعا كبيرا ، ولابد أن تزايدت المزاحمات بقدر كبير .

ونحن اليوم حين نرغب فى أن نبيع صادراتنا وأن نشترى واردات ضرورية من المواد الغذائية والخام ، يشغلنا كثيرا تصريف صادراتنا ، ولا نشعر بأى قلق على وارداتنا مادمنا نستطيع دفع ثمنها ، والأثينيون بوضعهم المماثل لم يحسوا – فيما هو ظاهر – بأية مشاكل فى التصدير على حين كان علم كفاية الواردات وخاصة القمح يدفعهم إلى العمل بحزم ونشاط فقد سنوا قوانين بفرض عقوبات فادحة على أى فرد مقيم فى أثينا سواء كان مواطنا أو ميتكوس يستجلب قمحا إلى أى مكان عدا السوق الاثينية ، وكذلك على أى فرد يقترض نقودا لتمويل رحلة لاتنتهى إلى اثينا (٨٤) . وكان المتخاصمون يعانون كثيرا لكى ينفوا عن أنفسهم تهمة التحايل على هذه القوانين ولكنهم يصرحون ، للقضاء دون خشية أنهم اقرضوا صحب سفينة لرحلة عودة إلى البسفور بشرط ملزم أن يبحر من بيريو يشحن نبيذا فى منلى أو سكيون ليبيعه فى البسفور (٨٥) . وقد حملوا لملوك البسفور تسهيلهم تصدير القمح من ممتلكاتهم إلى اثينا وخصوصا لتنازلهم عن ضريبة التصدير (٨٦) . ويبدو أنه لم يخطر اطلاقا ببال الأثينيين أنهم سيحققون ربحا أكبر لو " ألغيت ضرائب " الاستراد فى البسفور على البضائع الاثينية ، ويذكر كسنوفون أن التجار محبوبون أينما حلوا لأن « كل المدن تستقبل كاصدقاء أولئك الذين يستوردون البضائع » (٨٧) .

وقد فسر هذا الوضع من ناحية على انه مجرد جهل بقواعد الاقتصاد لقد عرف كل اثينى العواقب السيئة التى تترتب على شحن مالايكفى من القمح إلى بيرايوس ولهذا اتخذوا من المعايير القانونية والادارية الصريحة ما يضمن لهم أن يرغموا أصحاب السفن على شحن القمح إلى هناك . كذلك كانوا على علم بوفرة بعض المنتجات الأثينية غير أنهم كانوا يعزون ذلك إلى زيادة الإنتاج لا إلى نقص الأسواق . وكما يلاحظ كسنوفون عندما يكثر عدد عمال البرونز والحديد تنخفض اثمان منتجاتهم ويفلسون . وكذلك عندمـــا تزرع كميات هائلة من القمح أو الأعناب ينخفض ثمن المحصول وتكسد الزراعة ويهجر الكثيرون الأرض (٨٨) .

وربما زاد من جهالة الأثينيين أن جزءا وفيرا من الصادرات كان يسدد بعملة مسكوكة فى مناجم الفضة باتيكا ، حتى أن منظر المراكب الخاوية وهى تغادر بيرايوس لم يحدث فزعا (٨٩) ، ثم بينما كان كل الأثينيين مستهلكين وأغلبهم منتجين زراعيين أو صناعين ، فان قلة منهم كانت تجارا ، وأيا كانت الأسباب فالحقيقة هى أن الأثينيين كانوا غافلين عن أهمية الأسواق لصادراتهم .

وقد رأى بعض المؤرخين المحدثين أن فى سياسة الأثينيين الخارجية ، دوافع تجارية ، فارجعوا مثلا عداء أثينا وكورنث إلى منافسة على الأسواق ، وأرانى مضطرا إلى اعتبار مثل هذه النظرية غير تاريخية البتة ، فمن المحتمل أن نلمس فى السياسة الأثينية الخارجية رغبة فى السيطرة بالحرب أو بالدبلوماسية على المصادر الرئيسية التى تأخذ منها المدينة حاجتها من القمح والخشب وعلى الطرق المائية التى ينبغى أن تبحر فيها هذه الحاجيات ، ولمثل هذه الدوافع يمكن أن نعزو تدخل اثينا فى مصر ثم بعدئذ فى صقلية ، وكذلك اهتمامها البالغ بشواطىء بونتوس الشمالية ، مصدرها الرئيسى للقمح ، وكذلك الهلسبونت والبسفور التى كان على مراكب القمح البونتية أن تبحر عبرها . ويفسر قلقها على ما يكفيها من الخشب محاولاتها الدائمة لاستعادة امفيبوليس التى أثار فقدها فى ٤٢٤ فزعا « لأن المدينة نافعة لهم سواء فى تصدير خشب بناء السفن أو فى دخلها النقدى » (٩٠) وحتى حين تصمت المصادر القديمة ، التى غالبا ما كانت تهمل بلون حتى تسجيل الدوافع الاقتصادية ، فليس من غير المعقول ، وذلك وفق ما نعرفه عن الشعب الاثينى ، أن نسلم بأنهم قد قاسوا الأمور بقلقهم على وارداتهم الضرورية ، وما من دليل على الاطلاق على اهتمامهم بالمكان الذى باع التجار فيه بضائعهم التى اشتروها منهم .

ملاحظات الفصل الرابع : البناء الاجتماعى لاثينا فى القرن الرابع ق . م

١ ـ اثينايوس Athenaeus ٦ ـ ٢٧٢ ج .

٢ ـ ديموسثنيز ٢٥ ـ ٥١ .

٣ ـ بلوتارخوس فى Phocion ٢٨ ـ ٧ ثم ديودوروس ١٨ ـ ١٨ ـ ٥ ويمكن أن نضيف حسب (بلوتارخوس Vit. Xor. ليكورجوس .Mor ٨٤٣) ان ملكية ديفيلوس Diphilus المصادرة كانت تساوى ١٦٠ ثالنت وقد وزعت على المواطنين بمقدار ٥٠ دراخمة للفرد او كما يقول البعض بمقدار ١٠٠ دراخمة وهو ما ياتى بمجموع ١٩ الف على أساس الخمسين دراخمة وانى لا أفهم مناقشة Gomme فى The Population of Athens ص ١٨ فى « ان الرقم الأخير هو الذى ذكره (ديودوروس) وهو الوحيد الذى يتمشى مع حالة الاستعداد للحرب اللامية الذى نوقش فيما سبق » ان أرقام ديودوروس الخاصة بالحرب اللامية تشير الى الهولبتاى فقط (انظر فيما سبق ملاحظات ٢٦ ـ ٧) .

٤ ـ ٤٥٣ ب انظر ἀποψηφίσεις .

٥ ـ I.G. ٢ ـ ٣ (٢) ـ ١٦٧٢ الذى ناقشه Gomme فى مؤلفه المذكور سابقا ص ٢٨ وما بعد، A. Jardé فى Les céréales dans l'antiquité grecque ص ٣٦ وما بعده .

٦ ـ Jardé المذكور سابقا ص ١٢٣ ـ ٤ ، ١٣٠ ـ ١ .

٧ ـ يستحيل التأكد نظرا لعدم توفر احصائية للحيوان وحسب تقديرات Jardé المتسمة بالتحفظ التام (ذكر فيماسبق ص ١٢٤ ـ ٧) فأكثر المحصول الكلى كان لاطعام الحيوان .

٨ ـ ديموسثنيز ٢٠ ـ ٣١ الى ٢ .

٩ ـ Jardé (الذى ذكر سابقا ص ١٢٨ وما بعده) .

١٠ ـ ثوكيديدس ٧ ـ ٢٧ ـ ٥ .

١١ ـ كسنوفون .Vect ٤ ـ ٢٥ .

١٢ — انظر فيما سبق ص ١٤٢ ملاحظة ٥٠ .

١٣ — ديموستنيز ٣ ـ ٤ .

١٤ — انظر فيما سبق ص ١٤١ ملاحظة ٦ .

١٥ — ليسياس ٣٤ ، Hypothesis .

١٦ — فى هذه الايام نجد فى البلدان حالات مماثلة . واذا أتيح لى ان اذكر تجربة شخصية فان خادمى عبده فى القاهرة كان يملك (بالاشتراك مع أخيه فيما أعتقد) ممتلكات : مسكنا صغيرا وبعض حصص فى نخيل ابو سمبل حيث ترك زوجته وأطفاله يقيمون هناك . وكان عبده يكسب معظم دخله من أجره فى القاهرة ويمضى ثلث السنة فى قريته .

١٧ — ديموستنيز ٢٧ ـ ٩ تقدر ثروة صناع الأسلحة بخمس او ست مينا أو على الاقل ثلاث .

١٨ — ايسايوس ٥ ـ ٣٩ ، ايزوكراتس ١٤ ـ ٤٨ يتكلمون عن المأجورين أو المرتزقة μισθωτοί أو هؤلاء الذين يسعون على أرزاقهم يوما بيوم ἐπὶ θήτειαν على أنهم أدنى الدرجات الاجتماعية . بخصوص الأجور انظر ماسبق ١٤٣ ملاحظة ٨٦ .

١٩ — بخصوص تفاصيل أجور الدولة انظر ماسبق ص ١٣٦ ملاحظات ٤ ـ ١٤ وبخصوص الكيان الاجتماعى لأعضاء الجمعية βουλευταί ص ١٤٥ ملاحظة ٣٩ .

٢٠ — I.G. ٢ ـ ٣ (٢) ١٦٧٢) سطور ٤ الى ٥ ، ٤٢ الى ١١٧،٣ ، ١٨ ، ١٤١ الى ٢ (الجرايات) ١٠٢ ـ ٥ ، ١٩٠ ، ٢٣٠ (الملابس والاحذية) .

٢١ — انظر ماسبق ص ٣٦ ـ ٧ .

٢٢ — ارسطو Ath. Pol. ٦٢ ـ ٢ .

٢٣ — انظر ماسبق ص ٣٣ ـ ٥ .

٢٤ — ليسياس ٢٠ ـ ١٣ ، انظر ثوكيديدس ٨ ـ ٩٧ ـ ١ .

٢٥ — لقد حشد الاثينيون ٦٦٠٠ رجلا فى الميدان فى ٣٩٤ (كسنوفون Hell ٤ ـ ٢ ـ ١٧) ثم ٦٠٠٠ فى ٣٦٢ (ديودوروس ١٥ ـ ٨٤) و ٥٤٠٠ فى ٣٥٢ (ديودوروس ١٦ ـ ٣٧ .

٢٦ — ديودوروس فى ١٨ ـ ١٠ ـ ٢ ، ١١ ـ ٣ يذكر ٥٠٠ هوبليتاى و ٥٠٠ فارس من سبع قبائل من العشرة .

٢٧ — كسنوفون Vect . ٢ ـ ٢ الى ٥ صريح فى أن المتيكى خدموا

عادة فى الحملات ولم يكونوا احتياطيين كما كانوا فى ٤٢١ (ثوكيديدس ٢ ـ ١٣ ـ ٧) يقومون بواجب الحامية . وديودوروس (المذكور سابقا) يفرق بين πολιτικοί وهم المواطنون وبين μισθόφοροι وهم المأجورون فى القوات الاثينية فى حرب لاميا وجلى ان المتيكى يدخلون فى عداد الفريق الاول .

٢٨ — IG. ٢ ـ ٣ (٢) ١١٥٦ تعطى ٤٣ ـ ٥ أفيب (شاب) لكيكروبيس Cecropis فى ٣٤ ـ ٣٣٣ ، وفى Hesperia, Suppl. الثامن ص ٢٧٣ تعطى ٥٣ ـ ٥ بخصوص Oeneis حوالى ٣٣٠ ثم Ephemeris Archeologike ١٩١٨ ـ ٧٣ يعطى ٦٣ لليونتيس فى ٣٢٧ ـ ٣٢٦ وهناك أيضا رقم متأخر (IG. ٢ ـ ٣ (٢) ٤٧٨ لحوالى ٣٣ افيب لارخثيس فى ٤٠٥ ـ ٣٠٤ وهو رقم يجب أن يضرب فى ١٢ اذ كان عدد القبائل فى ذاك الوقت ١٢ قبيلة . انظر Gomme المذكور سابقا ص ٦٧ ـ ٧٠ بخصوص هذه الارقام .

٢٩ — IG. ٢ ـ ٣ (٢) ١٩٢٦ ـ وقد أكمل مستر D.M Lewis جزءا من كشف قضاة آخر (BSA. جزء ٥٠ (١٩٥٥) ٢٧ ـ ٣٦) وهذا يعطى مالايقل عن ٥٤ اسما للقبائل الخمس الاولى .

٣٠ — Past and Present الرابع (١٩٥٣) ص ١ ـ ٣١ .

٣١ — انظر الدياجرام .

٣٢ — ديموستنيز ٢١ ـ ٨٣ ـ ٩٥ .

٣٣ — ليسياس ١٦ ـ ١٤ .

٣٤ — انظر ماسبق ص ١٤١ ملاحظة ٢٥ .

٣٥ — ديموستنيز ١٤ ـ ١٦ الى ١٧ .

٣٦ — ديموستنيز ٢٧ ـ ٧ ، ٢٨ ـ ٤ ، وانظر ٢٩ ـ ٥٩ .

٣٧ — ديموستنيز ٢٢ ـ ٦٥ (٢٤ ـ ١٧٢) .

٣٨ — ديموستنيز ٢٤ ـ ١٩٧ .

٣٩ — انظر ماسبق ص ٢٣ وما بعده .

٤٠ — ايسايوس ٥ ـ ٣٥ الى ٦ .

٤١ — ايسايوس ٧ ـ ٣٢ ، ٤٢ .

٤٢ — ايسايوس ١١ ـ ٤٢ (٥½ تالنت) ، ٧ ـ ٣٢ ، ٤٢ (٥

تالنت) ، ١٠ _ ٢٣ (٤ تالنت) ، ١١ _ ٤٤ (تالنت
٤٠٠٠ دراخمة) ، ٦ _ ٣٣ (حوالى ٢/٣ تالنت) ، ٣ _ ٢
(٣ تالنت) ١١ _ ٤١ (٢/١ تالنت) ، ٨ _ ٣٥ (لاكثر
من ٩٠ مينا) .

٤٣ _ ديموستنيز ٢٧ _ ٦٤ .

٤٤ _ ديموستنيز ٤٢ _ ١ الى ٥ ، ٢٥ ، انظر ماسبق ص ١٤١ ملاحظة ٢٥ .

٤٥ _ ديموستنيز ٢٧ _ ٧ ، ٩ ثم ٢٨ _ ٤ ، ٢٩ _ ٥٩ .

٤٦ _ ليسياس ١ _ ٤٥ وما بعده .

٤٧ _ ليسياس ١٩ _ ٤٠ .

٤٨ _ (بلوتارخوس) Mor. ٨٤٣ .

٤٩ _ هيبرايدس Hypereides ٣ _ ٣٥ .

٥٠ _ هاربوكراتيون وسويداس انظر Ἐπικράτης.

٥١ _ ديموستنيز ٣٦ _ ٥ وما بعده .

٥٢ _ ديموستنيز ١٨ _ ١٠٢ الى ٤ ، انظر ٢١ _ ١٥٤ الى ٥ .

٥٣ _ وهذا اوما اليه ديموستنيز ١٨ _ ١٠٣ (معارضة الرؤساء ηγεμονες من رجـال الصـف الثـانى δευτεροι والثالث τριτοι للقانون انظر Deinarchus فى ديموستنيز ٤٣) ثم ايسخينس ٣ _ ٢٢٣ (عـدد التريرارخيين قد هبـط الى ٣٠٠) وقـد أيده هـاربو كراتيـون انظـر سيموريا (ذاكرا هيبرايدس Hypereides بخصوص ٣٠٠ تريارارخوس قسمت الى سيموريات كل منها ١٥) .

٥٤ _ ديموستنيز ٣١ _ ١١ .

٥٥ _ ليسياس ١٢ _ ١٩ .

٥٦ _ ديموستنيز ٢٧ _ ٩ وما بعده .

٥٧ _ ديموستنيز ٤٩ _ ١١ .

٥٨ _ ديموستنيز ٥٠ _ ٨ .

٥٩ _ كسنوفون Oec. والفقرات الاخرى خصوصا ٢٠ _ ٢٢ _ ٩ ، وبخصوص ثروته أنظر ليسياس ١٩ _ ٤٦ .

٦٠ _ ديموستنيز ٤٢ _ ٥ (٤٠ استاد دائرية) ، ٧ (خشب ، ٢٠ شعير ونبيذ) .

٦١ _ الجدول الآتى يعرض الحقائق :

المراجع	الارض (والمواشى)	العقار	العبيد الصناعيون	النقود
ايسايوس ٥ _ ٢٢	٦٠ بليثرات πλέθρα فى السهل	οἰκίδια , βαλανεῖον ٢ بيت صغير حمام عام		
ايسايوس ٦ _ ٣٣	مزرعة ἀγρός فى اثمونيا (٧٥ مينا) وماعز وحظيرة ماعز وقايعان (٢٦ مينا ونصف)	منزل οἰκία فى أثينا (مرهون على ٤٤ مينا) وحمام عام فى سيرانجوم (٣٠ مينا) انظر أيضا (فصل ١٩ _ ٢٠) وماخور فى بيرايوس وخان نبيذ فى كيرا مايكوس	صناع δημιουργοί	
ايسايوس ٨ _ ٣٥	ἀγρός مزرعة فى فليا Phlya (١ تالنت)	بيتان فى اثينا (٢٠ و ٣١ مينا)	ἀνδράποδα μισθοφοῦντα عبيد صغار ماجورين (مع ثلاث جاريات وأثاث قيمة كل ٢٠ و ١٣ مينا	
ايسايوس ١١ _ ٤١	مزرعة فى الوسيس (٢ تلنت) ٦٠ رأس غنم ، ١٠٠ ماعز وحصان			

المراجع	الارض (والماشية)	العقار	العبيد الصناعيون	النقود
ايسايوس ١١ – ٤٢ الى ٣	مزرعة فى ثريا Thria مر٢ (ثالث) غنم ومواشى ومحصول (٣٩ مينا)	بيوت فى ميليتا Melite (٢٠ مينا) وفى الوسيس (٥٠ مينا)		سلفيات (٤٠ مينا) ξεανοι (حصص وخدمات) (١٠ مين) ونقود سائلة (٩ مينات)
ايسايوس ١١ – ٤٤	مزرعة χωρα فى اونو Oenoe وفى بروسبالتا Prospalta (٥٠ و ٣٠ مينا)	منزل فى اثينا (٢٠ مينا)		
ايسخينيس ١ – ٩٧ وما بعده	أرض ἐσχατία فى سفيتوس Sphetos قطعة ارض χωριον فى آلوبيكى (٢٠ مينا) . وقد باع ابوه قطعة أرض فى كيفسيا ثم مزرعة فى امفيتروباى (فصل ١٠١)	بيت فى اثينا (٢٠ مينا) وقد باع ابوه ἐργαστηρια مصنعين فى المناجم (فصل ١٠١)	٩ أو ١٠ حذاؤن = = σκυτοτόμοι ثم عامل ذو مهارة ποικιλτης وامرأة غزالة	سلفيات

٦٢ – كسنوفون .Mem ٢ – ٧ – ٣ الى ٦ ·

٦٣ – كسنوفون .Vect ٤ – ١٤ – الى ١٥ اضطر الى الرجوع الى القرن الخامس من أجل الامثلة ·

٦٤ – كسنوفون Vect ٤ ثم Hesperia ١٩٥٠ ص ١٨٩ وما بعده ثم أنظر .Hopper, B.S.A ٤٨ (١٩٥٣) ص ٢٠٠ وما بعده ·

٦٥ – كسنوفون ٤ – ٢٢ ·

٦٦ – ديموستنيز ٤٢ – ٢٠ ·

٦٧ – ديموستنيز ٣٧ – ٤ ·

٦٨ – هيبرايدس Hypereides ٣ – ٣٦ ·

٦٩ – هذه النقطة اكدها عن صواب M.I. Finley فى Studies in Land and Credet in Ancient Athens صفحة ٧٤ وما بعده ·

٧٠ – Tod ٢ – ١٠٠ ·

٧١ – ديموستنيز ٤٥ – ٦٣ ، ٣٦ ، ٥٠ ·

٧٢ – يذكر ديموستنيز الى جانب باسيون Pasion وفورميو Phormio سقراط وساتيروس Satyrus وتيموديموس Timodemus كمحررين من أصحاب البنوك (٣٦ـ٢٨ الى ٩) · ثم سوكليس Socles الذى أوصى بارملتـه الى تيموديموس ولا يمـكن أن يـكون أثينيا · وقد كان ايومائس Eumathes (ايسايوس قطعة ١٢) وايسخينيس Epigenes وكونون Deinarchus ١ – ٤٣) كانوا جميعا متيكى ·
ولا يعـرف شىء عن بيـلادس (ديموستنيز ٢٧ – ١١) وهيركلايدس Heracleides (٣٣ – ٦) ثم بليبايوس Blepaeus (٤٠ـ٥٢) أوثيوكليس Theocles (٥٣ – ٩) ·

٧٣ – ليسياس ٣٢ – ٤ ، ٦ ، ١٥ ، ٢٥ ·

٧٤ – Andoc ٢ – ١١ ·

٧٥ – فى ديموستنيز ٥٢ – ٢٠ الاخوان مجاكلايدس Megacleides وثراسيللوس Thrasyllus من الوسيس اقترضـا من أجل رحلة الى اكى Ace ·

٧٦ – لامبس Lampis كان ميتـكوس (ديمـوستنيز ٢٤ – ٣٧ οἰκων Ἀθηνησι مقيمون فى أثينا) هيجستراتوس

Hegesicrates كان من مرسيليا (٣٢ ـ ٥ ، ٨) وكان ايباتوريوس Apaturius بيزنطيا(٣٣ ـ ٦)وارتيمون Artemon كان من فاسيليا (٣٥ ـ ١ الى ٣ ، ١٥) وليكون Lycon من هراكليا (٥٢ ـ ٣) وشريكه كيفيسيادس Cephisiades ميتكوس (٥٢ ـ ٣ ، ٩) أنظر LG. ٢ ـ ٣ (٢) ٣٦٠ ، ٤٠٨ .

٧٧ ـ ديموستنيز ٢٧ ـ ١١ . والاثينيون آخرون ممن يقرضون بضمان السفن هم ديودوتوس Diodotus (ليسياس ٣٢ ـ ٦) واندروكلس Androcles ولكن شريكه ناوسكراتس Nausicrates كان من كاريستا Carystia (ديموستنيز ، ٣٥ ـ ١٠) المقرضون الأجانب كان فيهم تيودور الفنيقي (٣٤ ـ ٦) وليكون Lycon من هراكليا (٥٢ ـ ٢٠) وخريسيبوس Chrysippus (كما يبدو من ٣٤ ـ ٣٨ ، ٥٠) . كثير من المقرضين كانوا هم انفسهم تجارا او تجارا سابقين (ليسياس ٣٢ ـ ٤ ، ٦ ثم ديموستنيز ٣٣ ـ ٤ ، ٣٤ ـ ٣٨ ثم ٥٢ ـ ٢٠).

٧٨ ـ بجانب كيفالوس Cephalus (ليسياس ١٢ ـ ١٩) ، وباسيون (ديموستنيز ٣٦ ـ ١١) ومتيكوس آخر من الصناعيين هوليوكراتس (ليكورجوس .Leocr ٢٣ ـ ٥٨) ، الاثينيون الذى منهم أبو ديموستنيز (ديموستنيز . ٢٧ ـ ٩ وما بعده) وابو ايزوكراتس (بلوتارخوس س ٨٣٦ هـ) وكومون Comon (ديموستنيز ٤٨ ـ ١٢)وتيمارخوس Timarchus وابو كتيمون Euctemon وكيرون Ciron (أنظر ملاحظة ٦١) والثلاثة رجال المذكورون فى كستوفون .Mem ٢ ـ ٧ ـ ٣ الى ٦ هؤلاء اصحاب عبيد وكثير من الاثينيين الفقراء كانوا يعملون مهنيين كما يستدل على ذلك من كستوفون .Mem ٢ ـ ٧ ـ ٦ ، وارستوفانيس Plutus ٥١ وما بعد .

٧٩ ـ (ديموستنيز) ١٧ ـ ١٥ .

٨٠ ـ كستوفون .Hell ١ ـ ٦ ـ ٢٤ انظر ارستوفانيس Frogs ١٩٠ ـ ٦٩٣ .

٨١ ـ (بلوتارخوس) .Mor ٨٤٩ أ أنظر ليكورجوس .Leocr ، ٤١١ .

٨٢ ـ ديموستنيز ٣٤ ـ ٣٩ .

٨٣ ـ كستوفون . Vect ٣ ـ ٢ .

٨٤ ـ ديموستنيز ٣٤ ـ ٣٧ ، ٣٥ ـ ٥٠ ـ ١ ، أنظر ٥٦ ـ ٥ الى ٦ ، ١١ ، ١٣ .

٨٥ ـ ديموستنيز ٣٥ ـ ١٠ .

٨٦ ـ ديموستنيز ٣٤ ـ ٣٦ ، أنظر ٢٠ ـ ٢٩ وما بعده ثم Tod ٢ ـ ١٦٨ .

٨٧ ـ كستوفون Hipparchicus ٤ ـ ٧ .

٨٨ ـ كستوفون

٨٩ ـ كستوفون .Vect ٣ ـ ٢ .

٩٠ ـ توكيديدس ٤ ـ ١٠٨ ـ ١ .

٥

الديمقراطية الأثينية في التطبيق

●● وصف الكيبادس الديمقراطية الأثينية مرة بأنها « حماقة معترف بها » . (١) وقد يبدو هذا لأول وهلة تعليقا عادلا على نظام سياسى عهد بمعظم إدارة الدولة إلى حكام يختارون سنويا بالاقتراع ، وبكل القرارات السياسية إلى جماعات جماهيرية ، لكل مواطن أن يحضرها أو لايحضرها ، ومع ذلك تبقى الحقيقة أن أثينا – حسب المعايير القديمة – دولة ذات كفاءة ممتازة وأن سياستها الخارجية والداخلية قد أديرت على نمط المدن المعاصرة ؛ إن لم يكن أفضل منها ، وفق أنظمة يبدو أنها كانت أكثر واقعية .

وإذا أردنا بحث الإدارة أولا فإن الجيش الأثينى كان لايمكن إلا أن يقاس بجيش اسبرطة فقط . وابتداء من منتصف القرن الخامس تفوق عليه الجيش البيوتى . لما أصبح عليه من سوء التنظيم ، وينطبق هذا بنوع خاص على سلاح الفرسان الذى كان قوامه أثرياء الشباب والارستقراطيين منهم عادة (٢) . هذا رغم أن الاثينيين كانوا ينفقون عليه قدرا كبيرا من المال بلغ حوالى أربعين تالنت سنويا (٣) ، كما أحاطوه بعناية كبيرة ، فلم يكتفوا بالقائدين المنتخبين للخيالة والقواد المنتخبين لفرق القبائل ، (٤) بل كانت هناك أيضا هيئة منتخبة من عشرة قواد يسجلون كشوف الخيالة ، وكان المجلس يراجع سنويا هذه الكشوف ويشرف على الخيل (٥) ومع ذلك فإن بحث كسنوفون الصغير عن واجبات قائد الخيالة يكشف عن مدى تراخى هذه الفرقة وعدم نظامها .

وقد أرجع «الاوليجارخى العجوز» عدم كفاءة الجيش إلى أن الأثينيين كقوم بحريين لم يعتزوا به وفسره سقراط جزئيا بأن الشعور بالنقص الناجم عن الهزائم فى ليباديا (Lebadeia) وديليوم (Delium) ثم الاستراتيجية التى انتهجها بركليس لابد وأنها قد حطت من معنويات العسكرية الأثينية . ولكن الغريب حقا أن يعزو السبب الأساسى إلى وجود القادة الهواة (٧) . ومع ذلك كان كل الضباط الكبار ينتخبون بينما كانت تشغل الدرجات الصغرى بالتعيين (٨) وما من مدينة قديمة ، حتى روما ، تصورت أن هناك نظاما لاختيار القائد أفضل من الانتخاب الشعبى .

أما الأسطول فقد كان دون جدال على كفاءة عالية رغم أن كان برأسه نفس القواد ، وبرغم أن تولت إدارته هيئات أخرى أقل كفاءة . وقد كان المجلس مسئولا عن بناء العدد الذى يطلبه الشعب من السفن الحربية سنويا ، وأسندت هذه المهمة إلى لجنة فرعية من عشرة أفراد ، أما مهندسو الأسطول فقد كان الشعب هو الذى ينتخبهم (٩) ، كذلك كان المشرفون على الترسانات البحرية والذين كان عليهم صيانة السفن وحاجياتها ربما كانوا إحدى هيئات العشرة المعروفة التى تختار بالاقتراع (١٠) ، وعند إعداد الأسطول للحرب كانت تنتخب فى نفس الوقت هيئة من عشرة أفراد لتنظيم العملية (١١) ، وكما يبدو فان التريارارخيين هم الرجال الرئيسيون ، إذ أنهم المسئولون عن تدريب البحارة وصيانة السفن ووضعها فى حالة استعداد حربى كامل ، بل وقيادتها فعلا فى البحر ، كان هؤلاء مجرد مواطنين أثرياء يخدمون بالتناوب (١٢) . لقد كان لنظام التريارارخيا نقائصه ، فكان بعض التريارارخيين تنقصهم الكفاءة أو كانوا مقترين ، بل أن بعض هؤلاء فى القرن الرابع عهد بمسئولياته إلى مقاولين (١٣) ، ولكن يبدو أنهم فى مجموعهم رغم تبرمهم بالمصاريف كانوا مهتمين بسفنهم تحفزهم على ذلك الجوائز (١٤) ، وبالطبع لم يكن لهم المهارة لتدريب البحارة أو قيادة سفنهم بأنفسهم ولكنهم كانوا يدفعون المكافآت لاجتذاب المهرة من صغار الضباط — ربان الدفة ورئيس نوتية السفينة ومن فى مصافهم وكذلك المجدفين الأكفاء — وخاصة العاملين فى الطبقة العليا من السفينة (١٥) .

ن وجود مثل هذا الخضم من رجال البحر المدربين وصناع السفن بين المواطنين هو الذى أعطى الأسطول الاثينى كفاءته الفريدة (١٦) .

وهناك قسم آخر من أقسام الإدارة نهض بواجباته بكفاءة لاتمارى ، وهو الخاص بادارة الأعياد الدينية بما فيها الاستعراضات الدرامية والموسيقى والرياضة . فجماعة المنشدين الراقصين (χορευται) الأثينيين أى الكورس كما يذكر سقراط ، لاتبارى (١٧) ، وكانت الاحتفالات تدار أحيانا عن طريق حكام أو هيئات مختارة بالاقتراع ، وأحيانا أخرى تتولاها هيئات منتخبة (١٨) ، ولكن المسئولية كانت تقع على كاهل الممولين ، أى الخوريجى الذين كانوا ، كالقائمين على جمع التريارارخيات ، مواطنين أغنياء يخدمون بالتناوب (١٩) ، وكما هو الحال مع هؤلاء التريارارخيين فإن مهمتهم الأساسية التى كانوا عادة ما ينهضون بها فى تنافس شديد هى الإمداد بالمال . وهناك انتيستينز Antisthenes ، أحد الأثرياء ، وكان قد عمل مرارا كممول (خوريجوس) وفاز بالجائزة فى كل مرة «ورغم أنه لم يكن يعلم شيئا عن الموسيقى أو تدريب أفراد الكورس فقد استطاع دائما الحصول على خير الرجال فى هذه المجالات» (٢٠) أن جودة الأداء تتوقف على وجود خضم من أمهر المدربين والراقصين والمغنيين يتنافس على خدماتهم الممولون (الخوريجى) (٢١) .

ومما يثير الدهشة ان الإدارة المالية الامبراطورية أو الداخلية كانت محدودة الكفاءة رغم أن هذا القسم كانت تتولى إدارته ، هيئات منتخبة بالاقتراع يشرف عليها المجلس ، حتى كان النصف الثانى من القرن الرابع فأنشىء منصب أمين منتخب للاعتمادات العسكرية ، كما أنشئت مناصب رؤساء منتخبين لإدارة أموال الثيوريكون (٢٢) ، وقد كانت هناك مجموعة كبيرة من الرؤساء الماليين فسرت مهامهم فى نظم أثينا لأرسطو . وقد يكفى لتصوير هذه الطريقة وصف موجز للنظام المالى الداخلى فى زمن السلم ، أما ضريبة الحرب فقد نوقشت فى فصل سابق (٢٣) .

هناك عشرة أمناء (ταμιαι) لأموال الالهة أثينا المقدسة (٢٤) ،

وعشرة للأموال المقدسة للآلهة الأخرى (٢٥) وذلك منذ ٤٣٤ حتى منتصف القرن الرابع ، وقد وحدت هاتان الهيئتان منذ ٤٠٦ – ٣٨٦ ، وكان أعضاؤهما مجرد محاسبين يرعون السجلات ويتسلمون النقود وينفقونها بأمر من الشعب . وقد رصدت هذه المبالغ فى القرن الخامس كأرصدة احتياطية يضاف إليها الفائض . وكان يمكن للشعب أن يقترض منها المصاريف فوق العادية (٢٦) . كذلك كان هناك مراجعو الحسابات (λογισται) الذين بلغ عددهم فى القرن الخامس ٣٠ مراجعا أضيف إليهم فى القرن الرابع عشرة أخر لمساعدتهم مع عشرة محامين ، وكانت مهمتهم فحص حسابات كل الرؤساء الذين يديرون أموالا عامة (٢٧) وعلاوة على ذلك كانت هناك لجنة فحص من المجلس (تنتخب من بين أعضاء المجلس) ، تقوم بمراجعة كل هذه الحسابات بعد كل فترة بريتانيا (٢٨) (Prytany) .

وكان أساس الايراد القومى الداخلى العادى شتى الضرائب وإيجار الأراضى العامة والمقدسة وبراءة استغلال المناجم ورسوم الرخص ثم ، من ناحية أخرى ، الهبات والغرامات والمصادرات التى تصدرها المحاكم . (٢٩) . يتولى جمع الغرامات هيئة ضبط (πράκτορες) بتعليمات من رؤساء المحاكم (٣٠) . أما أموال المجموعة الأولى فيقوم بجمعها هيئة من عشرة تعرف بالباعة (πωληταί) وكانت المزادات تقام بحضور المجلس الذى ينتخب الملتزمين بالتصويت . وبالمثل كانت الممتلكات المصادرة تباع بالمزاد ، وكان على البائعين إعداد شهادة توضح ما على الملتزمين دفعه وما على المشترين ، وفى أى تاريخ يستوجب ذلك وتنتهى بذلك مهمتهم (٣١) ، ثم هيئة أخرى هى العشرة مستلمين (ἀποδεκται) وهؤلاء كانوا مسئولين فى حضور المجلس عن استلام المدفوعات المستحقة وإعطاء إيصالات (بإلغاء صيغ الطلبات المقدمة من المشرفين على البيع) وإعداد تقارير للمجلس عن المتوانين عن السداد (وللمجلس الحق فى حبسهم) .

وكان على المستلمين أيضا أن يعدوا فى كل بريتانيا حسابا جامعا للدخل يقدم إلى إدارة المصروفات (٣٢) وكان هذا مجرد إجراء آلى

ما دام الدخل كافيا لأن بعض المبالغ المحددة كانت تخصص وفق قانون أو قرار من الشعب لأغراض مختلفة ، وهكذا كان للجمعية نفسها حساب ضئيل مكون من عشرة تالنت فى السنة تنفقه فى أجور نقش النصوص وإهداء جوائز من التيجان للأفراد الجديرين بذلك وتغطية نفقات رحلات السفراء وضيافة البعثات الأجنبية وما شابه ذلك (٣٣) ؛ كما كان للمجلس حساب مماثل (٣٤) . وكذلك كان للهيئات المختلفة من الرؤساء مثل هيئة مراقبى السوق (αγορανόμοι) (٣٥) وهيئة المشرفين على الديونيسيا ، وهيئة مرممى المعابد وللأخيرتين حصص محددة هى على التوالى مائة وثلاثون تالنت سنويا (٣٦) ، وكان لمعظم هذه الأرصدة أمناء خصوصيون ، أمين الشعب وأمين المجلس (٣٧) وأمين هيئة بناء سفن الترييرس وهكذا . (٣٨)

وقد كان قيد حسابات المستلمين يثير المتاعب عندما تكون المبالغ المرصودة غير كافية ، وكانت الإيردت المنتظمة الموسمية أغلبها يستحق الدفع فى البريتانيا التاسعة أما إيرادات الهيئات والغرامات والمصادرات فقد كانت متفاوتة بالطبع (٣٩) ، وزيادة على ذلك ففى بعض الأوقات خاصة فى السنين الأولى من القرن الرابع كانت الإيرادات الإجمالية تكفى بالكاد تغطية المصروفات القانونية ، وفى بعض الظروف يتحتم إلغاء بعض المصروفات وينعى ليسياس على نيكوماخوس أنه بزيادته الأضاحى العامة المقررة قد تسبب فى إلغاء أضاحى قديمة تقدر بثلاثة تالنت (٤٠) وقد قدر ديموستينيس احتمال توقف جلسات المجلس والجمعية والمحاكم للعجز عن دفع الأجور (٤١) ؛ ويبدو أن المحاكم قد توقفت لهذا السبب أثناء أزمة أيوبيا فى ٣٤٨ (٤٢) . ومن جهة أخرى ، كما يبين ليسياس ، فقد كان المجلس فى هذه الظروف تواقا إلى الترحيب بأية أنباء ضد المواطنين الأثرياء على أمل الحصول على غرامات كبيرة أو مصادرات (٤٣) . ومن ملاحظات ليسياس ومن المعلومات التى ذكرها أرسطو عن وظائف المستلمين يبدو أن المجلس قد اضطلع بالمسئولية الكاملة لموازنة الإيرادات والمصروفات بكيفية ما .

ويبدو النظام معقدا بغير موجب وذلك بسبب هيئاته المتعددة تختص

كل منها بمرحلة واحدة من مرحل العملية ، وربما كان الهدف من ذلك تصعيب أى اختلاس أو تلاعب فى المصاريف الخاصة بأموال الدولة أو محاربة أى تراخ فى ضبط ١٠ تستحقه الدولة وذلك بمرور الأموال والحسابات بين أيد كثيرة . وقد كان النظام كذلك غاية فى الصرامة لا يسمح بأى أخذ أو عطاء إلا بقرار خاص من الشعب . وهكذا عندما استلزم الأمر بناء سفن فى ٤٠٧ – ٤٠٦ كان على الشعب أن يصدر قرارا بأنه على القواد أن يقترضوا المال المطلوب من المستامين وأن يدفعوه لترسانة السفن على أن يرد القرض عند استحقاقه عن طريق هيئة بناء سفن التريريس التى كانت قد نصب معينها فيما يبدو (٤٤) . ومرة أخرى فى ٣٤٣ عندما أراد الشعب أن يعطى بايسيثايدس (Beisitheides) أحد الديليين المنفيين معاشا قدره دراخمة فى اليوم دفعوا المبلغ من رصيد الجمعية الضئيل ، ولكى يكسبوا الدفع صفة قانونية كان لابد من إصدار تعليمات – فى اجتماع الجمعية التشريعية التالى – بضرورة أن يضاف المبلغ إلى المدفوعات المصرح بها التى يديرها أمين الشعب (٤٥) وكذلك فى ٣٢٩ عندما تم التصويت بالموافقة على أضاحى جديدة لامفياراوس كان على أمين الشعب أن يقترض المبلغ إلى أن يتم اجتماع المجلس التشريعى القادم (٤٦) .

ومهما يكن من شىء فهذه التقسيمات الفرعية الصغيرة للمهام ، وكذلك التنظيم الصارم ، هى التى مكنت لعمل معقد – كالشئون المالية – أن يدار على أيدى هيئات تختار بالاقتراع السنوى ، أى من كل مواطن (فوق الثلاثين) له ثقة كافية فى نفسه لمواجهة الفحص المبدئى الدقيق ، وكذلك على استعداد لمواجهة أدق امتحان لأعماله ينهى به سنة خدمته (٤٧) .

وتشير كل الشواهد ابتداء من الأوليجارخى العجوز إلى ديموسثينيس وأرسطو (٤٨) إلى أن الوظائف التى تختار بالاقتراع كان يشغلها دائما أبسط المواطنين ربما لايستثنى من ذلك إلا القواد (الأراخنة) القدامى (٤٩) الذين تتطلب وظائفهم حسب التقاليد نفقات تجاوز الأجر الضئيل ، ومن شأنها النهوض ببعض واجبات دقيقة مثل اختيار ممثلى الدراما للمباراة

فى عيد الديونيسيا . وفى هذه الظروف لم يكن الأمر فى حاجة إلى الخدمة المدنية الدائمة إلا فيما ندر ، فكان هناك «عبد عام» يساعد جماعة البائعين والمستلمين وعليه المحافظة على بيانات الدفع التى تعدها الأولى (بلا شك تحت إشرافه) ويحولها الى الثانية (المستلمين) فى المواعيد التى يستحق فيها التنفيذ ، ويسترد للحفظ الفواتير الملغاة بعد إنجاز الدفع (٥٠) وكذلك كان هناك بعض موظفى السكرتارية شبه المحترفين ، أو مساعدو سكرتارية الهيئات ، أما موظفو السكرتارية ذوو الأهمية فكانوا يختارون إما بالاقتراع مثل سكرتير القواد التسعة (الأراخنة) (٥١) ، أو مثل سكرتير المجلس « المشرف على القانون » أو ينتخبون مثل المجلس والشعب « عن طريق « البريتانيا » « الرئاسة » الذى يصدر قراراته بذلك . أما فى عهد أرسطو فقد كان الأخير كذلك يختار بالاقتراع (٥٢) وكان السكرتير الذى يقرأ الوثائق على المجلس وحده هو الذى يتم اختياره بالانتخاب وذلك لأسباب واضحة . أما سكرتاريو فئات الحكام الصغار فكانوا يستأجرونهم فى العادة كمساعدين لهم . والذين شغلوا مثل هذه الوظائف كانوا من بين أناس متواضعين أو حتى من العبيد المحررين (٥٣) مثل نيكوماخوس ، وكانوا عادة ممتهنين ولم يدع ديموسثينيس قط فرصة لايسخينيس ينسى فيها أنه ألجأه الفقر فى شبابه إلى كسب قوته من عمله كسكرتير وكمساعد فى وظائف بسيطة وكسكرتير مساعد للمجلس والشعب (٥٤) . مثل هؤلاء الرجال كان لهم دون شك معرفة بالروتين مفيدة لرؤسائهم ، ولكن خوفا من أن يكتسبوا نفوذا فقد تقرر ألا يخدم أى سكرتير مساعد فى هيئة أكثر من مرة (٥٥) .

إن أية قرارات تعلو على مستوى الروتين كانت تتخذ عن طريق المجلس الذى شارك فى معظم أعمال الحكام الإدارية (٥٦) كما يردد أرسطو دائما . وكما رأينا كان المجلس يضطلع ببعض الأعمال الهامة الخاصة به سواء بكامل هيئته أو عن طريق لجانه . لقد كان فى الواقع هيئة متناسقة تسيطر على الدولاب الإدارى كله كما كانت له مهمة أخرى أكثر أهمية هى توجيه لجان الجمعية ، وحسب قاعدته التى نادرا ما خرج عليها ، فما من قرار اتخذته الجمعية إلا بعد البربوليفما (Probouleuma) وهو اقتراح

يصوت عليه المجلس ويلوج فى جلول الأعمال عن طريقه (٥٧)، وهذا ينتهى بنا إلى الوسائل التى كانت تقرر بها القرارات السياسية وعلينا أولا أن نناقش تكوين كل من المجلس والجمعية وأسلوبهما .

كان مجلس الخمسمائة ينتخب سنويا بالقرعة ، خمسون من كل قبيلة (٥٨) وكانت تخصص أماكن لكل قرية (ديم) فى أثينا واتيكا ، وذلك على نحو تقريبى حسب أهميتها ، ويتم الاقتراع لأفراد كل ديم على أرضها (٥٩) ، وكالحكام فإن أعضاء المجلس كان لا بد أن تكون أعمارهم فوق الثلاثين (٦٠) وأن يؤدوا اليمين (٦١) ، وأن يخضعوا لفحص مبدئى كل على حدة (٦٢) ثم لاختبار نهائى (٦٣) ويمكن القول بأنهم من الوجهة الفنية كان لابد – مثلهم كمثل الرؤساء – أن يكونوا على الأقل من طبقة الزفجتاى . ومن هذه الخصائص ، ولا سيما بناؤه الدقيق كهيئة لممثلى الشعب فقد أشير إلى أنه فى دستور كليستينيز الأصلى كان القصد أن يكون المجلس هو السلطة الفعلية الحاكمة محيلا للشعب فقط المسائل العليا والمتنازع عليها (٦٤) . وإن صح ذلك فانه سرعان ما توقف عن هذه المهمة . ومن واقع أن المجلس كان يختار بالاقتراع مع شرط إضافى بانه لا يجوز للمرء أن يعمل به أكثر من سنتين طوال حياته (٦٥) ؛ يتضح أن الاثينيين فى القرن الخامس والرابع قد استهدفوا ألا يكون للمجلس فرصة أن يعتريه إحساس بأنه كيان واحد الأمر الذى قد يمكنه من اتخاذ سبيل مستقل ، وأنهم أرادوا أن يكون مجرد نموذج حسن للشعب الاثينى ينبغى أن تطابق آراؤه آراء الشعب .

وعلى قدر ما نعرفه لم تكن هناك أية صعوبة فى ملء المجلس ، وحتى عندما نقص السكان فى النصف الأخير من القرن الرابع وبلغت طبقات الشباب التى تضم المواطنين من سن الثامنة عشر والتاسعة عشر من طائفة هوبليتاى حوالى خمسمائة ، وهو مايتضح من الجدول ، بين صفحات من هذا الكتاب ، ان طبقة الذين بلغ متوسط أعمارهم ثلاثين سنة قد يصل تعدادهم سنويا من أربعمائه إلى ثلاثمائه وخمسين ، فاذا كان القليل منهم سيعمل مرتين

فى السنة فيصبح من الممكن تشكيل المجلس من الهوبليتاى وحدهم (٦٦) ، وهناك إشارات واضحة تماما إلى أن المجلس فى القرن الرابع ضم الكثيرين من الاعضاء الموسرين ، ومع ذلك فلايمكن إثبات عدم وجود فقراء فيه ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك إيماءات إلى أن كل من شاء دخول المجلس فى سنة معينة كانت لديه فرصة مواتية لذلك (٦٧) . وقد خدم ديموسثينيس فى المجلس سنة حاسمة جدا ، ويقول ايسخينيس فى هذه النقطة لقد دخل ديموسثينيز قاعة المجلس عضوا من اعضائه دون أن يقترع عليه كعضو عامل أو احتياطى ، وانما دخله بتدبير رشوة (٦٨) ، وهذه أكذوبة بلا شك ولكنها تلتقى مع ما ذكر ارسطو من انه كان يتعين استبعاد مخصصات بعض مناصب الحكام من القرى لانهم كانوا يبيعونها ، وهو مايوحى بأنه على الأقل فى بعض الديم الفقيرة لم يتوفر الكثير من الراغبين فى المنصب ، مما اضطر رجال الديم لتدبير انتخاب أحد الأغنياء من غير رجال الديم ان أجزل العطاء (٦٩) ، كل هذا يوحى بأن القليلين من الفقراء هم الذين دونوا اسماءهم ، ومن هنا لم يكن التنافس على الأماكن حامى الوطيس .

ولم نعرف لماذا فضل الفقراء الخدمة فى الوظائف على الانضمام الى المجلس ، ربما ارضت الوظيفة الباحثين عن الأهمية والنفوذ وهو مالا يتوفر للمرء كفرد من خمسمائة عضو ، وفى نفس الوقت فان واجبات عضوا المجلس كانت ، على الأقل من الوجهة النظرية ، أدق ، وكان المجلس ينعقد يوميا إلا أيام الأعياد ، وكانت القبائل تتناوب الرئاسة (او البريتانيا πρυτανεια) على التوالى (بالقرعة) لمدة عشر السنة (٣٥ يوما أو ٣٦) ولذا عرفت باسم « البريتانيا » وكان على اعضاء القبيلة صاحبة الرئاسة ان يتناولوا العشاء يوميا فى ساحة المدينة ثم يجمعون المجلس فالجمعية إلى الانعقاد (٧٠) .

ومن بين اعضائهم ينتخب بالقرعة يوميا الرئيس او الرجل الأول – (إبستاتيس επιστατης) على الرؤساء الذى يكون فى رعايته ولمدة

٢٤ ساعة خاتم المدينة العام ومفاتيح المعابد حيث يحفظ الأرشيف والنقود ، يساعده ثلث القبيلة الحاكمة الذى يختاره بنفسه ، وفى القرن الخامس اضطلع أيضا برئاسة المجلس والجمعية (اذا ما اجتمع أيهما ، المجلس او الجمعية ، فى نوبته) . وفى القرن الرابع كان يختار بالاقتراع من قبائل المجلس التسع الأخرى تسعة رؤساء (بروبدروى προεδροι) ومن بين هؤلاء يختار الرجل الأول بين الرؤساء ، ولايجوز لأى مواطن ان يتولى هذا المنصب اكثر من مرة (وعلى ذلك فخمسة وثلاثون او ستة وثلاثون من الخمسين كان عليهم ان يتناوبوه) وفى القرن الرابع لم يكن ممكنا لاى من الرؤساء الاضطلاع بالرئاسة أكثر من مرة واحدة فى مدة البريتانيا ، كما لم يكن ممكنا للرجل الأول أن يتولى هذا المنصب أكثر من مرة فى السنة (٧١) .

هذه القواعد إن هى الا تعليق هام على تفضيل الأثينيين للديمقراطية على الكفاية ، فبدلا من رئيس قد يمارس نفوذا عن غير حق فى المجلس أو الجمعية ارتضوا المخاطرة باختيار من قد لايميز بين التعديل و الاقتراح الأساسى . مثل هؤلاء الرؤساء الذين تعوزهم الخبرة ، ربما شكلوا خطرا . وكما يقول ايسخينيس « يقترح بعض الناس بسهولة قرارات غير شرعية ويقدمها غيرهم للتصويت دون عرضها على الرئاسة وفق الأسلوب القويم المتبع ؛ ولكن بممارسة الرئاسة على نحو ملتو (لم يفسر كيف كان يحدث هذا ولكن على وجه الترجيح باغراء زملاء المرشح بالامتناع عن الاقتراع) وإذا صوت أحد الأعضاء تصويتا صحيحا وأصبح رئيسا ... فإنهم يهددون بتوجيه بعض المعلومات ضده ، مشهرين الأعضاء العاديين » (٣٢) .

وقد تساعد الاعتبارات الدقيقة التى تحيط بالمرء فى مثل هذا المركز بما تنطوى عليه من رعب فى تفسير احجام الفقراء عن الخدمة فى المجلس، فالرجل الأول لم يكن معرضا للتجريح والتأنيب فحسب بل للعقاب إذا عرض إجراء غير قانونى للتصويت ، أوخرج على النظم القائمة ؛ وعلينا أن نتذكر كيف حض نيكياس فى المناقشة الثانية لحملة صقلية الرئيس على

الخروج على القواعد بإعادة مناقشة موضوع الحملة رغم أنه سبق التصويت عليه وشجعه بقوله ان الخروج على القواعد فى مثل هذه القضية السامية لا يؤدى إلى عقاب (٧٣) . ومع ذلك فمن الواضح أن المسئولية النهائية فى مثل هذه الأمور التى تتعلق بالنظام كانت مشتركة بين كل الرؤساء (فى القرن الخامس) وبين رؤساء المجالس (فى القرن الرابع) ؛ فقد حدث أن كان سقراط أحد الرؤساء فى مناقشة حول قضية القواد العشرة واحتج بشجاعة على تقديم اقتراح غير قانونى للمجلس للتصويت ولكنهم تغلبوا عليه (٧٤) . وهو نفس المسلك الذى اتخذه ديموسثينيس عندما كان أحد الرؤساء فى مناسبة أقل شأنا من هذه (٧٥) .

والواقع أن المواظبة على حضور المجلس كانت على ما يبدو على شىء من التراخى فى القرن الرابع على الأقل . ويميز ديموسثينيس فى فقرة واحدة بين الأقلية النشطة فى المجلس ، أى السياسيون الذين يتكلمون ويقدمون الاقتراحات ، وبين الأعضاء العاديين الذين « كقاعدة عامة يحرصون على قفل أفواههم ولا يقدمون اقتراحا بل ربما لم يدخلوا أبدا قاعة الاجتماع » (٧٦) .

كانت الجمعية تعقد أربع جلسات منتظمة كل بريتانيا ؛ أى أربعون جلسة فى السنة وكان جدول أعمال هذه الجلسات يوضع إلى حد ما وفق قانون . ففى أولى الجلسات الأربع كان يجرى تصويت على بقاء الحكام فى وظائفهم أو استبعاد أحدهم ، ثم يناقش توريد القمح وأمن البلاد ثم تتلى قوائم الأملاك المصادرة والإرث ، كما تعطى الفرصة للحكم على أخطاء المخبرين ثم الاستعلام عن الخونة والإبلاغ عن أولئك الذين أخفقوا فى إنجاز وعودهم للشعب . أما الاجتماع الثانى فقدكان مخصصاً لما يمكن أن يسمى بأعمال الأعضاء الخاصة حيث يستطيع أن يتكلم أى إنسان إلى الشعب فى أى موضوع سواء كانت له أهمية خاصة أو عامة ، وتتناول الجلستان الأخيرتان المشاكل الجارية فى مجال الأعمال المقدسة والسياسة الخارجية والأعمال الدنيوية مع أولوية ثلاثة اقتراحات (تختار بالقرعة) فى كل موضوع حسب ترتيب الأسبقية . (٧٧) وإلى جانب الاجتماعات المنتظمة كانت جلسات خاصة قد

يستدعى عقدها معالجة بعض الأمور الطارئة . وربما كان إيسخينيس يفكر فى مثل هذه الجلسات عندما أعلن أنه بسبب سياسة ديموستينيس الخارجية التى جرت الويلات ، أصبحت بعدئذ الجلسات الخاصة تعقد أكثر من العادية (٧٨) ، وكان يتعين أيضا إعدادها قبل الإجتماع حتى تتهيأ مناقشة كاملة للقرارات الهامة ، وهكذا عندما تقرر مساعدة السجستنز (Segestans) والليونتينس (Leontines) فى جلسة واحدة عقد اجتماع ثان بعد فترة أربعة أيام فقط لمناقشة تفاصيل الحملة ، وعقدت جلستان أخريان (فى يومين متتاليين) لمناقشة صلح فيلوكراتيس(٧٩) .

ومن الصعب القول بالعدد الذى كان يضمه الاجتماع ومدى انتظام الحضور ، وقد أعلن الأوليجارخيون فى ٤١١ عند دفاعهم عن دستور الخمسة آلاف ، أعلنوا إلى الديمقراطيين فى ساموس « انه نظرا للخدمة العسكرية والمهام فيما وراء البحار فإن أكثر من خمسة آلاف أثيني لم يجتمعوا على الإطلاق لمناقشة أى موضوع أيا كانت أهميته » . (٧٩) يشير هذا إلى سنين الحرب حيث يكون كثير من الأثينيين فى الخدمة العسكرية ، وهو قول قصد به الإيماء إلى ان نسبة الحضور فى زمن السلم العادى ربما كانت فعلا أكثر من خمسة آلاف . ويساند هذا الاستنتاج أن عدد الستة آلاف الكافى لعقد الجلسة لم يكن ضروريا للنفى الإدارى فحسب (٨١) بل أيضا لإجراءات عادية تماماً مثل منح الحقوق المدنية (٨٢) أو إعطاء إذن خاص بتقديم اقتراح بالتنازل عن دين عام (٨٣) . وما من إشارة إلى أن العدد القانونى لم يكتمل أبداً وإن كان من المحتمل أن البوليس السكيثى كان يعمل فى مثل هذه المناسبات على إرغام الناس على حضور الاجتماع (٨٤) .

ومن الصعب كذلك تصوير التكوين الاجتماعى للمجلس . ان سقراط يتكلم عن الجمعية كما لو كانت تتألف من مبيضى الأقمشة والحذائين والنجارين والحدادين والفلاحين والتجار وأصحاب الدكاكين . (٨٥) بينما تبدو الاجتماعات التى دعا إليها ديموستينيس وقد غلبت عليها بصفة عامة الطبقة الوسطى أو العليا — أى الهوبليتاى دافعى ضرائب الحرب (٨٦) ، وهو ماناقشته فى فصل سابق . ولابد ان جذبت بعض الاجتماعات عددا كبيرا من الطبقة العاملة

ولا شك أن مثل هذه الاجتماعات هى التى وجه إليها ديموستينيس الحديث عن السيموريات حيث يبدو وحده فى مواجهة اجتماع قوامه اناس فقراء قد يصوتون دون تروى لضرائب حرب باهظة (٨٧) . وكذلك اجتماعات صلح فيلوكراتيس لابد قد ضمت هى الأخرى عددا من فقراء المواطنين وإلا لما نجح أو لما كان مجديا على هذا النحو اعتراض يوبولوس (Eubulus) بأن رفض الصلح معناه ضريبة حرب ونقل أموال الثيوريكون إلى اعتماد حرب (٨٨) .

وقد وصف ديموستينيس فى أسلوب مؤثر اجتماعا خاصا قد عقد عندما احتل فيليب الاتيا (Elatia) (٨٩) « كان الوقت مساء عندما جاء إلى الرؤساء ينبىء باحتلال الاتيا فنهضوا فى الحال وهم فى منتصف العشاء وأبعدوا شاغلى المقاعد فى السوق وأحرقوا الحواجز بينما أرسل آخرون للقادة واستدعوا نافخى الأبواق ، وسرعان ماساد المدينة الهرج . وفى اليوم التالى فى الفجر دعا الرؤساء المجلس إلى مكان الانعقاد ، وقد تذهب إلى الجمعية وقبل أن يفتتح المجلس العمل ويقترع على القرار فتجد كل الشعب جالسا على جبل بنيكس (Pnyx) ثم اجتمع المجلس وأذاع الرؤساء الأنباء التى وصلتهم وقدموا المبعوث فأدلى بقوله ثم سأل المنادى : (من يرغب فى الحديث ؟) فلم يتقدم أحد » .

ولكن ربما كانت أروع صورة للاجراءات التقليدية التهكم الظريف فى مسرحية « النساء المحتفلات بعيد الثسموفوريا (Thesmophoriazusae) (٩٠) أى أعياد ديمتر (θεσμο-φορια) ويمكن تمييز الموضوع الأصلى من الإضافات والتعديلات الكوميدية . تفتتح الجلسة بصلاة الافتتاح التى تدعو إليها المنادية « هدوءا ، هدوءا إنكن ستصلين صلاة الثسموفوراى من أجل الـ (Thesmophorae) ديمتر والعذراء ومن أجل بلوتوس « وكاللجنيا » (Kalligeneia) ومن أجل الأرض الأم التى نقتات منها ومن أجل هرميس وربات الحسن ان يوفق هذا الاجتماع لخير أثينا المدينة ولخيرنا . وان تسود أحسن من تعمل وتتكلم لصالح الشعب ولصالح جنس النساء ، إنكن تصلين من أجل هذا ومن أجل أنفسكن ،

وهنا تأتى زمجرة طويلة ، إنكن تصلين من أجل آلهة أوليمبيا وديلوس وآلهتها ومن أجل الآلهة الآخرين ليقضوا على كل من يتآمر على جنس المرأة أو من يتفاوض مع يوريبيديس أو الفرس لإيذاء جنس المرأة أو من يدبر من أجل أن يصبح طاغية أو من يعيد طاغية (وهنا ترد قائمة خطايا جارحة بنوع خاص بالنسبة لجنس النساء) قضاء تعسا ، بل ، وعلى كل بيته ، وستصلين أيضا من أجل أن تمنح الآلهة الخير لكل من بقى منكن » والآن يبدأ العمل « إنتبهن جميعا لقد قرر مجلس النساء ما يأتى : تيموكليا رئيسة ولوسيالا سكرتيرة ، وسوستراتى يعهد إليها بتنظيم سير العمل : لقد تقرر أن يعقد اجتماع صباح اليوم الأوسط لعيد الثسموفوريا عندما يكون لدينا جميعا فراغ من الوقت ، وأن يكون أول شىء فى جدول الأعمال قرار فيما يجب أن نتخذه تجاه يوريبيديس ، إذ أن الواضح أنه قد أخطأ فى حقنا جميعا ، من ترغب فى الكلام ؟ »

ولدينا ثلاثة مصادر رئيسية للطريقة التى كان يتم بها اتخاذ القرارات فى المجلس والجمعية : وصف المناظرات المشهورة التى أوردها المؤرخان ثوكيديدس وكسنوفون ، وخطب الخطباء خصوصا ديموسثينيس وايسخينيس التى يدافعان فيها عن خططهم السياسية ويهاجمان خطط خصومهم ، ثم النصوص التى تدون القرارات الفعلية . والأسئلة الرئيسية التى ينبغى أن تطرح : ماهى الأدوار الخاصة بكل من المجلس والجمعية ؟ هل كانت الجمعية مجرد اعتماد للقرارات التى تناقش تفصيلا فى المجلس أم كانت هى التى تتخذ المبـادرة فى القرارات بل وتعد الاقتراح الأول والأصلى لسريان التطبيق ؟ وثانياً ما مدى قدرة المواطن العادى ؟ وكيف كانت تصدر عنه المبادأة فى كل من المجلس والجمعية ؟ وإلى أى مدى كان القادة السياسيون رسميون أو غير رسميين يحتكرون منصة الخطابة ؟

ولنبدأ بالنصوص فهى أكثر الوثائق أصالة . لم تكن النصوص فى القرن الخامس وأوائل الرابع ذات طابع إخبارى نسبيا لأنها كانت موجزة للغاية ، والتسجيل الرسمى لا يعطى إلا الضرورى ، فلا يذكر النص إلا عبارة :

« لقد أقرها المجلس والشعب » ثم يعطى أسماء القبائل التى تتولى الرئاسة واسم رئيسها (إذ أن كلاهما كان مسئولا إلى حد ما عن تقديم القرار للاقتراع عليه) واسم السكرتير (الذى كان يحافظ على دقة القرار وكان عليه أن يشرف على نقشه صحيحا) واسم المقترح (والذى قد يكون عرضة للمحاكمة بسبب إثارته أمرا غير قانونى) وأحيانا كان يضاف اسم الأرخون (من أجل التاريخ) ، ويأتى بعد ذلك (فى صيغة غير مباشرة) نص القرار دون أن يتضمن عادة ما يشير إلى ما إذا كان القرار قد اتخذ عن طريق المجلس أو الجمعية .

والإستثناءات الوحيدة التى تمدنا بتفصيلات هى التعديلات — التى حين تكون فى صيغة ، « واقترح فلان : وخلافاً لذلك كما قرر المجلس ، لكن ذلك . . . الخ . » — تكشف عما إذا كان الاقتراح الأصلى قد جاء عن طريق المجلس وقدم باسمه . وبذلك يمكن أن نقرر ان كثيرا من القرارات الهامة فى القرن الخامس كانت تعد بالتفصيل فى المجلس ويوا فق عليها الشعب بعد تعديل طفيف وكان من بينها معاهدة ايجستا فى حوالى ٤٥٨ ، وإعادة تقدير الجزية الذى أعيد فى ٤٣٥ . والامتيازات التى وهبت لمدينة نيابوليس لولائها ، والاقتراع على تكريم مغتالى فرينيخوس فى ٤٩٩ والمزايا التى أعطيت إلى اهل ساموس المخلصين فى ٤٩٥ و ٤٩٣ وينفرد أحد القرارات الأخيرة فى أنه قدم شكايا من الرئاسة باتفاق جميع ممثليها وهو ما يهدف إلى تأكيد اجماع المجلس (٩١) .

وقد تبلورت عن هذه القرارات بعض نقاط هامة ، فالشخص الذى يقترح رأيا فى المجلس قد يعدله بنفسه فى الجمعية (٩٢) ، وقد يصدر المجلس قرارا متعدد النواحى تاركا عبارة أو عبارات لا يتفق عليها مفتوحة لرأى الشعب . فمثلا اقترح المجلس عديدا من التكريم لتكريم لنيابوليس Neapolis ولكنه قرر ترك موضوع هل يحتفظ بالثمار الأولى للالهة اثينا لتناقشه الجمعية ، وقد صوتت الجمعية بوجوب ذلك فى هيئة تعديل (٩٣) ، وفى القرار الخاص بمغتالى فرينيخوس لم يقترح صاحب التعديل

مزيدا من التكريم فحسب ولكنه وضع قواعد للمجلس فى حالة ما إذا طلب المكرم الرئيسى (مستقبلا) امتيازات أخرى فعلى المجلس أن يكتب قرارا بها يعرض على الشعب (٩٤) . وهذا يوضح كيف استطاع الشعب بطريقة بسيطة التحايل على قاعدة البروبوليفما ويلجأ إلى المبادرة .

وعلى العكس من ذلك عندما يبدأ تعديل بكلمة : « إلا إذا أثاره فلان .... » فيمكن الاستدلال على أن الاقتراح الأصلى لم يكن بروبوليفما ولكنه قد أثير فى الجمعية عن طريق المواطن المذكور . وبناء على ذلك الافتراض فإن بعض القرارات الهامة لم تكتب بالمجلس . لقد اقترح اللوائح التنظيمية لمستعمرة بريا Brea مؤسسها الرسمى ديموكليديس بينما سنت قواعد بشائر الثمرات الألوزية Eleusinian الأولى هيئة خاصة من الكتبة الفنيين (٩٥) ، وأثار أحد القرارات التى تعالج الاقامة فى خالكيس بعد ثورتها فى ٤٤٦ شخص يدعى انتلكيس ، وقد دل على أن اقتراحه صدر من الجمعية ، انه قدم بعبارة : « لقد انتخب الشعب على الفور αυτικα μᾶλα خمسة رجال للذهاب إلى خالكيس وانجاز القسم . إن كلمة « فورا » تجرى بشكل طبيعى على لسان المتحدث فى الجمعية حيث يمكن أخذ التصويت فى الحال أكثر منها على لسان المتحدث فى المجلس الذى يقترح أمرا يقدم إلى الجمعية وتجرى مناقشته فى اجتماع قد لا يعقد إلا بعد ذلك بعدة أيام(٩٦) .

فإذا صحت هذه النقطة الأخيرة كان القرار الأول الذى أسبغ عدة امتيازات على ميثونى فى ٤٦٨ قد اقترحه فى الجمعية مواطن يسمى ديوبيثيس (٩٧) ويبدأ بعبارة « ان الشعب يصوت على الفور فيما يخص الميثونيين فيما إذا كان الشعب يرغب فى فرض ضرائب على الفور أو كفاهم أن يدفعوا فقط ما يتجمع للآلهة من الجزية التى فرضت عليهم فى احتفال الباناثينايا الأخير ، وأن يعفوا مما عداها » ويمضى القرار فى إسباغ امتيازات مختلفة على ميثونى ، وتأتى فى النهاية هذه الملاحظة « لقد صوت الشعب على أن يدفع الميثونيون فقط ما تجمع للآلهة من الضريبة الواجب عليهم دفعها فى احتفال الباناثينايا الأخيرة وأن يعفوا مما عداها » ان كلمة « على الفور » المستعملة مرتين تدل مرة أخرى على

انها لمتكلم فى الجمعية ، فعندما ترك المجلس فى بروبوليفما خاصة بنيابوليس قرارا لتصويت خاص من الشعب استعملوا صيغة مغايرة ، وفيما يخص بشائر الثمرات التى تقدم للبرثنوس والتى كانت حتى الآن تدفع للآلهة فإن البت فى هذا الأمر كان من اختصاص الشعب فى الجمعية (٩٨) .

ويمكن أن تستنتج أن السبب الذى من أجله صاغ ديوبيثيس اقتراحه بهذه الطريقة الغريبة المربكة هو عدم إجراء أية تعديلات قبل صياغة الاقتراح كالتقليد المتبع حديثا ، وفى مثل هذه الحالة فإن السياسى الأريب كان يحتفظ بمثل هـــذه العبارة ليجرى عليها تصويت خاص عقب تمرير الاقتراح الأصلى .

وفى أوائل القرن الرابع أخذت صيغة النص تختلف ، وإن ظلت فى كثير من القرارات كما كانت عليه فى القرن الخامس « لقد قرره المجلس والشعب » ولكن فيما عداها أصبحت « لقد قرره الشعب » (٩٩) أما الصيغة الأولى فتستعمل عادة عندما يقر الشعب قرار المجلس ، وأما الثانية فتذكر عندما يثار القرار فى الجمعية ، ولكن من المشكوك فيه ما إذا كان هذا التمييز قد كان مرعيا دائما بدقة ، فقـــد كان صوابا من ناحية الصياغة الفنية استعمال صيغة « لقـــد أقره المجلس والشعب » فى جميع الحالات كما كان الحال فى القرن الخامس ، إذ لم يكن جائزا أن يمر قرار ما لم يقر المجلس ادراجه فى جدول الأعمال ؛ بل فى بعض الحالات يبدو ان التقليد القديم قد اتبع (١٠٠) . وفضلا عن ذلك يبدو أن شيئا من الاهتمام لم يوجه إلى الصيغة ، كما كن الكتبة أحيانا لايبالون بشىء ، فهناك قرار أو إثنان لابد انهما قد اعتمدا من الجمعية بينما صدرا بعبارة « قرر المجلس » (١٠١) ، وربما فات الكاتب تغيير النص من صيغة قرار المجلس ، عندما أقره الشعب بعد ذلك ، وفى حالات أخرى فإن صيغة القرار « قرره (المجلس) والشعب » قد حذفت كلها (١٠٢) وبهذا لا يمكن اعتبار أنها كانت ذات قيمة او دلالة أساسية .

وقرب نهاية القرن الخامس تنزع صيغة القرارات إلى التفصيل ومن هنا أصبحت أكثر نفعا لنا . وفيما يلى ما كان يحدث حقيقة فرغما من

أنه فى الصيغة المصطلح عليها كان يقال عن صاحب الاقتراح أو معدله انه يتكلم ، وفى التعبير القانونى ، يعرف بالمتحدث أو الخطيب (ρητωρ) فان الاقتراحات والتعديلات كانت تسلم مكتوبة إلى السكرتير الذى يقرأها بصوت عال . فعادة يستعمل الخطباء الفعل « يكتب » للتعبير عن من يقدم اقتراحا . ويروى ايسخينيس قصة تصور تصويرا حيا هذا الإجراء فيقول: ان ديموسثينيس أطلع جارا له على « قرار كتبه بنفسه مكتوبا عليه اسم ديموسثينيز » وقد سأل فيما إذا كان يتعين عليه تسليمه للسكرتارية ليقدمه إلى الرئيس ليطرحه للتصويت عليه (١٠٣) وسواء كان الاقتراح معدلا أو دون تعديل فيبدو أن السكرتارية كانت تسلم الاوراق دون مراجعة الى الناسخ لينسخها ، وظهرت نتيجة مضحكة لمثل هذا الاجراء غير الدقيق فى قرار يمنح لقب « ممثل الدولة وخير » فى ٤٠٨ — ٤٠٧ لواحد (من سلالة اونياديس من البلايسكياثوس Palaesciathos) (١٠٤) نسب هذا الرجل فى قرار المجلس الى (سكياثوس Sciathos) وأجرى تعديل : لتغيير نسبه من « سكياثوس » إلى واحد من أبناء أونياديس من البلايسكياثوس نقش هذا التصحيح بمنتهى الجلية رغم أن التصحيح قد أجرى فى الاقتراح الاصلى .

وفى حالة افدح من هذه ،من حالات النسخ غير المتقن قرار قديم بايعاز من كيفيسوفون (Cephisophon) لصالح أهل ساموس فى ٤٠٣ (١٠٥) يتضمن بندا « أن تقدم بعثة ساموس إلى الشعب لتبحث مطالبهم » وهذه عبارة اجرائية بحتة للبروبوليفما كان ينبغى حذفها عند إقرارها من الشعب ، ومن بين البنود الأخرى نص على « تأييد كل الامتيازات التى سبق أن صوت عليها الشعب الاثينى لصالح شعب ساموس » ودعوة البعثة إلى العشاء فى البريتانيوم وقد ألحق بالقرار الرئيسى تعديل اقترحه كيفيسوفون أيضا « لقد ارتضى شعب اثينا توكيد القرارات السابقة الخاصة بأهالى ساموس ، وفى ما اقره المجلس فى البروبوليفما ثم طرحه على الشعب » ، ثم دعوة ثانية للبعثة للعشاء . وقد يصعب على المرء أن يتبين شيئا من خلال هذا التناقض ، هل فات المجلس أن يسجل فى البروبوليفما قرارا طرحه لتوكيد القرارات السابقة وأغفل دعوة البعثة للعشاء ؟ وهل تلافى

كيفيسوفون فى تعديله ، هذه الأخطاء ؟ وهل ضمنت هذه التصويبات القرار كما ذكرت فى نفس الوقت كتعديل ؟ .

وصورة أوضح للاهمال هو أن يترك فى نص القرار الكلمات (فى صيغة غير التكلم) لقد « تقرر بواسطة المجلس » او « بواسطة الشعب » بالإضافة إلى القول فى النص « قرره (المجلس) والشعب » وهذه الاشارة أكثر نفعا لنا من كلمات النص ، لأن الذى يقدم تقريرا للمجلس لن يبدأه ابدا بالكلمات « لقد قرر بواسطة الشعب » وكذلك التكلم فى الجمعية لن يبدأ القول بكلمات : « لقد تقرر بواسطة المجلس » .

وفى حوالى ٣٧٠ بدأ تقليد أكثر اهمالا ، فبعد المقدمة التقليدية التى تتضمن الكلمات « انه تقرر بواسطة المجلس والشعب » كتبت عدة قرارات فى سطور على النحو الآتى ، « بالنسبة للتقرير الذى كتبه المبعوثون من . . . أنه قد تقرر بواسطة المجلس أن الرؤساء الذين سيرأسون الجلسة القادمة عن طريق الا قتراع ، سيطرحونه على الشعب وسينقلون قرار المجلس للشعب ، ان المجلس قد قرر انه ، حيث أن . . . إلخ » (١٠٦) ، وما حدث ان كل « البروبوليفما » قد نسخت كلمة كلمة وفى هذه الحالات من الواضح أن الجمعية كانت مجرد معتمد لها .

ويكشف لنا قرار فريد يرجع إلى عام ٣٣٣ق . م عن إجراء مخالف تماما (١٠٧) فبعد نص ينتهى بالكلمات « أنه تقرر بواسطة المجلس : أن انتيدوتوس بن ابوللودوروس من سيبالتوس اقترح» كبروبوليفما تخطر رؤساء الجلسة القادمة بتقديم المفوضين الكيتيين للجمعية « ولينقلوا قرارا من المجلس إلى الشعب يقضى بأن المجلس يرى أنه إذا ما استمع الشعب وكل من يرغب من الأثينيين الآخرين إلى الكيتيين فيما يختص بتأسيس المعبد سيؤيدون قراره لأنه يعتقد أنه خير مايكون » ويتلو ذلك نص آخر (فى البريتانيا التالية) ينتهى بهذه الفقرة فقد « تقرر بواسطة الشعب أن ليكورجوس بن لوكرون اقترح » ثم قرار الشعب متضمنا الكلمات ، « تقرر بواسطة الشعب » باجابة طلب الكيتيين .

إن هذا القرار يعتبر فريداً فى احتفاظه بمثل هذه البروبوليفما المطلقة بدون لجنة ، وربما يرجع السبب إلى أن الكيثيين هم الذين نقشوهـا بأنفسهم (لم يخطر السكرتير باداء ذلك) ، واعتقدوا أنه من الأسلم نقش ملف الوثائق كاملا كما أعطاه لهم الكاتب ، غير أنه ثمة قرارات عدة مماثلة فى صيغتها للنصف الأخير من القرار الكيثى ، ولا يمكن أن تعنى مثل هذه القرارات بروبوليفما مطلقة بدون لجنة ، ومن هذه قرار يضفى تمجيداً ويهب امتيازات لشخص يدعى ارخيبوس يبدأ بـ : « انه تقرر بواسطة الشعب » ثم يمضى النص « فيما يخص حالة ارخيبوس ومشروع القرار (البروبوليفما) التى وافق عليها المجلس بالنسبة له » (١٠٨) . وهنا قـد نستنتج أن المجلس قد صدق على طلبات ارخيبوس واقترح بعبارات عامة أن يكافئه الشعب بتكريم مناسب ، وأن أحد المتحدثين فى الجمعية قد وضع اقتراحات محددة . كما قدم قرارا آخر يؤيد التحالف بين اركاديا واخيا واليس وفليبوس (١٠٩) ، وقدم أيضا على هيئة اقتراح فى الجمعية أنه تقرر بواسطة الشعب » ويبدأ باقتراح أن يصلى المنادى (فى الجمعية) فوراً من أجل مباركة الآلهة التحالف إلا أن الديباجة الاستهلالية تذكر « أن الحلفاء قد طرحوا على المجلس تقريراً لقبول التحالف » ، « وأن المجلس قد أعد بروبوليفما لنفس هذا الغرض » . وهنا يبدو أن المجلس قد قام بتقديم توصية ناجحة . وقد يكون المتحدث فى الجمعية هو الذى صاغ شروط التحالف الفعلية ، أو ربما أعاد تسجيل طلب المجلس فقط ملحقاً به اقتراح الصلاة الخاشعة والاستهلال التفسيرى .

وعلى أية حال يبدو كقاعدة أنه فى حالة الموافقة على مشروع القرار (البروبوليفما) كان ينقش بنفس الكلمات مع الحاق التعديلات به إن وجدت وعلى ذلك فمن المحتمل أن القرارات التى تبدأ بكلمات « أنه قـد تقرر بواسطة الشعب » كانت فى الأغلب مثل قرار ليكورجوس عن الكيثيين قد اقترحت فى الجمعية على أساس مشروع قرار (بروبوليفما) شكلى بحت . فإذا ما استرشدنا بهذه الأدلة ، أمكننا غالباً تمييز متى جاء الرأى الأصلى من

المجلس ومتى ترك للجمعية الاختيار . ويبدو أن القرار الذى اتخذ فى ٣٨٧ ق . م لصالح كلازوميناى كان قد قدمه فى الجمعية بولياجروس (١١٠) ، وهنا القرار كقرار ديوبايثيس الخاص بميثونى يبقى بعض النقاط للشعب لأجراء التصويت عليها ، « وفيما يخص الحاكم والحامية فللشعب أن يقرر فوراً فيما إذا كان ذلك سينجز فى كلازوميناى أو سيترك لشعب كلازوميناى حتى تقرير رغبتهم فى ما إذا كانوا يرغبون فى قبولها أو لا يوافقون على ذلك » ، وتأتى فى النهاية ملاحظة : « لقد صوت الشعب على ألا يدفعوا ضريبة أخرى (أكثر من الـ ٥٪ المذكورة فى القرار) وألا يقبلوا حاكما ولا حامية » .

ويبدو كذلك أن التحالف مع خيوس وبيزنطة الذى سبق تكوين التحالف الأثينى الثانى مباشرة ، بل والميثاق التأسيسى للحلف نفسه قد اقترح فى الجمعية (١١١) ، بينما جرت الموافقة المطلوبة على الحلف فى المجلس الذى اعتمد الشعب قراره (١١٢) .

والنتيجة العامة التى يمكن استخلاصها من النصوص هو أن المجلس لم يكن هيئة عمل سياسى . ففى الأمور غير المتنازع عليها كان يصدر قرارات ، وأحيانا يترك العقبات الصغيرة ليعالجها الشعب ، ولكن فى كافة الأمور الكبرى وبعض الأمور الصغيرة كان يكتفى فقط بادراج الموضوع فى جدول أعمال الجمعية . وقد بنى هذا الاستنتاج على تقارير المناظرات التى ذكرها ثوكيديدس فكل القرارات الهامة قد نوقشت فى الجمعية وتقررت هناك مثل تحالف كورسيرا ، ورفض الإنذار الاسبرطى فى ٤٣١ ، ومصير ميتيلينا وكذلك عروض أسبرطة ٤٢٥ وأيضا عروضها للمرة الثانية فى ٤٢٠ ، وكذلك حملة صقلية (١١٣) ، ولم يزد دور المجلس عما ذكر إلا نادراً . وإن كان لابد بطبيعة الحال أنه كان يقدم المبعوثين للشعب ، ففى سنة ٤٢٠ فقط نسمع أن المبعوثين الاسبرطيين ذهبوا أولا إلى المجلس ثم بعد ذلك إلى الجمعية وهناك بحيلة من الكبيادس تنصلوا من السلطات المطلقة التى أدعوها لأنفسهم أمام المجلس كمفوضين وعلى ذلك أتاحوا لالكبيادس الفرصة ليسحب منهم الثقة وألا يعترف بهم .

وفى قصة كسنوفون عن محاكمة القواد العشرة يلعب المجلس دورا كبيرا فالقواد المطعون فيهم قد مثلوا امام المجلس وبناء على اقتراح من تيموكراتيس اصدر المجلس أمرا بحبسهم وتقديمهم إلى الجمعية ، وبعد مناقشة طويلة وغير مقنعة شارك فيها القواد ، قررت الجمعية تأجيل الموضوع بعد ما أخذ الليل فى إسدال ستره واستحال عد الأصوات ، واخطرت المجلس بأعداد مشروع قرار (بروبوليفما) عما ينبغى أن تكون عليه محاكمتهم ، واذ ذاك استغل اعداء القواد الفرصة ، وكان أحدهم كاليكسينوس أحد أعضاء المجلس ، الذى شن هجوما على القواد واستطاع أن يستصدر مشروع قرار (بروبوليفما) بان على الشعب أن يصوت مؤيدا أو معارضا الحكم بالإعدام عليهم جميعا دون مناقشة أخرى نظرا إلى أن الأمر قد نوقش بما فية الكفاية ، وعلى كل حال فقد قدمت احتجاجات للجمعية ، وقد قدم يوريبتوليموس اقتراحا مضادا ، وعلى ذلك صوت الشعب مفاضلا بين مشروع القرار (البروبوليفما) واقتراح يوريبتوليموس وبعد المناقشة وافقوا على قرار يوريبتوليموس . لقد كشفت هذه الرواية بالصدفة عن إمكانية إجراء آخر ، فحتى اذا مااتخذ المجلس توصية نهائية فليس ممكنا تعديلها فحسب ، بل يمكن أن يستبدل بها اقتراح مغاير تماما (١١٤) .

اما الخطباء فلا يضيفون جديدا لمعلوماتنا ، إنهم يؤكدون أن القرارات الحيوية كانت تترك كلية للجمعية ، ففى مناقشة سلم فيلوكراتيس Philocrates كان من الواضح أنه لم يكن أمام الجمعيه بروبوليفما ، فطبقا للاجراء الذى اقترحه ديموسثينيس فى اليوم الأول كان من الجائز لاى مواطن أن يتكلم أويقترح شيئا ، وفى اليوم التالى تقدم الاقتراحات للتصويت (١١٥) ؛ ومن رواية ديموسثينيس يبدو واضحا أنه عند احتلال الاتيا (Elatia) لم يكن للمجلس أية اقتراحات وترك الامر للجمعية . وفى نفس الوقت يبين الخطباء انه من الاوفق تقديم الاقتراحات عن طريق صديق فى المجلس ، وهكذا فمن المحتمل أن يكون ديموسثينيس قد أوعز إلى ابوللودوروس بتقديم اقتراح بمشروع قرار (بروبوليفما) بخصوص ضم الزيادة أو الفائض فى ضريبة الحلف إلى أموال الثيوريكون ورصيد الحرب (١١٦) . وقد ذكر ديموسثينس كذلك حالة يستحيل تسجيلها بطبيعة الحال على الحجر ، حيث رفضت الجمعية

بروبوليفما عندما جاءت أنباء كارثة تاميناى (Tamynae) ، أصدر المجلس قرارا بارسال ماتبقى من الفرسان إلى الجبهة . وفى الجمعية ، ولكى يتجنب ميدياس الخدمه العاملة كفارس ، تطوع ليكون تريرارخوس « حتى قبل أن يأخذ الروساء أماكنهم » لكن بعد المناقشة تقرر ألا يجند الفرسان (١١٧) .

فإذا عدنا إلى مسألة المبادءة الفردية ، وضح أنه إذا أجرى المجلس بروبوليفما تلقائية ، وهوما كان يحدث غالبا ، فلأى مواطن أن يقدم فى الجمعية قرارا فى الموضوع ، وأنهم إذا مااتخذوا توصية نهائية فيستطيع كل مواطن أن يقترح تعديلات أو يتقدم باقتراح مغاير أو برفض بات . بقى أن نعرف هل كان يستطيع المواطن إدراج سؤال فى جدول الأعمال ؟ وإذا كان ذلك جائزا ، فكيف ؟ . إن نظام البروبوليفما يعنى على الأقل أنه يستحيل طرح قرار على الجمعية مالم يكن المجلس قد أتخذ قرارا شكليا بعرض الموضوع ، وأيما توفردليل فانه يؤيد الافتراض الطبيعى أن لعضو المجلس وحده الحق فى تقديم الاقتراح فى المجلس . وقد أومأ الخطباء إلى ذلك بتعبيرهم « لقد قدم أبوللودوروس وهو عضو فى المجلس قرارا إلى المجلس ثم قدم بروبوليفما إلى الجمعية » (١١٨) وأيضاً « اقترح تيمارخوس بوصفه عضوا بالمجلس . . . . » (١١٩) ويأتينا أوضح دليل فيما بذله ديموسثينيس من نشاط ابان المفاوضات التى أدت إلى صلح فيلوكراتيس ، لقد كان عضوا بالمجلس أثناء المراحل الأولى واستغل وظيفته فى تقديم عدة قرارات صغيرة — أن يكرم المبعوثين الأثينيين الأول بتتويجهم — وأن يقدم مبعوثو فيليب إلى الشعب وأن تخصص لهم مقاعد فى المسرح ، والعمل على أن يبحر رسل أثينا فى المرة الثانية دون إبطاء (١٢٠) ، لكنه بعد ذلك عندما انتهت سنة خدمتة أشار إلى « البروبوليفما التى صوت عليها المجلس بناء على تقريرى وتوصية مقترحها (١٢١) » .

ومما لا شك فيه أن رجل السياسة قد اهتم بالفعل بأن يكون له بعض الاصدقاء والحلفاء فى المجلس كل عام (١٢٢) ، ولكن كانت هناك إجراءات أخرى لايملكونها . ويروى لنا ديموسثينيس كيف كان ينبغى على تيموكراتيس

من الوجهة القانونية أن يقوم بإجراءات لتنفيذ فقرة فى لائحة له تجيز ضامنا لدائنى الدولة ، فى مثل هذه الحالة بالذات كان الأمر يتطلب إذنا خاصا من الشعب يجيز تقديم الاقتراح فاذا ما تم ذلك عليه أن يتبع الإجراء فيتقدم بطلب مكتوب προσοδον γραφεσθαι إلى المجلس وبعدئذ (إذا ما ادرج الطلب فى جدول الاعمال) عليه أن يقدم اقتراحا فى الجمعية (١٢٣) . كان حق تقديم الطلب غالبا ما يسمح به للاجانب ، وكان ، كما هو واضح ، حقاً طبيعياً بالنسبة للمواطنين (١٢٤) . ويصف ايسخنيس كيف استخدمه ديموسثينيس : « لقد سار فى حجرة الاجتماع منحيا الأعضاء العاديين ، حاملا للجمعية بروبوليفما مستغلا عدم خبرة مقترحها ، وأدرج اقتراحه هو لتصوت عليه الجمعية أيضا ، وصدر قرار الشعب بعدما انفضت الجمعية ، وكنت قد غادرت الاجتماع (وإلا لما كنت لأجيز ذلك إطلاقا) وكانت الغالبية قد انصرفت » (١٢٥) . ونحن لا نعرف إلى أى مدى استخدم حق تقديم الطلبات وبالطبع لم يكن المجلس مضطرا إلى وقف الاقتراح (١٢٦) ، بل ربما قضى تماما على عدد كبير من الاقتراحات التافهة بمجرد تقديمها ، وإن كان من المستبعد أن يكونوا قد رفضوا أن يدرج فى جدول الأعمال اقتراح مقدم من شخص ذى أهمية سياسية .

أما النصوص فتكشف عن الملاذ الأخير لأى مواطن عادى تكون لديه ما تضطرم به نفسه ، فى عدد من الحالات يقترح المواطن فى الجمعية : « أن يمرر المجلس بروبوليفما (مشروع قرار) ويقدمه إلى الشعب . . . . . . » وقد كان هذا جائزا كما حدث فى حالة القواد العشرة عندما أدرجت الجمعية الموضوع فى جدول أعمالها ورغبت فى إعادة تقديمه فى جلسة أخرى (١٢٧) . وقد كان من الممكن – فيما يبدو – استغلال مثل هذا الإجراء فى تقديم موضوع من جديد وكانت معظم الحالات منح شرفية (١٢٨) ، إلا أن إحداها كانت أمرا له أهمية عامة ، وهو قرار هيجيسيبوس Hegesippus

عام ٣٥٧ – ٣٥٦ الذى يقضى بسن عقوبة الإعدام ومصادرة الأموال لكل من يزعج حلفاء أثينا . وقد انبثق هذا القرار من هجوم على Eretria أريتريا ، ولكنه كان طلبا عاما (١٢٩) . ويبدو أن هذه الاقتراحات كان يتسنى تقديمها فى الاجتماع الثانى من كل بريتانيا ، حيث يستطيع أن يتحدث إلى الشعب فى أى موضوع يريده خاصا أو عاما كل من يرغب فى ذلك بعد أن يقدم طلبا بسيطا » (١٣٠) .

ويبدو إذن أن إشراف المجلس على الجمعية كان محدودا للغاية ولا شك أن قصد الأثينيون إلى أن يكون المجلس المكون من رجال ذوى خبرة – نظريا على الأقل – وعلى شىء من الثراء ، أقسموا اليمين على الرقابة ، ومعرضين للمحاكمة إذا حادوا على الطريق ، أرادوا ، أن يكون له بعض الرقابة على مسلك غير مسئول قد يصدر عن الجمعية لقد كان من واجبهم رفض إدراج الاقتراحات غير القانونية للتصويت ، وفى استطاعتهم كذلك المعارضة فى منح أية تسهيلات للاقتراحات التى لا تجدى ، ولا شك أنهم بذلك قد حفظوا على الشعب وقته ، وأيضا بتحويل الأمور غير المختلف عليها بل والمعقدة أحيانا لإقرارها من الجمعية . وقد ارتأوا أخيرا ألا يقترح أى أمر دون مناقشة علنية مناسبة ، أما السياسة فكانت تقرر فى الجمعية .

وما قيل سابقا ينطبق على القرارات ، أما بالنسبة للقوانين فقد وضعت إجراءات أكثر دقة فى القرن الرابع على الأقل ، ويذكر أيسخينيس أنه كان على الشسموثيتاى (Thesmothetae) الستة ، وهم الأعضاء القانونيون بين هيئة الأراخنة (الحكام) ، أن يقوموا بمراجعة سنوية للقوانين ، فإذا ما وجدوا تناقضا أو غموضا فى مجموعة القوانين عليهم أن يشهروا قانونا مناسبا . بعدئذ يعقد الرؤساء جلسة قانونية خاصة للجمعية ويصوت الشعب على القانون الذى ينبغى الغاؤه أو الإبقاء عليه (١٣١) ومن المحتمل أن تعديلات القانون كانت تتم فى هذه المراجعة السنوية وفق الإجراءات التى وصفها ديموسثينيس . فى اليوم الحادى

عشر من البريتانيا الأولى تطرح مجموعة القوانين على الشعب للتصويت عليها قسما قسما وهى القوانين الخاصة بالمجلس ، والقوانين العامة والقوانين الخاصة بالحكام (الأراخنة) التسعة وسائر الموظفين . فإذا وافق الشعب على قسم منها يظل قائما ، أما إذا نقضه فإن رؤساء الدورة الثالثة للجمعية يضعون فى جدول الأعمال عقد اجتماع تشريعى ، وفى نفس الوقت يمكن لأى مواطن أن يشهر عن قوانين جديدة (مع القوانين القديمة التى ستلغى) . وكانت الجمعية التشريعية تتألف من عدد محدود من المواطنين بلغ فى إحدى المرات ١٠٠١ علاوة على أعضاء مجلس الخمسمائة وهم من ولئك الذين أقسموا يمين القضاء وبهذا كانوا فوق سن الثلاثين وبعد الاستماع إلى مقترحى القوانين الجديدة وإلى خمسة من المحامين المختارين للدفاع عن القوانين القديمة يتخذ القرار بالتصويت (١٣٢) .

وقد جاء ذكر من نفس النوع الأول مرة عندما روجعت القوانين بعد إعادة بناء الديمقراطية فى ٤٠٣ (١٣٣) وربما لم يكن له وجود قبل ذلك ، وفى القرن الخامس ، على أية حال ، مر عدد من التشريعات كقرارات ، الأمر الذى كان يتطلبه تشريعا فى القرن الرابع ، مثل إنشاء منصب كاهنة «أثينا النصر» (Nike) حوالى عام ٤٨٨ وتخصيص مرتب لها من الخزانة العامة (١٣٤) ؛ أو مثل إنشاء خزانة للآلهة الأخرى فى ٤٣٣ ق . م ؛ وكذلك سن قوانين تحدد كيفية استغلال الأموال المقدسة (١٣٥) . وقد اقترح هذه القرارات مواطنون عاديون ، فقد صاغ قواعد عبادة الوسيس (Eleusis) حوالى ٤١٨ هيئة من الكتبة (συγγραφεις) ولكنها قدمت إلى المجلس والشعب عن طريق الإجراء العادى وعدلت فى الجمعية (١٣٦) . ولم يكن تعيين هيئة الكتبة دليلا على تغيير القانون ، فقد كتبت مثل هذه الهيئة نظم ميليتوس (١٣٧) . ولا شك أن هذه الهيئة قد عينت لمواجهة الأوضاع الصعبة والفنية أيا كان نوعها . والدلائل الأدبية التى بين أيدينا على اختلافها ، تدل على أن الأثينيين فى القرن الخامس لم يكونوا على إدراك تام لأى تمييز واضح بين القوانين والقرارات ، وهو

ما يصر بشدة عليه خطباء القرن الرابع (١٣٨) . وأخيرا وحين جمعت القوانين نسقت فيما بين ٤١١ — ٤٠٣ . ومن الصعب إدراك أى اختبار آلى اتخذ لتمييزها عن القرارات (١٣٩) . وقد نجد بعض المزايا للنظام المتبع فى القرن الرابع فى أنه قد كفل الاستقرار الدستورى الذى كان له اعتبار كبير عند الأغريق وإن أدى ذلك إلى تجميد الإدارة إلى حد بعيد فما من تغيير مهما كان ضئيلا أمكن إجراؤه على النظام الادارى إلا بتشريع يتخذ فى الفرصة السنوية الوحيدة المخصصة لذلك ،فحتى معاش بيسيثيديس Peisitheides لم يتسن وضعه على أسس دائمة إلا بهذه الطريقة (١٤٠) .

فإذا ما مر قانون وفق الإجراءات السليمة فإنه يظل عرضة للالغاء من جانب المحاكم باتهام مقدمه بأنه طرح قانونا غير مناسب أو يتعارض مع قانون مازال معمولا به (١٤١) ، وكانت القرارات التى تصدر على نحو غير قانونى أو التى يتعارض مضمونها مع أى قانون عرضة للنقض على اعتبار أنها إجرءات غير قانونية ، ويرجع ذلك إلى ما قبل ٤١٥ (١٤٢) — بل ربما إلى ٤٦١ (١٤٣) — رغم غموض طريقة تطبيقها بدقة فى فترة لم يتسن فيها التمييز الواضح بين القوانين والقرارات . يسلمنا هذا الى الجانب الحيوى الذى اضطلعت به المحاكم فى السياسة الاثينية، فلم تكن الإجراءات وأصحابها عرضة وحدهم للطعن على هذا النحو بل كانت هناك صور عديدة للادانة والاستجواب توجه للسياسيين باسم الخيانة وخداع الشعب واختلاس الأموال والرشوة وما إليها . وكانت هذه الاتهامات تستغل بلا ضابط . وكان المحلفون الذين اختلف عددهم حسب اهمية القضية ، وإن بلغ فى الحالات السياسية عادة بضعة آلاف (١٤٤) ، كانوا يختارون بالقرعة من قائمة مختارة بالقرعه أيضا من ستة آلاف مواطن (١٤٥) . وكان كل مواطن ، حتى الفقراء ، صالحا للانتخاب لأداء هذه المهمة (١٤٦) ، وفى القرن الخامس يظهر من مسرحية «الزنابير» لارستوفانيس ان قوام المحاكم الاساسى رجال مسنون من الطبقات الدنيا لهم معاش ضئيل تتوفر لهم نفقاتهم الشخصية (١٤٧) ويبدو أنه على عهد ديموسثينيس ساد هيئات المحلفين الطبقة الوسطى والعليا اللتان ربما كانتا بمثابة صمام أمان على الدستور ، وعلى سبيل المثال موقفهما فى

سبيل ابطال قرار هيبيربدس بتحرير العبيد بعد معركة خيرونيا (١٤٨) .

وقد يبدو من ظاهر الأمر أن السياسة كان يمارسها أى مواطن يرى أن يهب الشعب نصحه ، وتقرر الجمعية عن طريق الشعب ، فهل حقا ساس الأثينيون شئونهم على هذا النحو الحكيم الذى حققوه عن طريق هذا الأسلوب المرتبك ، أم كان هناك صورة ما لحكومة ما بمعناها الحديث ، رسمية كانت أو غير رسمية ، أو هل كانت هناك أحزاب تشبه الأحزاب السياسية الحديثة تتناوب الحكم ، أو على الأقل تعتنق سياسة متغايرة ذات هدف واحد ؟ وقد قرر أحيانا أو أشير إلى أن العشرة القواد كانوا يشكلون فى القرن الخامس نوعا من الحكومات وأنهم كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات الدستورية التى ساعدتهم على اداء هذه المهمة .

والشواهد التى تشير إلى أية امتيازات دستورية ذات بال ضعيفة جدا ، فقد كان القواد فى الأصل ضباطا تنفيذيين فى المجال العسكرى والبحرى ، وكانت مهمتهم إعداد الجيوش والأساطيل حسب تعليمات الجمعية ، وقيادة الجيوش والأساطيل على أن يكون فى الاعتبار تنفيذ الاعتراضات التى يثيرها الشعب بحذافيرها . وقد يمنحون سلطات كاملة كغيرهم من الحكام أو المبعوثين أو المجلس ولكن ظل هذا ، على قدر ما نعلم ، فى حدود معينة . فنيكياس والكيباديس ولاماخوس قد أعطوا سلطات كاملة لمساعدة الايجستايين ضد السلينونتيين Selinuntines والمعاونة فى اعادة استقرار الليونتين ولاتخاذ إجراء مماثل فى صقلية على أن يراعوا فى ذلك صالح أثينا ثم اعطوا بعد ذلك سلطة كاملة ، ليتصرفوا وفق مايرونه الأحسن فيما يتعلق بحجم القوة والحملة كلها (١٤٩) ، وفى بعض الاحيان عندما يستوجب الامر سرية كاملة كما فى محاولة إخضاع ميجارا والهجوم المزدوج على بيوتيا فى ٤٢٤ يبدو ان القواد كانوا يتصرفون بوحى من ارادتهم أو بمحض تفكيرهم دون الرجوع إلى الشعب (١٥٠) .

ويبدو أن كان ممكنا منح القواد عن طريق الشعب اسبقية الدخول الى رؤساء المجلس والجمعية وكان ذلك عاديا فى زمن الحرب ، وربما كان الأمر

كذلك بالنسبة لحق عرض الأمور فى المجلس والجمعية . وفى قرار صدر زمن الحرب كلف القواد مع الرؤساء أن يعقدوا اجتماعا للجمعية (١٥١) وفى آخر يبدو أنهم يبدأون عملا ما (١٥٢) . وترتب على هذه الحالة الثانية طرح قرار بناء على اقتراح القواد ، وهناك مثل آخر لاستعمال مثل هذه الصيغة (١٥٣) وفى قرار آخر وقت الحرب أعطيت بعض الاعمال الأولوية أمام المجلس ما لم يطلب القواد شيئا (١٥٤) .

مثل هذه الامتيازات الضئيلة ما كانت لترفع القواد عن مستوى المواطن العادى الذى قد يقدم طلبا للمجلس . وفى القرن الرابع يبدو أن القواد قد اتبعوا هذه الإجراءات بصفة عادية وقد اقترح عضو من أعضاء المجلس قرارين فى المجلس بالطريق العادى ، يبدأ هكذا : « بالاشارة إلى التقرير المقدم من تيموثيوس القائد وبناء على مايذكره تيموثيوس القائد من أن . . . . »(١٥٥) .

والفكرة القائلة بأن هيئة القواد كانت تتصرف كحكومة فكرة قد وضح زيفها . لم يكن القادة سوى عشرة أفراد غالبا ماعضدوا نظريا السياسات المعترض عليها كما فعل نيكياس والكيبياديس بخصوص حملة صقلية . وأقصى ما يمكن أن يقال ان الشعب كان يتبع عادة نصيحة القائد أو القواد أى ان القواد كانوا عادة سياسيين والعكس بالعكس . ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أن القائد الذى خدم عدة مرات كان يكتسب التجربة اللازمة والمعلومات الفنية التى تمكنه من تقديم نصيحة أكيدة صادقة . وهكذا عندما تقررت حملة صقليه رغم إرادة نيكياس ، طلب إليه تقدير القوات اللازمة (١٥٦) ، إلا أن ذلك كان يرجع أكثر إلى حقيقة أن الشعب فى القرن الخامس كان يختار قواده رجالا يحترم آراءهم ، يجرى ذلك بصفة رئيسية وفق أسس غير ملائمة تعتمد على الحسب والثروة ، ويظهر هذا بوضوح منذ بداية عهد الكيبياديس . يقول ثوكيديدس « رغم أنه كان لايزال صغيرا فى ذلك الوقت بمقاييس أية مدينة أخرى فقد كرم لسمو أسلافه » . وعندما تضايق من الاسبرطيين الذين قاموا لأول مرة بمحاولات غير رسمية للتقرب عن طريق قائدين ، هما نيكياس ولاخيس وكان

المفروض أن يتقدموا عن طريقه هو نفسه ، وذلك برغم أنه كان قد وضع نفسه مشرفا على أسراهم ، فقد أغرى بنجاح الجمعية برفض دعوتهم من أجل الصلح ، وقد أختير قائدا (للمرة الأولى) فى السنة التالية (١٥٧) .

لم يوجد ما يشبه الحكومة المستمرة إلا عندما استطاع فرد «أو جماعة من الرجال» أن يحوز ثقة الشعب لفترة طويلة ، وفى هذه الحالة فانه «أو انهم» ، فى القرن الخامس عادة ، ما كان يعاد انتخابه قائداً بانتظام . وأشهر مثل بالطبع هو مثل بركليس، فما من دليل صحيح على أن بركليس قد تمتع بأى امتياز دستورى على أنداده أو أية سلطات خاصة . وقد استدل على ذلك من أنه فى مناسبتين الحرب السامية (نسبة إلى ساموس) فى ٤٤٠ ، وغزو اتيكا الأول فى ٤٣١ ، تحدث ثوكيديدس عن بركليس كأنه رئيس «هو نفسه العاشر» (١٥٨) ، ولكن بالقياس على عبارة «هو نفسه الخامس» وعبارة «هو نفسه الثالث» التى تعنى مع أربعة زملاء أو أثنين ، فان هذه العبارة ، من المحتمل أن تكون المقصود بها تأكيد أهمية المهمة حتى لقد اضطلع بها العشرة القواد بأكلهم . وحتى إذا كان ثوكيديدس قد عنى بهذا التعبير أن بركليس قد أعطى بعض السلطة أو السبق على زملائه فهو إنما يشير إلى أن مثل هذه السلطة العليا قد أسبغت بصفة خاصة بسبب هذه العمليات بالذات وليست كقاعدة عامة.

وقد يستنتج من حقيقة أن اثنين من القواد كانا من قبيلة بركليس بينما لم تمثل إحدى القبائل وذلك فى سنين متعددة (٤٤١ و ٤٣٩ و ٤٣٣ و ٤٣٢ وربما ٤٣١) فى حين أن الطبيعى أن يكون القواد العشرة كل من قبيلة، ان بركليس قد اختير من كافة المواطنين (كقائد أعلى) ولكن حدث فيما بعد ، وبعد وفاة بركليس ، أن اختير أحياناً قائدان من قبيلة واحـدة (ربما فى ٤٢٦ وبالتأكيد فى ٤١٥ أو فى ٤١٤) ولم يكن أحدهما بالشخص الذى تجد فيه سبباً يستوجب إضفاء سلطة عليا عليه (١٥٩) . وقد يكون ذلك خروجا على القاعدة القبلية لإتاحة الفرصة

لآخرين أكفاء فى قبيلة أنجبت قائداً فذا فيعاد انتخابه دائماً . إننا نعرف القليل النادر عن الانتخابات الأثينية وبذا نجهل كيف كانت تجرى ، فالمرشحون كانوا كما هو الحال الآن يرشحون – ويبدو أن كان ذلك فى الجمعية غالبا ورغم أن الأمر كان يحتاج إلى بروبوليفما لإجراء الانتخابات كما كان الأمر فى شأن آخر – ثم تؤخذ الأصوات بينهم إذا كان هناك أكثر من مرشح (١٦٠) . وربما كان تعبير أرسطو «واحد على كل قبيلة» غير دقيق وان الذى كان يحدث أن ترشح كل قبيلة عددا ينتخب الشعب بأكمله من بينهم . وفى هذه الحالة لم يكن عسيرا أن يتاح للقبيلة التى ليس من بين رجالها من ترشحه ، اختيار آخر لا ينتمى إليها (١٦١) .

وقد نسب إلى بركليس أيضا وضع دستورى غريب من واقعة أنه «لم يعقد أية جلسة أو اجتماع للاثينيين» (١٦٢) خلال غزو أتيكا الأول عام ٤٣١ ، إلا أن هذا يشير إلى حالة إضطرارية ، إذ ربما أرتأى الشعب فى أثناء فترة الغزو الفعلية ، عندما كان المواطنون كلهم مجندين ، وقف جلسات الجمعية تاركين لبصيرة القواد (الذين يفصل بركليس فى قراراتهم فى الحقيقة اما لما له من مكانة شخصية ، أو ربما لسلطانه بكونه : «هو نفسه العاشر») توجيه الدعوة إلى عقد جلسة أو أى اجتماع إذا ما اقتضتهم الضرورة ذلك .

لم يحكم بركليس أثينا لسنين عدة بمقتضى أية امتيازات دستورية ، فهو يدين بسلطانه كما يخبرنا ثوكيديدس إلى نفوذه وثاقب رأيه ونزاهته البينة (١٦٣) . لقد كان عليه أن يقنع الشعب بالتصويت على كل أمر يريده ، فاذا ما فقدوا الثقة فيه فانهم يستطيعون ، كما حدث مرة ، أن يعزلوه وأن يقضوا عليه بالغرامة (١٦٤) ، وفى استطاعتهم أن يسخروا من نصيحته كما فعلوا مرة أخرى عندما حاول أن يفاوض الاسبرطيين فى ٤٣٠ (١٦٥) .

وفى الثلث الأخير من القرن الخامس يبرز نموذج جديد لقائد سياسى خطيب هو كليون . لم يفكر أحد فى انتخابه قائدا إلى أن أثبت جدارته

مصادفة ، وقد غدا ذلك أمرا عاديا فى القرن الرابع عندما اضطلع أغلب القواد بعبء سياسى ضئيل وسيطر على الجمعية الخطباء ، ويرجع السبب فى ذلك بلا شك إلى تزايد التخصص فى السياسة والحرب على حد سواء . فلم يعد يرى السيد ذو الحسب والثروة فى نفسه القدرة على نصح الشعب وقيادة الحرب . وقد كان يقود الجيش والأسطول قواد شبه محترفين مثل ايفكراتس Iphicrates وخابرياس Chabrias — وفى حالة واحدة تولى القيادة خاريديموس ، وهو قائد أجنبى مرتزق منح حق المواطن ، حتى يكون أهلا للملك — وكان هؤلاء المحترفون يعرضون خدماتهم أيضا على دول أخرى ، وبذلك كانوا معظم الوقت فى الخارج وليسوا على صلة مباشرة بالساسة الأثينية ، كما لم يكن إخلاصهم بمنآى عن الشبهات . أما القادة الآخرون فقد كانوا مجرد رموز مصفوفة كما يقول ديموستينيس « أنكم تختارون من بينكم عشرة رؤساء فرق وعشرة من قواد الفصيلة ورئيسين للخيالة وشخصا واحدا هو ذلك الذى ترسلونه إلى الحرب ، أما الباقون فهم ينظمون الاحتفالات مع منظمى الأعياد . انكم تشبهون صانع تماثيل الفخار ، فتصنعون قوادا للفرق وقوادا للفصائل لكن للسوق وليس للحرب » (١٦٦) .

وقد تطلبت السياسة من جهة أخرى مع تطور الفن الخطابى تدريبا خاصا وكثيرا من الخطباء كانوا من عائلات وعلى ثراء مثل ليكورجوس ، ولكن كان بوسع الفقراء كذلك أن يحققوا الشهرة ، مثل ايسخينيس أو ديماديس Demades بل ديموستينيس نفسه الذى اختلس أوصياؤه معظم ميراثه . ولكى يكون المرء سياسيا كان لابد من التفرغ الكامل ، فلا يكفى الانتظام فى حضور الجمعية بل لابد من ان تكون له رقابة على المجلس وأن يزود نفسه دائما بأنباء السياسة الخارجية والمالية والأسطول ، واستيراد القمح والشئون العامة . ويبدو أن فقراء الساسة قد أقاموا حياتهم فى اول الأمر بكتابة الخطب للمتقاضين من الأفراد ، فهكذا بدأ ديموستينيس ، وتفاخر ديماديس بأنه لم يأت ذلك . (١٦٧) . وعندما يبلغون الشهرة يتفرغون للسياسة ، ولايعنى هذا بالضرورة ، كما ادعى ديموستينيس على خصومه ، انهم كانوا يرتشون دوما من سلطات

أجنبية . ولاشك أن كثيرين منهم كانوا يتقاضون إعانة مالية منتظمة من دول أجنبية ليرعوا لها مصالحها فى بلاد اخرى ، والأكثر اعتيادا أنهم قبلوا اتعابا لارشاوى من الجهات المعنية ، مدنا كانت أوأفرادا ، ممن تطلعوا لسير الأمور فى صالحهم .

كان الرأى العام لايمانع فى قبول مثل هذه المدفوعات . ويعلن هيبريديس « كما قلت فى الجمعية ، يا اعضاء هيئة المحلفين ، أنتم تسمحون ، راضين ، للقواد والخطباء أن يجنوا ارباحا كثيرة — ليست القوانين هى التى سمحت لهم بذلك ولكنها طيبتكم وإنسانيتكم . وقد راعيتم شرطا وحدا فقط ، ان تؤخذ النقود من أجل مصالحكم لاضدها » . ولقد كانت الأرباح كبيرة حقا اذا ماصح قول هيبريديس ان « ديموستينيس وديماديس قد أصاب كل منهما مايزيد عن ستين تالنت للمساعدة فى إصدار قرارات ومنح التكريم لأفراد فى المدينة فيما عدا مانالوه من أموال الملك والاسكندر » (١٦٨) .

وفى النصف الآخر من القرن الرابع غدت بعض المناصب المالية الهامة انتخابية (١٦٩) ومارس شاغلوها نفوذا سياسيا هاما فكان يوبولوس Eubulus أحد المشرفين على أموال الثيوريكون (١٧٠) التى كان يضاف اليها فى زمن السلم فيض الدخول العامة . وقد شغل ليكورجوس وظيفة خاصة بادارة الدخل العام (١٧١) وعلى كل حال فالثابت الصحيح ، أنه لم يكن لهذه المناصب امتيازات دستورية تتعدى بعض نواحى الإشراف على صغار الموظفين المختصين بالمسائل المالية . وهكذا التزم (البائعون) بالضرائب والمناجم « بالاشتراك مع امين الاموال العسكرية وأولئك الذين كانوا ينتخبون لادارة اموال الثيوريكون » (١٧٢) . وقد صرح ايسخينيس عن « نظرا للثقة التى اوليتموها ليوبولوس ، فقد شغل أولئك المنتخبون لادارة أموال الثيوريكون منصب مراقب الحسابات Auditor ، ومناصب المستلمين والمشرفين على ترسانات السفن ، وبنوا ترسانة ، وتصرفوا كوكلاء عموميين وجمعوا بالفعل كل إدارة بالمدينة فى أيديهم » (١٧٣) . ولكن ظل هذا كله مجرد أمر نظرى وربما كان منصب الموظفين الماليين المنتخبين شبيها بمنصب القواد فى القرن

المجلس ، وكان الشعب ينتخب لهذه المناصب رجالا أكفاء . ومن المعارضة كانوا يطبكون [illegible] ة تضاف إلى سلطتهم ، ويظهر ذلك جليا في حالة [illegible] يوجوس الذي شغل منصبا لمدة أربع سنوات فقط (كان المنصب كل [illegible] سنوات وممنوع إعادة الانتخابات) ولكنه في الحقيقة أدار بنفسه الشئون المالية لمدة ١٢ سنة (١٧٤) .

وفي التاريخ الأثيني وجدت طبقة من السياسيين شبه المحترفين انحصرت في أول الأمر على الأعيان ثم أصبحت فيما بعد خليطا من الأعيان والفقراء ذوي المواهب الخطابية . هؤلاء كانوا الفئة التي تشغل الوظائف الانتخابية وكانوا يختارون كسفراء لدى الدول الأجنبية ويقدمون الاقتراحات في المجلس وفي الجمعية ويقيمون الدعاوى (ويترافعون) في المحاكمات السياسية وفي القرن الرابع اعترف بالخطباء صراحة كطبقة تختلف عن جمهور المواطنين العاديين الذين شغلوا الوظائف التي يتم التعيين لها بالقرعة ، واقتصروا على التصويت في المجلس والجمعية والمحاكم . ويبدو أن عامة الشعب كانوا ينظرون بشيء من الارتياب للسياسيين ، وقد استغل ديموسثينيز هذا الشعور في عدة فقرات « في الأيام الخالية عندما تجرأ الشعب على أن يقوم بالعمل وبالحرب بنفسه . كان سيدا على رجال السياسة ، ويسيطر على الجوائز ، وكان من حق كل فرد أن ينال الشرف والمركز والجوائز من الشعب ، ولكن في هذه الأيام حدث العكس . فالسياسيون يسيطرون على الجوائز ، كل شيء يتم بواسطتهم ، وأنتم الشعب ..... قد صرتم تبعا ، مجرد الطاعة ، ترضون إذا وهبوكم شيئا من مال الثيوريكون أو احتفلوا بالبويدروميا Boedromia (عيد أثيني لأحداث ميثولوجية منها انتصار البطل Theseus على الأمازون) (١٧٥) . ويقول مرة أخرى : « إذا ما تساهلتم ، فسيكون المجلس في أيدي الخطباء وإذا ما أدنتم ، ففي أيدي الأعضاء العاديين ، لأن الغالبية إذا رأت أن هذا المجلس قد حرم من تاجه نظرا لأخطاء الخطباء فلن يتركوا العمل لهم ، ولكنهم سيبدون هم أنفسهم أحسن النصح » . (١٧٦) وثمة حديث آخر في مجموعة أحاديث ديموسثينيس مليء بالسخرية من السياسيين : « ولكني لا أتصور احتقاراتهم واتهاماتهم ومنازعاتهم التي يدعونها تخدعكم ، لأنكم قد رأيتموهم

كثيرا ما يمثلون أنهم أعداء في المحاكم وعلى المنابر ولكن فيما بينهم فإنهم يتعاونون ويتقاسمون الأرباح » (١٧٧) .

لم تكن أحزاب تشبه في شيء الأحزاب الحديثة ، لا بين السياسيين أو جمهور العامة ، ففي إحدى كفتي الميزان قامت جماعات أو تكتلات بين السياسيين . ويشكو ديموسثينيس (الإشارة هنا إلى التنظيم المالي لضرائب الحرب)(١٧٨) : « وأنتم توجهون السياسة عن طريق السيموريات ، فالخطيب هو الموجه ويتبعه أحد القواد والثلاثمائة الهتاف » (١٧٩) ، ولكن كان مثل هذا التكتل محتملا حين يكون قوامه الشخصيات دون المبادىء ويبدو أنه كان موقوتا (١٨٠) .

وفي الكفة الأخرى من الميزان كان هناك تمييز كبير في مظهر طبقة الملاك وطبقة الفقراء ، ويعتقد أرسطو أنه استطاع أن يلحظ هذا الفارق طوال التاريخ السياسي الأثيني (١٨١) . ويبدو أنه لم يكن على خطأ مطلق . ففي الشئون الداخلية كان من الصعب أن ندركه ، إذ لم يقم حزب أوليجارخي علني بل اقتصر الأوليجارخيون في الأوقات العادية على الدسائس والمؤامرات والمنشورات ، ولم يكشفوا النقاب عن أنفسهم إلا عندما استطاعوا القيام بثورة مضادة كما حدث في ٤١١ ، أو شد من عضدهم فاتح أجنبي كما حدث في ٤٠٤ ، ٣٢٢ . لقد كان على كل السياسيين إطلاقا أن يؤيدوا الديمقراطية ولو مظهريا ، أما الأوليجارخية فلم تستعمل ، حتى كتعبير ، للاستغلال السياسي ، ولا نجد في ديموسثينيس حتى في أعنف أحاديثه أكثر من إيماءات إلى أن ميدياس وأصدقاءه كانوا أوليجارخيين في السر (١٨٢) .

ويمكن تمييز الفرق بوضوح كبير في السياسة الخارجية التي تضمنت شئونا مالية بطبيعة الحال . ففي عدة مناسبات نعلم أن طبقة الملاك كانت في جانب السلام ، أو هي كانت تشجع التهدئة ، بينما كان الفقراء أكثر ميلا إلى الحرب ، ويذكر مؤرخ أوكسيرينخوس أن ذلك هو ما حدث في ٣٩٦ (١٨٣) ، ويرويه ديودوروس على أنه ما حدث عند موت الأسكندر (١٨٤) .

ويصرح أرستوفانيس أنه « يجب علينا أن نترك الأسطول ينطلق فى الماء : فيوافق الفقير و لا يوافق الغنى أو الفلاح » - (١٨٥) ولكن ذلك لا يعنى إلا مجرد ميل الشعب إلى التصويت كل حسب مصالحه المالية أو الاقتصادية . فقد كره الأغنياء دفع ضريبة الحرب والقيام بالخدمة كنزيارخيين وخشى الفلاحون أن تهجر أراضيهم وأن يستدعوا بأنفسهم للخدمة العسكرية ، بينما لم يكن لدى الفقراء ما يفقدونه بل كان يحدوهم أمل الحصول على اقطاعيات فى الخارج فى حالة النصر إلى جانب حرصهم الشديد على الإبقاء على النظام الديموقراطى الذى كانوا يشعرون بحق بما يتهدده من سيادة أسبرطة ومقدونيا .

والنهاية التى لا نزاع فيها أن السياسة الأثينية كانت تقرر فعلا عن طريق اجتماع جموع المواطنين بناء على اقتراح من يستطيع اجتذاب اصغاء الشعب ، وأن نجاح أثينا لينهض دليلا على الفهم الأساسى للمواطن الأثينى . فالجمعية ، ككل الاجتماعات ، كانت أحيانا ما تجتاحها مشاعر الجماهير : الغضب كما فى مناقشة ميتلينى الأولى ، أو السخط كما فى انتخاب القواد العشرة ، أو التفاؤل كما فى مناقشات حملة صقلية . وفى الحالة الأولى استطاعت لحسن الحظ أن تستعيد اتزانها فى الوقت المناسب فغيرت قرارها بتراجعها الحكيم عن موقفها ، وفى الحالة الثانية ندمت كثيرا ، بعد فوات الأوان ، على ضحاياها ، ولكن بصفة عامة يبدو أن كانت الجمعية تحتفظ بهدوئها ، ونادرا ما كانت تخرج على القواعد المعمول بها وإلا لما اثارت قضية القواد العشرة كل رد الفعل السىء هذا ، لو لم تكن مثل هذه الوقائع نادرة تماما .

وزيادة على ذلك فالشعب كان يحتاج إلى مستويات عالية من ناصحيه ، وكان مقترح القرار من الوجهة القانونية مسئولا أمام الشعب ، فمن الممكن محاكمته - وكثيرا ما حدث ذلك - إذا ما كان اقتراحه غير قانونى أو حتى لو كانت سياسته غير مناسبة . وطبقا لقانون قديم ذكره دينارخوس Deinarchos على أى « متحدث » بالمعنى الفنى المفروض لمقترح أى اقتراح أن يكون ، كالقواد ، مالكا للأرض فى أتيكا وأن

يكون له أولاد شرعيون (١٨٦) . حتى لو كان هذا القانون قصاصة ورق فهو يصور النظرة الجدية التى تحمل بها الأثينيون المسئولية فيما يتعلق بالقيادة السياسية .

وفى الواقع لم يكن الشعب يطيق الترهات : وقد لاحظ سقراط أنه عند مناقشة المشاكل الفنية كان الشعب لا يصغى إلا للخبراء وكان يستنكر ويرد أى متحدث ماهر يضيع وقت الجمعية بخطابة فارغة (١٨٧) . وثمة رواية أخرى عن سقراط تصور ماتطلبه الجمعية من ناصحيها (١٨٨) . كان Glaukon جلاوكون الصغير طموحا يتطلع إلى أن يكون سياسيا بارزا ، فواظب على الخطابة ، لكنه لم يلق إلا الزراية ، وجعل من نفسه سخرية ، ولكى يخلصه سقراط من جهالته ألقى عليه سؤالا بسيطا « أخبرنى عن مصادر دخل المدينة فى الوقت الحاضر ومقدارها » فاعترف جلاوكون بجهله ، « حسنا إذا كنت لم تلق بالا لهذا الموضوع فأخبرنا عن مصروفات المدينة ، فلا مرية فى أنك تنوى استبعاد النفقات الزائدة » ، فلم يحر جلاوكون جوابا ، وواصل سقراط سؤاله « إذن أنبئنا أولا بقوة المدينة العسكرية والبحرية ثم بقوة أعدائها » ، ويعترف جلاوكون بجهله أيضا « إننى أعرف أن أمن المدينة قد عناك وانك تعرف الحاميات التى وضعت فى المكان الصحيح والتى لم توضع كذلك وكم عدد الرجال الذى يتناسب والذى لايتناسب » ولم يكن جلاوكون قد زار الحدود أبدا « إننى أعرف أنك لم تذهب قط إلى مناجم الفضة لتعرف لماذا قل الإنتاج عن المعتاد ، ولكنى على يقين من أنك لم تغفل كم من الوقت يكفى ما ننتجه من القمح لإطعام المدينة وما قدر الزيادة التى نحتاجها سنويا » . لقد كانت النصيحة الواعية ، لا مجرد الخطابة ، هى التى يريدها الشعب من الساسة الناشئين وقد عناهم أن يدركوها .

ملاحظات الفصل الخامس

كيف كانت تعمل الديموقراطية الاثينية

١ ـ ثوكيديدس ٦ ـ ٨٩ ـ ٦ ٠

٢ ـ كسنوفون .Mem ٣ ـ ٣ ـ ٨ وما بعده ، ٥ ـ ١٦ الى ٢١ ، Hipparchicus ١ ـ ٧ و الفقرات الأخرى ٠

٣ ـ كسنوفون Hipparchicus ١ ـ ١٩ ٠

٤ ـ ارسطو .Ath. Pol ٦١ ـ ٤ ـ ٥ ٠

٥ ـ نفس المؤلف ٤٩ انظر كسنوفون الذى سبق ذكره ١ ـ ٨ ٠

٦ ـ (كسنوفون) .Ath. Pol ٢ ـ ١ وما بعده ٠

٧ ـ كسنوفون .Mem ٣ ـ ٥ وخصوصا ٢١ وما بعده ٠

٨ ـ ان التكسيارخوس (قائد الفصيلة) يعين ال λοχαγοι (قائد السرية) ارسطو .Ath. Pol ٦١ ـ ٣ ٠

٩ ـ ارسطو .Ath. Pol ٤٦ ـ ١ ٠

١٠ ـ .Tod ١ ـ ٩٦ سطر ٣٠ (νεωροι البحارة) ، ٢ ـ ٢٠٠ سطر ١٧٩ (των νεωριων επιμεληται رؤساء المراكب) انظر ديموستنيز ، ٢٢ ـ ٦٣ ، ٤٧ ـ ٢١ ، ٢٦ ثم ايسخنيس ٣ ـ ٢٥ ٠ وقد نشرت حساباتهم فى .IG ٢ ـ ٣ (٢) ١٦٠٤ ـ ٣٢ ؛ ثم رقما ١٦٠٧ و ١٦٢٣ مبينا أنهم كانوا عشرة ، واحد عن كل قبيلة ٠

١١ ـ .Tod ٢ ـ ٢٠٠ سطور ٢٥٠ ـ ٥ انظر ديموستنيز ١٨ ـ ١٠٧ ، ٤٧ ـ ٢٦ ، ٥٠ ـ ١٠ ٠

١٢ ـ Gilbert ; Gr. Const. Ant. ص ٣٧٠ ـ ٦ ثم Busolt Swoboda, Gr. Staatskunde الثانى ص ١١٩٩ وما بعده ، ثم P.W.K. ٣٧ ـ ١٠٦ وما بعده ٠

١٣ ـ ديموستنيز ٢١ ـ ٨٠ ، ١٥٥ ـ ٥١ ـ ٧ وما بعده ٠

١٤ ـ ديمستنيز ٥١ ـ ١ ، Tod ٢ ـ ٢٠٠ سطور ١٨٩ وما بعده ٠

١٥ ـ ثوكيديدس ٦ ـ ٣١ ـ ٣ ، ديموستنيز ٥٠ ـ ٧ ٠

١٦ ـ ثوكيديدس ١ ـ ١٤٣ ـ ١ ، (كسنوفون) .Ath. Pol ١ ـ ٢

١٧ ـ كسنوفون .Mem ٣ ـ ٣ ـ ١٢ ٠

١٨ – ان الثلاثة اراخنة الرئيسيين كانوا ينظمون الاحتفالات الكبرى (ارسطو Ath. Pol. ٥٦ _ ٣ الى ٥ ، ٥٧ _ ١ ، ٥٨ _ ١) تساعدهم هيئة من رياضيين (ينتخبون بالقرعة) وفيما يخص عيد باناثينايا Panathenaea (المؤلف المذكور سابقا ٦٠ – ١) وهيئة من رؤساء επιμεληται آخرين (كانوا أولا بالاختيار وفيما بعد اصبحوا يختارون بالقرعة) ولعيد الديونيسيا (المؤلف المذكور سابقا ٥٦ _ ٤ انظر ديموستنيز ٢١ _ ١٥ ، ٤ _ ٣٥) ثم هيئة من رؤساء تنتخب للاسرار المقدسة (ارسطو Ath. Pol. ٥٧ _ ١ ، وديموستنيز ٢١ _ ١٧١) وهناك هيئتان ιεροποιοι رؤساء يشرفون على الأضاحى) ينتخبون بالاقتراع (ارسطو Ath. Pol. ٥٤ _ ٦ ، ٢) .

١٩ – Gilbert, Gr. Const Ant. ص ٣٥٩ – ٦٣ ثم Busolt Swoboda ; Gr. Staatskunde الثانى ١٠٨٦ وما بعده .

٢٠ – كسنوفون Mem. ٣ _ ٤ _ ٤ .

٢١ – ديموستنيز ٢١ _ ١٥ ، ١٧ ، ٥٨ _ ٦٠ انظر (كسنوفون Ath. Pol. ١ _ ٣ .

٢٢ – انظر ص ١٢٩ .

٢٣ – انظر ماسبق ص ٢٣ وما بعده .

٢٤ – ارسطو Ath. Pol. ٤٧ _ ١ .

٢٥ – Tod. ١ – ٥١ بخصوص الغاء المناصب انظر Busolt Swoboda ; Gr. Staatskunde الثانى ص ١١٣٩ .

٢٦ – بخصوص أمثلة من حساباتهم انظر Tod. ١ _ ٥٠ ، ٥٥ ، ٦٤ ، ٦٩ الى ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩٢ .

٢٧ – Tod ١ _ ٣٠ ، ٥١أ ثم أرسطو Ath. Pol. ٥٤ .

٢٨ – المؤلف الذى سبق ذكره ٤٨ _ ٣

٢٩ – يبدو ان هذا هو الفرق الموضح فى ديموستنيز ٢٤ _ ٩٦ وما بعده بين ταt εκ των τελῶν χρηματα وبين α προσκαταβληματα انظر ارستوفانيز Wasps ٦٥٨ الى ٩ .

٣٠ – ديموستنيز ٤٣ _ ٧١ ، ٥٨ _ ٤٨ ، Andoc. ١ _ ٧٧_٧٩ وايسخينيس ١ _ ٣٥ ، Lex. Seguer. ١٩٠ _ ٢٦ . وبالمناسبة لا يوجد أى تأييد للكلام أو المقرار اعتمادا على ارستوفانيز Knights ٣٥٨ الى ٦١ وليسياس ٢٧ _ ١

بان الغرامات تذهب مباشرة لدفع أجور المحلفين . وواضح من ديموستنيز ٢٤ _ ٩٧ الى ٩ أن أجر المحلفين كاجر اعضاء المجلس والجمعية أتى من نفس المصدر الذى تأتى منه مصاريف الفرسان والأضاحى .

٣١ – ارسطو Ath. Pol. ٤٧ _ ٢ الى ٣ .

٣٢ – المرجع السابق ٤٧ _ ٥ ، ٤٨ _ ١ الى ٢ ، انظر ٢ _ ١١٦ (فى القرار) μερίσαι δέ το αργυριον το ειοημενον τους αποδέκτας εκ των καταβαλλομένων χρημάτων επειδάν τα εκ των νόμων μερισωσι (= وتقسم النقود (الفضة) المنصوص عليها (فى القرار) على الذين يستلمونها من الاموال المقررة (المرصودة) يقسمونها حسب القانون) .

٣٣ – المسمى τα κατα τα ψηφισματα ἀναλισκόμενα μεριζομενα τωι δημωι صرف أو تقسيم الاموال المنصرفة بواسطة الشعب (على سبيل المثال Tod ٢ _ ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ١٦٧ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٩٨) أو العشرة تالنت τά δέκα τάλαντα (نفس المرجع) ١٢٣ ، ١٣٩) .

٣٤ – IG. ٢ _ ٣ (٢) ، ١٢٠ سطور ٢١ _ ٢ .

٣٥ – Syll ٣١٣ .

٣٦ – أرسطو Ath. Pol. ٥ _ ١ ، ٥٦ _ ٤ .

٣٧ – انظر ملاحظات ٣٣ ، ٣٤ .

٣٨ – ديموستنيز ٢٢ _ ١٧ : أنظر امناء الخزائن المنتخبين للسفينتين المقدستين ذات الثلاث طبقات الذين لديهم مخصصات سنوية تبلغ ١٢ تالنت للواحدة (ارسطو Ath. Pol. ٦١_٧ ، وديموستنيز ٢١ _ ١٧١ ، ١٧٤) .

٣٩ – أرسطو Ath. Pol. ٤ _ ٣ الى ٤ ، ديموستنيز ٢٤ _ ٩٨_٩ .

٤٠ – ليسياس ٤٠ _ ١٩ الى ٢٢ .

٤١ – ديموستنيز ٢٤ _ ٩٩ .

٤٢ – ديموستنيز ٣٩ _ ١٧ انظر ٤٥ _ ٤ .

٤٣ – ليسياس ٣٠ _ ٣٢ .

٤٤ – Tod ١ _ ٩١ (= SEG ١٠ _ ١٣٨) : انظر ٢ –

١٦٧ حيث نبه على خازن الشعب بصرف النقود للتيجان من مال الجمعية ولكن بالنسبة للوقت الحالى (ربما لنفاذ العشرة تالنت) ، كان على المستلمين أن يدفعوها من الاموال الحربية

٤٥ ـ Syll. (٣) ٢٢٦ .

٤٦ ـ Syll. (٣) ٢٩٨ .

٤٧ ـ انظر ماسبق ص ٤٨ .

٤٨ ـ (كسنوفون) Ath. Pol. ١ ـ ٣ وديموستنيز ٢٤ـ١١٢ انظر ٥٧ ـ ٢٥ ارسطو Ath. Pol. ٧ ـ ٤ ، ٤٧ ـ ١ .

٤٩ ـ ديموستنيز ٥٩ ـ ٧٢ (ثيوجنيس Theogenis رجل من عائلة طيبة ولكنه فقير يدخل فقط من أجل وظيفة بازيليوس عندما يعده صديق بمساعدته بمصاريف دخول المنصب وأن يعمل كمساعد له .

٥٠ ـ ارسطو Ath. Pol. ٤٧ ـ ٥ ، ٤٨ نفس الرجل كان عليه مهام الارشيف (ديموستنيز ١٩ ـ ١٢٩) .

٥١ ـ ارسطو Ath. Pol. ٥٥ ـ ١ الى ٢

٥٢ ـ نفس المرجع ـ ٣ الى ٥ .

٥٣ ـ ليسياس ٣٠ ـ ٢ ، ٢٧ ـ ٨ .

٥٤ ـ ديموستنيز ١٨ ـ ٢٦١ ، ١٩ ـ ١٩ ـ ٧٠ ، ٢٠٠ ، ٢٤٩ وأيضا مجرد اشارات مغرضة فى ١٨ ـ ١٢٧ ، ٢٦٥ ، ١٩ ٩٥ ، ٣١٤ .

٥٥ ـ ليسياس ٣٠ ـ ٢٩ .

٥٦ ـ ارسطو Ath. Pol. ٤٧ ـ ١ .

٥٧ ـ ارسطو Ath. Pol. ٤٥ ـ ٤ ، انظر ديموستنيز ١٩ ـ١٨٥ ٢٢ ـ ٥ .

٥٨ ـ ارسطو Ath. Pol. ٤٣ ـ ٢ .

٥٩ ـ المؤلف المذكور سابقا ٦٢ ـ ١ وبخصوص تحليل تمثيل الديم انظر A.W. Gomme, the Population of Athens ملاحظة أ (ص ـ ٦٦) ثم و J.A.O. Larsen : Representative government in Greek and Roman History ص ٥ ـ ٩ .

٦٠ ـ كسنوفون Mem. ١ ـ ٢ ـ ٣٥ .

٦١ ـ ارسطو Ath. Pol. ٢٢ ـ ٢ ، أنظر كسنوفون Mem.

١ ـ ١ ـ ١٨ ، وليسياس ٣١ ـ ١ ، ٢ ثم ديموستنيز ٢٤ ـ ١٤٧ ـ ٨ ، ٥٩ ـ ٤ .

٦٢ ـ أرسطو Ath. Pol. ٤٥ ـ ٣ انظر ديموستنيز ٢١ ـ ١١١ ، وليسياس ١٦ ، ٢١ القيت فى امتحان تجريبى Dokimasia لأحد أعضاء المجلس .

٦٣ ـ ايسخينيس ٣ ـ ٢٠ ، ديموستنيز ٢٢ ـ ٣٨ والى ٩ .

٦٤ ـ المذكور فيما سبق ١٥ ـ ١٨ .

٦٥ ـ ارسطو Ath. Pol. ٦٢ ـ ٣ .

٦٦ ـ انظر ماسبق فى ١٥٠ ملاحظة ٢٨ .

٦٧ ـ انظر ماسبق فى ١٤٥ ملاحظة ٣٩ .

٦٨ ـ ايسخينيس ٣ ـ ٦٢ انظر ٧٣ .

٦٩ ـ ارسطو Ath. Pol. ٦٢ ـ ١ وعادة السماح لأى طامع سياسى ان نتجت أقل اختلافات فى عدد أعضاء المجلس من كل ديم كما تبين النصوص ، انظر Larsen الذى ذكر فيما سبق ٧ ـ ٨ .

٧٠ ـ ارسطو Ath. Pol. ٤٣ ـ ٢ الى ٣ .

٧١ ـ المرجع السابق الذكر ٤٤ ـ ١ الى ٣ بخصوص الطريقة الاولى انظر بالاضافة الى النصوص الفقرات المذكورة فى ملاحظات ٧٣ ـ ٤ والبيان الهزلى لاجتماع مجلس فى ارستوفانيز Knights ٦٢٤ ـ ٧٢ (خصوصا ٦٦٥ ، ٦٧٤) ولاجتماع فى Acharnians ١٩ وما بعده (خصوصا ٢٣ و ٤٠) .

٧٢ ـ ايسخينيس ٣ ـ ٣ .

٧٣ ـ ثوكيديدس ٦ ـ ١٤ .

٧٤ ـ كسنوفون Hell. ١ ـ ٧ ـ ١٤ الى ١٥ ، افلاطون Apol. ٣٢ ب وفى كسنوفون Mem. ١ ـ ١ ـ ١٨ ، ٤ ـ ٤ ـ ٢ وافلاطون Gorg. ٧٣) قدم سقراط كانه ἐπιστάτης (رئيس أو ابستات) فعلا ولكن الجانب الأقل مسحة درامية فى القصة هو المفضل .

٧٥ ـ ايسخينيس ٢ ـ ٨٤ .

٧٦ ـ ديموستنيز ٢٢ ـ ٣٦ الى ٧ وانظر ٢٤ ـ ١٤٢ وكسنوفون Hipparchus ١ ـ ٨ وايسخنيس ٣ ـ ٩ بخصوص الخطباء ῥήτορες فى المجلس .

٧٧ ـ ارسطو Ath. Pol. ٤٣ ـ ٤ الى ٦ أنظر ٣٠ ـ ٥ بخصوص

استعمال القرعة فى اختيار جدول الاعمال وقد طبقت نفس القواعد على جدول الاعمال فى المجلس (ديموسثنيز ١٩ ـ ١٨٥ .

٧٨ ـ ايسخينيس ٢ ـ ٧٢ .

٧٩ ـ توكيديدس ٦ ـ ٨ ، ايسخينيس ٢ ـ ٦٥ ـ ٦٧ .

٨٠ ـ توكيديدس ٨ ـ ٧٢ ـ ١ .

٨١ ـ بلوتارخوس ارسطو ، فيلوخوروس Philochorus F.G.H. جزء ٣ ، ٣٢٨ قطعة ٣٠ .

٨٢ ـ ديموسثنيز ٥٩ ـ ٨٩ .

٨٣ ـ ديموسثنيز ٢٤ ـ ٤٥ الى ٦ .

٨٤ ـ ارستوفانيز Acharnians ٢١ ـ ٢ ، Eccles. ٣٧٨ الى ٩ والباحثون Scholiasts والفقهاء Lexicographers ويلاحظ ان هذا الشعار قد استعمل فى Acharnian للتعبير عن κυρίαι ἐκκλησίαι (أول البريتانيا) عندما تبلدت الامور وأصبحت روتينية وفيما بعد زيد الاجر ، للاجتماع الرئيسى κυρίαι ἐκκλησίαι (ارسطو Ath. Pol. ٦٢ ـ ٢) .

٨٥ ـ كسنوفون Mem. ٣ ـ ٧ ـ ٦ .

٨٦ ـ انظر ماسبق ص ٣٥ ـ ٦ .

٨٧ ـ ديموسثنيز ١٤ وخصوصا ٢٤ وما بعده .

٨٨ ـ ديموسثنيز ١٩ ـ ٢٩١ .

٨٩ ـ ديموسثنيز ١٨ ـ ١٦٩ الى ٧٠ .

٩٠ ـ السطور ٢٩٥ ـ ٣١٠ ، ٣٣١ ـ ٥١ ، ٣٧٢ ـ ٩ بخصوص ايماءات أخرى الى الصلاة واللعنة انظر ديموسثنيز ١٨ ـ ٢٨٢ ، ١٩ ـ ٧ الى ٧١ ، ٢٣ ـ ٩٧ Deinarchus ١ ـ ٤٧ الى ٤٨ ، ٢ ـ ١٧ وبخصوص دعوة المنادى للكلام انظر ايسخينيس ١ ـ ٢٣ .

٩١ ـ Tod. ١ ـ ٦١ ، ٦٦ ، ٨٤ب ، ٨٦ ، ٩٦ ، ٢ ـ ٩٧ .

٩٢ ـ كما فى ١ ـ ٩٦ و ٢ ـ٩٧ .

٩٣ ـ نفس المرجع ١ ـ ٨٤ ب ، انظر B.S.A. ٤٦ (١٩٥١) ص ٢٠٠ بخصوص نص مصحح وشرحه .

٩٤ ـ نفس المرجع ١ ـ ٨٦ .

٩٥ ـ نفس المرجع ١ ـ ٤٤ ، ٧٤ .

٩٦ ـ نفس المرجع ١ ـ ٤٢ وان كلمات αυτικα μάλα ترد أيضا فى S.E.G. ١٠ ـ ١٤ ، Tod ١ ـ ٦١ ، ٧٧ ثم ٢ـ١١٤ ١٢٣ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ثم Syll. (٢) ١٩٨ ، ٢٠٤ فى كل هذه نجد أن العمل المباشر بواسطة الجمعية او فيها يقترح ، فرضا فى الجمعية . وعندما ترد الكلمات فى قرار للمجلس فهى تشير الى ان العمل يجب أن يعمل فورا فى المجلس أو بواسطة المجلس كما فى Tod ١٠٣ و Syll. (٣) ٢٢٧ سطور ١٨ ، ٣٠ وايضا Tod ٢ ـ ٩٢٧ و ١٣٧ الذى يبدو وكانه بروبوليفما اتخذت بالاجماع فى الجمعية .

٩٧ ـ نفس المرجع ١ ـ ٦١ .

٩٨ ـ نفس المرجع ١ ـ ٨٤ ب .

٩٩ ـ كما فى Tod ٢ ـ ١١٤ ، ١٧٤ الى ٥ ، ١٧٨ ... الخ .

١٠٠ ـ فى Tod ٢ ـ ١٢٣ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٨ ، ٢ ـ ٣ (٢) ٧٠ ، ١٣٤ رغم أن النص هو ، قد تبين للجمعية وللشعب ἔδοξε τηι βουληι καί τωι δημωι ، فان القرار نفسه يحتوى على الكلمات δεδόχθαι أو ἐψηφίσθαι تقرر بواسطة الشعب (τωι δημωι) (وهو ما يدل على أنه بالشكل الذى نقش به) قد اقترح فى الجمعية واكثر من ذلك فان فقرة ١٢٣ تحتوى على الجملة πρεσβεις τὸν δημον τελεσθαι τρεις αυτικα μάλα (= انتخب الشعب ثلاثة مبعوثين بسرعة) وفى ١٤٢ ما يشابه ذلك αναγράψαι δέ αυτων τα ονόματα αυτικα μάλα ενάντιον του δημου (سجلت أسماؤهم بسرعة أمام الشعب) و ١٤٤ و ١٤٦ تستهل بهذه الكلمات ευξάσθαι μεν τον Κήρυκα αυτικα μάλα . (ليبدأ المنادى الصلاة حالا) .

١٠١ ـ Tod ٢ـ١٠٣ (تحالف مع ارتريا) لابد وأن يكون الشعب قد أيده وما كان لينقش مالم يفز بالتأييد ورغم ذلك فقد استهل بـ ἔδοξε τηι βουληι ويبدو غيرمحتمل أيضا ان التكريم الذى اقترح عليه فى المجلس للاله ديونيسوس فى سيراكوز (نفس المرجع ١١ ـ ١٠٨) لم يصدق

عليه الشعب فى .IG ٢ ـ ٣ ب ٣٢ قرار بدايته εδοξε τηι βρυληι يعقبه تعديل τα μεν αλλα κάθαπερ τηι βουληι
وعلى ذلك لابد ان يكون قدصدق الشعب عليه .

١٠٢ـ Tod ٢ ـ ١٣٤ ، ١٦٧ ، ١٨١ .

١٠٣ـ ايسخينس ٢ ـ ٦٤ ، ٦٨ .

١٠٤ـ Tod ١ ـ ٩٠ .

١٠٥ـ نفس المرجع ٢ ـ ١٩٧ .

١٠٦ـ مثلا فى Tod ٢ ـ ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٤٣ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧٠ .

١٠٧ـ نفس المرجع ٢ ـ ١٨٩ .

١٠٨ـ I.G. ٢ ـ ٣ (٢) ـ ٣٣٦ .

١٠٩ـ Tod ٢ ـ ١٤٤ .

١١٠ـ نفس المرجع ٢ ـ ١١٤ .

١١١ـ نفس المرجع ٢ ـ ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٣ .

١١٢ـ نفس المرجع ٢ ـ ١٢٤ ـ ١٢٦ .

١١٣ـ ثوكيديدس ١ ـ ٣١ ـ ٤٤ ، ١٣٩ ، الى ٤٥ ، ٣ ـ ٣٦ الى ٤٩ ، ٤ ـ ١٧ الى ٢٢ ـ ٥ ـ ٤٤ الى ٦ ، ٦ ـ ٨ الى ٢٦ . أنظر المناقشة الخاصة ببيلوس والتى تنازل فيها نيكياس عن القيادة لكليون Cleon فى ٤ ـ ٢٧ الى ٨ .

١١٤ـ كسنوفون Hell ١ ـ ٧ .

١١٥ـ ايسخينس ٢ ـ ٦٥ الى ٦٨ .

١١٦ـ ديموستنيز ٥٩ ـ ٤ انظر ٢٣ ـ ٩ ، ١٤ بخصوص التوافق التكنيكى للحصول على بروبوليفما معدة لتصويت سريع .

١١٧ـ ديموستنيز ٢١ ـ ١٦٢ .

١١٨ـ ديموستنيز ٥٩ ـ ٤ .

١١٩ـ ديموستنيز ١٩ ـ ٢٨٦ .

١٢٠ـ ديموستنيز ١٩ ـ ٢٣٤ (أنظر ايسخنيس ٢ ـ ١٤٥ الى ٦) ١٨ ـ ٢٨ (أنظر ايسخينس ٢ ـ ٥٥) ، ١٨ ـ ٢٥ ، ١٩ـ ١٥٤ انظر أيضا ايسخينيس ٢ ـ ١٩ .

١٢١ـ ديموستنيز ١٩ ـ ٣١ .

١٢٢ـ انظر نصيحة كسنوفون لأخذ قواد الفرسان (ιππαρχος = هيارخوس) εν τηι βουληι εχειν ρητορας επιτηδειους (= يوجد فى الجمعية خطباء لهم نفع) Hipparchicus (١ـ٨)

١٢٣ـ ديموستنيز ٢٤ ـ ٤٨ .

١٢٤ـ مثلا Tod ٢ ـ ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٧٣ بخصوص الاجانب ان التعبير فى قرار تيسامينوس Tisamenus (١ ـ ٨٤ فى Andoc.)

εξειναι δέ καί ιδιωτηι τωι βουλομενωι εισιοντι εις την βουλήν συμβουλευειν οτι άν αγαθόν έχηι περι των νόμων

= (فالمواطن العـادى) الذى يحضر الى الجمعية ولا يناقش القانون وصلاحيته) يجب كما أعتقد أن يؤخـذ بمعنى أن الأفراد من المواطنين كانوا فى هذه المناسبة يشجعون رسميا على استعمال حقوقهم . انظر Andoc. ١ ـ ١١١ ، ديمـــوستنيز ١٩ ـ ١٠ ـ ١٧ ، ٢٤ ـ ١١ بخصوص πρόσοδος لـ προσιεναι τηι βουληι. وقد مرت قرارات كنتيجة وهى عادة تبدأ فى القرن الرابع بكلمات مثل ... περι ών λεγουσι وفى أغلب الحالات يكون الاشخاص المشــار اليهم مبعوثين أجانب (مثلا Tod ٢ ـ ٢١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٣ الى ٥ ، ١٤٦ الى ٧ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ، الى ٨ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٩) ولكن أحيانا يكونون مواطنين (I.G. ٢ ـ ٣ (٢) ـ ٧٠ ، ٢٤٣ وربما فى Tod ٢ ـ ١٠٨) بما فى ذلك الكهنة I.G. ـ ٣ (٢) ، ٤٧ ، ٤١٠) وموظفون آخرون (نفس المرجع ٤٠٣) .

١٢٥ـ ايسخينيس ٣ ـ ١٢٥ ـ الى ٦ .

١٢٦ـ يتجلى هذا من الجملة الاخيرة فى Tod ١ ـ ٧٤ :
ἡ δὲ βουλή ἐς τον δημον ἐχσενενκέτω ἐπάναγκες
(= ضرورة ان تعـرض الجمعيـة على الشعب (تقــرير لامبون عن باكورة زيت الالوزينيون) .

١٢٧ـ كسنوفون ١ ـ ٧ ـ ٧ .

١٢٨ـ Syll. (٣) (قرار للشعب يبتدىء περι ων ο δημος προσέταξεν τηι βουληι προβουλευσασαν ἐξενειγκεν περι Πυθεον καθ' ὅτι τιμηθησεται υπο του δημου)

(= اقترح الشعب فى الجمعية بالنسبة لهم تقريرا منح كل ما يخص بيثون من تكريم بواسطة الشعب) ٣٠٤ (وهى التى تأتى بالاجراء كاملا ، الاقتراح الاصلى فى الجمعية يقدمه تليماخوس Telemachus من اخارناى Acharnae B. البروبوليفما وقد اقترحها زميل له من رجال قريته (ديم) يدعى كيفيسودوتوس ، ثم IC القرار الاخير للشعب مقدم من تليماخوس Telemachos II. A بروبوليفما ثانية بعد ذلك أسفرت عن II.B قرار ثانى)

١٢٩– Tod ٢ – ١٥٤ (هنا فقط سجل الاقتراح الاصلى المقدم فى الجمعية وقد افترض كما يبدو ان المجلس والجمعية قد أيداه كل فى حينه) .

١٣٠– ارسطو Ath. Pol. ٤٣ – ٦ .

١٣١– ايسخينس ٣ – ٣٨ .

١٣٢– ديموسثنيز ٢٤ – ١٧ – وما بعده انظر ٢٠ – ٨١ وما بعده وبخصوص عدد المشرعين νομοθέται انظر ٢٤ – ٢٧ (وفى ٨ – ١٠١) : فى Andoc. ١ – ٨٤ يبلغ عددهم ٥٠٠ فقط (وزيادة على ذلك المجلس) وكانوا ينتخبون بواسطة الديم ورغم يمين الشمس (ديموسثنيز ٢٤ – ٢١) فقد اتبع النوموثيتاى لوائح الجمعية وكان يرأسهم رؤساء πρόεδροι وأحد الابستاتيس ἐπιστάτης (Syll. (٣) ٢٠٠ ، ٢٢٦ ثم Hesperia ٢١ (١٩٥٢) ص ٣٥٥) .

١٣٣– Andoc. ١ – ٨١ – وما بعده الذى ناقشه هاريسون Harrison فى J.H.S. ١٩٥٥ ص ٢٢ وما بعده .

١٣٤– ١ – ٤٠ قارن عملية التشريع νομοθεσία تتطلب فى القرن الرابع مبلغا سنويا قدره ٣٠ دراخمة لضحية الامفياروس .

١٣٥– Tod ١ – ٥١ قارن النوموثيسيا νομοθεσία المتطلبة لتغيير القواعد الخاصة بالفائض (ديموسثنيز ٣ – ١٠ الى ١١)

١٣٦– Tod – ٧٤ قارن التشريعات لنفس الموضوع فى ٣٥٣/ ٣٥٢ (Syll. (٣) ٢٠٠) .

١٣٧– SEG. ١٠ – ١٤ أشهر هيئة للكتاب συγγραφεῖς بالطبع هيئة ٤١١ (ثوكيديدس ٨ – ٦٧ – ١ ، ارسطو Ath. Pol. ٢٩ – ٢) .

١٣٨– انظر ماسبق ص ٥١ .

١٣٩– انظر Harrison فى J.H.S. ١٩٥٥ ص ٢٢ وما بعده .

١٤٠– Syll. (٣) ٢٢٦ .

١٤١– ديموسثنيز ٢٤ – ٣٣ .

١٤٢– Andoc. ١ – ١٧ : كان واضحا اعتباره كحصن للدستور فى ٤١١ ، ثوكيديدس ٨ – ٦٧ – ٢ ، ارسطو Ath. Pol. ٢٩ – ٤ .

١٤٣– من الجائز ان كان واحدا من سبل الحماية التى حل محلها فى ٤٦١ سجن المدينة η της πολιτείας φυλακη الخاص بالاريوباجوس (ارسطو Ath. Pol. ٢٥ = ٢) .

١٤٤– ديموسثنيز ٢٤ – ٩ (١٠٠٠) Deinarchus فى ديموسثنيز ١٠٩ (١٥٠٠) ليسياس ١٣ – ٣٥ (٢٠٠٠) دينارخوس فى ديموسثنيز ٥٢ (٢٥٠٠) . فى Andoc. ١ – ١٧ يبدو ان كل هيئة المحلفين البالغة ٦٠٠٠ محلف قد تشكلت منها المحكمة .

١٤٥– ارسطو Ath. Pol. ٢٤ – ٣ ، ارستوفانيس Wasps ٦٦١ (٦٠٠٠) ، ارسطو Ath. Pol. ٢٧ – ٤ (القرعة)

١٤٦– ارسطو Ath. Pol. ٦٣ – ٣ انظر ٧ – ٣ .

١٤٧– ارستوفانيز الزنابير ٦٠٥ وما بعده بخصوص الاجر :وقد مثل المحلفين كورس من الزنابير المسنين χόρος γερόντων σφηκων ثم انظر الفرسان ἡλιασται ω γεροντες) ومجدفين سابقين فى الأسطول (انظر الزنابير ٢٣١) ويعتبر الاوليجارخى العجوز المحلفين رجالا من الشعب (كسنوفون Ath . Pol. ١ – ١٦ الى ١٨) ويعلق ارسطو بان ادخال مبدأ الاجر انما يعنى ان الرجال العاديين قد وضعوا كمحلفين أكثر من الطبقات المحترمة (ارسطو Ath Pol. ٢٧ – ٤) .

١٤٨– انظر ماسبق ص ١٩ – ٣٦ – ٧ .

١٤٩– ثوكيديدس ٦ – ٨ – ٢ ، ٢٦ – ١ وبخصوص الرؤساء الآخرين انظر Tod ١ – ٤٤ (مؤسس المستعمرة) وبخصوص المبعوثين Andoc. ٣ – ٣٣ ، αυτοκράτορας γαρ πεμφθηναι εις Λακεδαίμονα δία τουθ' ινα μή παλιν ἐπαναφερωμεν (= أرسل

الرئيس (رئيس المستعمرة) الى لاكيدايمونا على الا يعود ثانية) وبخصوص المجلس Tod ١ – ٥١ ، SEG. ١٠ – ٦٤ أ ، ٨٤ ، وانظر ديموستنيز ١٩ – ١٥٤ ، Andoc. ١ – ٨٤ .

-١٥٠ ثوكيديدس ٤ – ٦٦ ، ٧٦ .

-١٥١ ثوكيديدس ١١٨٤ – ١٤ وانظر SEG. ١٠ – ٨٤ .

-١٥٢ SEG. (٣) ١ – ٨٦ .

-١٥٣ Syll. (٣) ١٣٢ .

-١٥٤ Tod ١ – ٦١ سطر ٥٥ وانظر ارسطو Ath. Pol. ٣٠ – ٥ .

-١٥٥ IG ٢ – ٣ (٢) ١٠٨ ، Tod ٢ – ١٤٣ .

-١٥٦ ثوكيديدس ٦ – ٢٥ – ١ .

-١٥٧ ثوكيديدس ٦ – ٤٣ – ٢ ، ٤٤ – ٣ – ٤٥ ، ٥٢ – ٢ .

-١٥٨ ثوكيديدس ١ – ١١٦ – ١ ، ٢ – ١٣ – ١ .

-١٥٩ لقد عرضت الادلة كاملة فى C. Hignett ; A History of Athenian Constitution التذييل ١١ ص ٣٤٧ – ٥٦ . اننى مدين لمستر M. Lewis لاضافة ٤٢٦ المحتملة الى الكشف .

-١٦٠ ديموستنيز ١٨ – ١٤٩ ουτος πυλάγορος προβληθεις καl τριων η τεττάρων χειροτονησαντων αντον ανερρηθη. 285, ο δημος ... ου σε ἐχειροτονησε προβληθέντα (= لقد عين ايسختيس للتمثيل فى ثروميلاى فرفعت ثلاث او اربع ايدى ثم أعلن انتخابه) . ايسخينس ٢ – ١٨ ψηφισμα εγραψεν ὁ Φιλοκράτης ἑλέσθαι πρέσβεις πρός Φίλιππον ανδρας δέκα ... χειροτονουμένων δέ των δέκα πρέσβευτων ἐγω μέν προεβληθην υπο Ναυσικλεους. Δημοσθενης δ'υπ' αυτου Φιλοκράτους.

(= اقترح فيلوكراتس انتخـاب عشرة رجال كســفراء يذهبـون الى فيليب وقـد انتخبت أنا مع هـؤلاء العشرة بواسطة ناوسيكلس وديموستنيز وأيضا بواسطة فيلوكراتس نفسه) انظر ديموستنيز ٢١ – ١٥ – ، ٢٠٠ انظر ارسطو Ath. Pol. ٤٤ – ٤ بخصوص البروبوليفما للانتخابات .

-١٦١ ارسطو Ath. Pol. ٢٢ – ٢ ، ٦١ – ١ ان التعيين حسـب القبائل قد يكون مماثلا للاجراء الخـاص بتعيين الخورجى

χορηγοί Choregi (ارسطو – Ath. Pol. ٥٦ – ٣ ، ديموستنيز ٢١ – ١٣) وكانت الديم تمثل احيانا فى المجلس باعضاء من ديم آخر انظر ما سبق ملاحظة (٦٩) عن طريق اجراء مماثل .

-١٦٢ ثوكيديدس ٢ – ٢٢ – ١ .

-١٦٣ ثوكيديدس ٢ – ٦٥ – ٨ .

-١٦٤ ثوكيديدس ٢ – ٦٥ – ٣ الى ٤ .

-١٦٥ ثوكيديدس ٢ – ٥٩ – ٢ .

-١٦٦ ديموستنيز ٤ – ٢٦ .

-١٦٧ ديمادس Demades ٩ .

-١٦٨ هيبرايدس Hypereides ١ – ٢٤ الى ٢٥ وانظر ديموستنيز ٥٨ – ٣٥ .

-١٦٩ ارسطو Ath. Pol. ٤٣ – ١ .

-١٧٠ ايسخنيس ٣ – ٢٥ .

-١٧١ ان لقبه بالضبط غير معروف . يقول هيبرايدس Hyperecides انه « عين على الادارة المالية ταχθείς ἐπι τηι διοικησει των χρημάτων قطعة رقم ١٨ – قطعة حجر صغيرة بقى عليها جزء من نص) ، وان الشعب قد اختاره مشرفا على الادارة المالية العامة = ἐπι τὴν διοίκησιν των αυτου ἅπασαν ταμίαν ويقول ديموشتنيز (فى الخطاب رقم ٣ – Epistolae III, 2 انه « شغل منصبا فى الادارة المالية بالحكومة = αυτον ἐν τωι περι τὴν διοίκησιν μέρει τάξας της πολιτειας وفى قرار مهشم فى (بلوتارخوس) Mor. 852 A = Vit. X. Or. نصب أمينا على الدخل العام της κοινης προσοδου ταμίας.

-١٧٢ ارسطو Ath. Pol. ٤٧ – ٢ انظر ٤٩ – ٣ .

-١٧٣ ايسخنيس ٣ – ٣٥ .

-١٧٤ ديودوروس (١٦ – ٨٨) يتـكلم عنه فيقول انه استحق الثناء لاشرافه « على ادارة دخل المدينة العام τας προσοδους της πολεως διοικησας لمدة ١٢ سنة ، والقرار المذكور فى ملاحظة (١٧١) يقول انه كان « مشرفا على المالية فى المدينة

ثلاث فترات كل فترة خمس سنوات ، της κοινης προσοδου ταμιας τηι πόλει ἐπὶ τρεῖς πενταετηρίδας ولكن عند (بلوتارخوس ـ حياة ليكورجوس .Mor ٨٤١ب) فسر ذلك على أنه شغل المنصب فعلا لفترة اربع سنوات فقط .

١٧٥ـ ديموسثنيز ٣ ـ ٣٠ .

١٧٦ـ نفس المرجع ٢٢ ـ ٣٧ .

١٧٧ـ نفس المرجع ٥٨ ـ ٣٩ الى ٤٠ .

١٧٨ـ انظر ماسبق ص ٢٣ وما بعده .

١٧٩ـ ديموسثنيز ٢ ـ ٢٩ ، ١٣ ـ ٢٠ انظر ايسخينس ٣ ـ ٧

١٨٠ـ انظر R. Sealey في .JHS ١٩٥٥ ص ٧٤ ـ ٨١ .

١٨١ـ ارسطو .Ath. Pol ١٨ .

١٨٢ـ ديموسثنيز ٢١ ـ ٢٠٨ وما بعده .

١٨٣ـ .Hell. Oxy ١ ـ ٢ الى ٣ .

١٨٤ـ ديودوروس ١٨ ـ ١٠ .

١٨٥ـ ارستوفانيز .Eccl ١٩٧ الى ٨ .

١٨٦ـ Deinerchus في ديموسثنيز ٧٢ .

١٨٧ـ أفلاطون Protagoras ٣١٩ب ـ ٣٢٣ أ المذكورة في ص ٤٦ ـ ٧ فيما سبق .

١٨٨ـ كسنوفون .Mem ٣ ـ ٦ .

٦

عدد سكان أثينا

أثناء حرب البلوبونيز

التذييل

عدد سكان أثينا من المواطنين أثناء حرب البلوبونيز

● ● فى الربع الأول من القرن الخامس بلغ عدد الشبان الذكور من المواطنين فى أثينا كما يظهر من البيانات الضئيلة غير الدقيقة حوالى ٣٠ ألف من بينهم حوالى ١٠ آلاف كانوا من الهوبليتاى واعنى ضمنا بهذا التعبير « الفرسان » (ينظر ص٨ فيما سبق) ما لم أشر إلى غير ذلك. لدينا عن الفترة بين الحرب الفارسية وحرب البلوبونيز رقم واحد ليس إلا ،وحتى هذا ليس على فائدة كبيرة .لقد أعد الاثينيون لمعركة تناجرا (٤٥٨ أو ٤٥٧) جيشا من الهوبليتاى تعداده ١٤ ألف ، كانوا هم أنفسهم قوامه بكامل قوتهم πανδημεl ومعهم ألف من أرجوس وحلفاء آخرين (ثوكيديدس ، ١ – ١٠٧ – ٥) وفى هذا الوقت كان بعض الهوبليتاى الأثينيين ، ربما لم يكونوا كثيرين ، يعملون فى أماكن أخرى فى إيجينا ومصر وتدل هذه الأرقام على أن قوة الهوبليتاى الأثينيين قد زادت بعض الشىء ربما بنسبة ٢٥٪ زيادة على العشرة آلاف .

ويعطينا ثوكيديدس (١٣٢ إلى٨) تعدادا كاملا للهوبليتاى عن عام ٤٣١ فقد ذكر بركليس الشعب « لقد كان يوجد ١٣ ألف هوبليتاى خلاف الـ ١٦ ألف المكلفون بحراسة الحصون وعلى الأسوار فمثل هذا العدد اضطلع أول الأمر بالحراسة إذا ما فكر عدو فى الغزو ، وكانوا من أكبر المواطنين وأصغرهم وجميع الهوبلتياى من الميتكى، فقد بلغ طول سور الفاليرون ٢٥ ستادا . . . » ويمضى ثوكيديدس فى إعطاء وصف تفصيلى فيبين أن الأسوار التى كان ينبغى حراستها بلغت فى مجموعها ٤٨ ستادا

(ما يزيد عن ١٦ ميلا) ثم يذكر الـ١٢٠٠٠ فارس بما فيهم النبالة الراكبين وألف منهم فقط هم الذين يكونون الفرسان الفعليين مأخوذون من تعداد الطبقات العليا ويضافون إلى مجموع الهوبليتاى .

هذه أرقام مهولة وقد جرت محاولات عدة لفحصها فأخطأ بعضهم فى تفسير كلمات ثوكيديدس بأن جعل ١٦ ألف يشملون الثيتيس Delbrüch, Geschichte der Griegskunst, جزء واحد ص ١٥ – ٣٤) وعدل البعض النص إما بتخفيض العدد من ١٦ ألف إلى ستة آلاف (Beloch ; Klio H905) الجزء الخامس ص ٣٥٦ – ٧٤) ثم Busolt, Griechische Geschichte والثالث ٢ ص٨٧٨ – ٨٨) ثم لنفس المؤلف Griechische Staatskunde الثانى ص ٧٦٤ – ٧) أو بإضافة المستعمرين إلى المتيكى حتى يبلغوا ١٦ ألفا ص ٦٠ – ٦٦) ولما كانت لغة ثوكيديدس واضحة ولا يمكن رفض الأرقام على أنها خطأ فى النص فرقم ١٣ ألف كجيش للميدان أكده ثوكيديدس نفسه فى فقرة متأخرة (٢ ٣١ – ١) حيث يذكر أن عشرة آلاف من الهوبليتاى الأثينيين قد اشتركوا فى غزو ميجارا بينما كان ثلاثة آلاف فى بوتيديا فضلا عن أن ديودوروس (يعنى : Ephorus) ، يعطى نفس هذا العدد الضخم مقسما إلى « ١٣ ألف هوبليتاى وأكثر من ١٧ ألف فرق حامية وميتكى » (ديودوروس ١٢ – ٤٠) .

وتثير الأرقام مشكلتين أساسيتين : الأولى هى عدم التقارب الظاهر بين جيش الميدان الذى يضم فرق العاملين بالخدمة بأعمارهم المختلفة وجيش الدفاع الذى يتألف من أكبر وأصغر المجندين سنا ومعهم الميتكى والمشكلة الثانية أن هذا العدد كان كبيرا ومتزايدا جدا إذا ما قورن بالأرقام السابقة واللاحقة وهناك أيضا مشكلة صغيرة ثالثة تتمثل فى النسبة بين عدد الموتى ، بسبب الوفاة من بين الفرسان وبين الهوبليتاى .

وهناك تفسير واحد للمشكلة الأولى وهو ما قاله الأستاذ جوم ص ١٤٢ – ١٥١ وكرره فى Population of Athens ص ٤ – ٥ ، ويفترض جوم Gomme وجود كثير من الرجال بين الفرق العاملة فى

مختلف الأعمار ، (التى يعتبرها ما بين بين ٢٠ – ٤٩ سنة) ، ممن كانوا غير لائقين للعمل فى جيش الميدان ولكنهم يصلحون للعمل فى الحاميات وأن هؤلاء الرجال أدرجوا مع أصغر الفرق سنا (١٨ – ١٩ سنه) وأكبرهم سنا (٥٠ – ٥٩) .

وهناك اعتراضات جوهرية على هذه النظرية ، فهى ؛ أولا تخالف ما قاله ثوكيديدس ثم أنها مجرد استنباط لايدعمه أى دليل . لقد تبين الأثينيون من هم غير اللائقين ἀδυνατοι والمرجح أنهم أعفوا جميعا ، فقد كان جليا أن مثل هؤلاء الرجال لا يليقون للقتال مطلقا فهم إما عرج مثل عميل ليسياس فى (Oration ٢٤) ، أوا عمى كعم تيمارخوس فى (أيسخينيس ١٠٢ – ٤) ويمكن أن يعفى المرء أيضا فى مناسبات معينة إذا ما كان مريضا وقت الحرب مثل الاسبرطيين الذين أحيلا إلى التقاعد من ثيرومو بيلاى لأنهما أصيبا بمرض فى عينهما (هيرودوت ٧ – ٢٢٩) ولم يعرف مثيلا لهذه الحالة كذلك فى أثينا ولكن نستطيع أن نفترض أنه فى مثل هذه الحالات كان على المرء أن يرسل اعتذار مكتوبا ἐξωμοσια تدعمه شهادة طبية مثلما فعل أيسخنيس عندما أراد أن يتنحى عن مهمة كلف بها (ديموسثنيز ١٩ – ١٢٤) . وقد أدرك الأثينيون أيضا ان الخدمة فى الفرسان تتطلب مستوى خاصا من اللياقة البدنية وأن العاملون بها أو المرشحون لها يستطيعون استبعاد اسماءهم من القائمة بتقديم شهادة تثبت عدم صلاحيتهم البدنية للخدمة فى سلاح الفرسان (أرسطو Ath. Pol. ٤٩ – ٢) (ثم أنظر كسنوفون Hipparch. ٩ – ٥) ، وبالتالى يعدون فى عداد الهوبليتاى ما لم يثبت عجزهم التام .

ولم يخصص للهوبليتاى إلا سجل واحد καταλογος ومن هنا استعملت الكلمة فى المفرد دائما كما فى (ثوكيديدس « ٦ – ٤٣ ، ٧ ، ١٧ ، ٢ ثم ٨ – ٢٤ –٢أنظر كسنوفون Mem. ٣ –٤ – ١ ثم ديموسثينيز١٣ – ٤ – ١ ثم ديموشنيز ١٣ – ١٤) (υπερ τὸν κατάλογον) وفسرها بولوكس (Pollux ٢ –١١ بانها تعنى أكثر من ٦٠ ، أما الجمع καταλογοι التى وردت فى (ثوكيديدس ٦–٢٦–٢، ٣١ – ٣) فلها معنى

مختلف أى استدعاء مختار من هذا السجل الفريد. لقد كان الرجال يدرجون فى فرق حسب السن بلغت ٤٢ ابتداء من من ١٨ إلى ٥٩ (أرسطو Ath. Pol. ٥٣–٤) والاستدعاء مالم يكن اختيارا (ἐν τοῖς μέρεσιν) يصبح حسب فرق السن ἐν τοῖς ἐπωνυμοις أرسطو Ath. Pol. ٥٣–٧ وايسخينس ٢–١٦٨ وانظر ليسياس ١٤–٦ ولم يذكر على الإطلاق لافى أثينا أو غيرها من العالم القديم أن قامت الصلاحية للخدمة العاملة أو الدفاعية على مقياس آخر سوى السن .

ولندع هذه النظرية جانبا ولنفحص الحقائق من جديد . ان كتابات ثوكيديدس تشير إلى أنه بسبب متطلبات الدفاع الضخمة التى لم يسبق لها مثيل زيد خلال هذه السنوات عدد الرجال الذين يعملون فيها ، وهذا يشير ثانية إلى أن قواعد استخدام الأكبر والأصغر سنا والميتكى لم تكن جامدة بل كانت قابلة لأن تتلائم والظروف ، ففيما يخص الأصغر سنا فلانزاع على الوضع . فالمقصود ان الذين فى من ١٨ و ١٩ يمثلون الشباب « Ephebes » ولكن هناك مجال للشك فيما يخص الأكبر سنا فالمعتاد ذكره دائما اعتمادا على قول ليكورجوس (C. Leocratem ٣٩– ٤٠) انهم كانوا من فئات سن ٥٠–٥٩ سنة ولكن هذه الفقرة تثبت فقط أنه فى معركة خيرونيا Chaeronea التى كانت ضرورة قصوى استدعى كل الرجال حتى الخمسين وبذلك ترك الدفاع عن المدينه لمن هم فوق الخمسين بينما فى حملة ثيرموبيلاى فى ٣٤٧ تقرر تعبئة الرجال حتى سن الأربعين فقط (ايسخينس ٢ ١٣٣ ، وتذكر بعض المخطوطات ، سن ٣٠) وبالمثل فى الحرب اللامية وديوروس ١٨–١٠ . وتشير رواية فى بلوتارخوس Phocion (الفصل ٢٤) إلى انه كان مفرضا أن يستدعى الرجال للخدمة العامة حتى سن الستين . وفى الواقع تدل الدلائل على أنه لم يكن هناك سن معين للخدمة العاملة وان الاستدعاء كان يجرى حسب احتياجات الوضع ففى ٤٣١ ربما كان سن العشرين إلى حوالى ٣٩ قد خصص للميدان كما حدث فى الحرب اللامية بينما نيط بمن هم فى الأربعين إلى حوالى ٥٩ (ومعهم ١٨ إلى حوالى ١٩) بالدفاع المحلى .

وقد ذكر أيضا بصفة عامة أن الميتكى كانوا يستدعون عادة للدفاع الداخلى

فقط إلا أن هذه النظرية لا تعتمد إلا على هذه الفقرة وحدها ، فبكل تأكيد استخدم الميتكى بانتظام فى الخدمة الخارجية فى القرن الرابع كما يبدو من اقتراح كسنوفون باعفائهم من العمل كهوبليتاى (De Vect. ٢ – ٢ – ٥) . وفى القرن الخامس استدعوا لديليوم (ثوكيديدس ٤ — ٩٠ — ١) كما استخدم ٣٠٠٠ منهم فى هذه السنة بالذات فى ميجاريد (ثوكيديدس ٣ — ٣١ — ٢) والذى يبدو من حيث المبدأ والفعل ، أن كان الميتكى مسئولين عن الخدمة الخارجية وأن الاحتفاظ بهم من أجل الدفاع الداخلى كان أمرا استثنائيا كما حدث فى ٤٣١ .

وليست لدينا مصادر عن عدد الهوبليتاى ، من المستوطنين إلى جانب الميتكى كما أشار جوم Gomme فليس من الصواب افتراض أن الـ ٣٠٠٠ الذين خدموا فى ميجاريد يمثلون العدد الكلى لهم كهوبليتاى أو حتى يمثلون كل من يعملون فى الخدمة العاملة فى مختلف صفوف الأعمار .. وليس محض اتفاق أن استدعى ٣٠٠٠ من الميتكى فى الوقت الذى احتجز فيه ٣٠٠٠ فى بوتيديا (ثوكيديدس ٢ — ٣١ — ٢) لقد عبىء هذا العدد الوفير من الميتكى فقط لمعركة ميجاريد وذلك فى سبيل جعل الجيش الغازى فى كامل قوته . وبصفة عامة يمكن القول أن عدد الميتكى من الهوبليتاى كان أقصاه ٣٠٠٠ وبلغ بعد قرن فى عهد ديمتريوس فاليرون عشرة آلاف أى نصف عدد المواطنين تقريبا البالغ عددهم ٣١ ألف (أثينايوس Athenaeus ٦ — ٢ — ٢٧٢) ومن المحتمل أنه فى ٤٣١ عندما كانت أثينا أعظم ازدهارا كان العدد أكبر على نحو ملحوظ مع زيادة نسبة الهوبليتاى .

لقد نوقش فيما سبق ص (٨٢ — ٨٣) احتمال الاعتقاد بأن توزيع السكان الاثينيين حسب السن كان مماثلا لذلك الذى أخذه السيد أ. ر. بيرن Burn لمناطق مختلفة من الأمبراطورية الرومانية . وبناء على هذا الافتراض فإذا ما كان الـ ١٤٠٠٠ (أى فرق الهوبليتاى فى جيش الميدان والفرسان) يمثلون فرق الذين بلغت أعمارهم من ٢٠ — ٣٩ سنه فسيبلغ

عدد من هم فى الأربعين إلى ٥٩ تقريبا الى ما يقل قليلا عن نصف هذا العدد أى أقل من ٧٠٠٠ ، بينما يزيد عدد الذين يمثلون مجموعتى الشباب الكبيرتين على ٢٠٠٠ فضلا عن ٩٠٠٠ مواطن فى جيش الحامية . ويتبقى أمامنا ٧٠٠٠ من المتيكى كهوبليتاى وهو ما يبدو معقولا وبذلك يكون المجموع الكلى للمواطنين الذين فى سن التجنيد والصالحين لفرق لهوبليتاى ٢٣٠٠٠ أو ٢١٠٠٠ إذا استبعدنا فرق الشباب .

وفى هذه المرحلة من الأفضل أن نتناول فى هذه الآونة المشكلة الثالثة يذكر ثوكيديدس (٣ - ٨٧ - ٣٢) أنه فى عام ٤٢٧ « مات مالا يقل عن ٤٤٠٠ من فرق εκ τῶν τάξεων الهوبليتاى العاملة و ٣٠٠ من الفرسان (نتيجة للوباء الذى تفشى من ٤٣٠ إلى ٤٢٧) ، وعدد لا يحصى من بقية المواطنين » . وقد نوقش إذا ماكان الهوبليتاى بالكثرة التى تنبىء عنها الأرقام التى ذكرها ثوكيديدس (٢٢٠٠٠ متضمنين فيما بينهم الافيب (الشباب) حسب تقديرى ، فان نسبة الموت بينهم (٢٠ ٪) تكون منخفضة تماماً إذا ماقورنت بالنسبة بين الفرسان (٣٠ ٪) لاسيما أن الأخيرين وكلهم من الشبان كان منتظراً أن يكونوا أقل معاناة وقد اجتهد جوم Gomme لحل هذا الاشكال بأن افترض أن عبارة (هوبليتاى من الفرق) إنما تعنى جيش الميدان البالغ ١٣ ألفاً (معطياً نسبة ٣٤ ٪ للموتى) ولكن ذلك لايبدو منطقيا فمن المؤكد أن كل الهوبليتاى (مع احتمال استثناء الافيب أى الشباب (قد أدخلوا فى فرق القبائل (τάξεις) والمقارنة بين العدد الفعلى المقدر للهوبليتاى والفرسان « والعدد الذى لاحصر له » فيما يخص بقية السكان ، يدل على أن ثوكيديدس كان يعالج الأمر من جهة طبقات المواطنين الذين وجد لهم سجلا محفوظا (أى الهوبليتاى والفرسان) والثيتس الذين لم يدرجوا حتى فى هذه الآونة فى أية قائمة جامعة ، ومن هنا لم يسجل عدد الموتى من بينهم فعبارة « من الفرق » محتمل أنها أضيفت لاستبعاد الشباب أو بالأحرى الثيتيس ، الذين أعدوا كهوبليتاى للخدمة فى الأسطول ، وبذلك يستلزم الأخذ بنسبة ٢٠ ٪ للموتى من الهوبليتاى :

ولكن المناقشة كلها واهية تماماً فقبل كل شىء نحن لا نعرف فيما إذا كانت الوفاة أكثر بين المسنين أم الشباب ثم أن ١٠٠٠ من الفرسان يعتبر مثلا أصغر من أن نقيس عليه المتوسط . فقد تكون الفيالق لأسباب عارضة أكثر معاناة ، ويحدثنا ثوكيديدس (٣ - ٥٨ - ٢) بأن جيش هاجنون Hagnon من الهوبليتاى قد فقد ١٠٥٠ رجلا من ٤٠٠٠ (٢٦ ٪) فى أربعين يوماً وربما أن فيالق الفرسان التى كانت مكلفة بالخدمة المستمرة خلال هذه الفترة قد عانت من مثل هذا الوباء الحاد كذلك .

فاذا مارجعنا إلى المشكلة الثانية فان عدد الهوبليتاى سيتضاعف تقريبا فى الخمسين سنة التالية للحرب الفارسية وذلك إذا ماكان صواباً تفسيرى للأرقام التى أوردها ثوكيديدس . هذه الزيادة مذهلة ولكن ليست بالمستحيلة ، ولما كان نظام الهوبليتاى يقوم على القيمة المقدرة لممتلكات الفرد (انظر ص. ١٤٢ ملاحظة ٥٠) ، فهذا يعنى بالضرورة زيادة مماثلة فى توزيع الثروة وفق التقدير النقدى ، وبداهة ربما كان ذلك محتملا فى أثينا فى منتصف القرن الخامس ، فقد كان الثيتس يكسبون كثيراً من خدمة الدولة (أساساً كمجدفين) ومن العمل فى الصناعة التى كانت مزدهرة ، وبصفة خاصة فى الخطة الكبيرة للأعمال العامة ، واستطاع البعض أن يملك ما يكفى من العبيد أو العقار (لأن يصبح من الهوبليتاى) .

ومحتمل ان كان إلى جانب هذه الزيادة الحقة فى الثروة زيادة مصطنعة ناجمة عن الميل إلى التضخم . وابتداء من ٤٨٣ كانت مناجم لاوريوم تنتج كميات هائلة من الفضة ، ومنذ إقامة حلف ديلوس وبنوع خاص منذ ٤٤٩ عندما أخذ فى صرف أرصدة الاحتياطى على الأعمال العامة فإن مبالغ كبيرة من الضرائب النقدية تسربت إلى الاقتصاد الاثينى ، وكان لابد وأن ترتفع الأسعار ، ويؤيد ارتفاع الأسعار دليل بين أيدينا ، ففى قانون وضعه سولون جعل قيمة الميديمن (كيل القمح) تساوى دراخمة (بلوتارخوس ٢٣ - ٣) ، ولكن ما من سبب لدينا يفسر ارتفاع الأسعار فى القرن التالى فى بداية القرن الرابع إذا ما أخذنا بمحمل الجد إشارة فى ارستوفانيز (Eccl. ٥٤٧-٨) إلى أن ميديمن القمح كان يساوى ثلاث دراخمات.

و لا شك أن تقييم الأشياء كان يخضع للأسعار كما ولابد أن أدت إعادة تقييم الممتلكات إلى ضم بعض الثيتس إلى طبقة الهوبليتاى وهو ما يدعو إلى القول بأن ملاحظات (أرسطو ١٣٠٦، ٥١٠ ب) لابد وأن لابستها أزمان يسر ورخاء .

هذان العاملان أى الزيادة الحقيقية فى قيم الثروة الشخصية والعقارية والزيادة الواضحة فى قيمة الأملاك كلها بما فيها الأرض لابد وأن أديا إلى زيادة عدد الهوبليتاى ولكن يصعب أن نعتقد أنهما وحدهما أمكنهما مضاعفة العدد ولا بد أيضا أن امتلك الكثير من الثيتس أراضى . ولا يغير من النتيجة فى شىء إعادة توزيع الأراضى فى أتيكا ، مالم تكن قد فتت ملكيات كبيرة وهو مالا ينهض عليه أدنى دليل ، فكان لابد إذن من الحصول على الأرض فى الخارج وذلك عن طريق الامتلاك الشخصى أو بفعل الدولة .

وقد أغفل الاحتمال الأول بشكل يدعو إلى العجب وجاء فى ميثاق الحلف الأثينى الثانى (Tod ٢ـ١٢٣) عبارة فسرت دائما على أنها ضمان ضد الاقطاعات (الكليروخيات) الاثينية . ولكن إذا كان هذا هو المقصود تكون قد صيغت على نحو غريب : « انه منذ رآسة ناوسينيكوس Nausinicus أصبح غير قانونى لأى أثينى أن يمتلك بيتاً أو أرضا فى ولايات الحلفاء ، خاصا كان ذلك أو عاما ، عن طريق الشراء أو الرهن أو أى شكل كان » فلاشك أن كلمة «عاما» كان يقصد بها الإقطاعات ولكن أخشى ماكان يخشاه حلفاء أثينا الأقوياء هو الشراء الخاص أو الرهن وهذا يومىء إلى أن الكثير من الأثينيين فى وقت الحلف الديلى استغلوا مركزهم البارز بالادعاء بحقهم فى امتلاك الأراضى (γης ἔγκτησις) فى ولايات الحلفاء .

إلا أنه قد يراودنا الشك فيما إذا كان امتلاك المواطنين الأثينيين الخاص للأراضى فى الخارج قد أثر كثيراً فى عدد الهوبليتاى ، لأن معظم الشراة أو أصحاب الرهونات كان لابد وأن يكونوا من الميسورين الذين هم بالفعل ضمن طبقة الهوبليتاى ؛ وهذا يجرنا إلى مسألة الاقطاعات والمستعمرات ، وقد

نوقش هذا الأمر بما فيه الكفاية فى The Athenian Tribute Lists III ص ٢٨٢ ـ ٢٩٧ وهى فقرة أدين لها بالكثير .

وفى النصوص مثل (IG. ١(٢) — ١٤٠) والمصادر الأدبية على السواء فرق (وإن كان غالبا ما أضغم فى الأخيرة وخاصة المصادر الثانوية المتأخرة) بين المستعمرات ἀποικίαι والمستعمرين ἄποικοι (وأحيانا يسمون ἔποικοι عندما تكون الاشارة إلى بدء تهجيرهم) من جهة وكذلك بين (الاقطاعيات κληρουχίαι) وأصحاب الأنصبة κληροῦχοι من جهة أخرى . ومن النادر وجود أى دليل من القرن الخامس يكشف عن مغزى هذه التفرقة ولكن قياسا على طبيعة اليونانيين العامة فمن الممكن افتراض أن المستعمرة كانت من الناحية الفنية على الأقل ولاية مستقلة ، وان المستعمرين لم يعد ينظر إليهم كمواطنين أثينيين بل أصبحوا مواطنين للمستعمرة ، أما بالنسبة لأصحاب الاقطاعات فمن المؤكد أنهم ظلوا فى القرن الرابع مواطنين أثينيين وفى الامكان افتراض أنهم انتهجوا نفس الوضع فى القرن الخامس .

فتأسيس مستعمرة يعنى اذن تقليل عدد المواطنين الاثينيين وإن كان لا يستوجب انقاص عدد الهوبليتاى الأثينيين لأن أغلبية المستوطنين كانوا من الثيتس على الأرجح والتعديل الذى أجرى على القرار الخاص بتأسيس مستعمرة بريا « Brea » ينبغى أن يكون مستعمرو بريا من الثيتس والزفجيتاى Ζευγῖται (Tod ١ ـ ٤٤ —) وقد يمكن تأويله كما اقترح على مستر De Ste Croix بأنه يعنى جعل الزفجتياى صالحين للانتخاب إلى جانب الثيتس (الذين خصوا بالذكر فى الفقرة المفقودة من مقدمه القرار) ، ولا يقصد به قصر الاستيطان فى المستعمرة على أدنى طبقتين . إذ يستبعد أن يفكر الكثيرون من الأغنياء الأثينيين فى ترك أثينا (أو يتنازلون عن قوميتهم) ، ليقيموا فى أدغال تراقيا . ومن جهة أخرى لن تغير الاقطاعة من عدد المواطنين ، لأنها سترفع البعض من مرتبة الثيتس إلى مرتبة الزفجيتاى . فمرة أخرى ربما كانت غالبية أصحاب الاقطاعيات أصلا من الثيتس وفى الحالة الوحيدة التى عرفنا فيها قيمة الحصص فى لسبوس (ثوكيديدس ٣ـ٥٠ـ٢) فقد أتت بايجار يبلغ ٢٠٠ دراخمة فى السنة وهو ما قد يكون مساويا لأقل نسبة على الاطلاق لطبقة الزفجيتاى (انظر ما سبق ص ١٤٣ ملاحظة ٥٠) .

ولم يكن الأمر قاصرا ، هكذا ، على أن الثيتس قد أصبحوا زفجيتاى ، بل كان محرما على الزفجيتاى أن ينحدروا إلى وضع الثيتس، فإذا ما ترك أحد فقراء الزفجيتاى أكثر من ابن فإن الأبناء حسب الوضع العام كانوا يقتسمون الثروة بالتساوى وبهذا يصبح كلاهما أو كلهم من الثيتس ولكنه إذا ما حصل الأب أو أحد أبنائه أو أكثر من واحد منهم على اقطاعيات فستوفر ثروة تكفى ابنين أو أكثر ليبقوا جميعا على أهليتهم للزفجيتاى ، وللمستعمرات أثر مماثل ، فإذا ما نزح الابن الثانى لأحد الزفجتاى الفقراء إلى احدى المستعمرات فإن أخاه سيرث مزرعة أبيه كلها وفى فترة ما عندما يتزايد السكان بسرعة وهو ما سنناقشه بعدئذ فإن عدد الهوبليتاى لابد لهذا السبب أن يتناقص نتيجة لتفتيت المزارع الصغيرة .

وليس ممكنا فى كل الحالات التمييز فى أماكن الاستيطان بين ماكان منها يمثل المستعمرات وماكان يمثل الاقطاعات ، فبالإضافة إلى بلدة ثورى Thurii (٤٤٣) . وامفيبوليس Amphipolis (٤٣٧) حيث كان المستوطنون الاثينيون قلة فمن المرجح أن تكون هذه المدن التى سنذكرها مستعمرات :

هستيا Histiea (٤٤٦) ثوكيديدس ٧–٥٧–٢ وفى فقرة أخرى (٨–٩٥–٧) يشير إلى السكان كاثينيين ولكن المتعقد أنه كان لايهتم بوضعهم القانونى انما كان يهتم بأصلهم . ويطلق عليها ديودوروس أيضا (١٢–٢٢) مستعمرة ويضيف أن : « τὴν τέ πόλιν καὶ τὴν χωραν κατεκληρουχησαν » أى « لقد قسمت المدينة والأرض إلى اقطاعات » ، وليس فى ذلك تناقض فى المستعمرة تقسم الأرض والمساكن إلى أقسام للمستوطنين ، ويستعمل ديودورس نفس العبارة فى وصف تأسيس امفيبوليس (١١–٧٠–٥) ويعطى الرقم ١٠٠٠ عددا للمستوطنين بينما يذكر ثيوبومبوس Theopompus فى (بقية نص على حجر .Fr رقم ٣٨٧ فى . F.G. Hist) أنهم كانوا ٢٠٠٠ مستوطنا .

بريا Brea (حوالى ٤٤٥) Tod ، ١–٤٤؛ بلوتارخوس (بركليس ٢) يحدد عدد المستوطنين بألف .

اجينا Aegina (٤٣١) ثوكيديدس ٢–٢٧–١١و٨–٦٩–٣ وربما ٧ – ٥٧ – ٢ لم يذكر تعدادا .

بوتيدايا Potidaea (٤٣٠) ثوكيديدس ٢ - ٧٠ – ٤ ، .Tod ١–٦٠ وديودوروس ١٢–٤٦) يستعمل نفس التعبير الذى استعمله فى هستيا ويحدد التعداد بألف .

ميلوس Melos (٤١٦) ثوكيديدس ٥ – ١١٦ – ٤ ويحدد العدد بخمسمائة مستوطن .

ان الستمائة مستوطن الأثينى فى سينوب Sinope (بلوتارخوس – بركليس ٢٠) يرجح أنهم قد أصبحوا « سينوبيين » ومن المرجح كذلك أن أصبح مستوطنو « اميسوس Amisus أنظر (Theopompus ثيوبومبوس – بقية نص على حجر – .Frag رقم ٣٨٩)، ثم (بلوتارخوس Lycullus ١٩) ثم Appian أبيان .Mith ٨٣) ، مواطنين فى المدينة التى أسست ثانية باسم بايرابوس Peiraeus وقد أعيد تأسيس [إستاكوس Astacus أيضا مع زيادة عدد المتوطنين فيها (Memnon فى بقية نص على حجر .Frag رقم١٢، وديودوروس ١٢–٣٤ ثم سترابون ٥٦٣) . ويسجل نص فى .Syll (٣) ٦٥) ... της αποικίας της ἐς Ερ للمستعمرة فى ار (يتريا) وقد أعيد تأسيسها باسم اريتريا أو ايريسوس Eresos أو ايريثراى Erythrae وقد تكون الأخيرة هى الأرجح . وليس من الثابت أن هذه « المستعمرة » كانت أكثر من مجرد تعزيز اسكان مدينة Erythria التى قد يكون أعيد تأسيسها رسميا . ونص آخر (.SEG ١٠ – ١٧) يذكر οικισται (المؤسسون أو المستعمرون) فيما يتصل بكولوفون Colophon فمن المحتمل أيضا أنه كان يعنى أن كولوفون قد أعيد تأسيسها رسميا باضافة مستوطنين جدد، وقد يعنى أيضا أن مجموعة ممن وهبوا اقطاعات قد أرسلوا إلى كولوفون. فى القرن الرابع أرسل بعض المستوطنين οικισται إلى الخيرونيز (.I.G ٢–٣–١٦١٣ ، ٢٩٧–٨) وقد ثبت أنها كانت فى ذلك الوقت اقطاعية (ديموسثينيز ٨–٦ ثم أنظر أيضا ٢٣– ١٠٣ وايسخينيس ٢- ٧٢) .

ومن المؤكد تماما أن المدن التى سيأتى ذكرها كانت إقطاعيات :

ناكسوس Naxos واندروس Andros ثم مكان فى ايوبيا Euboea وربما تكون مدينة كاريستوس Carystos ٤٤٩ ، ويذكر بلوتارخوس (بركليس ١١) أن بركليس قد وطن ٥٠٠ من أصحاب الإقطاعات فى ناكسوس ، و ٢٥٠ مثلهم فى أندروس ، ورغم أن قائمته تتضمن مستعمرات مستوثق منها إلا أن النص دليل مبهم بالنسبة للأوضاع القانونية للمستوطنين . ويروى ديودوروس (٩ — ٨٨) أن توليدس Tolemedes ذهب إلى ايوبيا ونزع أراضى أهالى ناكسوس ووزعها على ألف مواطن .

والنقص الذى فى النص يثير الشك إذ ربما قسم الألف مستوطن : ٥٠٠ منهم على ناكسوس ، ثم ٢٥٠ على أندروس ، ثم ٢٥٠ أيضا على موضع أو مواضع فى ايوبيا . وبما أنه فى ٤٤٩ قد خفضت ضريبة كاريستوس (Carystus) من ٧ تالنت إلى ٥ تالنت ، وانخفضت ضريبة أندروس من ١٢ إلى ٦ تالنتات (أقدم رقم لضرائب ناكسوس كان ٦ تالنت فى عام ٤٤٧ وهى ضريبة ضئيلة بالنسبة لجزيرة على هذه السعة ، ويشير إلى تخفيض مماثل) مما يدل على أن الأراضى قد نزعت من هذه المدن (وربما أراضى مدن أخرى فى ايوبيا تنقصنا أرقامها) وأعطيت للمستوطنين الأثينيين ، وكلمات ديودوروس تعنى إقطاعيات ، وقطعا لم يعد المستوطنون ضمن مواطنى ناكسوس أو أندروس أو كاريستوس (؟) إذ أن فى هذه الحالة لم يكن هناك ما يستدعى تخفيض ضريبة هذه المدن كما أنه لا ريب فى أن ٢٥٠ شخصا كان عددا قليلا للغاية بالنسبة لمستعمرة مستقلة .

خالكيس Chalcis (٤٤٦) يقول أيليانوس Aelianus ٦ — ١)

Αθηναίοι κρατησαντες Χαλκιδέων κατεκληρουχησαν αυτων την γην εις δισχιλίους Κλήρους την 'Ιπποβοτων καλουμένην χωραν

أى « لقد قسم المستوطنون الأثينيون فى خالكيس الأرض إلى ٢٠٠٠ إقطاعة وهى أرض مسماة (أرض) هيبوبوتين » — « (أنظر بلوتارخوس ، « بركليس ٢٣ » فيما يخص استبعاد الهيبوبوتين فى عام «٤٤٦» ومن المحتمل

كما يقول ايليانوس — أنه قد سمح لـ ١٨٠٠ من أصحاب الإقطاعات أن يشاركوا فى القسم الذى أوقف على الالهة أثينا ، ويفترض أن يكون نصيب الالهة كما يذكر ثوكيديدس ٣ — ٥ — ٢) مساويا العشر كما كان فى لسبوس حسب قول ايليان .

لسبوس Lesbos « ٤٣٧ » ثوكيديدس ٣ — ٥٠ — ٢ ثم .Tod ١ — ٦٣ كان بها ٣٠٠٠ حصة و ٢٧ ألف كليروخوس و ٣٠٠ حصة للالهة » .

أما الخيروسونيز Chersonese فحالة غير مقطوع بحقيقتها .

وفى أحد الفقرات يتحدث بلوتارخوس « بركليس ٧١ » عن ١٠٠٠ كليروخوس بينما فى فقرة أخرى « أنظر ما سبق ص ١٩ » يتحدث عن ١٠٠٠ مستعمر ، كما يذكر ديودوروس « ١١ — ٨٨ » :

χιλίοις των πολιτων, κατεκληρουχησε την χωραν

أى : « ألف من المدنيين قد تقاسموا الأرض » ، وعلى ضوء الفقرات المماثلة الواردة عن ناكسوس وهيستيا وبوتيدايا تكون العبارة مشكوكا فيها لقد خفضت جزية مدن الخيرسونيز من ١٨ تالنت فى ٤٥١ إلى ١٣ تالنت و ٤٨٤. دراخمة ٤٤٩ (ربما بسبب الدمار الذى أنزلته بها تراقيا) وفيما بعد « وأول ملاحظة لهذا التغيير كان فى ٤٤٢ » انخفضت الجزية إلى تالنت واحد فقط وهذا لا يجلو موضوع كونها إقطاعية أو مستعمرة إذ لابد وان خضعت الأرض لكليهما .

وأخيرا تأتى ليمنوس Limnos وامبروس Imbros ثم سكيروس Scyros هذه الجزر الثلاث كانت تعتبر فى القرن الرابع هبة فعلا لأتيكا وقد منحت استقلالها بعد سقوط أثينا (.Andoc ٣ — ١٢) ولكنها عادت إلى أثينا مرة أخرى بعد عشر سنوات (كسنوفون . Hell ٤ — ٨ — ١٥) وقد اعتبرت من ممتلكات أثينا فى معاهدة الملك (كسنوفون ٥ — ١ — ٣١) فى هذه الفترة كانت هذه الجزر إقطاعات وأطلق على الجماعات « ο δημος ο 'Αθηναίων ο εν 'Ιμβρωι οικων » (الشعب الأثينى المقيم فى امبروس) وعلى غرار ذلك كانت مدنية سكيروس ومدينتى لنوس . هيفايستيا Hephaistia وميرينا Myrina « ١٢ — ٨ — ٣

وما بعده ثم ٤٦ – ٣٦ – ٦٦٨ » . ولكن ذلك لا يثبت شيئا بالنسبة لوضعهم فى القرن الخامس . إذ أن فى القرن الرابع كانت كل الاستيطانات الخارجية الأثينية « فيما عدا بعثة استعمارية أرسلت إلى الأدرياتيك » Tod « ٢ – ..٢ » كانت إقطاعات ، مثلا فيما يخص ساموس انظر « أيسخينوس ١ – ٥٣ Syll. (٣) ٢٧٦ » وفيما يخص الخير سونيز ديموسثينيز ٨ – ٦ و ٢٣–١.٣ » ثم فيما يخص بوتيدايا Tod ٢ – ١٤٦ » إلا أن القرينة التى لدينا من القرن الرابع تدل على أن كل سكان الجزر كانوا أثينى المولد .

سكيروس Scyros طرد كيمون الأهالى ووطن بلدهم اثينيين حوالى ٣٧٣ (ثوكيديدس ١ – ٩٨ – ٢ ثم بلوتارخوس Cimon ثم ديودورس ١١ – ٦٠ – ٢) وقد استعمل كل من ثوكيديدس وبلوتارخوس كلمة οἰκίζειν وهى لا تجزم بشىء بينما يقول ديودوروس κτιστὴν 'Αθηναῖον καταστησας κατεκληρουχησε τὴν γην لقد نصب أثينى كؤسس مستعمرة ثم قسم الأرض إقطاعات » ، واستعمال الفعل κατακληρουχειν كما لوحظ من قبل لا يقطع بمعنى . « فالمؤسس κτιστης قد يدل على مستعمرة ، ولكن كما رأينا فإن « οικισται » تعنى أرسلوا فى القرن الرابع لتأسيس إقطاعية .

ليمنوس Limnos وامبروس Imbros لقد طرد ميلتيادس البيلاسجيين من هيفايستا وميرينا وذلك قبل الحروب الفارسية وأحل محلهم مستوطنين أثينيين (هيرودوت – ١٣٦ – ١٤٠) ، وربما اتخذ نفس الإجراء حيال امبروس Imbros « وقد أومأ هيرودوت إلى ذلك ٥ – ٢٦ انظر ٦ – ٤١ – و ١.٤ » . ويعطينا نص من هيفايستا لابد وأن يرجع إلى ماقبل الحرب الفارسية « B.C.H. ٣٦ (١٩١٢) ص ٣٣٠. – ٣٩ » قائمة بأسماء مرتبة حسب أسماء القبائل الأثينية وهو ما قد يعنى أيضا أن المدينة استوطنها أصحاب إقطاعات مازالوا ينتمون إلى قبائلهم الأثينية أو أن هيفايستيا كمستعمرة لأثينا ، كانت قبائلها تحمل نفس أسماء القبائل الأثينية . لقد ساهمت المدينتان اللبمنياتان و امبروس بالجزية فى الحلف الديلى ومن غير المعقول أن تكون المدن

المساهمة من البلاسجيين ، كما قيل ، لأن كل الدلائل تدل على أنهم كانوا قد طردوا أو أبيدوا تماما فلابد أن هذه المدن إذن كانت مستعمرات أثينية لأن أصحاب الإقطاعات من المواطنين الأثينيين لا يمكن أن يدفعوا كل على حدة وبكل تأكيد لم تدفع المستعمرات الأثينية الأخرى التى أنشئت بعد عقد الحلف الديلى ، جزية على الإطلاق ، وربما قدر ارستيدس جزية على هذه المستعمرات القديمة وهو ما كان صوابا من وجهة النظر الدستورية . إلا أن القاعدة قد تغيرت فيما بعد .

وفى ٤٤٩ فإن الليمنيين الذين دفعوا فى ٤٥١ تسع تالنتات « من المحتمل » أنه قد فرض على مدينتهم فى ٥٥٩ ثلاث تالنتات خاصة بهفايستا وتالنت على ميرينا (ابتداء من ٤٤٣ كانت الضريبة على وجه التأكيد ٣ تالنت و ١) ، وقد فسر هذا على أنه يعنى أن هذه المدن قد سلمت أراضيها لأصحاب الإقطاعيات من الأثينيين ، ولكن يبدو غريبا جدا أن يقيم الأثينيون أصحاب أقطاعيات فى الجزر بدلا من تقوية المستعمرين ، ومساندتهم ، وهناك تفسيرات أخرى محتملة لانخفاض الضرائب فأفراد من هؤلاء ممن يعتبرون فى الدرجة الثانية من المستوطنين قد ذكروا أيضاً فى قائمتين من أثينا يرجع تاريخها إلى منتصف القرن الخامس I.G. الاول (٢) – ٩٤٧ إلى ٨ حيث ذكر « الليمنيون » أو « الليمنيون من ميرينا » قد سجلا فى عداد القبائل الأثينية ، ولكن من المحتمل أيضاً أن تكون قوائم مستعمرى ليمنوس منتسبين إلى قبائلهم الأصلية وقد يكونون أولئك الذين ماتوا فى الحرب من أجل أثينا قد قيدوا فى المدينة الأم .

وهذه القائمة تدل على أن البعثات الاستعمارية كانت ترسل لأحد الأغراض الآتية :

« أ » كما فى أميسوس « Amisus » وسينوب Sinope وثورى Thurii لتدعيم المدن القائمة « تشد من أزر الحزب الموالى لاثينا هناك » أو « ب » كما حدث فى هيستيا Histiaea وبوتيدايا وايجينا وميلوس لاستيطان أماكن فى مدن العدو المحطمة أو « ج » كما حدث فى بريا Brea (وامفيبوليس لاحتلال أماكن استراتيجية على أرض أجنبية .

وعلى هذا الأساس محتمل أن تكون سكيروس (Scyrus)

مستعمرة من الطراز (ب) . أما الإقطاعيات فقد أنشئت فى أرض مدينة قائمة . وقد أمكن الاستيلاء على الأرض فى خاليكس عن طريق مصادرة ممتلكات الحزب الأوليجارخى المعادى لأثينا ومن الممكن الحدس بأن الأرض فى ناكسوس وكاريستوس (Carystus)(؟) قد صودرت بعد إخضاع هاتين المدينتين ثم أستغلت إذ ذاك كحصص .

وبالنسبة للخرسونيز رأى بلوتارخوس (بركليس ١٩) أن يكون المستوطنون الأثينيون قد استقروا بالأراضى البور من المدن التى عانت كثيرا من غارات تراقيا ، ولما كانت أسماء المستوطنين لم تدرج فى قوائم المدن كما يدل على ذلك انخفاض الجزية فمن المحتمل أنهم كانو أصحاب إقطاعات .

ولنعد إلى سكان أثينا ، فوفق هذا الحساب تكون آلاف عديدة من الأثينيين قد أرسلت كمستعمرين أثناء « فترة الخمسين سنة بين حروب الفرس وحرب البلوبونيز بنتكونتايتيا (Pentecontaetia) وبهذا لم يعودوا مواطنين ولا يمكن إحصاء العدد إذ لم تبق لنا أية أرقام سوى ٦٠٠ فى سينوب وألف فى بريا وألف أو ألفين فى هيستيا ، كما انقطعت أيضا حصص لبضعة آلاف من المواطنين الأثينيين فى الإقطاعيات وبذا ارتفعوا إلى طبقة الزفجيتاى أو تدعم كيانهم بهذا . فإذا أعتبرت الخيرسونيز أقطاعية كان أقل عدد يمكن تقديره ٣٨٠٠ ، فهل هؤلاء الأربعة آلاف شخص من فرق الهوبليتاى « أو الثلاثة آلاف إذا فرضنا وكانت الخيرسونيز مستعمرة » يمكن أن تتضمنها أرقام ثوكيديدس أو لا تتضمنها ؟

إن الرأى السائد ان الإقطاعيات قد اعتبرت كحاميات وعلى هذا فإن أصحاب الاقطاعات لم يكونوا عرضة للخدمة العسكرية خارج حدود الولاية التى وطنوا فيها . وبناء على هذا الافتراض يستبعد جوم Gomme عن صواب ، أصحاب الاقطاعات فى مجموعهم من قوة الهوبليتاى التى ذكرها ثوكيديدس على أنها معدة للخدمة العسكرية وللدفاع عن أسوار أثينا وقلاع أتيكا .

إلا أن العقيدة المأخوذ بها تقوم على دليل واهى للغاية . إنها تقوم فى الحقيقة على فقرتين احداهما فى بلوتارخوس : حياة بركليس (٢-٧) والثانية فى ايزوكراتس فى ال Panegyricus (٤-١٠٧) . ويذكر بلوتارخوس أن أهداف سياسة المستعمرات والاقطاعيات (وهو لايميز بينهما) كانت ثنائية فمن ناحية لتخليص أثينا من العاطلين وتخفيف فقر الشعب ومن ناحية أخرى لاقامة قوة رادعة وحامية تحول دون ثورات الحلفاء وآراء بلوتارخوس فيما يخص السياسة الاثينية ليست ذات بال فى أى شأن من الشئون ثم قصوره عن التفرقة بين الاقطاعات والمستعمرات ، التى يمكن اعتبار الأخيرة بمثابة مراكز استراتيجية قوية ، يقلل من شأن حجته فى هذا الموضوع الذى نحن بصدده . أما ايزوكراتس فقد كان معنيا بإثبات أن الأثينيين لم يتبعوا هوى شخصى فى تأسيس الاقطاعيات « ان ما نرسله إلى هذه المدن التى اقفرت من السكان كان لحماية الأماكن لا طمعا فيها » . وتعليل ايزوكراتس كان ذا هدف كبير ، لقد أراد إيجاد دافعا غير مغرض لإنشاء الاقطاعات ، وقد وجده فى دوافع استراتيجية مبهمة ، إذ ليس واضحا ضد من فى نظره كان الأمر يحتم حماية الأمكنة ، إذ أن الحلفاء فى اعتباره كانوا مغتبطين كل الاغتباط ، وربما كان يفترض أن الحماية كانت ضد أعداء خارجيين .

والواضح أن هذا هو الدليل الوحيد على أن الهدف من الاقطاعيات كان القيام بدور حاميات وأن أصحاب الاقطاعيات إذن كان يحتفظ بهم للدفاع عن هذه الاستيطانات ، وكانوا معفون من الخدمة العسكرية العامة وإذا كان هذا هو الهدف من هذه الاقطاعيات ، فيبدو أنها لم تحققه تماما فبعد سقوط ميتيلين (Mitylene) فى ٤٢٧ « أرسل بألفين وسبعمائة من أصحاب الأقطاع « إلى لسبوس » ولكن بعد ذلك بثلاث سنوات أى فى ٤٢٤ استطاع المنفيون الميتيلينيون الاستيلاء على رويتوم Rhoeteum وعلى أنتاندروس Antandrus وأغاروا على لسبوس (ثوكيديدس ٤ — ٥٢) ولم يخبرنا ثوكيديدس عن أية مقاومة من قبل حامية الأقطاعية . وفى ٤١١ مهد سكان خيوس لثورة ميثيمنا Methymna وميتيلين وأيضا لم

تذكر أية مقاومة (٨ – ٢٢) وقد وطن فى ولاية خالكيدبا بايوبيا ٢٠٠٠ ألفان من أصحاب الإقطاعات فى ولاية خالكيديا وذلك فى ٤٤٦ ولكن فى ٤١١ وبعد ضرب أريتريا دفع البلوبونيزيون الجزيرة كلها عدا أووريوش Oreus إلى الثورة . وتفسير هذا الاستثناء يرجع إلى أن الأثينيين أنفسهم « أى المستعمرين الأثينيين فى هستيا » كانوا قد سيطروا عليها « ٨ – ٩٥ – ٧ » والإشارة واضحة إلى عدم وجود أثينيين إذ ذاك يسيطرون على خاليكس .

هذان المثالان يثبتان اما أن أصحاب الإقطاعيات الذين [بلغوا سن العسكرية كانوا فى الخارج فى الخدمه العاملة أو يقومون بأعباء الحامية فى مكان آخر ، أو أنهم كانوا غير مقيمين فى أنصبتهم بالمرة . وقد تكون الأخيرة هى الأرجح إذ لم يأت ذكر لما عانته عائلات أصحاب الإقطاعيات عند قيام ايوبيا ولسبوس بالثورة فى ٤١١ . وفى الأزمنة القديمة وقبل الحرب الفارسية كان الأربعة آلاف من أصحاب الإقطاعيات الذين ملكوا الأراضى الخاصة بمربى الخيول الخالكين Chalcidian hippobotae من المؤكد أنهم استوطنوا ايوبيا ، وهو ما تثبته رواية هيرودوت لأحداث سنة ٤٩٠ . (هيرودوت ٥ – ٧٧ – ١٠٠ إلى ١٠١) ويقول ثوكيديدس ان الأثنيين أرسلوا إلى الخارج ἀπέπεμψαν أصحاب إقطاعيات إلى لسبوس وقد يتساءل المرء ألم يكن تعبير « بعث إلى الخارج » إذ ذاك يعتبر تعبيرا إصطلاحيا .

وقد اعتمد على نص مهشم تماما (Tod ١ – ٦٣) للتدليل على أن أصحاب الاقطاعيات الأثينيين قد ذهبوا بالفعل إلى لسبوس ولكن هذه البقايا الحجرية من النصوص لا تشير فى الحقيقة لأكثر من أن المتيليين لهم بعض المعاملات مع أصحاب الاقطاعيات وهو ما لا يفهم منه إذا كان الآخرون مستوطنين أم لا . وقد اقترح « جم فى Gomme, A Historical Commentary on Thucydides, II, 328-32. الثانى ص ٣٢٨ – ٣٣٢ » اعتمادا على تكملة افتراضية « ضرورية لهذا النص » اقترح ، نظرية تقول ان أصحاب الإقطاعيات الذين أرسلوا فى

٤٢٧ أنسحبوا قبل ٤٢٤ واستعاد أهل ميتيلين الأرض ولكن من غير المعقول أن يتغاضى ثوكيديدس عن مثل هذا الجنوح الملفت المفاجىء فى السياسة ، والأرجح أن أصحاب الأقطاعيات ظلوا فى موطنهم الأصلى وأن أهل لسبوس ، (على سبيل الافتراض – المستأجرون القدامى الذين كانوا يستأجرون الأرض من ملاكها الأوليجارخيين) قاموا بزراعة الأرض ودفعوا إليهم الايجار المحدد . فما الداعى لعدم تحصيلهم الإيجار وهم فى أثينا بدلا من الحياة فى أرض غريبة (وأين كانت المساكن التى أعدت ليقيموا فيها ؟) ومن المحتمل أن نفس الأوضاع قد اتبعت فى خالكيس . ونسمع عن عائلة أثينية أستوطنت ناكسوس (أفلاطون Euthyphro) ولكن لم يذكر أنهم كانوا من أصحاب الاقطاعيات . وواضح أنهم كانوا ميسورين يستخدمون العبيد ويستأجرون عمالا فى مزرعتهم وربما كانوا أهلا لأن يكونوا قد امتلكوا لحسابهم الخاص ممتلكات واسعة ، وقد عاش أفثرومن « Eutherus » هو الآخر بالخارج حتى سقوط أثينا وإذ ذاك أنزل إلى مدارك الفقر ثم يقول « ما دمنا قد حرمنا من ممتلكاتنا فيما وراء البحار ولم يترك لى أبى أى شىء فى أتيكا » (كسنوفون Mem. « ٢ – ٨ – ١) وهو بالمثل كذلك لم يؤثر عنه أنه كان صاحب إقطاعية ويبدو أنه كان من أسرة ثرية تمتلك أرضا فى أتيكا وأماكن عديدة بالخارج . والحقيقة أنه ما من دليل صريح على إقامة أى أثينى صاحب إقطاعة فى إقطاعته فيما وراء البحار خلال فترة الخمسين وحرب البلوبونيز وأنى أرى أنهم لم يكونوا مطالبين بذلك ولا متوقع منهم هذا ، وأن الاقطاعيات كانت تعتبر كهبات تؤهلهم للخدمة « كهوبليتاى » قد يفضلون أن يزرعوا بأنفسهم ولكن يبدو أنهم كانوا عادة ملاكا متغيبين .

ويبدو أن كان طبيعيا للأثينيين فى البداية عندما كانوا يبعثون المواطنين كمستعمرين وآخرين كأصحاب أقطاعيات لا يستبعدون الفريق الأول من قائمة المواطنين ، ويبقون الفريق الثانى بها ، وهم يقصدون أن يواصل هذا الفريق القيام بواجباته المدنية وكان من أهمها الخدمة العسكرية . لقد كان تجميد ٢٧٠٠ من المواطنين القادرين كحامية فى لسبوس اضعافا غريبا للقوة البشرية

وبالمثل تقريبا إقلعة ..١٨ فى خالكس التى يستطيع أن يعبر إليها الجيش الأثينى فى أية لحظة بينما يبدو أن ناكسوس واندروس لم تحتاجا إلى حاميات على الإطلاق .

وللأسف لم يتوفر أى دليل واضح صريح عما إذا كان أصحاب الأنصبة قد أدوا حقا الخدمة أم لا . يذكر ثوكيديديس ، أن فى صقلية إلى جانب الأثنيين أنفسهم كان « مازال الميثيليون والامبريون والايجينيون الذين استعمروا أيجينا إذ ذاك يحتفظون بنفس لغتهم وعاداتهم فضلا عن الهيستيين الذين استوطنوا كمستعمرين هستيا فى ابوبيا » (٧ / ٥٧ — ٢) . وان تقسيم هذه الجملة ، ووضع علامات الوقف فيها إنما هو من قبيل التعبير الذاتى ، والمسلم به أن الجماعات الأربعة كانوا مستعمرين ، وواضح أن الليمنيين كانوا المستعمرين القدماء الذين انفصلوا منذ أمد عن أثينا ولكن الجدير بالملاحظة أنهم ما زالوا على لهجتهم الأثينية وعاداتهم . لا تلك المأثورة عن أصحاب الأنصبة فى تاريخ لاحق . وفى مكان آخر يذكر ثوكيديدس مرتين (٥ — ٧٤ — ٣،٨ — ٦٩) مستعمرين ايجنيين يؤدون الخدمة وفى مناسبات عديدة ليمنيين وامبريين هؤلاء « مع البعض القليل من الحلفاء الآخرين » ساعدوا أثينا فى ثورة ميتيلين « ٣ — ٥ — ١ » . وقد قال كليون انه لن يأخذ معه إلى بيلوس « Pylos » أحدا من أثينا وسيكتفى باللامبين والأمبريين الذين كانوا هناك (٤ — ٢٨ — ٤) ، وأحسن فرق اللامبين والامبريين «خدموا تحت قيادته فى معركة أمفيبوليس (٥ — ٢٨). ولم يذكر توكيديدس وجود أصحاب اقطاعيات بين القوات الأثينية اما لأنهم لم يؤدوا الخدمة والأكثر احتمالا لأنهم خدموا فى الطريق المألوف كمواطنين وعلى ذلك فإنى أعتقد أن الثلاثة آلاف أو الأربعة آلاف من أصحاب الاقطاعيات قد أستدعوا للخدمة وفق السن المقرر لكل فئة «حسب تناسبهم ومجموعات السن » ، وأنهم حاربوا مع جيش الميدان أوساعدوا فى تدعيم الأسوار والحصون فإذا أخذ بهذه النظرية فإن العدد الكبير الذى أعطاه ثوكيديدس للهوبليتاى فى عام ٤٣١ يغدو أكثر تصديقا .

إلى جانب تزايد الثروة خلال فترة الخمسين سنة التى قد زادت كثيرا فى طبقة الهوبليتاى لا بد أن كان هناك زيادة كبيرة فى عدد السكان . ولم تتوفر لنا أرقام فيما يخص طبقة الثيتس ولكن على وجه العموم « انظر فيما سبق ص (٩) » فالذى يمكن استنتاجه أنه بالرغم من رفع بضعة آلاف إلى طبقة الهوبليتاى ونزوح بضعة آلاف إلى المستعمرات فقد احتفظت طبقة الثيتس بتعدادها الذى يبلغ حوالى ٢٠ ألف إن لم يكن قد زادته . وهذا ليس بالمستحيل ولا بالمستغرب أبداً . فالسكان الحديثون الذين من نفس النمط الأثينى ، أولئك فى مصر والهند مثلا يتجاوبون بسرعة كبيرة مع الرخاء الاقتصادى فنسبة المواليد مرتفعة ولا يتعرضون للتناقص إلا بنسبة حدوث الوفيات بنسبة مرتفعة . فإذا ما توفر الكثير من الطعام فيتزايد البقاء وبالتالى يتزايد عدد السكان سريعاً .

وانه لمستغرب بالنسبة لهذه الأرقام انه فى ديليوم عام ٦٢٤ استطاع الأثينيون أن يحشدوا قوة من المشاة الهوبليتاى بلغت وحدها ٧١٠٠ فقط بالرغم من أنهم كانوا قد جيشوا قوة كاملة πανδημει لم تشمل المتيكى فحسب بل أيضاً الأجانب الغير مقيمين (ثوكيديدس ٤ — ٩ — ١ ، ٩٣—٣،٩٤) ونحن لا نعرف بالتحديد ما تعنيه عبارة « فى قوة كاملة » فى هذا السياق ولكن قد تشير هذه العبارة إلى كل الفرق أكثر من فرق الأعمار المختلفة πανστρατιας ξένων των παρόντων καί άστων γενομένης (٤ — ٩٤ — ١) أى وحدات الجيش جميعها من أجانب ومدنيين وأيضاً قد ذكر غزو ميجارا عام ٤٣١ (فى ٢ — ٣١) على أنه قد حشدت له قوة كاملة من جميع المحاربين πανστρατια ورغم أنه لم يشترك فيه إلا نصف الهوبليتاى مع العديد من الفرق الخفيفة السلاح إذ كان قد حشد عدد كبير من الثيتس لبناء قلعة فى ديليوم (٤ — ٩٤ — ٤،٩٤ — ١،١٠١ — ٢) أما الهوبليتاى فمن المؤكد أنهم جندوا حتى سن ١٥ على الأقل ما دام سقراط قد جند بينهم (بلوتارخوس الكيبيادس — ٧) ثم يتدخل الوباء بالطبع وحمل معه ٤٤٠٠ من الهوبليتاى و ٣٠٠ من الخيالة وبلا شك أعجز أكثر من هؤلاء بكثير ويروى ثوكيديدس أن الكثير ممن شفى ولم يمت قد فقدوا أيديهم أو أرجلهم أو بصرهم (٢ — ٤٩ — ٨) . والعدد الصغير الذى حشد فى ديليوم قد يرجع بصفة أساسية إلى ضرورة

السرية لهذه العملية مما أدى إلى عدم إعطاء إشارة سابقة للأستدعاء حتى أنه من المحتمل أن الكثير من الهوبليتاى فى الديم المترامية لم يستلموا أوامر الاستدعاء الخاصة بهم فى الوقت المناسب .

والرقم الثانى الذى لدينا حوالى التسعة آلاف الذين كانوا قد سجلوا فى ٤١١ بسجل (الخمسة آلاف) (Ps-Lysias ٢٩–١٣) وهذا أيضاً رقم منخفض يثير الدهشة . ومحتمل أن هذا الرقم كان يتضمن من هم فوق الستين الذين يصعب حرمانهم من حقوقهم السياسية . وقد ناقش هذا الأمر Ferguson (فى .C.A.H ص ٣٣٨ وأيده فى ذلك Gomme Population of Athens ص ٧) ان هذا العدد لا يتضمن إلا من هم فوق الثلاثين ولكن لم يتوفر أى سند يدعوا لهذا الاتجاه . فلم يذكر لا فى ثوكيديدس ولا أرسطو .Ath. Pol (٢٩ – ٥ – ٣٩) أى سن يشترط فى الخمسة آلاف وفقط أعضاء المجلس الذين انتخبوا من هذه الهيئة هم الذين اشترط فيهم أن يكونوا فوق الثلاثين وللمرء، أن يفترض أن كل من هم فوق العشرين كانوا قابلين للانتخاب ، ومن المحتمل ان كان حوالى ٨٠٠ من ٩٠٠٠ فوق الستين متبقيا ٨٢٠٠ للأعمار من ٣٩ إلى ٥٩ حقاً لقد حدثت إصابات كثيرة منذ ٤٢٤ فسقط الف من الهوبليتاى فى هذه الســنة فى ديليوم (ثوكيديدس ١ – ١٠١ – ٢) و ٦٠٠ آخرون فى امفيبوليس (٥ – ١١ – ٢) وأبحر ٢٧٠٠ إلى صقلية (٦ – ٤٣ – ، ٧ – ٢٠ – ٢) ولم يرجع منهم إلا القليل . وآثار الوباء الذى عاد فى شتاء ٦٢٧ – ٨٢٦ فى صورة خطيرة (٣ – ٨٧ – ١ ، ٢) سيزداد إدراكها مســتقبلاً إذا ما كان الأطفال قد تأثروا بالوباء كما تأثر الكبار . ومع ذلك فإن النقص كان مفزعاً فمن ١١ ألف فى عام ٤٣١ إذا ما كان الـ ٨٢٠٠ يمثلون كل الأثنيين من طبقة الزفجيتاى فيما بين ٢٨ إلى ٥٩ وان كان جديرا بالملاحظة أنه لم يذكر على الإطلاق فى تاريخ الثورة التقييم البسيط لتعداد الزفجيتاى . وفى المراحل الأولى أقترح أن تضم (الخمسة آلاف) ، خير من يستطيع الخدمة بأموالهم وأشخاصهم .Ath. Pol ٢٩ – ٥ ثم ثوكيديدس ٨ – ٦٥ – ٣ وبعد

سقوط الأربعمائة وضحت هــذه العبارة فى كونهم « هم الذين يدبرون السلاح » (ثوكيديدس فى ٨ – ٩٧ – ١) فيبدو أن « الخمسة آلاف » قصد بهم أن يكونوا هيئة تفوق الزفجيتاى ، انتقاء ، وأنه حتى فيما بعد فإن الاصطلاح لم يتسع بحيث يشملهم جميعا بل اقتصر على من يملك فعلا عتاد الهوبليتاى وعند هذه المرحلة من الحرب لابد وان افتقر الكثير من الزفجيتاى واصبحوا غير قادرين على تجديد سلاحهم .

ولتلخيص المناقشة السابقة فإنى أؤكد أن الأرقام التى أوردها ثوكيديدس والمصادر القديمة الأخرى أرقام يعتد بها إذ قد تبين انه خلال فترة الخمسين (البنتكو نتايتا) وبنوع خاص فى نصفها الأخير زاد تعداد طبقة الهوبليتاى بسرعة حتى أنه تزايد من ١٠٫٠٠٠ فى وقت الحرب الفارسية إلى ما يزيد على ٢٠٫٠٠٠ عند بداية حرب البلوبونيز . وهى تدل أيضاً على أن السكان فى مجموعهم لا بد وأن تزايدوا بنسبة كبيرة . وهناك لا يمكن الإدلاء بارقام دقيقة إلا أنه رغم هجرة عدة آلاف من الاثنيين الى المستعمرات فيبدو أن عدد المواطنين قد زاد زيادة جوهرية وكل من هذين التغييرين كان نتيجة لزيادة كبيرة فى الدخل القومى للشعب الأثنيى ترجع من ناحية إلى اتساع نطاق التجارة والصناعة ومن ناحية أخرى إلى الاتجاه القومى إلى استغلال مناجم الفضة ، وإن كان السبب الأساسى يكمن فى الدخل الذى حصل عليه من وراء الأمبراطورية ووزع على هيئة أجور ، وإلى امتلاك أراضى فى الامبراطورية عن طريق الشراء أو الرهن إذا ما كانت خاصة ، وممثلة فى المستعمرات والاقطاعيات إذا ما كانت عامة . وهذه الزيادة فى الثروة عنت بقاء العائلات الكبيرة وبالتالى انتشار السكان وإن أصبح الجزء الأكبر من المواطنين أهلا ليصبحوا من الهوبليتاى وربما تتميز المرحلة الثانية بتهاوى القيمة الحقيقية لتعداد الهوبليتاى الناجم عن ارتفاع الأسعار .

فأثناء الثلاثين سنة التى استغرقتها حرب البلوبونيز يبدو أن كان هنك ما يشبه نقصاً كبيراً فى طبقة الهوبليتاى وفى عدد السكان بوجه عام ، رغم

أنه هنا أيضاً لا تتوافر أية أرقام ؛ ويرجع هذا إلى حد كبير إلى خسائر الحرب الفادحة وأكثر من هذا إلى الطاعون .

وفيما يخص السبب الأول فآثاره الدائمة فى الظروف العادية قليلة أما الثانى فالفناء الفادح بين الأطفال المحتمل وقوعه يؤدى إلى تناقص مستمر ذريع ومن المحتمل أنه على مستوى هذه الأهمية إن لم يكن أهم من هذين العاملين تراخى التقدم نتيجة لاجتياح أتيكا واضمحلال الصناعة الانتاجية والتجارية ، وفى المراحل الأخيرة من الحرب إلى غلق مناجم الفضة وفقد الدخل الأمبراطورى والممتلكات فيما وراء البحار . هذه العوامل نزلت بالكثير من « الهوبليتاى » إلى عداد الثيتس وحالت دون نهضة السكان بوجه عام والأثر الكامل لغلق مناجم الفضة وفقد الدخل الأمبراطورى والممتلكات فيما وراء البحار لم يدرك تماما حتى نهاية الحرب عندما بدأ تهاوى عدد السكان إلى رقم دون الذى وصلت إليه فى أوائل القرن الخامس .

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب